

تطوّر الرأسمالية في روسيا

(في عملية تكوّن سوق داخلية للصناعة الكبيرة)

ترجمة
فواز طرابلسي

الطبعة الأولى
تموز/يوليو 1979

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

ترجم هذا الكتاب عن النسخة الانكليزية من مؤلفات لينين الكاملة، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار التقدم بموسكو، 1964.

الفهرس

تقديم

مقدمة الطبعة الأولى

مقدمة الطبعة الثانية

الفصل الأول: الأخطاء النظرية عند الاقتصاديين الشعبويين

الفصل الثاني: تمايز الفلاحين

الفصل الثالث: انتقال ملاك الاراضي من اقتصاد السخرة على الاقتصاد الراسمالي

الفصل الرابع: نمو الزراعة السوقية

الفصل الخامس: الأطوار الاولى للرأسمالية في الصناعة

الفصل السادس: المانيفاتورة الرأسمالية والصناعة المنزلية الرأسمالية

الفصل السابع: تطور الصناعة الآلية الكبيرة

الفصل الثامن: تكوّن السوق الداخلية

تقديم

بين سجنه في سان بطرسبرغ ومنفاه السيبيري، كرّس لينين ثلاث سنوات (1896-1898) لوضع «تطور الرأسمالية في روسيا». أما جهده الدراسة والتنقيب فأقل ما يقال فيه أنه خارق. خلاله اطلع لينين، اطلاع الباحث الناقد، على أكثر من 500 كتاب ومجموعة احصائية ومجلة ومقالة باختصار، كل من كتب عن الاقتصاد الروسي. وكعاداته، لم يترك هذه المناسبة «الأكاديمية» بدون استغلال في عمله النضالي السري. فمراسلاته العديدة في السجن لأسرته ورفاقه طلبا للكتب والمراجع، كانت أيضا واجهة لمراسلات بالحبر السري تتعلق بأوضاع الحلقات الماركسية المبتدئة تحت راية «عصبة النضال من أجل تحرير الطبقة العاملة» التي كان لينين من مؤسسيها، وقد اعتقل بتهمة الانتماء إليها. وحين صدر الكتاب، في مطلع العام 1899، عرف رواجاً ملفتاً في أوساط المعارضة الروسية.

والحقيقة أن «تطور الرأسمالية في روسيا» يشكل علامة فارقة في الفكر الماركسي عموماً، وفي فكر لينين ومسار الثورة الروسية خصوصاً. ولسنا نبالغ إذا قلنا أنه أهم أثر ماركسي بعد «رأس المال» لماركس. ويعلن صدوره اختتام مرحلة بأكملها من تطور الماركسية في روسيا، يمكن تسميتها المرحلة التأسيسية، كان وجهها الأبرز هو استكمال القطيعة مع العقيدة الشعبوية (النارودنية). على امتداد الثمانينات من القرن الماضي، كان الرعيل الأول من الماركسيين، وفي مقدمتهم غريغوري بليخانوف، يؤكدون تمايزهم المستجد عن الشعبوية بالسجال ضد مفاهيمها الرئيسية: بعث المشاعة القروية الروسية (المير) ونظام التعاونيات المهنية التقليدية (الآرتيل) والانتقال بروسيا، على قاعدتهما، مباشرة للاشتراكية دون المرور بـ«شرور» الرأسمالية، والانطلاق من أن الفلاحين، السواد الأعظم للشعب الروسي، هم محرك الثورة ضد القيصرية ومن أجل الاشتراكية والقوة القائدة لها. في المقابل، كان بليخانوف وزملاؤه في «عصبة تحرير العمل»، يشيرون إلى الوتائر السريعة لنمو الرأسمالية والصناعة الكبيرة في روسيا، وإلى تفكك المشاعة القروية ونمو التمايز الطبقي بين قلة من

الفلاحين الأغنياء وكثرة من الفلاحين الفقيرين والأجراء الزراعيين. وكان الماركسيون يؤكدون على أن الطبقة العاملة، السريعة النمو والمتمركزة والبادئة بالتململ والحركة، هي القوة المرشحة للإطاحة بالقيصرية وقيادة عملية بناء الحياة الجديدة.

ولئن اكتفى رجالات الرعيل الماركسي الأول بمناوشة الشعبويين بواسطة المفاهيم الماركسية العامة، فإن الرعيل الثاني، وفي مقدمه لينين، صمم على تسديد الضربة القاضية للأوهام الرومنطيقية للشعبويين. فيأخذ لينين على بليحانوف أنه يبحث «عن أجوبة على الأسئلة المحددة في التجلي المنطقي المبسط للحقيقة العامة»، في حين أن المطلوب هو صوغ الأجوبة المحددة على السؤالين المحددين، بل التحديين المحددين، اللذين تقذف بهما الشعبوية: هل تنطبق الماركسية على الأوضاع الروسية؟ وطالما أن تكون سوق داخلية هو مقياس حاسم لسيادة الرأسمالية، فهل تكونت مثل هذه السوق في روسيا؟

على امتداد العقد الأخير من القرن الماضي، كرّس لينين جهده الدراسي والكتابي للإجابة على هذين السؤالين-التحديين في عدد من الدراسات ومراجعات الكتب والأبحاث الاقتصادية والمقالات، ومن أبرزها «ما هم أصدقاء الشعب» (1894) و«في تشخيص الرومانسية الاقتصادية» (1897). وكان «تطور الرأسمالية في روسيا» (وعنوانه الفرعي: «في عملية تكون سوق داخلية للصناعة الكبيرة») بمثابة تنويع لهذا الجهد. والواقع أن هذا الأثر النظري يحتوي، بشكل جنيني، على المنهج والمفاهيم الأساسية التي سوف تتميز بها اللينينية، بما هي هذا التطوير الخلاق لنظرية ماركس وانغلز من أجل مواجهة تحديات المجتمعات غير الأوروبية. وهو يقول، في ذلك الوقت تقريبا:

«لسنا نعتبر ان نظرية ماركس كاملة وغير قابلة للمس. بل أننا، بالعكس تماما، مقتنعون بأنها اكتفت بإرساء حجر الزاوية لعلم ينبغي على الاشتراكيين تطويره بكافة الاتجاهات اذا هم ارادوا ان يمشوا الحياة. ونعتقد ان البلورة المستقلة لنظرية ماركس أمر جوهري بالنسبة للاشتراكيين الروس بنوع خاص، لأن هذه النظرية تقدّم المبادئ العامة المرشدة فقط، التي تختلف في التطبيق العملي المخصوص في بريطانيا عنها في فرنسا، وفي فرنسا عنها في ألمانيا كما تختلف في ألمانيا عنها في روسيا» «المؤلفات الكاملة، المجلد 4، ص 211-212».

وان تطوير هذا «العلم» يعني الانتقال من المفاهيم (الحقائق) العامة إلى البلورة المستقلة للمفاهيم المحددة، المفاهيم التي تقوم عليها نظرية تطور المجتمع الروسي، نظرية الثورة الروسية. ولذا، فإن الوجه الآخر لسجل لينين ضد الأوهام الشعبوية، هو سجاله ضد التيارات الماركسية التي تعرقل عملية البلورة المستقلة هذه. ذلك أن «الماركسية الشرعية»

لستروفه وجماعته هي الأب الشرعي للنزعة الاقتصادية، التي تنطلق من اثبات التطور الرأسمالي إلى تبرير الرأسمالية والتنظير لتبعية البروليتاريا لها. ان «تطور الرأسمالية في روسيا» يرسى هنا أيضا حجر الأساس لأحد أبرز المفاهيم اللينينية: الدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة الوطنية الديمقراطية والتواصل بين هذه الثورة والثورة الاشتراكية.

هذا النموذج الفذ «للتحليل المحدد للواقع المحدد» عند لينين، يحتفظ بكل حيويته الآن، رغم مضي أكثر من ثلاثة أرباع القرن عليه. فما أكثر الشعبويين المعاصرين، الذين ينطلقون من رفض مآسي «التحديث الرأسمالي» للامبريالية، لينتهوا الى **تمجيد التخلف!** وما أكثر **المتورين التحديثيين**، ورثة الاقتصاديين الروس الذين ينتهون الى تبرير الرأسمالية من شدة التوكيد، غير الجدلي، على «تقدميتها»، أو الذين ينبهرون أمام **ديمقراطية وعقلانية** الغرب فيتغافلون عن أن الرأسمالية انما ولدت «وسط الوحل والدم اللذين يرشحان من مسام بدنهما، من رأسها حتى أخمص قدميها» (ماركس)، وإنها مستمرة بفعل استغلال الارقاء الجدد، الذين هم بروليتاريا الاقطار الصناعية، وشعوب القارات الخاضعة للامبريالية.

ان لينين يساهم مباشرة في هذا السجال المعاصر!

ويبقى ان نقول ان ترجمة «تطور الرأسمالية في روسيا» اقتضت بعض التعديل. لعل تردد العديدين في نقل «تطور الرأسمالية...» الى العربية يكمن في هذا التهيب امام الجفاف العلمي الذي يهيمن عليه، بين تحليل نظري لأصعب المقولات الاقتصادية (كنظرية التحقق مثلا) وتمحيص تفصيلي في جداول احصائية لامتناهية. لذا، فقد اقتضى الأمر إجراء عملية تحرير للنص تضعه في متناول أكبر عدد من القراء، تتلخص في حذف عدد من الأقسام والمقاطع التي تشكل الاستطرادات السجالية والاستشهادات وثبت المراجع التي فقدت معناها الآن، أو هي تعالج احصائيات جزئية (مناطق معينة، زراعات ومحاصيل معينة، حرف وصناعات معينة)، مغلبين الاحصائيات الشاملة لروسيا ككل. وفي كل الأحوال سعيت الى «تخفيف» النص، دون افقاده القدرة على التعبير عن سعة البحث ودقة التشخيص والتحليل.

أيار/مايو 1979

فواز طرابلسي

مقدمة الطبعة الأولى

في هذا الكتاب، عيّن المؤلف نفسه هدف البحث في مسألة كيفية تكوّن سوق محلية للرأسمالية الروسية. وكما هو معلوم، فالمسألة مثارة منذ زمن طويل من قبل الدعاة الرئيسيين للأفكار الشعبية (وأبرزهم السيدان فورونتسوف ودانيالسون) [1]. وستكون مهمتنا هنا تعريض هذه الآراء للنقد. ونرى أنه لا يمكن الاكتفاء من هذا النقد بدراسة الأخطاء والأفكار المغلوطة في آراء خصومنا. ففي الإجابة على السؤال المطروح، يبدو لي أنه لا يكفي إثبات الوقائع التي تشهد على نشوء وتطور سوق داخلية، ذلك أن اعتراضنا قد يثار بأن الوقائع مختارة اعتباطيا وبأنه جرى اغفال الوقائع المعاكسة. لذا بدت لنا ضرورة أن ندرس كامل عملية تطور الرأسمالية في روسيا، في محاولة لتصويرها بشمولها. وغني عن القول أن مثل هذه المهمة الضخمة تفوق قدرات شخص بمفرده، لولا ادخال عدد من التقييدات، أولها، وكما يشير العنوان نفسه، اننا نعالج مسألة تطور روسيا في روسيا من منظار السوق الداخلية وحدها، تاركين جانبا قضية السوق الخارجية والمعطيات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

ثانيا، اننا سنقتصر في بحثنا على فترة «ما بعد الإصلاح» [2].

ثالثا، اننا سنعالج أساسا بل حصرا الى حد كبير، المعطيات المتعلقة بالمقاطعات الداخلية، اي المقاطعات الروسية المحض.

رابعا، سوف نقتصر على الأوجه الاقتصادي للعملية حصرا.

ولكن الموضوع المتبقي يظل شاسعا جدا، رغم كل هذه التقييدات. والمؤلف لا يغض الطرف اطلاقا عن صعوبة، بل خطورة، معالجة مثل هذا الموضوع الشاسع. ولكن يخيّل له أن توضيح مسألة السوق الداخلية للرأسمالية الروسية يستوجب استظهار التشابك بين مختلف أوجه العملية الجارية في كافة ميادين الاقتصاد الاجتماعي. لهذا سنقتصر على دراسة المميزات الرئيسية للعملية، تاركين الدراسة الأكثر تدقيقا لأبحاث لاحقة.

ان تصميم كتابنا هو على الشكل التالي: سندرس في الفصل الأول بأكبر قدر ممكن من الإيجاز الأطروحات النظرية الأساسية للاقتصاد السياسي المجرد حول مسألة السوق الداخلية للرأسمالية. ونستخدم هذه الدراسة كمقدمة لباقي اجزاء الكتاب، للقسم الوقائي منه، كما أنها سوف تعطينا من الحاجة الى الإشارات المتكررة للنظرية في عرضنا اللاحق. وسنسعى، في الفصول الثلاثة اللاحقة، إلى وصف التطور الرأسمالي للزراعة في روسيا «بعد الإصلاح» في الفصل الثاني، تحديداً، نعالج المعطيات الإحصائية للزيمستوفات عن تميز الفلاحين. وفي الفصل الثالث، المعطيات الإحصائية عن الطابع الانتقالي لاقتصاد ملاك الأراضي وعن استبدال اقتصاد السخرة بالاقتصاد الرأسمالي. ونعالج، في الفصل الرابع، الأشكال التي يكتسبها تكوّن الزراعة التجارية والرأسمالية. ونخصص الفصول الثلاثة اللاحقة لأشكال ومراحل تطور الرأسمالية في الصناعة الروسية. فالفصل الخامس يعالج الأطوار الأولى للرأسمالية في الصناعة، تحديداً في الصناعة الفلاحية الصغيرة (المعروفة باسم «الصناعية اليدوية»). ويحتوي الفصل السادس معطيات إحصائية عن المانيفاتورة الرأسمالية والصناعة الرأسمالية المنزلية، والفصل السابع على معطيات عن تطور الصناعة الآلية الكبيرة. أما الفصل الأخير (الثامن) فانه ينطوي على محاولة لتبيان الرابط بين مختلف أوجه العملية الموصوفة وتقديم صورة إجمالية عنها.

ملحوظة: يؤفنا جدا اننا لم نستطع ان نستفيد في هذا الكتاب من التحليل الرائع لـ«تطور الزراعة في المجتمع الرأسمالي» الذي قام به كارل كاوتسكي في كتابه المسألة الزراعية Die Agrarfrage (الجزء الأول «تطور الزراعة في المجتمع الرأسمالي»، شتوغرات، ديبينز 1899) [3].

ان هذا الكتاب (الذي تسلمته والقسم الأكبر من كتابي الحالي قيد الطبع) يشكل، بعد الجزء الثالث من رأس المال، أجدر مساهمة في أدبنا الاقتصادي المعاصر. يدرس كاوتسكي «الاتجاهات الأساسية للتطور الرأسمالي في الزراعة، وهدفه تفحص الظواهر المختلفة في الزراعة الحديثة بما هي «تجليات مخصوصة لظاهرة شاملة واحدة» (المقدمة، ص 6). والجدير بالملاحظة هو مدى التطابق في السمات الأساسية لهذه العملية الشاملة بين أوروبا الغربية وروسيا، على الرغم من الخصوصيات الكبيرة لهذه الأخيرة في المجالين الاقتصادي وغير الاقتصادي. فمثلاً، تتميز الزراعة الرأسمالية الحديثة عموماً بالقسمة المتدرجة للعمل وباستخدام الآلة، وهي ظاهرة نلاحظها في روسيا بعد الإصلاح (راجع الفصل الثالث، القسمان 7 و8، والفصل الرابع، وخاصة القسم 9). ان عملية «بلترة الفلاحين» [4] (عنوان الفصل الثامن في كتاب كاوتسكي) تتجلى اينما كان في توسع العمل المأجور بكافة اشكاله

بين الفلاحين الصغار (كاوتسكي، الفصل الثامن). ونلقي في روسيا ظاهرة مشابهة تتجلى في تكون طبقة كبيرة من العمال المأجورين المحاصصين (انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب). ان وجود الفلاحين الصغار في كل مجتمع رأسمالي لا يعود الى التفوق التقني للإنتاج الصغير في الزراعة، وإنما الى كون صغار الفلاحين يخفضون من مستوى متطلباتهم لما هو دون مستوى متطلبات العمال المأجورين، ويرهقون انفسهم بالعمل اكثر منهم (كاوتسكي، الفصل السادس، «العامل الزراعي المأجور صاحب مستوى معاشي افضل من الفلاح الصغير»- يقول كاوتسكي تكرارا في الصفحات. 11، 317، 320). واننا نشاهد الظاهرة اياها في روسيا (انظر الفصل الثاني، القسم 11). فطبيعي والحالة هذه، أن يتفق الماركسيون الروس والأوروبيون في تقديرهم لمثل هذه الظواهر بما هي «استخدامات زراعية خارجية»، على حد التعبير الروسي، او بما هي «العمل الزراعي المأجور للفلاحين المهاجرين»، على حد تعبير الالمان (كاوتسكي، ص 192، انظر في هذا الكتاب الفصل الثالث، القسم 10) وأن يقوم التوافق حول ظاهرة كظاهرة هجرة العمال والفلاحين من القرى إلى المدن والمعامل (كاوتسكي، الفصل التاسع...) وحول انتقال الصناعة الرأسمالية الكبيرة إلى الأرياف (كاوتسكي، ص 187، وفي هذا الكتاب، الفصل الرابع، القسم 9). ناهيك عن الاعتراف المشترك بالدلالة التاريخية للرأسمالية الزراعية (كاوتسكي، المصدر ذاته، خاصة ص 289، 292، 298. انظر في هذا الكتاب الفصل الرابع، القسم 9). وعن الاعتراف المشترك بالطبيعة التقدمية للعلاقات الرأسمالية في الزراعة بالمقارنة مع العلاقات قبل الرأسمالية (كاوتسكي، ص 382: «ان طرد des Gesrndes العمال الزراعيين والخدم التابعين شخصا der Lastleute «الواقعين بين العامل الزراعي وبين المزارع المستأجر»، الفلاحين الذين يستأجرون الأرض ويدفعون بواسطة العمل-الخدمة، من قبل العمال المياومين الذين هم رجال أحرار خارج ساعات العمل، يشكل تقدما اجتماعيا عظيما». وانظر ايضا الفصل الرابع من هذا الكتاب، القسم 9). ويجزم كاوتسكي بأن تبني المشاعة القروية [5] للزراعة الحديثة الكبيرة حيث جماعية الانتاج «امرا ليس واردا على الإطلاق (ص 338) وبأن الاقتصاديين الزراعيين في اوربا الغربية الذين يطالبون بتدعيم وتطوير المشاعة القروية ليسوا اشتراكيين على الإطلاق بل هم ممثلو مصالح كبار الملاك العقاريين الذين يريدون تقييد العمال بتخصيص الاراضي لهم، وهو يسعون الى تكريس هذه الاجراءات في نصوص قانونية (ص 162)، كما يجزم بأن كافة المحاولات لمساعدة الفلاح الصغير بإدخال الصناعة اليدوية، ذلك الشكل الأبشع للاستغلال الرأسمالي- «تنبغي محاربتها بكل قوة» (ص 181). وإذا كنا مضطرين للتأكيد على الاجماع في الآراء بين الماركسين الاوروبيين الغربيين والروس، فلان آخر محاولات الناطقين باسم الشعبويين تسعى للتمييز الحاد بين مواقف الطرفين (انظر مداخلة السيد ف. فورنتسوف في 17 شباط/فبراير 1899 امام «جمعية تشجيع الصناعة والتجارة الروسييتين» نوفوي فريميا [الأزمة الحديثة]، العدد 8255، 19 شباط/فبراير 1899) [6].

مقدمة الطبعة الثانية [1]

وضع هذا الكتاب في الفترة السابقة على الثورة الروسية، خلال الهدنة القصيرة التي اعقبت اندلاع الاضرابات الكبيرة عامي 1895-1896. في ذلك الحين، كانت حركة الطبقة العاملة كأنها تفوقعت على نفسها، وأخذت تنتشر أفقيا وعموديا وتمهد الطريق لانطلاقة حركة التظاهرات للعام 1901.

ان تحليل النظام الاقتصادي-الاجتماعي، وبالتالي تحليل البنية الطبقية لروسيا، الوارد في هذا الكتاب والمعتمد على ابحاث اقتصادية ولعى تحليل نقدي للإحصائيات، قد تأكد الآن بفضل النشاط السياسي المباشر لكافة الطبقات خلال مسار الثورة. فقد تجلى الدور القيادي للبروليتاريا تجليا كاملا. كذلك اتضح ان قوة البروليتاريا في تحديد مسار التاريخ اضعف بما لا يقاس من نسبتها إلى مجموع السكان. والكتاب الحالي يبين الاساس الاقتصادي لهذه الظاهرة وتلك.

وبالإضافة لذلك، فان الثورة تكشف باطراد الموقع المزدوج والدور المزدوج للفلاحين. ان الترسبات الراسخة الجذور لاقتصاد السخرة وكافة مخلفات القنانة وما يرافقها من افقار لم يسبق له مثيل وخراب لفقراء الفلاحين، كل هذه تفسر المصادر العميقة لثورية الحركة الفلاحية، والجذور العميقة للطابع الثوري للفلاحين كمجموع. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ففي سياق الثورة، نجد ان طبيعة الاحزاب السياسية المختلفة، وتعدد الاتجاهات الايديولوجية-السياسية، يكشفان البنية الطبقية المتناقضة لجماهير الفلاحين، وطابعها البرجوازي الصغير، كما يكشفان التناقض بين تيار الملاك وتيار البروليتاريين داخلها. ان تذبذب الحرفي الصغير بين البرجوازية المعادية للثورة والبروليتاريا الثورية أمر حتمي بقدر ما هي حتمية تلك الظاهرة التي يعرفها كل مجتمع رأسمالي حيث اقلية صغيرة من المنتجين الصغار تصيب الثروة، «وتحتل مكانها تحت الشمس»، أي تتحول إلى برجوازية، بينما الغالبية الساحقة تنهار اقتصاديا انهيارا كاملا وتتحول إلى جمع من الاجراء والمعوزين، أو تعيش ابد الدهر على شفير الحياة البروليتارية. ان الدراسة الحالية تكشف الاساس الاقتصادي لكل من هذين التيارين وسط الفلاحين.

ان هذا الاساس الاقتصادي للثورة في روسيا يجعل منها، بالطبع، ثورة برجوازية حُكماً. هذه المقولة الماركسية غير قابلة للدحض إطلاقاً وذلك امر لا يجوز تناسيه أبداً بل ينبغي تطبيقه على كل القضايا الاقتصادية والسياسية للثورة الروسية.

غير انه ينبغي على المرء ان يجيد التطبيق. ذلك ان التحليل المحدد لموقع الطبقات المختلفة ومصالحها يجب أن يخدم كوسيلة لتعيين المعنى الدقيق لهذه الحقيقة عند تطبيقها على هذه القضية أو تلك. ان نمط التفكير المعاكس الذي نلقاه غالباً بين الاشتراكيين الديمقراطيين اليمينيين برئاسة بليخانوف، أي السعي للبحث عن أجوبة على الاسئلة المحددة في التجلي المنطقي المبسط للحقيقة العامة حول الطابع الاساسي للثورة، ان هذا النمط من التفكير انما هو ابتذال للماركسية واستهزاء صريح بالمادية الجدلية. عن مثل هؤلاء، الذين يستخلصون من الحقيقة العامة عن طبيعة هذه الثورة، الدور القيادي «للبرجوازية» في الثورة، مثلاً، أو ضرورة أن يحض الاشتراكيون تأييدهم للبراليين، كان سيحلو لماركس، أغلب الظن، ان يكرر الكلمات نفسها التي استعارها ذات مرة من هايني: «لقد زرعْتُ أسنان التين وما حصدت غير البراغيث» [2].

ازاء هذا الأساس الاقتصادي الراهن للثورة الروسية، يبرز اتجاهان للتطور ممكنان موضوعياً:

إما أن يستمر اقتصاد الملاك العقاريين القديم، المرتبط بالقنانة بألف قيد وقيد، ويتحول ببطء إلى اقتصاد رأسمالي صاف، إلى اقتصاد «يونكري» [3] وتكون قاعدة الانتقال النهائي من العمل-الخدمة إلى الرأسمالية هي التحول الداخلي لاقتصاد الملاك العقاريين الاقطاعي. وهكذا فإن مجمل النظام الزراعي للدولة يصبح رأسمالياً، لكنه يحتفظ بخصائص اقطاعية لفترة طويلة من الزمن. وإما أن ينهار اقتصاد ملاك الارض القديم بفعل الثورة، التي تدمر كافة مخلفات القنانة، وفي مقدمتها ملكية الارض الكبيرة. هنا تكون قاعدة الانتقال النهائي من العمل-الخدمة إلى الرأسمالية هي التطور الحر للإنتاج الفلاحي الصغير وقد تلقى دفعا كبيراً نتيجة مصادر و مزارع الملاك العقاريين لمصلحة الفلاحين. وهكذا تغلب الرأسمالية على كامل النظام الزراعي، ذلك أنه بقدر ما يتم تصفية مخلفات القنانة تصفية نهائية بقدر ما تتسارع وتيرة عملية تمايز الفلاحين. وبعبارة أخرى، إما المحافظة، أساساً، على الملكية

العقارية وعلى المرتكزات الرئيسية «للبناء الفوقي» القديم، وبالتالي، الدور الغالب للبرجوازيين والملاك العقاريين ذوي الاتجاه الملكي-الليبرالي، والانحياز السريع للفلاحين إلى جانبهم، وتدهور أوضاع الجماهير الفلاحية، المنزوعة الملكية على نطاق واسع، الراححة، اضافة لذلك، تحت نير هذا النوع أو ذاك من مقترحات الكاديت [4] بصدد استردادات الأراضي، المسحوقة والمتبلدة بفعل طغيان الرجعية، حيث ينفذ هذه الثورة البرجوازية سياسيون من طراز الاكثوبريين [5]. وإما تدمير نظام ملاك الاراضي وكل الركائز الرئيسية لـ«البناء الفوقي» القديم المقابل له، وطغيان دور البروليتاريا والجماهير الفلاحية، مع تحييد للبرجوازية المترددة والمعادية للثورة، ومع اسرع تطور للقوى الانتاجية على اسس رأسمالية وأكثر انفلاتا من القيود، في ظل افضل الظروف للجماهير العمالية والفلاحية التي يمكن تصورهما في مرحلة الانتاج البضاعي-وبالتالي، توفير الظروف الاكثر مواءمة لكي تنجز الطبقة العاملة لاحقا مهمتها الأصلية الأساسية مهمة اعادة بناء المجتمع على اسس اشتراكية. وبالطبع، يمكن أن تقوم خلائط متنوعة إلى ما لانهاية تضم عناصر من هذا أو ذاك النمط من التطور الرأسمالي، ووحدهم المتدخلون الذين لا يُرجى منهم اي خير هم الذين يعملون على حل القضايا المخصوصة والمعقدة الناشئة بمجرد الاستشهاد بهذا الرأي لماركس أو ذاك بصدد حقبة تاريخية أخرى.

الدراسة الحالية الموضوعية بين ايدي القراء مكرسة لتحليل اقتصاد روسيا قبل الثورة. خلال الحقبة الثورية، تسير الحياة في البلد المعني بسرعة وفجائية يستحيل معها تعيين النتائج الاساسية للتطور الاقتصادي في لهيب الصراع السياسي. أما امثال ستوليبين [6]، من جهة، والسادة الليبراليين من جهة ثانية (ليس أعضاء الكاديت من اتباع ستروفه [7]، وإنما الكاديت عموما) فإنهم يعملون بانتظام وبدأب وثبات لانجاز الثورة وفق الصيغة الاولى. ان انقلاب 3 حزيران/يونيو 1907 [8]، الذي شهدناه مؤخرا، يشكل انتصارا للردة المضادة لثورة الساعية لضمان الغلبة الكاسحة للملاك العقاريين فيما يسمى الهيئة التمثيلية للشعب الروسي. وأما إلى أي مدى سيطول أمد هذا «الانتصار» فتلك مسألة أخرى. ذلك أن النضال مستمر من اجل مخرج آخر للثورة. انه المخرج الذي تسعى اليه البروليتاريا، وأيضا أوسع جماهير الفلاحين، بهذا القدر أو ذاك من التصميم والثبات والوعي. ومهما حاولت الردة المضادة للثورة خنق النضال الجماهيري المباشر بواسطة العنف الأرعن، مهما سعى الكاديت لخنقه بواسطة افكارهم الحقيرة والمنافقة والمعادية للثورة، فان هذا النضال يندلع، مرة هنا ومرة هناك، بالرغم من كل شيء، ويترك بصماته على سياسة الاحزاب الشعبوية «العمالية»، رغم أن الاوساط العليا من السياسيين البرجوازيين الصغار ملوثة، دون شك، (وخاصة «الاشتراكيون الشعبيون» و«العماليون»-الترودوفيك [9] بروح الغدر الكاديتية،

والمولشالينية [10]، والغرور الذي يميز أشباه المثقفين أو البرقراطيين المعتدلين والمثبثين بالشكليات.

كيف سينتهي هذا النضال؟ ما هو مآل هذا الاستهلال للثورة الروسية؟ الاجابة مستحيلة حاليا. ولهذا، فان الوقت لم يحن بعد للقيام بمراجعة دقيقة لهذه الدراسة (اضافة لكون المهام الحزبية المباشرة لمساهم في حركة الطبقة العاملة لا تترك الوقت لذلك) [11]. ولم يكن بمستطاع الطبعة الثانية أن تتجاوز حدود تشخيص الاقتصاد الروسي قبل الثورة. لذا فقد اكتفى المؤلف بمراجعة النص وتنقيحه فضلا عن ادخال الاضافات الأكثر الحاحا بناء على آخر المعطيات الاحصائية: كالمعطيات الاخيرة لتعداد الأحصنة، واحصائيات المواسم الزراعية، وعائدات التعداد السكاني للعام 1897، والمعطيات الجديدة عن الاحصائيات المعملية، الخ.

المؤلف

تموز/يوليو 1907

الفصل الأول

الأخطاء النظرية عند الاقتصاديين الشعبويين

السوق مقولة من مقولات الاقتصاد البضاعي الذي يتحول إلى اقتصاد رأسمالي خلال تطوره. ولا يحقق الاقتصاد البضاعي سيطرته الكاملة الشاملة إلا في ظل الاقتصاد الرأسمالي. لذا، فإن دراسة الموضوعات النظرية الأساسية المتعلقة بالسوق الداخلية تتطلب البدء بالاقتصاد البضاعي البسيط، ومتابعة تحوله التدريجي إلى اقتصاد رأسمالي.

1-قسمة العمل الاجتماعية

إن قسمة العمل الاجتماعية تكمن في اساس كل اقتصاد بضاعي.

تتفصل الصناعة الانتاجية عن صناعة استخراج المواد الأولية، ثم تنقسم كل منهما إلى صناعات فرعية متنوعة ومتعددة، تنتج منتجات معينة بوصفها سلعا معدة للبيع، ويجري تبادل هذه المنتجات لقاء منتجات باقي الصناعات.

وهكذا يؤدي تطور الاقتصاد البضاعي إلى تزايد عدد الفروع الصناعية المنفصلة والمستقلة. ويتجه هذا التطور نحو انفراد فرع خاص من الصناعة بإنتاج منتج واحد، أو حتى جزء من هذا المنتج، لا بل يصل إلى درجة التخصص في عملية واحدة من مجمل عمليات اعداد منتج واحد للاستهلاك.

في ظل الاقتصاد الطبيعي، كان المجتمع يتألف من مجموعة من الوحدات الاقتصادية المتجانسة (اسر فلاحية ذات تركيب عشائري-بطريكي، تجمعات قروية بدائية، مزارع اقطاعية). وكانت كل واحدة من هذه الوحدات تتعاطى كافة اشكال النشاط الاقتصادي، من استخراج المواد الأولية المختلفة إلى وضع اللمسات الاخيرة على المنتج قبيل استهلاكه. اما في ظل الاقتصاد البضاعي، فتظهر وحدات اقتصادية متغايرة، ويتكاثر عدد الفروع الاقتصادية المستقلة، بينما يتقلص عدد الوحدات الاقتصادية التي تتعاطى وظيفة اقتصادية واحدة وثابتة. ويشكل هذا النمو المطرد لقسمة العمل الاجتماعية العامل الرئيسي في مسار تكوين الرأسمالية لسوقها الداخلية.

يقول ماركس:

«حيث يكون الاقتصاد البضاعي هو الأساس، وحيث يبلغ هذا الاقتصاد شكله المطلق في ظل الانتاج الرأسمالي- تصبح المنتجات سلعا او قيما انتفاعية تملك قيمة تبادلية يجب تحقيقها، أي يجب تحويلها إلى عملة، بالقدر الذي تكون فيه المنتجات الأخرى مساوية لها، اي بالقدر الذي تواجهها منتجات أخرى بما هي سلع وقيم. ولا تتحول هذه المنتجات بدورها إلى سلع وقيم إلا إذا هي تحولت من مورد عيش مباشر للمنتجين انفسهم إلى سلع، أي إلى منتجات اصبحت قيما اجتماعية لأنها تحولت إلى قيم تبادلية (إلى عملة)، إي إذا هي تشيأت. وتنمو سوق هذه السلع من خلال قسمة العمل الاجتماعية، ذلك أن قسمة النشاطات الاجتماعية تؤدي إلى تحويل منتجاتها إلى سلع، إلى اشياء متكافئة فيما بينها، فيصبح كل نشاط انتاجي سوقا لسائر النشاطات الانتاجية» (كارل ماركس، رأس المال، المجلد الثالث، الطبعة الألمانية الجزء الثاني، ص 177-178) [1].

وغني عن القول أن انفصال الصناعة الانتاجية عن صناعة استخراج المواد الأولية، وانفصال الصناعة عموما عن الزراعة، يحولان الزراعة نفسها إلى صناعة، اي إلى فرع

اقتصادي ينتج السلع. والواقع أن عملية التخصص هذه، التي تحقق استقلال مختلف منوعات الانتاج بعضها عن بعض، تظهر ايضا في الزراعة. فتولد المناطق الزراعية المتخصصة (ومعها الانظمة الزراعية المتخصصة هي ايضا)، ولا تؤدي إلى نشوء التبادل بين المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية وحسب، بل تؤدي إلى التبادل بين المنتجات الزراعية نفسها ايضا. ثم ان عملية التخصص هذه في الزراعة التجارية (والرأسمالية) تتجلى في جميع الاقطار الرأسمالية، وعلى صعيد قسمة العمل الدولية. وينطبق ذلك ايضا على روسيا في حقبة «ما بعد الإصلاح، كما سوف نبين بالتفصيل لاحقا.

وهكذا، فان قسمة العمل الاجتماعية هي الاساس في كل عملية تحول الاقتصاد البضاعي إلى اقتصاد رأسمالي.

ولذا، فمن الطبيعي أن يكون المنظرون الشعبويون –الذين يعتبرون هذه العملية من نتائج اجراءات اصطناعية، او من نتائج «الانحراف عن الصراط المستقيم» وما شابه- قد حاولوا التعتيم على واقع قسمة العمل الاجتماعية في روسيا، أو هم، على الأقل، حاولوا التقليل من اهميتها.

ففي مقالة بعنوان «قسمة العمل الزراعية والصناعية في روسيا» (فيستنيك ييفروبي [الرسول الأوروبي]، 1884، العدد 7) ينكر السيد فورونتسوف سيادة مبدأ قسمة العمل الاجتماعية في روسيا» (ص 347) ويعلن ان قسمة العمل الاجتماعية في بلدنا «لم تولد من اعماق حياة الشعب، وإنما حاولت أن تفرض نفسها عليها من الخارج» (ص 338).

اما السيد دانيالسون فانه يحتاج، في كتابه «مقالات» حول زيادة كمية الحبوب المعروضة للبيع، ويقول: «قد تعني هذه الظاهرة توزيع محصول الحبوب بعدالة أكبر بين انحاء البلد المختلفة، بحيث يصبح بمقدور الصياد في أركنجيل ان يستملك حبوب سامارا في الوقت الذي يضيف فيه المزارع في سامارا سمك «اركنجل» إلى وجبة طعامه. والحقيقة أن لا هذا ولا ذاك يحصل فعلا.» («مقالات عن اقتصادنا الاجتماعي بعد الإصلاح»، سان بطرسبرغ، 1893، ص 37).

وهكذا، يجري الجزم بفظاظة بأنه لا توجد قسمة عمل اجتماعية في روسيا، دون الاتكال إلى اية معطيات، وعلى العكس مما تؤكد كافة الوقائع المتوافرة. والواقع ان النظرية الشعبوية حول «اصطناعية» الرأسمالية في روسيا ما كان بإمكانها ان تقوم إلا برفض حجر الزاوية في كل اقتصاد بضاعي –أي قسمة العمل الاجتماعية- اي باعتبار هذه العملية عملية «اصطناعية».

2- نمو عدد السكان العاملين في الصناعة على حساب العاملين في الزراعة

نظرا لأن الحقبة السابقة على ظهور الاقتصاد البضاعي تشهد اندماج الصناعة الانتاجية مع صناعة استخراج المواد الأولية، مثلما تشهد غلبة الزراعة على الصناعة، فإن تطور الاقتصاد البضاعي يعني انفصال فروع صناعية متتالية عن الزراعة. والواقع ان بلدا لم يحرز فيه الاقتصاد البضاعي تقدما ملحوظا (أو ينعدم فيه الاقتصاد البضاعي أصلا) هو بلد يعيش جميع سكانه تقريبا على الزراعة. ولكن ذلك لا يعني ان السكان يتعاطون الزراعة وحدها، ولا شيء سواها. بل يعني فقط ان السكان العاملين في الزراعة يتولون ايضا تصنيع المنتجات الزراعية، وان التبادل وقمة العمل الاجتماعية معدومان تقريبا.

وبالتالي، فإن تطور الاقتصاد البضاعي يعني بالضرورة انفصال عدد متزايد من السكان عن الزراعة، اي زيادة عدد السكان العاملين في الصناعة على حساب العاملين في الزراعة:

«من طبيعة الرأسمالية انها تؤدي دوما الى امخفاض عدد السكان العاملين في الزراعة بالقياس الى عدد السكان العاملين في القطاعات الاخرى. والسبب في ذلك ان ازدياد رأس المال الثابت في الصناعة (بالمعنى الأضيق للكلمة) على حساب رأس المال المتغير، يسير جنبا الى جنب مع الازدياد المطلق في رأس المال المتغير، رغم انخفاضه النسبي. اما في الزراعة، من جهة ثانية، فإن رأس المال المتغير المطلوب لاستثمار قطعة ارض معينة ينخفض انخفاضا مطلقا، ولا يرتفع لا بزراعة قطعة ارض جديدة. لكن ذلك بدوره يفترض نموا متزايدا في عدد السكان العاملين في الزراعة» (رأس المال، المجلد الثالث، الجزء الثاني، ص 177).

وهكذا، فلا يسعنا ان نتصور وجود الرأسمالية بدون نمو في عدد السكان العاملين في التجارة والصناعة على حساب العاملين في الزراعة. وكلنا يعلم ان هذه الظاهرة تبرز بأوضح معالمها في كل البلدان الرأسمالية دون استثناء. ومن البديهي القول ان هذه الظاهرة بالغة الأهمية بالنسبة لمسألة السوق الداخلية، لأنها مرتبطة اوثق الارتباط بتطور الصناعة والزراعة في آن معا. والواقع ان نشوء وتكاثر المراكز الصناعية وانجذاب السكان اليها هما من التطورات العميقة التأثير في حياة الريف بكافة جوانبها، والتي تؤدي بالضرورة إلى نشوء الزراعة التجارية والرأسمالية.

والملفت للنظر حقا ان دعاة الاقتصاد الشعبي يتجاهلون هذا القانون تجاهلا كاملا في نقاشاتهم النظرية البحتة، كما في نقاشاتهم حول الرأسمالية في روسيا (وسوف ننظر مطولا

في التعبيرات العينية عن هذا القانون في الفصل الثامن من هذا الكتاب). ان نظريات السيدين فورونتسوف ودانيالسون حول السوق الداخلية للراسمالية تتجاهل تفصيلا «صغيرا»، ألا وهو تحول السكان من الزراعة إلى الصناعة، وأثر هذا التحول على الزراعة نفسها.

3- خراب المنتجين الصغار

لقد اقتصرنا معالجتنا حتى الآن على الانتاج البضاعي البسيط. ولا بد من الانتقال الآن إلى الانتاج الرأسمالي، اي لا بد من الافتراض اننا لم نعد امام منتجي السلع البسطاء، وإنما بتنا أمام مالك وسائل الانتاج من جهة، والعمال المأجورين الذين يبيعونه قوة عملهم، من جهة ثانية.

ان تحول المنتج الصغير إلى عامل ماجور يعني انه بات محروما من ملكية وسائل الانتاج- الأرض، الأدوات، المحترّف، الخ- أي انه «مفقر»، «منكوب». وهناك وجهة نظر تقول ان هذا الانهيار «يخفض القدرة الشرائية لدى السكان»، ويؤدي بالتالي إلى «التقليص من رقعة السوق الداخلية» للرأسمالية (السيد دانيالسون ويشاركه السيد فورونتسوف الرأي في معظم كتاباته). لسنا بصدد معالجة المعطيات الواقعية المتعلقة بهذه العملية في روسيا. فهذا ما سوف نضطلع به في فصول لاحقة.

فالمسألة مطروحة هنا على صعيد نظري بحت. أي انها تتعلق بالإنتاج البضاعي عامة، إبان تحوله إلى انتاج رأسمالي. ويطرح الكاتبان المسألة على صعيدها النظري أيضا، اي انهما يستدلان على تقلص السوق الداخلية من خراب المنتجين الصغار. وهذا رأي مغلوط جملة وتفصيلا. وهو لا يجد تفسير استمراره العنيد في كتابات اقتصاديين لا في استمرار التهربات الرومانطيقية لدى الشعبويين. ويتناسى اصحاب هذا الرأي ان «تحرير» قسم من المنتجين من ملكية وسائل الانتاج يعني بالضرورة انتقال وسائل الانتاج هذه إلى أيدي أخرى وتحولها إلى رأسمال. وهذا يعني بالتالي أن المالكين الجدد لوسائل الانتاج باتوا ينتجون السلع فيما كان المنتجون المباشرون سابقا ينتجون المنتجات المعدة لاستهلاكهم المباشر، اي ان المالكين الجدد يساهمون في توسيع رقعة السوق الداخلية، وليس العكس. وأخيرا، فان «تحرير» قسم من المنتجين من ملكية وسائل الانتاج يعني ان المالكين الجدد، في زيادتهم للإنتاج، انما يزيدون الطلب في السوق على الأدوات الجديدة والمواد الأولية ووسائل النقل وسواها، كما يزيدون الطلب على السلع الاستهلاكية (لأن نمو ثروة المالكين يفترض بالضرورة زيادة استهلاكهم). ويتناسى اصحاب الرأي المثبت اعلاه أيضا أن السوق لا تأبه لخير المنتج، وإنما الذي يعنيهها، أولا بأول، هو مدى ما يملكه هذا المنتج من مال. والواقع ان تدهور مستوى الفلاح البطريركي (العشائري) [2]- وهو الذي كان يعيش سابقا على الاقتصاد الطبيعي- لا

يتعارض اطلاقا مع تزايد كمية المال المتوافرة لديه. فبقدر ما تزداد احواله ترديا، تزداد حاجته إلى بيع قوة عمله، وبذلك القدر ايضا تتعاظم تلك الحصة من موارد عيشه (الشحيجة أصلا) التي يتوجب عليه شراؤها من السوق.

«مع تحرير قسم من السكان العاملين في الزراعة (من ملكيتهم للأرض)، تتحرر أيضا مواردهم الغذائية، ويتحولون إلى عناصر مادية مكونة لرأس المال المتغير (أي لذلك القسم من رأس المال المخصص لشراء قوة العمل)» (رأس المال، المجلد الأول، ص 776).

-«ان مصادرة أملاك قسم من سكان الريف، وإجلائهم عن أرضهم، لا يؤديان إلى تفريغ الكادحين للعمل في خدمة رأس المال الصناعي وحسب، وإنما أيضا إلى نشوء السوق الداخلية» (كارل ماركس، المصدر ذاته، ص 778).

وهكذا، فعلى الصعيد النظري المحض، نرى أن خراب المنتجين الصغار في مجتمع ينمو فيه الاقتصاد البضاعي والرأسمالي، يؤدي إلى نمو السوق الداخلية، لا إلى تقلصها، كما يريد السيدان فورنتسوف ودانيالسون. وإذا كان السيد دانيالسون نفسه -الذي يعلن، انطلاقا من افكاره المسبقة، لا غير، ان خراب المنتجين الروس الصغار يؤدي إلى تقلص السوق الداخلية- لا يتوانى عن الاستشهاد بنصوص ماركس الأنفة الذكر، فانما ذلك يثبت قطعا قدرة هذا المؤلف الفائقة على أن يضحك على نفسه بواسطة استشهادات من كتاب رأس المال!

4-نظرية الشعبويين عن استحالة تحقق فضل القيمة

المسألة التالية في نظرية السوق الداخلية يمكن صياغتها كما يلي: نعلم أن قيمة المنتج في الانتاج الرأسمال تنقسم إلى ثلاثة أجزاء: (أ) الجزء الأول يحل محل رأس المال الثابت، أي تلك القيمة التي كانت موجودة أصلا (على شكل مواد أولية ومواد ثانوية مساعدة وآلات وأدوات انتاج وما شابه) والتي أعيد انتاجها في قسم من اقسام المنتج الجاهز، (ب) الجزء الثاني يحل محل راس المال المتغير، أي يغطي أكلاف اعالة العمال، (ج) الجزء الثالث، أخيرا، هو فضل القيمة الذي يستحوذ عليه رب العمل الرأسمالي. واذ طرحنا المسألة من منظار السيدين دانيالسون وفورونتسوف، فإن **تحقق** أول جزئين (أي ايجاد مقابل لهما في السوق، بيعهما في السوق) لا يثير أية مشكلة. لأن الجزء الأول ينخرط في الانتاج بينما ينخرط الثاني في استهلاك الطبقة العاملة.

ولكن، كيف يتحقق الجزء الثالث؟ كيف يتحقق فضل القيمة؟ اذ لا يعقل أن يستهلكه الرأسماليون كله! هنا يخلص اقتصاديونا إلى ان «المخرج من هذا المأزق»- مأزق تحقق

فضل القيمة- هو «السيطرة على الأسواق الخارجية». ويفسر المؤلفان الآنفا الذكر حاجة الرأسمالية إلى أسواق خارجية بالقول ان الرأسماليين لا يستطيعون تحقيق منتجاتهم بوسائل أخرى، ويدّعيان ان السوق الداخلية في روسيا آخذة بالتقلص بسبب خراب الفلاحين واستحالة تحقيق فضل القيمة بدون اللجوء إلى أسواق خارجية. ولما كانت هذه الاسواق مقللة في وجه بلد فتي سلك متأخرا طريق التطور الرأسمالي، يعلن السيدان دانيالسون وفورونتسوف ان الرأسمالية طفلة وليدة في روسيا، لا يركز نموها وتطورها إلى اي أساس فعلي. وهذا زعم يقوم على الافتراضات المسبقة، المغلوطة نظريا أصلا!»

عندما يطرح السيد دانيالسون آراءه حول نظرية التحقق، فانه يفكر طبعا بنظرية ماركس حول الموضوع نفسه (علما بأنه لا يشير، ولو بكلمة واحدة، إلى ماركس في هذا الجزء من مؤلفاته). غير ان يسجل الفشل الذريع في فهم هذه النظرية، ويتعمد تشويهها كليا، كما سنثبت بعد قليل. وهذا ما يفسر لماذا تأتي افكاره مطابقة كليا لأفكار السيد فورونتسوف الذي يستحيل اتهامه بعدم استيعاب نظرية ماركس، لأن مجرد اتهامه بالإلمام بالقضايا النظرية هو ذروة الغبن تجاهه! ويعرض كل من الكاتبين نظرياته وكأنه أول من عالج المسألة وتوصل إلى حلول معينة لها «من تلقاء نفسه». لذا، فهو يتجاهل، بكل بساطة، محاججات الاقتصاديين الكلاسيكيين حول المسألة نفسها، ويكرر الاخطاء القديمة التي دحضها ماركس في الكتاب الثاني من «رأس المال». ويحوّل كل منهما مسألة تحقق المنتج إلى مجرد مسألة تحقق فضل القيمة، فيتصور، بالطبع، أن تحقق رأسمال الثابت لا يثير أي اشكال. وينطوي هذا الرأي الساذج على خطأ فادح هو مصدر جميع الاخطاء اللاحقة في نظرية التحقق عند الشعبويين. والحقيقة أن الصعوبة في تفسير التحقق هي بالضبط الصعوبة في تفسير تحقق رأس المال الثابت. فلكي يتحقق رأس المال الثابت، لا بد من اعادته لدورة الإنتاج، وهذا أمر قابل للتطبيق عمليا فقط في حالة ذلك القسم من رأس المال المخصص لإنتاج وسائل الانتاج. اما اذا كان المنتج الذي يحل محل رأس المال الثابت مكونا من سلع استهلاكية، فانه يتعذر اعادته مباشرة إلى وحدة الإنتاج، ويصبح المطلوب قيام تبادل بين مجال الانتاج الاجتماعي الذي ينتج وسائل الانتاج وبين مجال الانتاج الاجتماعي الذي ينتج وسائل الاستهلاك. هنا تكمن كل صعوبة المسألة، وهي صعوبة يغفلها السادة الاقتصاديون. فالسيد فورونتسوف يعرض المسألة، عموما، وكأن الهدف من الانتاج ليس التراكم وإنما هو الاستهلاك. ويقدم، «حجة عميقة» تقول «انه يتدفق إلى أيدي القلة كمية من الاشياء المادية التي تفيض عن القوة الاستهلاكية للمجتمع المعني بالأمر (كذا!)» «في مرحلة معينة من تطوره» (ص 149)، ويضيف قائلا «ليس اعتدال الصناعيين ولا تقديرهم هو السبب في فيض المنتجات، وإنما السبب كامن في حدود المجتمع البشري والنقص في مرونته (!!) التي تعجز عن زيادة قوته الاستهلاكية بنسبة نمو فضل القيمة» (ص 161).

ويحاول السيد دانيالسون طرح القضية وكأنه يرفض الاعتراف بأن الاستهلاك هو هدف الإنتاج الرأسمالي، وكأنه يراعي دور ودلالة وسائل الإنتاج فيما يتعلق بقضية التحقق. والحقيقة أنه لا يملك فكرة واضحة اطلاقاً عن عملية تداول رأس المال الاجمالي وإعادة إنتاجه، مما يؤدي به للسقوط في شبكة من التناقضات المستعصية.

لن نتوقف هنا لمعالجة هذه التناقضات بالتفصيل... فتلك مهمة نكراء (اضطلع بها جزئياً السيد بولغاكوف في كتابه الأسواق في ظل الإنتاج الرأسمالي، موسكو، 1897، ص 237-245)، انما يكفي ان ننظر في الخلاصة الاخيرة القائلة بأن السيطرة على الأسواق الخارجية هي المخرج من مأزق تحقق فضل القيمة، لإثبات عدالة تقييمنا لحجج السيد دانيالسون. فهذه الخلاصة (والتي هي مجرد تكرار لخلاصة السيد فورونتسوف) تثبت، بما لا يفسح مجالاً للشك، انه لا يفقه شيئاً من تحقق المنتج في المجتمع الرأسمالي (أي نظرية السوق الداخلية) كما انه لا يفقه شيئاً من دور السوق الخارجية.

وهل توجد ذرة من الحس السليم في هذا الاقحام للسوق الخارجية في مسألة «التحقق»؟ ان مسألة التحقق هي مسألة البحث لكل جزء من المنتج الرأسمالي عن ذلك الجزء الذي يقابله من المنتج الذي يحل محله في السوق، أكان ذلك على صعيد القيمة (رأس مال ثابت، رأس مال متغير، فضل القيمة) أم على صعيد الشكل الماد (وسائل إنتاج، مواد استهلاكية، وعلى الاخص الضروريات والكماليات). ومن الواضح انه يجب استبعاد التجارة الخارجية عند بحث هذه المسألة، لأن اقحامها في البحث لا يساعدنا على التقدم قيد شعرة على طريق حل المسألة، لا بل انه يعود بنا أشواطاً إلى الوراء، اذ يوسع نطاق المسألة ليشمل عدة بلدان، بعد ان كان محصوراً في بلد واحد.

والواقع أن السيد دانيالسون نفسه الذي اكتشف ان التجارة الخارجية هي «المخرج من مأزق» تحقق فضل القيمة، يجادل حول الأجور، مثلاً، على النحو التالي: اذا اخذنا ذلك الجزء من الناتج السنوي الذي يحصل عليه المنتجون المباشرون — أي العمال — على شكل أجور، «فإن الجزء من المعاش الذي يجري اقتطاعه من التداول يساوي، من حيث القيمة، اجمالي الأجور المدفوعة» (ص 203).

هنا يثور السؤال: كيف يدري هذا العالم الاقتصادي أن رأسماليي بلد معين سوف ينتجون المعاشات [3] بنفس الكمية ونفس القيمة المطلوبتين لتحقيقها — أي المعاشات — بواسطة الأجور؟ وما الذي يؤكد له انه بالإمكان الاستغناء عن السوق الخارجية في هذا الصدد؟ لا يمكنه أن يعلم سلفاً أياً من هذا كله، بالطبع. وكل ما قام به هو مجرد اهمال قضية السوق الخارجية. لأن المهم؟، في معرض مناقشة تحقق رأس المال المتغير، هو استبدال جزء من

المنتوج بجزء آخر، وليس على الاطلاق مناقشة، ماذا كانت عملية الاستبدال هذه تتم في بلد واحد أو أكثر.

لكن صاحبنا ينحرف عن هذه الفرضية الأساسية عند بحثه فضل القيمة، وبدلاً من ان يساهم في حل المسألة، يهرب منها بالحديث عن السوق الخارجية. ان بيع المنتج المعين في السوق الخارجية نفسها امر يحتاج إلى تفسير، أي إلى البحث عن مقابل لذلك الجزء من المنتج الذي تم بيعه، والبحث عن جزء آخر من المنتج الرأسمالي الذي سيحل محل الأول. لهذا السبب بالذات، يقول ماركس أنه يمكن «إغفال» السوق الخارجية والتجارة الخارجية «اغفالاً كلياً» عند البحث في مسألة التحقق، لأن «اقحام التجارة الخارجية في تحليل قيمة المنتجات التي يعاد انتاجها سنوياً لا يساهم... إلا في المزيد من اللبلة، دون ان يقدم أي عنصر جديد للمسألة، أو أية مساهمة نحو حلها» (رأس المال، المجلد الثاني، ص 469).

أما السيدان فوروننتسوف ودانيالسون فكل منهما يتصور انه يقدم تقديراً عميقاً لتناقضات الرأسمالية عندما يشير إلى صعوبات تحقق فضل القيمة. والحقيقة انه يقدم تقديراً بالغ السطحية لهذه التناقضات، لأن الذي يتحدث عن «صعوبات» التحقق، وعن الأزمات الناتجة عن هذه الصعوبات، يجب عليه أن يعترف بأن هذه «الصعوبات» ليست ممكنة وحسب، لكنها ضرورية أيضاً لكافة أجزاء المنتج الرأسمالي وليس لفضل القيمة وحده. وتظهر مثل هذه الصعوبات دائماً بسبب التفاوت في توزيع فروع الانتاج المختلفة، ليس في مجال تحقق فضل القيمة وحسب، بل وأيضاً في مجال تحقق رأس المال المتغير ورأس المال الثابت، وهي تظهر دائماً في عملية تحقق المنتج الموجود على شكل مواد استهلاكية او في عملية تحقق المنتج الموجود على شكل وسائل انتاج. فبدون «مصاعب» من هذا النوع، وما تجره هذه «المصاعب» من أزمات، لا يمكن أن يوجد انتاج رأسمالي، أي انتاج يقوم به منتجون معزولون، يقدمون بضائعهم لسوق عالمية يجهلون.

5- آراء آدم سميث في انتاج وتداول الناتج الاجتماعي الاجمالي في المجتمع الرأسمالي ونقد ماركس لهذه الآراء

لكي نفهم **نظرية التحقق** فهما صحيحاً، يجب أن نبدأ بآدم سميث. فهو الذي أرسى أسس النظرية المغلوطة حول هذا الموضوع، والذي ظلت مهيمنة على الاقتصاد السياسي إلى زمن ماركس.

يقسم آدم سميث السلعة إلى عنصرين: رأس المال المتغير (أي «الأجور»، حسب تعبيره هو) وفضل القيمة (ولما كان لا يدمج «الربح» بـ«الريع»، يكون قد انتهى إلى ثلاثة عناصر ثلاثة

بدلاً من اثنين). كذلك، فهو يقسم اجمالي السلع، ا اجمالي الناتج الاجتماعي السنوي، إلى العنصرين اياهما ويحدد لهما موقعهما مباشرة في «مدخول» طبقتي المجتمع- العمال والرأسماليون (أو المتعهدون وملاك الأرض، وحسب تعبيره).

ما هي الحجة التي يبرر فيها آدم سميث اغفاله للعنصر الثالث من عناصر القيمة، اي رأس المال الثابت؟ لم يكن بمقدور سميث أن لا يلاحظ هذا العنصر، لكنه افترض انه يتكون هو ايضا من أجور ومن فضل قيمة. وهو يدافع عن هذا الرأي على النحو التالي:

«يتكون عر الذرة، مثلاً، من جزء يُدفع كريع لمالك الأرض، وجزء آخر يدفع على شكل أجور لإعالة الشغيلة والمواشي المستخدمة في الإنتاج، اما الجزء الثالث فهو يُدفع كريح للمزارع. ويبدو أن سعر الذرة يتكون، عاجلاً أم آجلاً، من هذه العناصر الثلاثة. وقد يعتقد البعض انه لا بد من عنصر رابع للتعويض عن تجهيزات المزارع، وعن اهتلاك ماشيته او سواها من أدوات الزراعة. لكن الحقيقة ان سعر أي أداة من أدوات الإنتاج، كحصان الفلاحة مثلاً، يتكون من العناصر الثلاثة اياها» (أي الريع والريح والأجور) «ومع ان سعر الذرة قد يغطي سعر الحصان مثلاً مثلاً يغطي إعالته، فان اجمالي السعر لا بد أن ينحلّ عاجلاً أم آجلاً، إلى العناصر الثلاثة اياها- أي الريع والعمل والريح».

يقول ماركس عن نظرية سميث هذه أنها «مذهلة». «أن الاثبات عنده يتلخص في تكرار المقولة اياها» (رأس المال، المجلد الثاني، ص 366). ان سميث «يفسر الماء، بعد الجهد، بالماء» (رأس المال، المجلد الأول، ص 612). وهو، في قوله أن ثمن أدوات الفلاحة نفسه ينحلّ إلى العناصر الثلاثة اياها، يتناسى أن يضيف: كما ينحلّ إلى ثمن وسائل الانتاج المستخدمة لانتاج هذه الادوات. ان الخطأ الذي ارتكبه آدم سميث (ومن لحق به من اقتصاديين) في عزل رأس المال المتغير عن ثمن المنتج، يعود إلى فهم خاطئ للتراكم في النظام الرأسمال، اي لتوسع الإنتاج، لتحوّل فضل القيمة إلى رأس مال. وهنا أيضاً، يتغافل آدم سميث عن رأس المال الثابت، مفترضا ان العنصر الجاري مراكمته من فضل القيمة، أي الجزء الذي يجري تحويله إلى رأس مال، قد استهلكه المنتجون المباشرون استهلاكاً كاملاً، أي أنه قد تحوّل إلى اجور. والحال أن ذلك الجزء المتراكم من فضل القيمة يجري تحويله إلى رأس مال ثابت (أدوات إنتاج، مواد أولية ومواد مساعدة) إضافة إلى تحويله إلى أجور. وينتقد ماركس وجهة نظر سميث هذه (وكذلك وجهات نظر ريكاردو وميل وآخرين) في رأس المال، المجلد الأول (الجزء السابع، «تراكم رأس المال»، الفصل 22 بعنوان «المفهوم المغلوط للاقتصاد السياسي حول اعادة الانتاج على نطاق متوسع باستمرار»). ويقول (في المجلد الأول، ص 612) انه في المجلد الثاني من رأس المال «سوف تكشف كيف أن العقيدة الجامدة لآدم سميث، والتي توارثها كل الذين خلفوه، منعت الاقتصاد السياسي من استيعاب

أبسط آليات عملية إعادة الانتاج الاجتماعية». وقد ارتكب آدم سميث هذه الغلطة لأنه خلط بين قيمة المنتج وبين القيمة الجديدة. فهذه القيمة الأخيرة تنحلّ بالتأكد إلى رأس مال متغير وفضل قمية، بينما القيمة الأولى تتضمن، بالإضافة لهذا وذاك، رأس المال الثابت. وقد فضح ماركس هذه الغلطة في تحليله للقيمة، عندما ميّز بين العمل المجرد، الذي ينتج قيمة جديدة، والعمل المفيد المحدد، الذي يعيد انتاج القيمة المتوافرة أصلا في شكل جديد، أي في شكل منتج مفيد.

ان تفسير عملية إعادة الإنتاج وعملية تداول إجمالي رأس المال الاجتماعي مهمة ضرورية بنوع خاص لحسم قضية الدخل الأهلي في المجتمع الرأسمال. وانه لأمر مثير للغاية أن نلاحظ أن آدم سميث، في تعرضه لهذه القضية الأخيرة، لم يعد بإمكانه التشبث بنظريته المغلوطة التي تستثني رأس المال الثابت من الناتج الإجمالي للبلد.

«ان الدخل الإجمالي لمجموع سكان بلد كبير يتضمن كامل الانتاج السنوي لأرضهم وعملهم، والدخل الصافي، وما يتبقى لهم بعد حسم أكلاف صيانة رأس مالهم الثابت أولا ثم رأس مالهم المتداول ثانيا -وبعبارة أخرى، يتضمن ما يمكنهم تخزينه، دون أي تعرض لرأس مالهم، لأغراض الاستهلاك المباشر أو لأغراض الانفاق على كفافهم، ووسائل راحتهم ولهوهم» (أ. سميث، «ثروة الأمم» الكتاب الثاني، «في طبيعة المخزون وتراكمه واستخدامه»، الفصل الثاني، المجلد الثاني، ص 18).

وهكذا يستثني آدم سميث رأس المال من الناتج الإجمالي للبلد، مؤكدا ان ينحلّ إلى اجور وأرباح وريع، أي الى مدخول (صاف). لكنه، من جهة ثانية، لا يلبث أن يضم رأس المال إلى الدخل الإجمالي للمجتمع، بعد فصله عن المواد الاستهلاكية (=الدخل الصافي). وهذا هو التناقض الذي يقبض ماركس على سميث متلبسا به: كيف يمكن أن يكون ثمة رأس المال في المدخول، إذا كان لا يوجد رأس مال في المنتج؟ (انظر رأس المال، المجلد الثاني، ص 355). والواقع أن آدم سميث يعترف لاشعوريا بثلاثة عناصر تتكون منها قيمة الناتج الإجمالي: ليس رأس المال المتغير وفضل القيمة وحدها، وإنما أيضا رأس المال الثابت. وفيما بعد، يصطدم آدم سميث بمفارقة بالغة الأهمية، ذات مغزى عميق في نظرية التحقق إذ يقول: «يجب ان نستثني، طبعاً، كل كلفة صيانة رأس المال الثابت من الدخل الصافي للمجتمع. فلا التجهيزات اللازمة لتعزيز الآلات المفيدة وأدوات العمل والأبنية المدرة للربح، وما شابه، ولا منتج العمل الضروري لإنتاج مثل هذه التجهيزات، يمكن اعتبارها جزءاً من هذا الدخل الصافي. بالتأكيد، يمكن اعتبار ثمن العمل جزءاً من هذا الدخل، ذلك أن العامل قد يودع كل قيمة أجوره في المخزون [الاجتماعي] المعد للاستهلاك المباشر». انما في انواع اخرى من العمل، فان كلا من «ثمن» (العمل) و«منتج» (العمل) «يودع في هذا

المخزون: الثمن يودع في خانة العمال والمنتوج في خانة الآخرين» (آدم سميث، المصدر السابق). هنا نجد ومضة من الاعتراف بضرورة التمييز بين نوعين من العمل: عمل ينتج المواد الاستهلاكية التي تدخل في «المخول الصافي»، وعمل ينتج «آلات مفيدة وأدوات عمل ... أبنية، الخ.»- أي ينتج موادا لا يمكن استخدامها للاستهلاك الشخصي. لسنا نحتاج إلا إلى خطوة واحدة لكي نعترف بأن تفسير التحقق يتطلب، حكما، التمييز بين نوعين من الاستهلاك- الاستهلاك الشخصي والاستهلاك الانتاجي (أي الذي يعاد توظيفه في الانتاج).

والحقيقة ان تصحيح ماركس لهذين الخطأين الذين ارتكبهما سميث (استثناء رأس المال الثابت من قيمة المنتج، والخلط بين الاستهلاك الشخصي والاستهلاك الانتاجي) هو الذي مكنه -اي ماركس- من بلورة نظريته اللامعة حول تحقق الناتج الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي.

اما بالنسبة لسائر الاقتصاديين، بعد سميث وقبل ماركس، فإنهم قد كرروا خطأ آدم سميث [4]، ولهذا السبب بالذات لم يتقدموا خطوة واحدة عليه. وف نتحدث لاحقا عن البلبلة السائدة في نظريات الدخل. اما في السسجال حول امكانية التوصل إلى حالة من الانتاج الاجمالي الزائد للسلع، الذي خاضه ريكاردو وساي وميل وغيرهم ضد مالثوس وسيسموندي وتشالمرز وكيرشمان وغيرهم، فقد التزم خلاله الطرفان بنظرية آدم سميث المغلوطة. وبالتالي، وكما يلاحظ السيد س. بولغاكوف عن حق، «فنظرا إلى المنطلقات المغلوطة والطريقة الخاطئة في صياغة القضية نفسها، فان هذه المساجلات لن تؤدي إلا إلى اللغو الاكاديمي الفارغ.» (المصدر الأنف الذكر، ص 21).

6-نظرية التحقق عند ماركس

إن ما ورد أعلاه يقودنا مباشرة إلى القول أن المرتكزات الاساسية التي تقوم عليها نظرية ماركس تتلخص في الأطروحتين التاليتين:

الأولى هي الناتج الاجمالي لبلد رأسمالي معين، مثله كمثل الناتج الفردي، يتكون من ثلاثة عناصر: (1) رأس المال الثابت، (2) رأس المال المتغير، (3) فضل القيمة. ان هذا القول يفسر نفسه بنفسه للذين يعرفون تحليل عملية إنتاج رأس المال الواردة في المجلد الأول من كتاب مارك «رأس المال».

أما الأطروحة الثانية، فهي ضرورة التمييز بين فرعين في الانتاج الرأسمالي: الفرع 1 هو انتاج وسائل الإنتاج، اي المواد المستخدمة للاستهلاك الانتاجي التي يعاد توظيفها في عملية

الإنتاج، أو بعبارة أخرى، المواد التي يجري استهلاكها بواسطة رأس المال وليس بواسطة البشر. وأما الفرع 2 فهو انتاج المواد الاستهلاكية، أي المواد المستخدمة للاستهلاك الشخصي.

«ان هذا التمييز وحده ينطوي على قيمة نظرية تتعدى قيمة كل السجلات حول نظرية الأسواق» (بولغاكوف، المصدر السابق، ص 27).

هنا يُطرح السؤال: ما الذي يستوجب الآن هذا التمييز بين المنتجات وفق شكلها الطبيعي من أجل تحليل إعادة انتاج رأس المال الاجتماعي، بعدما أغنانا تحليل انتاج وإعادة انتاج رأس المال الفردي عن مثل هذا التمييز، ووضع مسألة الشكل الطبيعي للمنتوج جانبا؟ وعلى أي أساس يحق لنا ان نقيم مسألة الشكل الطبيعي للمنتوج في دراسة نظرية عن الاقتصاد الرأسمالي، هذا الاقتصاد الذي يركز كليا إلى القيمة التبادلية للمنتوج؟ فالواقع أنه عند تحليل انتاج رأس المال الفردي، يجري اغفال المسألة المتعلقة بمصدر وكيفية بيع المنتوج وبمصدر وكيفية شراء العمال للمواد الاستهلاكية وشراء الرأسماليين لوسائل الإنتاج، لأن هذه المسألة لا تساهم في التحليل ولا ترتبط به أصلا. فكل المطلوب دراسته، والحال هذه، هو قضية قيمة العناصر المعزولة للإنتاج ونتائجه.

هنا يثور السؤال التالي: من أين سيحصل العمال والرأسماليون على موادهم الاستهلاكية، ومن أين سيحصل الرأسماليون على وسائل إنتاجهم؟ وكيف سيلبي المنتوج الحاضر كل هذه الحاجات ويمكّن الانتاج من التوسع؟ لسنا هنا فقط أمام «عملية استبدال في القيمة، وإنما أيضا أمام عملية استبدال في المواد» (رأس المال، المجلد الثاني، ص 389). وبالتالي فإن التمييز بين منتجات تلعب أدوارا مختلفة في الاقتصاد الاجتماعي يصبح أمرا جوهريا.

وما أن نأخذ بالاعتبار هذه المنطلقات الأساسية، حتى نجد ان قضية تحقق المنتوج الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي لم تعد تحمل أية صعوبات تُذكر.

لنفترض اننا أمام عملية إعادة الإنتاج البسيطة، أي أمام تكرار لعملية الانتاج على نطاقها السابق في ظل غياب التراكم. بديهي هنا أنه يجري تحقق رأس المال المتغير وفضل القيمة في الفرع 2 (الموجود على شكل مواد استهلاكية) عن طريق الاستهلاك الشخصي للعمال والرأسماليين في هذا الفرع (لأن إعادة الانتاج البسيطة تفترض سلفا استهلاك كامل فضل القيمة، وعدم تحول أي جزء منه إلى رأس مال). بل أكثر من ذلك. فإن رأس المال المتغير وفضل القيمة، الموجودين على شكل وسائل انتاج (الفرع 1)، لا بد -لكي يتحققا- من تبادلتهما لقاء مواد استهلاكية للرأسماليين والعمال المنخرطين في عملية إنتاج وسائل الانتاج.

ومن جهة أخرى، فإن رأس المال الثابت الموجود على شكل مواد استهلاكية (**الفرع 2**) لا يمكن أن يتحقق إلا بتبادل هذه المواد الاستهلاكية مقابل وسائل إنتاج، لكي يعاد توظيف رأس المال هذا في الإنتاج في العام التالي.

وهكذا نجد عملية تبادل رأس المال المتغير وفضل القيمة في وسائل الإنتاج مقابل رأس مال ثابت في المواد الاستهلاكية. وبهذه الطريقة فالعمال والرأسماليون (في فرع وسائل الإنتاج) يحصلون على معاشهم، فيما يتلخص الرأسماليون (في فرع المواد الاستهلاكية) من منتوجهم ويحصلون على رأس مال ثابت يعاد توظيفه في الإنتاج اللاحق. في ظل إعادة الإنتاج البسيطة، يجب على الأجزاء الجاري تبادلها أن تكون متكافئة، كما يجب على مجموع رأس المال المتغير وفضل القيمة في وسائل الإنتاج أن يعادلا رأس المال الثابت في المواد الاستهلاكية.

ومن جهة أخرى، إذا افترضنا إعادة الانتاج على نطاق متوسع باطراد —أي إذا افترضنا التراكم— فإن الكمية الأولى يجب أن تكون أكبر من الثانية، لأنه لا بد من توافر فائض في وسائل الإنتاج يُستخدم للمباشرة في **النتاج اللاحق**. ولكن، فلنعد إلى إعادة الإنتاج البسيطة. فالمتروك هنا بدون **تحقيق** هو جزء اضافي من المنتج الاجتماعي، وتحديدًا رأس المال الثابت في وسائل الانتاج. **ويتحقق** هذا جزئيا بواسطة التبادل فيما بين رأسماليي هذا الفرع ذاته (كأن يجري مبادلة الفحم بالحديد مثلا، لأن كل من هذين المنتجين يشكل مادة ضرورية أو أداة في عملية إنتاج الآخر)، وجزئيا بإعادة توظيفه مباشرة في الانتاج (مثلا، الفحم المستخرج في سبيل استخدامه من قبل المنشأة ذاتها لاستخراج المزيد من الفحم، أو الحبوب المستخدمة في الزراعة، الخ).

أما فيما يخص **التراكم**، إن نقطة انطلاقه، كما أسلفنا، هي توافر **فائض** في وسائل الإنتاج (مستمد من فضل القيمة الذي يستحوذ عليه الرأسماليون في هذا القطاع)، وهو فائض يستدعي تحويل جزء من فضل القيمة في المواد الاستهلاكية إلى رأس مال. نعتقد أنه من نوافل الأمور أن تفحص بالتفصيل كيف يجري اندماج هذا الانتاج الاضافي بإعادة الانتاج البسيطة. فالواقع أنه ليس من مهمتنا أن نتفحص **نظرية التحقق** بنوع خاص. وما ورد أعلاه كاف لبيان الخطأ الذي يرتكبه الاقتصاديون الشعبويون، ولتمكيننا من استخراج عدد من الخلاصات النظرية المتعلقة بالسوق الداخلية.

عن المسألة التي تهمننا —مسألة السوق الداخلية— تقدم نظرية ماركس عن **التحقق** الخلاصة التالية: ان الانتاج الرأسمالي، والسوق الداخلية بالتالي، لا ينموان بفضل المواد الاستهلاكية بقدر ما ينموان بفضل وسائل الانتاج. وبعبارة أخرى، فإن الزيادة في وسائل الانتاج تفوق

الزيادة في وسائل الانتاج تفوق الزيادة في المواد الاستهلاكية. لقد شهدنا، بالتأكيد، ان عملية تبادل رأس المال الثابت في المواد الاستهلاكية (الفرع 2) تجري في مقابل رأس المال المتغير (+ فضل القيمة) في وسائل الإنتاج (الفرع 1). غير أن القانون العام للإنتاج الرأسمالي يقضي بأن ينمو رأس المال الثابت بسرعة أكبر من نمو رأس المال المتغير. من هنا، فلا بد لرأس المال الثابت في المواد الاستهلاكية من أن يتزايد بسرعة أكبر من تزايد رأس المال المتغير وفضل القيمة في المواد الاستهلاكية، فيما لا بد لرأس المال الثابت في وسائل الإنتاج من أن ينمو أسرع من الجميع، متفوقا على تزايد رأس المال المتغير (+ فضل القيمة) في وسائل الإنتاج وعلى تزايد رأس المال الثابت في المواد الاستهلاكية. ويجب بالتالي على فرع الانتاج الاجتماعي الذي ينتج وسائل الإنتاج ان ينمو بوتيرة اسرع من نمو ذلك الفرع الذي ينتج المواد الاستهلاكية. ولذا نجد أن نمو السوق الداخلية، في ظل الرأسمالية، «مستقل» إلى حد ما عن نمو الاستهلاك الشخصي، وهو يتم بالدرجة الأولى بفضل الاستهلاك الانتاجي. لكنه من الخطأ فهم هذا «الاستقلال» على أنه يعني الطلاق الكامل بين الانتاج الاستهلاكي والاستهلاك الشخصي، اذ يمكن ويجب للأول ان ينمو بوتيرة اسرع من نمو الثاني (وهذه هي حدود «استقلالته»). غير أنه من البديهي القول بأن الانتاج الاستهلاكي، في نهاية المطاف، مرتبط دائما بالاستهلاك الشخصي. ويقول ماركس في هذا الصدد:

«رأينا سابقا (في المجلد الثاني، الجزء الثالث) انه توجد حركة تبادل مستمرة بين رأس المال الثابت ورأس المال الثابت» (يفكر ماركس هنا برأس المال الثابت في وسائل الإنتاج الذي يتحقق عن طريق التبادل بين الرأسماليين في الفرع ذاته) «انه انطلاقا مستقل عن استهلاك الفردي لأنه لا يدخل هذا المجال اطلاقا. لكن هذا الاستهلاك يرسم حدود رأس المال الثابت، لأن هذا الاخير لا يجري انتاجه لذاته وإنما فقط للحاجة إلى المزيد منه في مجالات الانتاج التي تنتج سلعا للاستهلاك الفردي (رأس المال، المجلد 3، الجزء 1، ص 289).

ان هذا الاستهلاك الموسع لرأس المال الثابت ما هو إلا مستوى أرقى في تطور قوى الإنتاج، مستوى يجري التعبير عنه بمصطلحات القيمة التبادلية لأن «وسائل الإنتاج» المتطورة بسرعة تتكون، في الأساس، من تجهيزات وآلات وأدوات وأبنية ومختلف التوابع اللازمة للإنتاج الكبير، وعلى الأخص الانتاج الآلي. فمن الطبيعي، والحالة هذه، أن يتميز الانتاج الرأسمالي، الذي ينمي قوى الانتاج الاجتماعية وينشئ الانتاج الكبير والصناعة الآلية، بميزة اضافية هي التوسع المخصوص في ذلك الفرع من الثروة الاجتماعية الذي يتكون من وسائل الإنتاج...

«في هذه الحالة (أي في حالة انتاج وسائل الانتاج) لا يتميز المجتمع الرأسمالي عن المجتمع البدائي، حسب اعتقاد Senior «سينيور»، بأفضلية وميزة الانسان البدائي في بذل عمله أحيانا بطريقة لا توفر له اية منتجات قابلة للتحويل إلى دخل، أي إلى مواد استهلاكية. كلا، إنما عوامل التمييز تتكون مما يلي:

أ- أن المجتمع الرأسمالي يستخدم المزيد من عمله السنوي المتوافر في إنتاج وسائل الانتاج (أي في انتاج رأس المال الثابت) غير القابلة للتحويل إلى دخل على شكل أجور أو فضل قيمة، وإنما تتلخص وظيفتها في كونها رأس مال.

ب- عندما الانسان البدائي يصنع القوس والسهم والمطارق الحديدية والفؤوس والسلاسل، إلى آخره، فإنه يعلم جيدا انه لم يبذل وقته هذا لإنتاج المواد الاستهلاكية، وإنما لتخزين وسائل الانتاج التي يحتاجها ليس إلا.» (رأس المال، المجلد 2، ص 462).

ان هذه «المعرفة التامة» لصلة الانسان بالإنتاج قد اختفت في المجتمع الرأسمالي بسبب الصنمية الكامنة فيه، والتي تصوّر العلاقات الاجتماعية بين البشر على انها علاقات بين منتجات - نظرا إلى تحويل كل منتج إلى سلعة يجري انتاجها لمستهلك مجهول، مثلما يجري تحقيقها في سوق هي أيضا مجهولة. ان رب العمل الفرد لا يكثرث اطلاقا لنوع المادة التي ينتجها - فكل منتج يدرّ «دخلا» معين - فهذه هي وجهة النظر السطحية الانانية نفسها التي تبناها الاقتصاديون النظريون في رؤيتهم للمجتمع ككل، الأمر الذي حال دون معرفة وفهم عملية اعادة انتاج اجمالي المنتج الاجتماعي في الاقتصاد الرأسمالي.

ان تطور الانتاج (وبالتالي نمو السوق الداخلية) بفضل وسائل الانتاج بالدرجة الأولى، يبدو كمفارقة، وهو بالتأكيد ينطوي على تناقض. لكنه تناقض ليس كامنا في النظرية، وإنما في الحياة الحقيقية. انه نمط من التناقضات يتطابق مع طبيعة الرأسمالية نفسها ومع سائر تناقضات هذا النظام من الاقتصاد الاجتماعي. والواقع ان هذا التوسع في الانتاج الذي لا يقابله توسع مماثل في الاستهلاك يتطابق مع الرسالة التاريخية للرأسمالية ومع بنيتها الاجتماعية المخصوصة. الاولى [الرسالة التاريخية] تتلخص في تطوير قوى الانتاج الاجتماعية. أما الثانية [البنية الاجتماعية] فإنها تلغي امكانية استخدام هذه المنجزات التقنية من قبل أكثرية السكان. ومما لا شك فيه انه يوجد تناقض بين النزوع نحو التوسع اللامحدود للإنتاج الكامن في صلب الرأسمالية، وبين القدرة الاستهلاكية المحدودة لجماهير الشعب (المحدودة بسبب الحالة البروليتارية التي تعيشها هذه الجماهير). وهذا هو التناقض الذي يسجله ماركس في الأطروحات التي يستشهد الشعوبيون بها بطلاقة نادرة، والتي يُفترض ان

تعزز آراءهم حول تقلص السوق الداخلية، وحول الطابع فغير التقدمي للرأسمالية، إلى ما هنالك. وفيما يلي نعيد تثبيت هذه الأطروحات نفسها:

-«التناقض في نمط الإنتاج الرأسمالي: العمال كمشتريين لسلع عنصر هام بالنسبة للسوق. ولكن المجتمع الرأسمالي ينزع إلى الإبقاء على أكثر الأسعار انخفاضا عندما يكون العمال باعة لسلعتهم هم -أي لقوة عملهم.» (راس المال، المجلد 2، ص 303).

-«... ان ظروف التحقق محدودة بالعلاقة التناسبية بين مختلف فروع الانتاج وبين طاقة المجتمع الاستهلاكية... ولكن بقدر ما تنمو الإنتاجية، بقدر ما تجد نفسها متعارضة مع القاعدة الضيقة التي تركز إليها ظروف الاستهلاك.» (المصدر ذاته، المجلد 2، الجزء 1، ص 225-226).

-«ان المحافظة على قيمة رأس المال وتحقيق توسعه الذاتي، التي تقوم على مصادرة أملاك وإفقار الكثرة الساحقة من المنتجين، لا يمكنها إلا أن تتحرك ضمن حدود معينة.. وتصطدم هذه الحدود دائما بوسائل الانتاج التي يستخدمها رأس المال لأغراضه الخاصة، والتي تدفع نحو التوسع اللامحدود للإنتاج، نحو الانتاج كفاية بذاتها، نحو النمو غير المشروط لإنتاجية العمل الاجتماعية... ولهذا السبب فإن نمط الانتاج الرأسمالي هو وسيلة تاريخية لتنمية قوى الانتاج المادية وتكوين السوق العالمية الملائمة لها، مثلما هو، في الوقت ذاته، حالة من الصراع الدائم بين رسالته التاريخية وبين ما يقابلها من علاقات في الانتاج الاجتماعي» (المصدر ذاته، المجلد 3، الجزء 1، ص 232)

-«ان السبب الحاسم لكل الازمات الحقيقة سيبقى الفقر والاستهلاك المحدود للجماهير بالمقارنة مع نزوع الانتاج الرأسمالي نحو تنمية قوى الانتاج كما لو كانت طاقة المجتمع المطلقة على الاستهلاك هي التي تشكل وحدها حدود هذه التنمية» (المصدر ذاته، المجلد 3، الجزء 2، ص 21).

ان كافة هذه الأطروحات تتحدث عن التناقض الالف الذكر، أي التناقض بين النزوع غير المقيد لتوسيع الانتاج وبين الاستهلاك المحدود -وهي لا تتحدث عن اي شيء سواه. وليس أشد سخفا من ان يستخلص المرء من هذه المقاطع من كتاب «رأس المال» ان ماركس لا يعترف بإمكانية تحقق فضل القيمة في المجتمع الرأسمالي، او انه يعزو السبب في الازمات إلى ضعف الطاقة الاستهلاكية، وما شابه. يظهر من تحليل ماركس **للتحقق** ان التداول بين رأس المال الثابت ورأس المال الثابت محدود قطعاً بالاستهلاك الشخصي. غير ان هذا التحليل نفسه يكشف الطابع الفعلي لهذه «المحدودية»، اذ هو يبين ان المواد الاستهلاكية

تلعب دورا ثانويا في تكوين السوق الداخلية، إذا ما قورن بدور وسائل الانتاج. وبالإضافة لذلك، فليس أشد سخفا من ان يستخلص المرء من تناقضات الرأسمالية أن الرأسمالية ذاتها مستحيلة أو ان ينفي صفتها التقدمية، وما إلى ذلك. وهذا لا يعني سوى التحليق إلى المرتفعات المتسامية للأحلام الرومنطيقية هربا من الوقائع المزعجة، لكنها المحققة. والحال ان التناقض بين النزوع نحو التوسع اللامحدود للإنتاج وبين الاستهلاك المحدود ليس التناقض الوحيد في الرأسمالية، التي لا توجد وتتطور، أصلا بدون تناقضات. وتشهد تناقضات الرأسمالية على طابعها التاريخي الانتقالي، كما تلقي هذه التناقضات الضوء الكاشف على ظروف وأسباب انهيارها وتجاوزها نحو طور تاريخي أرقى. غير أن هذه التناقضات لا تلغي امكانية نشوء الرأسمالية، ولا هي تلغي طابعها التقدمي بالمقارنة مع أنظمة الاقتصاد الاجتماعي السابقة.

7- نظرية الدخل الأهلي

بعد أن عرضنا للأطروحات الاساسية في نظرية التحقق عند ماركس، يبقى علينا ان نشير إلى اهميتها البالغة في نظرية «الاستهلاك» الأهلي و«التوزيع» و«الدخل». لقد شكلت هذه القضايا، وعلى الأخص القضية الأخيرة، عقبة كأداء بالنسبة للاقتصاديين، ولا تزال. فكلما امعنوا في الحديث والكتابة عنها، كلما تعاظمت البلبلة التي أحدثها الخطأ الأساسي عند آدم سميث. وسوف نثبت فيما يلي بعض النماذج عن هذه البلبلة.

انه لمن المثير ان نلاحظ، مثلا، ان برودون [5] قد كرر الخطأ نفسه، جوهريا، إلا انه صاغ النظرية القديمة بطريقة مختلفة نوعا ما. وهو يقول:

«يؤسس (أ) (الذي يرمز إلى مجموع المالكين وأرباب العمل والرأسماليين) مشروعا بعشرة آلاف فرنك، ومن هذا المبلغ يقدم سلفات للعمال مقابل أن ينتج هؤلاء السلع. وبعد أن يحول (أ) ماله إلى سلع يتوجب عليه في نهاية عملية الإنتاج، اي في نهاية عام مثلا، ان يحول هذه السلع مجددا إلى مال. إلى من يبيع (أ) سلعه؟ إلى العمال، طبعا، لأنه لا توجد إلا طبقتان في المجتمع-أرباب العمل من جهة ثانية. هؤلاء العمال الذين تلقوا أجورا قيمتها 10 آلاف فرنك لقاء منتج عملهم، بما يغطي ضرورات الحياة عندهم، مضطرون الآن لأن يدفعوا أكثر من 10 آلاف فرنك [لقاء السلع] لأنه يتوجب عليهم ان يدفعوا الزيادة التي يتلقاها (أ) على شكل فائدة وأرباح أخرى ينتظرها منذ مطلع العام. ولا يستطيع العامل أن يغطي هذه الزيادة إلا بالاستدانة، فيغرق في مزيد من الدين والفقر. وهنا، لا بد أن يحصل واحد من امرين. فغما ان يستهلك العامل 9 آلاف، مع انه أنتج 10 آلاف، وإما أن يدفع لرب العمل مجموع أجوره فقط [أي 10 آلاف]، وفي هذه الحالة فرب العمل هو الذي يتعرض

للإفلاس والنكبات لأنه لن يتلقى فائدة على رأس ماله مع أنه مضطر لدفع هذه الفائدة لسواه» (رييل، برودون، المجلد 2، ص 200 تحت عنوان «صناعة». مقالات من «قاموس العلوم السياسية»، موسكو، 1896، ص 101).

وكما يلاحظ القارئ فغننا أمام نفس المعضلة – معضلة تحقق فضل القيمة- التي يثير السيدان فورونتسوف ودانيالسون كل الجلبة حولها، مع فارق وحيد هو أن برودون يطرح القضية بطريقة مميزة. على أن هذه الطريقة المميزة في صياغته تزيد الشعبويين تعلقا به. فإنهم؟، مثل برودون، يعتبرون أن «الصعوبة» إنما هي كامنة في تحقق فضل القيمة (فائدة كان أم ربحا، حسب مصطلحات برودون) ويعجزون عن استيعاب ان البلبلة التي ورثوها عن الاقتصاديين الكلاسيكيين تمنعهم من فهم **تحقق** ليس فضل القيمة وحسب وإنما تحقق رأس المال الثابت أيضا. بمعنى آخر، فإن «صعوبتهم» تكمن في أنهم لا يفقهون كامل عملية تحقق المنتج في المجتمع الرأسمالي.

بصدد «نظرية» برودون هذه يسجل ماركس الملاحظة الساخرة التالية:

«يفضح برودون عجزه عن استيعاب «النظرية» [نظرية تحقق المنتج في المجتمع الرأسمال] في صيغته الجاهلة: العامل يستحيل عليه ان يعيد شراء المنتج الذي انتجه، لأن الفائدة المضافة على سعر الكلفة متضمنة في المنتج» (رأس المال، المجلد 3، الجزء 2، ص 379).

ويستشهد ماركس بالملاحظة الموجهة ضد برودون من قبل أحد الاقتصاديين المبتدئين، المدعو فوركاد، الذي «يعمم، بطريقة صحيحة كل الصحة، الصعوبة التي يعرضها برودون في اضيق نطاق». يقول فوركاد ان سعر السلع لا يتضمن شيئا يتجاوز الأجور –أي الربح- وحسب، لكنه يتضمن أيضا ذلك الجزء الذي يحل محل رأس المال الثابت. لذا، يستنتج فوركاد، على النقيض من برودون، انه يستحيل على الرأسمالي هو أيضا أن يعيد شراء سلعه بواسطة الربح الذي يجنيه (والحال، ان فوركاد لم يعجز عن حل المسألة وحسب، بل هو عجز عن فهمها أيضا!).

أما رودبرتوس [6]، فانه لم يقدم اية مساهمة تذكر لحل المسألة اياها. فإذا به، في توكيده على المقولة التي تعتبر ان «الربح العقاري والربح على رأس المال والأجور كلها أجزاء من الدخل»، يثبت عجزه الكامل عن التوصل إلى استيعاب واضح لمفهوم «الدخل». بعد عرض رأيه فيما يجب أن تكونه مهام الاقتصاد السياسي لو أنه استخدم «النهج الصحيح» (المصدر السابق، ص 26) يتحدث أيضا عن توزيع الناتج الأهلي، إذ يقول: «كان يجب عليه [اي

على «العلم الصحيح للاقتصاد الأهلي» أن يبين كيف يخصص دائما جزء من الناتج الاهلي العام فيحل محل رأس المال المستهلك في الإنتاج، بينما يخصص القسم الباقي —بما هو دخل أهلي- لسد الحاجات الضرورية المباشرة للمجتمع وأفراده [المصدر ذاته، ص 27]. ولكن، على الرغم من أنه كان يتوجب على العلم الحقيقي أن يبين هذا، فإن «علم» رودبرتوس نفسه لا يفعل شيئا من هذا القبيل. وسوف يلاحظ القارئ ان جل ما قام به لا يتعدى تكرار آدم سميث حرفيا، طبعا دون أن يلمح ان هذه هي مجرد بداية للمشكلة. أي عمال «يتولون استبدال» رأس المال الأهلي؟ كيف يتحقق منتوجهم؟ ان رودبرتوس لا يتفوه بكلمة جوابا. عند تلخيصه لنظريته («هذه النظرية الجديدة التي أجبه بها أولئك الذين كتبوا حتى الآن» ص 32) على شكل موضوعات منفصلة، يتحدث رودبرتوس أولا عن توزيع الدخل الأهلي فيقول: «ان الربيع [والمعروف ان رودبرتوس يعني به ما نسميه نحن فضل القيمة] والأجور هي، بالتالي، الاجزاء التي ينحل إليها المنتج نفسه، بما هو مدخول» (ص 32). ولكن هذا التحفظ البالغ الاهمية كان يجب ان يوحى اليه بسؤال حيوي جدا: لقد قال لتوه انه يعني بالدخل تلك المواد المستخدمة «لإشباع الحاجات المباشرة»، وبالتالي فإنه توجد منتجات لا تستخدم للاستهلاك الشخصي. كيف تتحقق هذه المنتجات؟ غير أن رودبرتوس لا يلمح اي غموض هنا وسرعان ما ينسى هذا التحفظ، ويأخذ بالحديث المباشر عن «تجزئة المنتج إلى ثلاثة أقسام» (الأجور والأرباح والربيع) (ص 49-50 وسواهما). وبذلك يكرر رودبرتوس عمليا نظرية آدم سميث مع الخطأ الرئيسي الذي تقوم عليه، دون أن يفسر شيئا ما بصدد مسألة الدخل. أضف إلى ذلك أن وعده بنظرية جديدة اكثر شمولاً وأفضل عن توزيع الناتج الأهلي كلام فراغ ليس إلا. فالواقع أن رودبرتوس لم يدفع الجهد النظري عن هذه المسألة خطوة واحدة إلى امام. أما مبلغ البلبلة في مفاهيم «الدخل» عنده، فيظهر من خلال تأملاته المطولة في «رسائله الاجتماعية الرابعة» إلى فون كيرشمان (رأس المال، برلين، 1884) حول ما إذا كان يجب ادخال العملة في الدخل الأهلي، وما إذا كانت الأجور مستمدة من رأس المال أو من الدخل —وهي تأملات قال عنها انغلز انها «تنتهي إلى الميدان الأكاديمي» (مقدمة المجلد 2 من رأس المال، ص 21).

البلبلة القصوى حول مسألة الدخل الأهلي هي سيدة الموقف بين الاقتصاديين إلى يومنا هذا. مثلا في مقال له عن «الأزمات» في قاموس العلوم السياسية (المصدر السالف الذكر، ص 81)، يتحدث هاركنر عن تحقق المنتج في المجتمع الرأسمالي (الفصل الخامس عن «التوزيع» ويعتبر أن تأملات ك.ه. راو «سليمة»، رغم أن هذا الأخير يكرر خطأ آدم سميث عندما يقسم كامل منتج المجتمع إلى مداخيل. أما ر. ماير، في مقاله عن «الدخل» (المصدر ذاته، ص 283 وما يليها) فإنه يستشهد بالتعريفات المرتكبة لـ أ. فاغنر (الذي يردد بدوره خطأ آدم سميث) ويعترف صراحة أنه «يصعب تمييز الدخل عن رأس المال»، وان «اصعب ما في الأمر هو التمييز بين العائدات والدخل».

وهكذا نرى أن الاقتصاديين الذين تحدثوا مطولا عن قلة الاهتمام الذي أبداه الاقتصاديون الكلاسيكيون (وماركس) تجاه «التوزيع» و«الاستهلاك» لم يتمكنوا من تقديم أبسط تفسير لأبرز قضايا «التوزيع» و«الاستهلاك». وهذا أمر مفهوم، لأنه لا يمكن البحث بـ«الاستهلاك» إلا إذا فهم المرء عملية إعادة انتاج اجمالي رأس المال الاجتماعي وعملية استبدال مختلف العناصر المكوّنة للنتائج الاجتماعي. ويثبت هذا المثال مجددا مدى العبث في تفريد «التوزيع» و«الاستهلاك» كما لو أنهما فرعان مستقلان عن فروع العلم يقابلان عمليتين أو ظاهرتين مستقلتين في الحياة الاقتصادية. ان الاقتصاد السياسي لا يعالج «الإنتاج» وإنما العلاقات الاجتماعية بين البشر في الإنتاج، اي انه يعالج نظام الإنتاج الاجتماعي. وما ان يجري التعرف إلى هذه العلاقات، وتحليلها تحليلا وافيا، نكون قد حددنا بذلك موقع كل طبقة من الانتاج وبالتالي حصتها في الاستهلاك الأهلي العام. والواقع أن حل المسألة التي أدت إلى توقف الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، دون أن يفلح الاخصائيون على اختلاف فئاتهم في «التوزيع» و«الاستهلاك» في جعله يتقدم قيد شعرة - ان هذا الحل توفره النظرية التي تلت مباشرة نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين واستكملت تحليل إنتاج رأس المال، الفردي والاجتماعي.

ان مسألة «الدخل الأهلي» و«الاستهلاك الأهلي»، التي يستحيل حلها إذا ما جرت دراستها بطريقة مستقلة والتي لم تولد إلا التأملات الفقهية والتعريفات والتصنيفات، قابلة للحل بمجمّلها عند تحليل عملية إنتاج رأس المال الاجتماعي الإجمالي. وفضلا عن ذلك، فان هذه المسألة تفقد مبرر وجودها كمسألة مستقلة عند التعرف على علاقة الاستهلاك الأهلي بالنتائج الاهلي وبتحقق كل جزء من الأجزاء المنفصلة لهذا الناتج. فلا يبقى غير تسمية هذه الأجزاء المنفصلة:

«لكي نتفادى المصاعب غير الضرورية، يجب أن نميز المردود الإجمالي والمردود الصافي عن الدخل الإجمالي والدخل الصافي.

«ان المردود الإجمالي أو الناتج الإجمالي هو الناتج في عملية إعادة انتاجه الشاملة...»

«الدخل الإجمالي هو تلك الحصة من القيمة وتلك النسبة من الناتج الإجمالي» التي تقاس بها، المتبقية بعد حسم تلك الحصة من القيمة، وتلك الحصة من الإنتاج العام الذي يقاس بها، اللتين تحلان محل رأس المال الثابت المستخدم والمستهلك في الإنتاج. ان إجمالي الدخل يعادل، بالتالي، الأجر (أو تلك الحصة من المنتج المعدة لكي تتحول إلى دخل للعامل) + الربح + الربح. ومن جهة ثانية، فإن الدخل الصافي هو فضل القيمة، وبالتالي فائض الإنتاج، المتبقي

بعد حسم الأجور، والذي يمثل، في الواقع، فضل القيمة الذي حققه رأس المال واقتسمه مع المالك العقاري، وفائض الإنتاج الذي يقاس به.

«إذا نظرنا إلى دخل المجتمع ككل، نجد ان الدخل الاهلي يتكون من الأجور + الربح + الربح، اي يتكون من الدخل الإجمالي. ولكن حتى هذا التعريف يبقى تجريديا بالقدر الذي ينطلق فيه كل المجتمع، القائم على الإنتاج الرأسمالي، من وجهة النظر الرأسمالية فلا يعتبر دخلا صافيا إلا الدخل القابل للتحويل إلى ربح وبيع.» (رأس المال، المجلد 3، الجزء 2، ص 275-276).

وهكذا فإن تفسير عملية التحقق يوضح أيضا مسألة الدخل ويزيل العقبة الرئيسية التي حالت دون الوضوح في شأن هذه المسألة، أي: كيف يمكن «لدخل فرد معين أن يصبح رأسمالا بالنسبة لفرد آخر؟» وكيف يمكن للمنتوج الذي يتكون من مواد للاستهلاك الشخصي، والذي ينحلّ كلياً إلى اجور و ربح و ربح، ان يتضمن ايضا الجزء الثابت من رأس المال، ذلك الجزء الذي لا يمكنه ان يتحول إلى دخل؟ يقدم تحليل عملية التحقق في «رأس المال» (المجلد 2، الجزء 3) جوابا وافيا على هذين السؤالين. ولم يبق لماركس، في القسم الختامي من المجلد الثالث من «رأس المال» الذي يعالج «المداخل»، إلا أن يعطي أسماء للأجزاء المنفصلة من الناتج الاجتماعي محيلا القارئ إلى التحليل المقدم في المجلد 2.

8- لماذا تحتاج الأمة الرأسمالية إلى سوق خارجية؟

ان النظرية المعروضة اعلاه حول تحقق المنتوج في المجتمع الرأسمالي قد تثير السؤال التالي: ألا تتناقض هذه النظرية مع المقولة التي تؤكد أن الأمة الرأسمالية لا تستطيع الاستغناء عن الأسواق الخارجية؟

ينبغي أن نتذكر هنا أن تحليل عملية تحقق المنتوج في المجتمع الرأسمالي قد انطلق من الافتراض بعدم وجود تجارة خارجية. ولقد سبق لنا أن عرضنا هذا الافتراض، وبيّنا أنه افتراض أساسي لمثل ذلك التحليل. ومما لا شك فيه أن الواردات والصادرات تزيد في الارتباك بدل المساعدة على جلاء المسألة.

والخطأ الذي يرتكبه السيدان فوروننتسوف ودانيالسون هو انهما يستنجدان بالسوق الخارجية من أجل تفسير تحقق فضل القيمة. غير أن هذه الالتفاتة إلى السوق الخارجية، قد تساعد على تغطية أخطائهما النظرية، لكنها لا تساعد على تفسير شيء اطلاقا. هذه نقطة. والنقطة الثانية

هي ان السيدين يعتمدان على مثل هذه «النظريات» الخاطئة للتقلت من مهمة تفسير ظاهرة تكون سوق رأسمالية داخلية في روسيا.

وما «السوق الخارجية» سوى العذر الذي يمكنهما من اضعاء المزيد من الغموض على قضية تطور الرأسمالية (وبالتالي، تطور السوق) داخل البلد نفسه -وهو عذر ملائم جدا طالما انه يعفي هذين السيدين من الحاجة لدراسة الوقائع التي تثبت ان الرأسمالية الروسية آخذة فعلا في اكتساب الأسواق الخارجية.

والواقع ان حاجة بلد رأسمالي معين للسوق الخارجية لا تقررهما قوانين تحقق المنتج الاجتماعي (أو قوانين تحقق فضل القيمة، تخصيصا) وإنما الذي يقررهما، أولا بأول، هو أن الرأسمالية لا تظهر إلا نتيجة ازدياد في نمو التداول بين السلع، وتحديدًا عندما يتجاوز هذا النمو حدود الدولة المعنية. يستحيل علينا بالتالي ان نتصور أمة رأسمالية بدون تجارة خارجية. ان أمة كهذه ليست موجودة في عالم الواقع.

وكما يلاحظ القارئ، فاننا نسوق هنا حجة تاريخية. ولا ينفع الشعبويين ان يهربوا امام الموضوع بإطلاق بعض العبارات الهشة عن «استحالة استهلاك الرأسماليين لفضل القيمة». ولو انهم يريدون طرح موضوع السوق الخارجية جديا، لتوجب عليهم دراسة تاريخ تطور التجارة الخارجية، وتاريخ تطور تداول السلع. ولو فعلوا ذلك، لما كانوا، بالطبع، اكتشفوا الرأسمالية بصفقتها انحرافا طائرا في مسيرة التطور.

ثانيا، ان التطابق بين مقومات الانتاج الاجتماعي (في قيمتها وشكلها الطبيعي) الذي تفترضه بالضرورة نظرية اعادة انتاج رأس المال الاجتماعي، والذي يجري التشديد عليه فقط بوصفه المعدل الوسطي لعدد من التموجات المستمرة -ان هذا التطابق يتعرض للاضطراب في المجتمع الرأسمالي بفضل الوجود المستقل لمختلف المنتجين الذي يعملون من اجل سوق مجهولة. والواقع ان مختلف فروع الصناعة، التي تشكل «أسواقا» بعضها بالنسبة للبعض، لا تنمو نموا متكافئا، وإنما تتقدم الواحدة منها على الأخرى، وتسعى الصناعات الأكثر تقدما إلى السيطرة والاستحواذ على الاسواق الخارجية. لكن هذا لا يعني على الاطلاق «انه يستحيل على الأمة الرأسمالية ان تحقق فضل القيمة» - وهي الخلاصة الألمعية التي يسارع اليها الشعبويون- وإنما يعني فقط أن عملية تطور الصناعات ليست عملية متكافئة. ولو ان رأس المال الوطني كان موزعا بطريقة **مختلفة**، لأمكن تحقيق الكمية ذاتها من المنتجات داخل البلد نفسه. اما الذي يدفع رأس المال إلى هجرة مجال صناعي معين والانتقال الى مجال صناعي آخر، فهو اصابة ذلك المجال بأزمة معينة. وأية قوة تستطيع منع الرأسماليين

المهددين بمثل هذه الأزمة من السعي وراء سوق خارجية، والسعي وراء التعويضات وأشكال الدعم المالي المختلفة لتشجيع الصناعات، إلى آخره؟

ثالثاً، ان القانون الذي يحكم انماط الانتاج قبل الرأسمالية هو تكرارها لعملية الإنتاج على القياس السابق، وعلى القاعدة التقنية السابقة، وذلك هو حال اقتصاد السخرة الذي يفرضه الملاك العقاريون، والاقتصاد الطبيعي للفلاحين، والإنتاج الحرفي للصناعيين.

وعلى العكس من ذلك، فإن القانون الذي يحكم الإنتاج الرأسمالي هو التحول المستمر في انماط الإنتاج، والنمو غير المقيد لقياس الإنتاج.

في ظل انماط الإنتاج القديمة، يمكن للوحدات الاقتصادية ان تستمر طيلة قرون من الزمن دون أن يطرأ عليها أي تغيير، ان من حيث طابعها او من حيث حجمها، ودون أن تتخطى مزرعة مالك الأرض، او قرية الفلاح، او السوق الصغيرة المجاورة لحرفي الريف وصغار الصناعيين. اما الوحدة الرأسمالية، فإننا نجدها على عكس ذلك، تتجاوز بالضرورة حدود المجتمع الريفي، والسوق المحلية، والمنطقة، ومن ثم حدود الدولة نفسها. ومنذ الزمن الذي أدى فيه تداول السلع إلى تحطيم عزلة الدول وانغلاقها، فان الاتجاه الطبيعي لدى كل صناعة رأسمالية هو ضرورة «البحث عن سوق خارجية».

وهكذا، فان البحث عن سوق خارجية لا يثبت على الاطلاق أن الرأسمالية غير راسخة، كما يحلو للاقتصاديين الشعبويين ان يصوروا الأمر. بل العكس هو الصحيح. فإن هذه الضرورة -ضرورة البحث عن اسواق خارجية- انما تبرهن على الانجاز التاريخي التقدمي للرأسمالي، التي حطمت العزلة والانغلاق القديمين للأنظمة الاقتصادية (وبالتالي حطمت ضيق لأفق الحياة الفكرية والسياسية نفسها) وربطت جميع بلدان العالم في وحدة اقتصادية واحدة.

ونستنتج من ذلك ان السببين الأنفي الذكر للحاجة إلى سوق خارجية هما أيضا من الأسباب ذات الطابع التاريخي. ولكي نستطيع فهم هذين السببين، لا بد لنا من دراسة كل صناعة على حدة، في تطورها داخل البلد المعني، وتحولها إلى صناعة رأسمالية -بإختصار، علينا أن ننظر إلى **الوقائع** المتعلقة بالتطور الرأسمالي في ذاك البلد. ولا عجب إذا كان الشعبويون يستحيون الفرصة للهرب من أمام هذه الوقائع، تحت ستار عبارات عديمة الجدوى (والمعنى) عن «استحالة» قيام السوق الداخلية والسوق الخارجية على حد سواء.

9-خلاصات من الفصل الأول

فلنلخص الآن المقترحات النظرية التي تناولناها أعلاه، والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بمسألة السوق الداخلية.

1- ان قسمة العمل الاجتماعية هي العملية الأساسية في تكوين السوق الداخلية (أي في تطور الإنتاج البضاعي وفي تطور الرأسمالية ذاتها). وتقوم هذه العملية على اشكال مختلفة من معالجة المواد الخام (اضافة للعمليات المتعددة في هذه المعالجة) فتؤدي إلى فصل الفروع الصناعية الواحدة تلو الأخرى عن الزراعة واكتسابها لاستقلالها، وشروع الصناعة في مبادلة منتجاتها (التي تصبح سلعا) مقابل المنتجات الزراعية. وهكذا، تتحول الزراعة نفسها إلى صناعة (اي انها تبدأ بإنتاج السلع) وتجري داخلها عملية تخصص كالتي جرت في الصناعة.

2- نستخلص مما سبق القانون الذي يحكم كل اقتصاد بضاعي نام، وعلى الأخص الاقتصاد الرأسمالي. وهذا القانون يعلن ان السكان العاملين في الصناعة (اي السكان غير العاملين في الزراعة)، ينمو عددهم بسرعة أكبر من نمو عدد السكان العاملين في الزراعة، ويتحول جزء متوسع باستمرار من السكان من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي.

3- ان عملية انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج -أي مصادرة وسائل الإنتاج التي يملكها- بوصفها مؤشر الانتقال من الإنتاج البضاعي الصغير إلى الانتاج الرأسمالي (والشرط الضروري لهذا الانتقال)- ان هذه العملية هي التي تؤسس السوق الداخلية. وتسير عملية تأسيس السوق الداخلية هذه باتجاهين اثنين:

أولاً، ان وسائل الإنتاج التي «يتحرر» منها المنتج الصغير تتحول إلى رأس مال في يد مالكيها الجديد، وتستخدم لإنتاج السلع، بل وتتحول هي نفسها بالتالي إلى سلع. وهكذا، فحتى اعادة الإنتاج البسيطة لوسائل الإنتاج هذه باتت تتطلب شراءها (بينما كان يعاد إنتاج القسم الأوفر من وسائل الإنتاج هذه بالشكل الطبيعي، او يجري تصنيعها في المنازل) -أي ان ذلك يخلق سوقا لوسائل الإنتاج، ومن ثم، فان المنتج الذي يجري انتاجه بواسطة وسائل الإنتاج هذه يتحول هو ايضا إلى سلعة.

ثانياً، يتكون معاش المنتج الصغير من العناصر المادية لرأس المال المتغير -أي من كمية المال التي ينفقها رب العمل (أكان مالك أرض أم متعهداً أم تاجر خشب أم صاحب مصنع، الخ.) من أجل استئجار العمال. وهكذا، يتحول هذا المعاش إلى كمية من السلع -أي أنه يساهم في انشاء سوق داخلية للسلع الاستهلاكية.

4-ان تحقق المنتج في المجتمع الرأسمالي (وبالتالي تحقق فضل القيمة) لا يمكن تفسيره قبل ايضاح النقاط التالية:

أولاً، ان المنتج الاجتماعي، مثله مثل المنتج الفردي، ينحلّ -فيما يتعلق بقيمته- إلى ثلاثة أجزاء وليس جزئين (رأس المال الثابت + رأس المال المتغير + فضل القيمة، وليس فقط إلى رأس مال ثابت + رأس مال متغير، كما قال آدم سميث وكل مدرسة الاقتصاد السياسي التي أعقبته وسبقت ماركس).

ثانياً، ان المنتج الاجتماعي -في شكله الطبيعي- يجب تقسيمه إلى مجالين اثنين: وسائل الإنتاج (التي يجري استهلاكها عبر عملية الإنتاج) والمواد الاستهلاكية (التي يجري استهلاكها فردياً). وان ماركس، في توكيده على هذه الأطروحات النظرية الأساسية، قدم التفسير المستفيض لعملية تحقق المنتج عامة، ولعملية تحقق فضل القيمة بنوع خاص في الإنتاج الرأسمالي، وكشف مدى الخلط في عملية إقحام السوق الخارجية في مسألة التحقق.

5-ان نظرية التحقق عند ماركس تلقي أيضاً الضوء الكاشف على مسألة الاستهلاك الأهلي والدخل الأهلي.

وينجم عما سبق أن مسألة السوق الداخلية، بوصفها مسألة منفصلة وقائمة بذاتها وغير معتمدة على درجة تطور الرأسمالية، هي بكل بساطة مسألة ليست قائمة أصلاً. ولذا نجد أن نظرية ماركس لا تثير مطلقاً هذه المسألة كمسألة منفصلة وقائمة بذاتها.

تظهر السوق الداخلية مع ظهور الاقتصاد البضاعي، وتتكون مع نموه. وان درجة نمو قسمة العمل الاجتماعية هي التي تتحكم بمستوى تطور السوق الداخلية. فهي تتسع مع اتساع الإنتاج البضاعي ليشمل قوة العمل إضافة لشموله المنتجات. وبالقدر الذي تتحول فيه قوة العمل إلى سلعة، تغطي الرأسمالية انتاج البلد كله، فتتمو بالدرجة الأولى بفضل نمو وسائل الإنتاج التي تلعب دوراً متزايد الأهمية في المجتمع الرأسمالي.

وتتكون «السوق الداخلية» للرأسمالية بفضل تطور الرأسمالية ذاتها -هذا التطور الذي يعمق قسمة العمل ويحوّل المنتجين المباشرين إلى رأسماليين او إلى عمال. وان درجة تطور السوق الداخلية تساوي درجة تطور الرأسمالية نفسها في البلد المعين. ومن الخطأ البالغ إثارة مسألة حدود السوق الداخلية بمعزل عن مسألة درجة تطور الرأسمالية (مثلما يفعل الاقتصاديون الشعبويون).

لذا، فإن مسألة كيفية تكوّن السوق الداخلية للرأسمالية الروسية تتلخص فيما يلي: كيف، وبأي اتجاه، تتطور الأوجه المختلفة لاقتصاد روسيا الأهلّي؟ وما هي عوامل الترابط بين هذه الأوجه المختلفة واعتمادها بعضها على بعض؟

سوف نخصص الفصول القادمة لدراسة الاحصائيات التي تساعد على الإجابة على هذه الأسئلة.

الفصل الثاني

رأينا انه في أساس تكون السوق الداخلية، في ظل الإنتاج الرأسمالي، تكمن عملية تحول المزارعين الصغار إلى ارباب عمل زراعيين من جهة والي عمال من جهة أخرى. ان كل المؤلفات عن الوضع الاقتصادي للفلاحين في فترة ما بعد الاصلاح تقريبا تتحدث عما يسمى «تمايز» الفلاحين. لذا يترتب علينا ان ندرس المميزات الرئيسية لهذه الظاهرة وتعيين مدلولتها. وسوف نعتد، في العرض الذي سيلي، على المعطيات الاحصائية للمسوح المنزلية التي اجرتها أجهزة الزيمستوفات [1].

(...)

9- خلاصة احصائيات الزيمستوفات عن تمايز الفلاحين

(...)

والآن فلنلخص المعطيات عن تمايز الفلاحين الواردة أعلاه (الأقسام 1-8) من خلال دراسة الجدول عمودا وعمودا.

ان العمود الأول إلى اليمين عن النسب المئوية للأسر يبين نسب السكان المنتمين إلى الفئات العليا والفئات الدنيا. ونجد أن حجم أسر الفلاحين الميسورين هو دوماً أعلى من المعدل وان حجم الأسر الفلاحية الفقيرة هو دائماً أدنى منه. لقد بق لنا الحديث عن دلالة هذه الواقعة. ولا بد من ان نضيف انه من الخطأ أن نعتمد الفرد كوحدة قياس (كما يحلو للشعوبيين) بدلا من اعتماد الأسرة. وفي حين ينمو إنفاق الأسرة الميسورة بسبب كبر حجمها، فإن الإنفاق **الإجمالي** لأسرة ينخفض بدوره (بما هو إنفاق على الانشاءات والتجهيزات المنزلية ولسد الحاجات البيئية، الخ. الخ). لذلك فإن اعتماد الفرد كوحدة قياس، وإغفال هذا الانخفاض هو بمثابة مطابقة مغلوطة ومصطنعة بين وضع «الفرد» في الأسرة الكبيرة ووضعه في الأسرة الصغيرة. وبالمناسبة، فإن الجدول يبين بوضوح أن الفئة الميسورة من الفلاحين تستحوذ على حصة من الانتاج الزراعي هي أكبر بكثير من الحصة العائدة لها بمقتضى حساب معدل الدخل الفردي.

أما العمود الثاني فيتعلق بأراضي **المحاصصة** [2]. ونرى في توزيعها درجة أعلى من المساواة مما هو الحال بناء على الوضع القانوني لأراضي المحاصصة. ولكننا نجد هنا أيضا بدايات عملية طرد الفلاحين الفقراء على يد الفلاحين الميسورين. **ففي كافة الحالات**، تستحوذ الفئات العليا [من الفلاحين] على حصة أكبر من أراضي المحاصصة بالقياس إلى نسبة هذه الفئات إلى إجمالي عدد السكان، في حين ان الفئات الدنيا تستحوذ على حصة أدنى. وهكذا فإن «المشاعة القروية» تميل نحو خدمة مصالح البرجوازية الزراعية (...).

ثم نأتي إلى العمود المتعلق **بالأراضي المشتراة**. في كافة الحالات، نجد هذه الأراضي متمركزة بيد الفلاحين الميسورين. ان 1/5 الأسر الفلاحية يسيطر على 6/10 أو 7/10 من مجموع الأراضي التي اشتراها الفلاحون. بينما الفلاحون الفقراء، الذين يشكلون نصف إجمالي عدد الأسر الفلاحية، لا يسيطرون على أكثر من 15 بالمئة من هذه الأراضي! [3].

وباستطاعة المرء أن يحكم، بالتالي، على معنى الضجة التي يثيرها الشعوبيون حول تمكين «الفلاحين» من شراء أكبر كمية ممكنة من الأرض بأرخص الأسعار الممكنة.

العمود التالي يعالج **الأراضي المستأجرة**. هنا أيضا تشير كافة الأدلة إلى تمركز الأرض بين أيدي الميسورين (1/5 عدد الأسر تستأجر 5/10 - 8/10 من إجمالي الأراضي المستأجرة)

الذين يستأجرون الأرض بأرخص من سواهم، كما بيّنا أعلاه. ان هذا الاستحواذ على الأراضي القابلة للتأجير من قبل البرجوازية الزراعية يبين بوضوح أن «الاستئجار الفلاحي يتخذ طابعاً صناعياً» (شراء الأرض لغرض بيع المنتج). على أن قولنا هذا لا يؤدي بنا البتة إلى انكار أن تأجير الأرض ناتج عن الحاجة. بل بالعكس تماماً، فإن الجدول يبين بوضوح الطابع المغاير تماماً للتأجير من قبل الفقراء، المنشئين بالأرض (ان نصف إجمالي الأسر الفلاحية لا يقدم إلا 1/10 أو 2/10 من إجمالي الأراضي المستأجرة). هناك فلاحون وفلاحون.

والواقع أن الدلالة المتناقضة لإيجار الأرض في «الزراعة الفلاحية» تظهر أوضح ما تظهر عندما نقارن العمود عن استئجار الأرض مع العمود عن تأجيرها. هنا تنعكس الآية كلياً. فالمؤجرون الرئيسيون للأرض هم أبناء الفئات الدنيا (نصف عدد الأسر مقابل 8/10 - 8/10 من الأراضي المؤجرة) الذين يسعون للتخلص من حصصهم التي تنتقل (رغم التحريمات والتقييدات القانونية) إلى أيدي المزارعين من فئة أرباب العمل. وهكذا فعندما يقال لنا أن «الفلاحين» يستأجرون الأرض وان «الفلاحين» يؤجرون أراضيهم بتنا نعلم أن الحالة الأولى تنطبق على البرجوازيين الزراعيين فيما تنطبق الثانية على البروليتاريا الزراعية.

ان العلاقة بين الأرض المشتراة والمستأجرة والمؤجرة وبين أراضي المحاصصة تحدد أيضاً الأراضي الفعلية التي تملكها الفئات المختلفة (العمود الخامس إلى اليمين). ونجد، في كافة الحالات، أن التوزيع الفعلي للأراضي الاجمالية للفلاحين لا يمت بصلة قريبة أو بعيدة إلى «المساواة» بين الحصص. ان 20 بالمئة من الأسر تتصرف بـ 35-50 بالمئة من إجمالي الأرض، بينما 50 بالمئة من الأسر تتصرف بـ 20-30 بالمئة من هذا الإجمالي فقط. أما فيما يتعلق بتوزيع المساحة قيد الزرع (العمود الذي يله) فإن طرد الفئة الدنيا على يد الفئة العليا يبرز بوضوح أكبر، ربما لأن الفلاحين الفقراء غالباً ما يعجزون عن استثمار أراضيهم بطريقة اقتصادية فيهجرونها. ونرى من كلا العمودين (عمود إجمالي الأراضي وعمود المساحات المزروعة) ان شراء واستئجار الأراضي يؤديان إلى **تقليص** حصة الفئات الدنيا في النظام الاقتصادي العام، أي إلى طردهم على يد الأقلية الميسورة. وهذه الأخيرة هي الطاغية الآن على الاقتصاد الفلاحي، إذ تحتكر مساحة مزروعة توازي تقريباً المساحة المزروعة التي يتصرف باقي الفلاحين مجموعين.

ويبين العمودان التاليان توزيع حيوانات الجر وسواها بين الفلاحين. وبالكاد تختلف النسب المئوية للحيوانات عنها بالنسبة للمساحات المزروعة. ولا يمكن للأمر إلا أن يكون كذلك. لأن عدد حيوانات الجر (وأيضا عدد سائر الحيوانات) يقرر المساحة المزروعة ويتقرر بها.

أما العمود التالي، فانه يشير إلى حصة مختلف فئات الفلاحين من إجمالي عدد المنشآت التجارية والصناعية. ان $1/5$ الأسر (=الميسورون) تسيطر على حوالي نصف هذه المنشآت، في حين أن نصف مجموع الأسر (=الفقراء) لا يسيطرون إلا على $1/5$. بمعنى آخر، فإن «الصناعات» التي تعبر عن تحول الفلاحين إلى برجوازية تتمركز أساسا بين أيدي المزارعين الأوفر يسرا. وبالتالي، فإن الفلاحين الميسورين يستثمرون رأس المال في الزراعة (في شراء واستئجار الأرض، واستخدام العمال، وتحسين الأدوات والتجهيزات، الخ) وفي المنشآت الصناعية، والتجارة والربا. وهكذا يتداخل رأس المال التجاري ورأس المال المقاولاتي [الصناعي] entrepreneur وتقرر الظروف المحيطة لمن ستكون الغلبة بين هذين الشكليين لرأس المال.

ومن جهة ثانية، فإن الأسر ذات «الاستخدامات»... تلقي الضوء على «الصناعات» لكن الدلالة عكسية هنا إذ تعبر عن تحول الفلاح إلى بروليتاري. ان هذه «الصناعات» تتمركز بين أيدي الفقراء (تضم 50 بالمئة من إجمالي الأسر و60-90 بالمئة من الأسر ذات الاستخدامات) في حين تلعب فئات الميسورين دورا قليل الشأن فيها (ولا يجوز ان ننسى أننا لم نستطع رسم الحد الفاصل بين المعلمين والعمال في هذه الفئة من «الصناعيين»). وكفي أن نقارن المعطيات عن «الاستخدامات» بالمعطيات عن «المنشآت التجارية والصناعية» لنتبين مدى تعاكس هذين النمطين من «الصناعات». ولندرك البلبلة العجيبة الناتجة عن الخلط المعتاد بين هذين النمطين.

ان الأسر التي تستخدم العمال الزراعيين تتمركز دائما في فئة الفلاحين الميسورين (20 بالمئة من الأسر تملك $5/10$ - $7/10$ من إجمالي عدد المزارع التي تستخدم العمال) الذين لا يستطيعون العيش بدون طبقة من العمال الزراعيين «المساعدين» (على الرغم من انهم من اصحاب الاسر الكبيرة) (...)

أما العمود الأخير، عن توزيع الأدوات الزراعية المتطورة، فيمكن عنوانته «الاتجاهات التقدمية في الزراعة الفلاحية» اقتداء بالسيد فورنتسوف [4]. ذلك أن التوزيع «الأكثر عدالة» لهذه الأدوات هو قضاء نوفواوزتسك، مقاطعة سامارا، حيث الأسر الفلاحية الميسورة لا تتجاوز 1/5 المجموع، في حين أنها تملك 73 بالمئة من الأدوات، بينما الفقراء، الذين يشكلون نصف إجمالي عدد الأسر، لا يملكون غير 3 بالمئة من هذه الأدوات! (...)

10- خلاصة احصائيات الزيمستوفات وتقارير تعداد الأحصنة للجيش [5]

لقد بينّا أن علاقة الفئة العليا من الفلاحين بالفئة الدنيا تحمل السمات ذاتها التي تسم العلاقة بين البرجوازية الريفية والبروليتاريا الريفية، وأن هاتين العلاقتين تتشابهان بشكل ملفت للنظر في أشد المناطق تنوعا وعلى اختلاف الظروف، بل أن التعبير الرقمي عنهما (أي النسب المئوية المتعلقة بمساحة الأراضي المزروعة وعدد حيوانات الجر، الخ) يتذبذب ضمن حدود ضيقة جدا، بالمقياس النسبي. من هنا يبرز السؤال البديهي: إلى أي مدى يمكننا استخدام هذه المعطيات عن العلاقات المتبادلة بين الفئتين في المناطق المختلفة لتكوين فكرة عن الفئتين اللتين ينقسم اليهما مجموع الفلاحين الروس؟ وبعبارة أخرى، أية تقارير احصائية تمكننا من الحكم على تركيب الفئات العليا والدنيا لمجموع الفلاحين الروس وعلى العلاقات المتبادلة بينها؟

إن مثل هذه التقارير قليلة جدا، لأنه ما من مسح زراعي في روسيا يشمل كل مزارع البلد. والمادة الوحيدة التي تمكننا من الحكم على توزيع الفلاحين إلى فئات اقتصادية هي احصائيات الزيمستوفات المركبة وعائدات تعداد الاحصنة لجيش عن توزيع حيوانات الجر (أو الاحصنة) على الأسر الفلاحية. وعلى رغم شحة هذه المادة، إلا أن المرء يستطيع ان يستخلص منها الاستنتاجات (التي ستكون تأكيدا بالغة العمومية وتقريبية ومتوسطة) لكنها ليست بدون اهمية خاصة وانه قد جرى تحليل نسبة الفلاحين اصحاب الاحصنة العديدة إلى اصحاب العدد القليل من الأحصنة وتبين لنا انها متقاربة إلى حد مدهش في اشد المناطق اختلافا.

(...)

إذا ما أخذنا 49 مقاطعة في روسيا الأوروبية (عائدات منطقة الدون ليست كاملة) ودمجنا معطيات العام 1888 مع معطيات العام 1891، نحصل على الصورة التالية للتوزيع الإجمالي لعدد الأحصنة التي يملكها الفلاحون في المشاعات القروية:

فئات المزارع	عدد الفلاحين: المجموع	النسبة من إجمالي الأسر	أحصنة: المجموع	النسبة إلى مجموع الأحصنة المملوكة	عدد الأحصنة للأسرة الواحدة
بدون أحصنة	2777485	27.3 بالمئة	-	-	-
حصان واحد	2909042	28.6 بالمئة	2909042	17.2 بالمئة	1
حصانان	2247827	22.1 بالمئة	4465654	18.9 بالمئة	2
3 أحصنة	1072298	10.6 بالمئة	3216894	18.9 بالمئة	3
4 أحصنة وأكثر	1105907	11.4 بالمئة	6339198	37.4 بالمئة	5.4
المجموع	10162559	100 بالمئة	16960788	100 بالمئة	1.6

وهكذا، فإن توزيع أحصنة الجر بين الفلاحين على امتداد روسيا قريب جدا من درجة التمايز «المتوسطة» التي أشرنا إليها في الرسم البياني. لا بل أن التفكك أعمق: ان 22 بالمئة من الأسر الفلاحية (2.2 مليون من أصل 10.2 مليون) تملك 9.5 مليون حصان من أصل 17 مليون، أي بنسبة 56.3 بالمئة من العدد الإجمالي. ان عددا كبيرا من الأسر لا يملك الأحصنة إطلاقا ويبلغ 2.8 مليون أسرة، في حين أن 2.8 مليون أسرة تملك حصانا واحدا، أي 17.2 بالمئة من إجمالي عدد الأحصنة.

وإذا انطلقنا من الثوابت المثبتة أعلاه في العلاقة بين الفئات، نستطيع ان نستخلص الدلالة الفعلية لهذه المعطيات. فإذا كان 1/5 عدد الأسر يملك نصف إجمالي الأحصنة، يمكننا ان نجزم ان لا أقل من نصف إجمالي إنتاج الفلاحين (وربما أكثر) هو بيد هذا الخمس (1/5). ولا يصبح تركز الإنتاج هذا ممكنا إلا حيث الفلاحون الميسورون يتركز بين ايديهم القسم

الأكبر من الأراضي المشتراة ومن الأراضي التي يستأجرها الفلاحون، اكانت الأرض محاصصة أم لا. انها هذه الأقلية الميسورة ذاتها التي تقوم بمعظم عمليات بيع الأرض وتأجيرها، على الرغم من أنها لا تشكو نقصا على الإطلاق في أراضي المحاصصة. وفي حين نجد الفلاح الروسي «المتوسط» بالكاد يحصل كفاف يومه في احسن الاحوال (وهذا أمر مشكوك فيه في الغالب)، فإن هذه الأقلية الميسورة، ذات الظروف المعاشية الأعلى من المعدل، لا تغطي كل نفقاتها من خلال الزراعة المستقلة وحسب، وإنما هي تحصل على فائض كذلك. وهذا يعني انها -الأقلية- باتت تتكون من المنتجين البضاعيين، الذين يزرعون من اجل بيع منتجاتهم. بل اكثر من ذلك -انهم يتحولون إلى برجوازية ريفية تملك المزارع الكبيرة نسبيا إلى جانب المنشآت التجارية والصناعية. وقد رأينا اعلاه أن مثل هذه «الصناعات» تحديدا هي التي يتميز بها الموجيه «المقدام» [6]. وعلى الرغم من ان حجم عائداتها هو الاكبر وعدد العمال العائليين هو الاكثر (وهاتان سمتان ميّزتا دوما الفلاحين الميسورين، حيث 1/5 إجمالي الأسر يضم قسما كبيرا من السكان يقارب الـ 3/10)، فإن الأقلية الميسورة تستخدم العمال اليدويين الدائمين والمياومين على اوسع نطاق. ان اكثرية مزارع الفلاحين الروس التي تلجأ إلى استخدام العمال هي مزارع تخص هذه الأقلية الميسورة. ومن حقنا أن نستخلص هذه النتيجة بناء على التحليل السابق وعلى المقارنة بين نسبة هذه الفئة إلى إجمالي السكان وبين الحصة التي تملكها من إجمالي عدد حيوانات الجر، وبالتالي حصتها من المساحة المزروعة، ومن الزراعة عامة. وأخيرا، فإن هذه الأقلية الميسورة قادرة على لعب دور منظم في «الاتجاهات التقدمية في الزراعة الفلاحية». تلك هي العلاقة بين هذه الأقلية وسائر الفلاحين. وغني عن القول أن هذه العلاقة تكتسب أشكالا مختلفة وتتجلى بطرق أخرى حسب الاختلافات في الظروف الزراعية، وأنظمة الزراعة والأشكال التي تتخذها الزراعة السوقية. ذلك أن الاتجاهات الأساسية لتمييز الفلاحين أمر، والأشكال التي يكتسبها هذا التمايز، المختلفة باختلاف الظروف المحلية، امر آخر تماما.

أما حالة الفلاحين الذين لا يملكون احصنة او تقتصر ملكيتهم على حصان واحد، فإنه على النقيض من ذلك تماما. وقد رأينا أعلاه أن علماء الاحصاء التابعين للزيمستوفات يصنّفون هؤلاء الأخيرين (ناهيك عن الأولين- أي الذين لا يملكون احصنة) في مصاف البروليتاريا. لذا، فنحن بالكاد مبالغون في حساباتنا التقريبية، التي تصنف في فئة البروليتاريا جميع الفلاحين الذين لا يملكون احصنة وثلاثة أرباع الذين تقتصر ملكيتهم على حصان واحد (أي حوالي نصف إجمالي الأسر الفلاحية). وهؤلاء الفلاحون، الأفقر من حيث حيازتهم لأراضي المحاصصة، غالبا ما يؤجرون حصصهم بسبب افتقارهم إلى التجهيزات والأدوات، والبذار، إلى آخره. ولا يعود اليهم إلا النذر اليسير من إجمالي الأراضي التي يشتريها الفلاحون أو يستأجرونها. ثم ان مزارعهم لن تكفي أبدا لتأمين كفافهم، لذا فإن مصدر رزقهم الرئيسي هو

«الصناعات» أو «الاستخدامات»، أي بيع قوة عملهم. انهم طبقة الاجراء ذوي الحصص، وعمال المزارع الدائمون، والمياومون، والعمال غير المهرة، وعمال البناء، الخ، الخ.

11-مقارنة لتعدادات الأحصنة للجيش بين 1888-1891 و1896-1900

(...)

ان مقارنة بين فترة 1888-1891 و1896-1900 تبين الاتجاه المتزايد لمصادرة ملكية الفلاحين. فقد ازداد عدد الأسر الفلاحية بما يقارب المليون اسرة. ولكن عدد الأحصنة انخفض، ولو انخفاضاً خفيفاً. على أن عدد الأسر التي لا تملك الاحصنة يتكاثر بسرعة ملفتة، وترتفع النسبة من 27.3 بالمئة إلى 29.2 بالمئة (من إجمالي عدد الأسر الفلاحية). وها نحن أمام 6.6 مليون فلاح فقير (بدون حصان او بحصان واحد) بدلا من 5.6 مليون كما في السابق. وهكذا، فإن كل زيادة في عدد الأسر الفلاحية جاءت توسع صفوف الفلاحين الفقراء. ومن جهة ثانية، فقد انخفض عدد الأسر الغنية بالأحصنة. وقد بتنا أمام مليون أسرة تملك عدة احصنة بدلا من مليونين ومئتي ألف، كما في السابق. أما عدد الأسر المتوسطة والميسورة (ذات الحصانين فما فوق) فإنه على قدر من الثبات (4465000 في 1888-1891 مقابل 4508000 في 1896-1900).

وهكذا فلا بد من أن نستخلص من هذه المعطيات الخلاصات التالية:

ان تزايد إفقار الفلاحين وتزايد مصادرة ملكياتهم امر لا يرقى إليه شك.

أما فيما يخص العلاقة بين الفئة الأعلى والفئة الأدنى من الفلاحين، فبالكاد طرأ عليها تغير يذكر. وإذا اعتبرنا، مثلما هو ورا د أعلاه، أن الفئات الدنيا تشكل 50 بالمئة من الأسر الفلاحية فيما تبلغ نسبة الفئات العليا 20 بالمئة، نحصل على ما يلي: في الفترة 1888-1891 كان الفقراء، اي الـ 50 بالمئة من الأسر الفلاحية، يملكون 13.7 بالمئة من الأحصنة. أما

الأغنياء، اي 20 بالمئة من الأسر الفلاحية، فقد كانوا يملكون 53.2 بالمئة من مجموع الاحصنة. وبالتالي فالعلاقة بين الفئتين لم يطرأ عليها تغير يذكر أو بالكاد.

وأخيرا، فإن الفلاحين باتوا افقر عموما فيما يملكون من احصنة. فقد انخفض عدد الأسر ذات الأحصنة المتعددة كما انخفضت نبتها. وهذا أمر يشير بداهة إلى تهقر الزراعة الفلاحية عموما في روسيا الأوروبية. لكننا لا يجوز أن ننسى من جهة ثانية، أن عدد الاحصنة المستخدمة في الزراعة في روسيا مرتفع بطريقة غير طبيعية إذا ما قيس بمساحة الاراضي المزروعة. ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك في بلد يسوده الإنتاج الفلاحي الصغير. وهكذا فإن انخفاض عدد الاحصنة يمثل إلى حد ما «إعادة الاعتبار للمعادلة الطبيعية بين عدد حيوانات الجر وبين مساحة الأرض المروية» في أوساط البرجوازية الزراعية (انظر حجج السيد دانيالسون حول هذه النقطة في القسم الأول من هذا الفصل).

وانه من الملائم أن نتعرض هنا للمحاجات حول هذه المسألة التي تتضمنها الكتابات الاخيرة للسيد فيخلايف «صور من الواقع الزراعي الروسي»، سان بطرسبرغ، نشر مجلة «خوزيين» ([المزارع] والسيد تشيرنتكوف «وصف للزراعة الفلاحية»، الجزء الأول، موسكو، 1905). كلا المؤلفين يجرفه تنوع الأرقام حول توزيع الاحصنة بين الفلاحين بحيث يقلب التحليل الاقتصادي ضربا من الرياضيات الإحصائية. وبدلا من دراسة الفئات الفلاحية (مياوم، فلاح متوسط، مقاول)، يتصرف كلاهما كالهواة وينكبّ على دراسة جداول لا تنتهي من الأرقام، كأنهما قررا إثارة دهشة العالم بما يملكان من حماسة حسابية.

وحده هذا التلاعب بالأرقام يمكّن السيد تشيرنتكوف ان يدينني بالاعتراض على «انحيازي» في تفسير «التمايز» بما هو ظاهرة جديدة (وليست قديمة) وظاهرة «شاءت الأقدار» ان تكون رأسمالية. وبالطبع، فالسيد تشيرنتكوف حر في اعتقاده أنني استخلص الخلاصات من الاحصائيات وأتتأسى الاقتصاد! —وأنني أحاول أن اثبت أمرا ما انطلاقا من مجرد تعديل طرأ على عدد الأحصنة وعلى توزيعها! فالواقع أن النظرة الذكية إلى تمايز الفلاحين تتطلب أخذ الصورة كاملة: استئجار الأرض، شراء الأراضي، الآلات، الاستخدامات الخارجية [7]، نمو الزراعة السوقية، والعمل المأجور. أم تراه السيد تشيرنتكوف يعتبر أن هذه الظواهر لا هي «جديدة» ولا «رأسمالية»؟!!

12-احصائيات الزبيمستوفات عن موازنات الفلاحين

لكي نختتم مسألة تمايز الفلاحين، يجب أن ندرسها من زاوية أخرى -زاوية المعطيات البالغة الدقة عن موازنات الفلاحين. وهكذا سوف نرى بوضوح مدى عمق الفوارق بين فئات الفلاحين قيد البحث.

(...)

وهكذا فإن أحجام موازنات مختلف الفئات الفلاحية [8] تتباين تباينا كبيرا فيما بينها. فحتى لو تركنا الأطراف جانبا، نجد أن موازنة (هـ) هي أكثر من خمسة اضعاف موازنة (ب)، بينما حجم الأسرة في (هـ) هو أقل من ثلاث مرات حجمها في (ب).

ننتقل الآن لنتفحص توزيع النفقات:

يكفي أن نلقي نظرة ولو خاطفة على إنفاق المزارع بالمقارنة مع الانفاق العام لكل فئة من فئات الفلاحين، لكي يتبين لنا أننا هنا أمام بروليتاريين ومالكين: ففي الفئة (أ) لا يزيد إنفاق المزرعة عن 14 بالمئة من الانفاق الإجمالي، أما انفاق الفئة (و) فإنه يبلغ 61 بالمئة. أما الفروقات في الأرقام المطلقة لإنفاق المزارع فتحصيل حاصل. والواقع أن هذا الانفاق لا يكاد يُذكر ليس في حالة الفلاحين غير المالكين للأحصنة وإنما أيضا بالنسبة لذوي الحصان الواحد. فالفلاح ذو الحصان الواحد هو قريب جدا من النمط العادي من العالم الزراعي المحاصص والمياوم (في البلدان الرأسمالية) وجديرة بالملاحظة أيضا هي الفروقات الضخمة في النسب المئوية للإنفاق على الغذاء (نفقات (أ) توازي ضعفي نفقات (و) تقريبا) وكما هو معلوم فإن النسبة المئوية المرتفعة دليل على انخفاض مستوى المعيشة وهذا هو عنصر التمييز الأبرز بين موازنة المالك وموازنة العامل.

(أ)المعطيات العامة بصدد حجم المداخيل والمصاريف هي كالتالي:

بالروبلا للمزرعة الواحدة

متأخرات	ديون	رصيد	مصرف	مدخول	دخل صاف	مصرف	مدخول	افراد من كلا الجنسين للأسرة الواحدة	
16.58	5.83	2.28+	62.29	61.57	9.02	109.08	118.10	4.08	(أ)
8.97	11.16	7.24-	80.99	73.75	3.86	174.26	178.12	4.94	(ب)
5.93	13.73	31.50+	165.22	196.72	50.55	379.17	429.72	8.23	(ج)
2.22	13.67	56.62+	262.23	318.85	120.83	623.36	753.19	13.00	(د)
-	42.00	41.38-	439.86	398.48	41.36	937.30	978.66	14.20	(هـ)
6	210.00	88.06+	959.20	1047.26	173.02	1593.77	1766.79	16.00	(و)
7.74	28.60	17.83+	217.70	235.53	48.44	443.00	491.44	8.27	

متوسط النفقات للمزرعة الواحدة

نفقات		الغذاء		باقى نفقات		نفقات		المزرعة		ضرائب		واستحقاقات		المجموع	
روبل	بالمئة	روبل	بالمئة	روبل	بالمئة	روبل	بالمئة	روبل	بالمئة	روبل	بالمئة	روبل	بالمئة	روبل	بالمئة
60.98	55.89	17.51	16.05	15.12	13.87	15.47	14.19	109.08	100						
80.98	46.47	17.19	9.87	58.32	33.46	17.77	10.20	174.26	100						
181.11	47.77	44.26	11.77	121.42	32.03	32.02	8.44	379.17	100						
283.65	44.86	76.77	12.14	222.39	35.17	49.55	7.83	632.36	100						

100	937.30	7.23	67.90	37.12	347.76	15.77	147.83	39.88	373.81	هـ)
100	1593.77	5.42	86.34	61.29	976.84	5.19	82.76	28.10	447.83	و)
100	443.00	7.75	34.35	40.77	180.60	10.68	47.30	40.80	180.75	

فلننتقل الآن إلى المداخل:

وهكذا، فالدخل من «الصناعات» يفوق إجمالي الدخل من الزراعة عند الطرفين: فئة الفلاح البروليتاري الذي يملك احصنة وفئة المقاول الريفي. «فالصناعات الشخصية» للفئات الفلاحية الدنيا تتكون، بالدرجة الأولى، من عمل مأجور، في حين ان **المدخل الوارده من تأجير الأرض** تشكل عنصرا أساسيا في بند «المدخل المتفرقة». بل أن فئة «المزارعين المستقلين» تضم أولئك الذين يستمدون دخلا من تأجير الأرض هو أقل بقليل، وأحيانا أكثر بقليل، من إجمالي الدخل من الزراعة. فمثلا نجد في حالة الفلاح ذي الحصان الواحد أن الدخل الإجمالي من الزراعة هو 61.9 روبلات، ومن تأجير الأرض 40 روبلا. أما في حالة الفلاح آخر، فيبلغ الدخل من الزراعة 31.9 روبلات ومن تأجير الأرض 40 روبلا. ثم انه لا يجوز أن نتناسى ان الدخل من تأجير الأرض ومن الشغل بالمزرعة يذهب كليا لتغطية الحاجات الشخصية لـ«الفلاح»، في حين انه يتعين علينا ان نحسم من الدخل الزراعي الإجمالي نفقات ادارة المزرعة. وبعد ذلك الحسم، سوف نجد أن الدخل الصافي للفلاح الذي لا يملك احصنة من الزراعة يبلغ 41.99 روبلا، ومن «الصناعات» 59.04 روبلات. أما بالنسبة للفلاح ذي الحصان الواحد فالأرقام هي 69.37 و 49.22 روبلا على التوالي. وان مجرد المواجهة بين هذه الأرقام تبين اننا أمام نماذج من العمال الزراعيين المحاصيين يغطون جزءا من نفقات إعالتهم (ولهذا فأنهم قادرون على تخفيض أجورهم). أما الخلط بين هذه النماذج من الفلاحين وبين الملاك (من زراعيين وصناعيين)، فإنه ينطوي على تجاهل سافر لكل مقتضيات البحث العلمي.

متوسط الدخل للمزرعة الواحدة

مجموع	رصيد سنوات سابقة	من الصناعات	من الزراعة
-------	---------------------	-------------	------------

118.10	1.95	59.04	57.11	(أ)
178.12	1.21	49.22	127.69	(ب)
429.72	34.11	108.21	287.40	(ج)
753.19	110	146.67	498.52	(د)
978.66	33	247.60	698.06	(هـ)
1766.79	93.20	975.20	698.38	(و)
491.44	34.03	164.67	292.73	

عناصر الدخل من «الصناعات»

مداخل متفرقة	من المنشآت والمشاريع الصناعية	«من النقل»	من «الصناعات الشخصية»	
22.29	-	-	36.75	(أ)
6.06	2.08	6	35.08	(ب)
11.56	14.41	17.65	64.59	(ج)
26.80	48.88	22.22	48.77	(د)
0.60	35	100	112	(هـ)
40.80	754.40	34	146	(و)
15.47	70.75	19.36	59.09	

أما في الطرف الآخر من الريف، فنجد الملاك الذين يدمجون زراعة الغلال المستقلة مع العمليات التجارية والصناعية التي تدر دخلا لا يستهان به (في ظل مستوى المعيشة الحالي) يبلغ عدة مئات من الروبلات. أم الهلامية الكاملة لبند «الصناعات الشخصية» فإنه يخفي الفروقات بين الفئات الدنيا والعليا في هذا الصدد، غير ان حجم المداخل المتأتية من هذه «الصناعات الشخصية» يكفي لكشف مدى ضخامة هذه الفروقات. (ولنذكر القارئ هنا انه في احصائيات فورونيج قد يضم بند «الصناعات الشخصية» أعمالا من نوع التسول، والعمل الزراعي المأجور، والخدمة المنزلية، وإدارة الأعمال، الخ. الخ.)

وأما بالنسبة لحجم الدخل الصناعي، فإن فئة الفلاح غير المالك للأحصنة وفئة الفلاح ذي الحصان الواحد تبرزان هنا بأوضح ما يمكن من حيث «الرصيد» البائس (روبل واحد أو وربلان) ومن حيث العجز المالي الذي تعانيه. فموارد هؤلاء الفلاحين ليست اكبر من موارد العمال المأجورين، هذا إذا لم نقل أنها أدنى. فابتداء من فئة الفلاح ذي الحصانين فقط نجد مداخل صافية وأرصدة من بضعة العشرات من الروبلات (والتي لا يمكن الحديث عن زراعة فعلية بدونها). ويبلغ الدخل الصافي لدى الفلاحين الميسورين مبالغ (120-170 روبل) ترفعهم بعيدا فوق المستوى العام للطبقة العاملة الروسية.

وبالطبع، فان دمج العمال بأرباب العمل في فئة واحدة واحتساب موازنة «متوسطة» يقدمان صورة عن «متوسط الكفاية» وعن دخل صاف «معتدل»: مدخول من 491 روبل، نفقات من 443 روبل، رصيد من 48 روبل، بما فيه 18 روبل نقدا. على أن مثل هذه المعدلات مجرد معدلات وهمية. وهي لا تؤدي إلا إلى حجب البؤس المدقع لجماهير الفلاحين في الفئات الدنيا (الفئة (أ) والفئة (ب)، أي 30 من اصل 66 موازنة) الذين تؤدي مداخلهم الشحيحة (120-180 روبلا للأسرة الواحدة كدخل إجمالي) إلى ترجيح المداخل على المصاريف، فيعيشون أساسا على العمل الزراعي الدائم او على المياومة.

ان الاحتساب الدقيق للمداخل والمصاريف النقدية والعينية يمكننا من تعيين الصلة بين تمايز الفلاحين وبين السوق، حيث المداخل والمصاريف النقدية هي وحدها المهمة. أما حصة القسم النقدي من الموازنة إلى مجموع الموازنة لدى مختلف الفئات فهو على النحو التالي:

حصة القسم النقدي من الموازنة

نسبة الانفاق للانفاق الاجمالي (بالمئة)	نسبة الدخل للدخل الاجمالي (بالمئة)	
57.10	54.6	(أ)
46.47	41.4	(ب)
43.57	45.7	(ج)
41.47	42.3	(د)
46.93	40.8	(هـ)
60.18	59.2	(و)
49.14	47.9	المعدل

ونرى بالتالي أن نسبة المدخول والمصروف النقديين ترتفع من الفئات المتوسطة نحو الأطراف (ارتفاع المصاريف يتم بانتظام مثير للاهتمام). وتكتسب الزراعة طابعها التجاري الاشد سفورا في حالة الفلاح بدون احصنة والفلاح ذي الاحصنة العديدة. وهذا يعني ان كليهما يعيش أساسا على بيع السلع، علما أن السلعة في الحالة الاولى هي قوة العمل، بينما هي، في الثانية، سلع جرى انتاجها لغرض البيع بواسطة استخدام مكثف للعمل المأجور (كما سنرى لاحقا)، اي أنها منتج يكتسب شكل راس المال. وبعبارة أخرى، فان هذه الموازنات تبين ايضا ان تمايز الفلاحين ينشئ سوقا داخلية للرأسمالية بتحويل الفلاح إلى عامل زراعي من جهة، وإلى منتج بضاعي صغير، إلى برجوازي صغير، من جهة ثانية.

وهناك خلاصة أخرى، لبيست أقل أهمية، يمكن استخلاصها من هذه المعطيات. وهي أن جميع الفئات الفلاحية قد اصبحت تجارية إلى حد بعيد جدا، اي أنها أصبحت متكلة على السوق. فما من حالة تنخفض فيها نسبة الحصة النقدية من المدخول او المصروف عن 40 بالمئة. ويجب اعتبار هذه النسبة المئوية مرتفعة لأننا بصدد المداخل الاجمالية لمزارعين صغار... وبديهي القول أنه حتى الفلاحين في حزام الأراضي السوداء الاوسط (حيث

الاقتصاد النقدي اضعف تطورا، على العموم، منه في الحزام الصناعي أو في منطقة السهوب في الأطراف) لا يمكنهم العيش بدون البيع والشراء وقد باتوا معتمدين اعتمادا كلياً على السوق وعلى **جبروت المال**. وغني عن القول أن هذه الواقعة ذات أهمية استثنائية، وأن السادة الشعبويين يقعون في خطل كبير عندما يحاولون طمسها مدفوعين بعواطفهم تجاه الاقتصاد الطبيعي الذي انقضى إلى غير رجعة. يستحيل على المرء أن يعيش في المجتمع الحديث بدون بيع، وكل ما يعيق تطور الاقتصاد البضاعي لا يؤدي سوى إلى مفارقة أوضاع المنتجين أنفسهم. ويقول ماركس، متحدثاً عن الفلاحين، «أن مساوئ نمط الإنتاج الرأسمالي... تتطابق بالتالي هنا مع المساوئ الناجمة عن التطور المتفاوت لنمط الإنتاج الرأسمالي نفسه. ذلك أن الفلاح يتحول إلى تاجر وصناعي دون أن تتوافر الظروف التي تمكنه من أن ينتج منتجاته بما هي بضائع» (رأس المال، المجلد 3، الجزء 1، ص 346).

ولا بد من أن نلاحظ هنا أن المعطيات عن موازنات الاسر الفلاحية تدحض كلياً الرأي الذي لا يزال شائعاً حول الدور الهام الذي تلعبه الضرائب في تطور الإنتاج البضاعي. مما لا شك فيه أن الرسوم البدلية [9] والضرائب كانت ذات مرة عاملاً هاماً في تطور التبادل. أما الآن، وبعد رسوخ الاقتصاد البضاعي، فالأهمية المحققة للضرائب امست ثانوية. والمقارنة بين ما ينفقه الفلاح على الضرائب والرسوم وبين إجمالي نفقاته النقدية يعطينا نسبة قدرها 15.8 بالمئة (أما بالنسبة للفئات المختلفة، فهي كما يلي: الفئة (أ) 24.8 بالمئة، (ب) 21.9 بالمئة، (ج) 19.3 بالمئة، (د) 18.8 بالمئة، (هـ) 15.4 بالمئة، (و) 9.0 بالمئة). ومن هنا فإن الحد الأقصى من الانفاق على الضرائب لا يزيد عن ثلث (1/3) الانفاق النقدي الباقي الذي يقع على الفلاح حكماً بسبب الظروف الحالية للاقتصاد الاجتماعي. غير أننا إذا نظرنا إلى دور الضرائب، ليس بالقياس لتطور التبادل، وإنما في علاقتها بالمدخول، فسوف نجدها مرتفعة. وليس أدل على مدى رزوح تقاليد فترة ما قبل الإصلاح على فلاحنا المعاصر من وجود الضرائب التي تستوعب 1/7 من إجمالي انفاق المزارع الصغير، أو حتى عامل المزرعة المحاصص. وبالإضافة إلى ذلك فإن توزيع الضرائب داخل المشاعة متفاوت إلى حد مثير للاستغراب: فكلما ارتفع مستوى معيشة الفلاح، تقلصت الحصة من مصروفه العام التي يدفعها على شكل ضرائب. فالفلاح بدون أحصنة يدفع، بالقياس إلى دخله، ما يعادل ثلاثة اضعاف تقريباً مما يدفعه الفلاح ذو الأحصنة العديدة... وإذا كنا نتحدث عن توزيع للضرائب داخل المشاعة، فلأننا إذا احتسبنا الضرائب والرسوم للديتاتين [10] الواحد من أراضي المحاصصة، فسوف نجدها متساوية تقريباً. وبعد كل ما ورد حتى الآن، فإن هذا التفاوت لا يجوز أن يثير دهشتنا. إنه أمر حتمي في المشاعة، ما دامت محتفظة بطابعها الإقطاعي القسري. وكما هو معلوم، فالفلاحون يشاركون في دفع كافة الضرائب حسب الأراضي قيد التصرف: فالمشاركة في الأرض والمشاركة في دفع الضرائب تذوبان في ذهن الفلاح في

مفهوم واحد: «النفس» أو الشخص [11]. وكما سبق أن رأينا، فتمايز الفلاحين يؤدي إلى تقليص دور أراضي المحاصصة في طرفي الريف المعاصر. وفي ظروف كهذه، يصبح من الطبيعي ان يؤدي توزيع الضرائب حسب اراضي المحاصصة قيد التصرف (وهذا أمر لا ينفصم عن الطابع القسري للمشاعة الريفية) إلى نقل كل ثقل الضرائب من الفلاحين الميسورين إلى كاهل الفلاحين الفقراء. وهكذا، فإن المشاعية (أي نظام المسؤولية الجماعية [12] المقرون بتحريم رفض الأرض) يزداد ضررها بالنسبة للفلاحين الفقراء [13].

(ب) ننتقل الآن إلى وصف الزراعة الفلاحية (...) [14]

انها لمعطيات بليغة حقا. اذ هي تبين بشكل فاقع مدى البؤس المدقع لـ«مزرعة» الفلاح بدون حصان والفلاح ذي الحصان الواحد أيضا، كما تبين مدى خطل النهج المألوف في دمج هاتين الفئتين من الفلاحين مع القلة من الفلاحين الاقوياء الذين ينفقون مئات الروبلات على مزارعهم، اضافة لكونهم قادرين على تحسين تجهيزاتهم وتطوير أدواتهم، واستخدام «الشغيلة» و«شراء» الاراضي على نطاق واسع، واستئجار الأراضي بـ 50 و 100 بل و 200 روبل سنويا.

وجدير بالملاحظة، في هذا الصدد، ان الارتفاع النسبي في نفقات الفلاح بدون أحصنة على «الشغيلة والأعمال بالقطعة» يجد تفسيره على الأرجح في ان الاحصائيين يخلطون بين أمرين لا يجوز الخلط بينهما: العامل الذي يشتغل بأدوات رب العمل، اي استخدام عامل زراعي أو مياوم، وبين استخدام فلاح مجاور يستعمل الادوات التي يملكها هو لفلاحة ارض مستخدمه. ينبغي التمييز القاطع بين هذين النمطين من «الاستخدام» المتعاكسين من حيث الدلالة... [15]

ننتقل الآن لدراسة المعطيات حول المداخل المتأتية من الزراعة (...)

أول ما يثير الانتباه في هذا الجدول هو الاستثناء الفاقع التالي: الانخفاض الهائل في نسبة الدخل النقدي من الزراعة بالنسبة للفئة العليا، رغم انها تستثمر اكبر مساحة من الأراضي. وهكذا يبدو أن الزراعة الواسعة النطاق هي، في معظمها، قائمة على الاقتصاد الطبيعي.

ومن المثير فعلا أن نعتد المزيد من التدقيق في هذا الاستثناء الظاهر الذي يلقي الضوء الكاشف على مسألة بالغة الأهمية هي مسألة الصلة بين الزراعة وبين «الصناعات» ذات الطابع المقاولاتي. وقد اتضح لنا أن مثل هذه الصناعات تحتل موقعا أساسيا في موازنات الفلاحين المالكين لعدة أحصنة. فانطلاقا من المعطيات قيد التحليل، يمكن القول أن أبرز مميزات البرجوازية الريفية في تلك المناطق هو ميلها لدمج المنشآت الزراعية مع المنشآت التجارية والصناعية. وليس من العسير أن نتبين، أقلا، أنه من الخطأ أن نقارن هذا النمط من المزارعين مع الزراع العاديين، وثانيا، أن الزراعة، في مثل هذه الحالات، ليست اقتصادا طبيعيا إلا من حيث المظهر. فعندما تندمج الزراعة بالمعالجة التقنية للمنتوج الزراعي (طحن القمح، عصر الزيتون، استخراج النشأ من البطاطا، التقطير، الخ.)، فإن الدخل النقدي المتأتي من مثل هذه النشاطات يمكن تصنيفه كدخل من منشآت صناعية أكثر منه دخلا من الزراعة. والواقع أن مثل هذه الزراعة لن تكون زراعة طبيعية، بل زراعة تجارية. والقول ذاته ينطبق على حالة المزرعة حيث يجري استهلاك الحصة الأكبر من المنتوج الزراعي عينيا من أجل إعالة العمال الزراعيين أو كعلف للأحصنة المستخدمة في أعمال صناعية (كنقل البريد مثلا). إن مزرعة من هذا النوع تنتمي إلى الفئة الفلاحية العليا (... أسرة من 18 نسمة، 4 أفراد عاملين، 5 عمال زراعيين، 20 حصان -الدخل من الزراعة: 1294 روبلا، معظمه عيني، والدخل من المنشآت الصناعية 2675 روبلا. فتصوروا أن مثل هذه «المزرعة الفلاحية القائمة على الاقتصاد الزراعي» يجري دمجها مع مزارع الفلاحين بدون أحصنة أو ذوي الحصان الواحد من أجل استخراج «معدل وسطي». إن هذا المثال يؤكد لنا، مرة ثانية، مدى أهمية الدمج بين التصنيف وفق درجة ونوع النشاط الزراعي وبين التصنيف وفق درجة ونوع النشاط «الصناعي».

(ج) لننتقل الآن إلى دراسة المعطيات عن مستويات معيشة الفلاحين...

المدخول من الزراعة (بالروبلات)

المجموع		المدخول	النقدي		
الفئات	المدخول للمزرعة الواحدة	المدخول للفرد الواحد للجنسين	للمزرعة الواحدة	% من إجمالي الدخل الزراعي	الدخل من الصناعات

للمزرعة الواحدة					
59.04	9.68	5.53	13.98	57.11	أ) أسرة بدون أحصنة
49.22	18.55	23.69	25.82	127.69	ب) حصان واحد
108.21	18.93	54.40	34.88	287.40	ج) حصانان
146.67	18.45	91.63	38.19	496.52	د) ثلاثة أحصنة
247.60	19.17	133.88	49.16	698.06	هـ) أربعة أحصنة
975.20	6.02	42.06	43.65	698.39	و) أكثر من أربعة أحصنة
164.67	16.16	47.31	35.38	292.74	

يتبين من هذا الجدول [16] كم كنا على حق عندما صنفنا الفلاحين بدون أحصنة والفلاحين ذوي الحصان الواحد في صنف واحد، في مقابل فئات الفلاحين الآخرين. ذلك ان الصفة المميزة لهذه الفئة من الفلاحين هي عدم كفاية الغذاء ورداءة نوعيته (البطاطس). ويبدو ان غذاء الفلاح ذي الحصان الواحد هو، من بعض النواحي، ادنى مستوى من غذاء الفلاح بدون أحصنة. وهكذا فـ«المعدل الوسطي» العام حتى حول هذه المسألة وهمي كلياً، لأن الحالة الغذائية الجيدة للفلاحين الميسورين تحجب سوء التغذية لدى اكثرية الفلاحين، في الوقت الذي يستهلك فيه الاولون ضعفا ونصف المنتجات الزراعية وثلاثة أضعاف اللحوم التي يستهلكها الفلاحون الفقراء.

من أجل مقارنة باقي المعطيات الاحصائية حول غذاء الفلاحين، لا بد من احتساب المنتجات وفق قيمتها بالروبلات...

وهكذا فالمعطيات العامة عن غذاء الفلاحين تثبت ما أكدناه حتى الآن. انها تبرز ثلاث فئات فلاحية بوضوح: فئة دنيا (أسر بلا احصنة وبحصان واحد)، الفئة المتوسطة (أسر بحصانين وبثلاثة) والفئة الثالثة التي يبلغ مستوى غذائها ضعفي مستوى الفئة والعليا. غير أن صيغة «المعدل الوسطي» تمحو الفئتين الدنيا والعليا. ثم ان الانفاق النقدي على الغذاء هو الأعلى،

بالمطلق ونسبيا، في الطرفين -أي لدى البروليتاريين الريفيين والبرجوازية الريفية. فالأولون يشترون أكثر لكنهم يستهلكون أقل من الفلاحين المتوسطين، الذين يشترون المنتجات الزراعية الأساسية فقط، تلك التي يشكون نقصا منها. أما الآخرون (البرجوازيون) فإنهم يشترون أكثر لأنهم يستهلكون أكثر، إضافة لكونهم يزدون من استهلاكهم من المنتجات غير الزراعية. أما المقارنة بين هاتين الفئتين في أعلى وأسفل الهرم، فإنها التي ترينا بوضوح كيف تتكون سوق داخلية لمواد الاستهلاك الشخصي في بلد رأسمالي.

ويتبين من هذه المعطيات انقسام الفلاحين (على أساس مستويات المعيشة) إلى ثلاث فئات مختلفة. وها نحن أيضا أمام هذه الخاصية المثيرة للاهتمام: ان الحصة النقدية من الانفاق على كل الاستهلاك الشخصي هي أعلى في الفئات الدنيا (ان نصف النفقات في الفئة (أ) هي نفقات نقدية)، في حين أن الانفاق النقدي، في الفئات العليا، لا يعرف زيادة ملموسة، ويبقى في حدود الثلث فقط. فكيف يمكننا التوفيق بين هذا وبين ما اثبتناه أعلاه من ان النسبة المئوية للإنفاق النقدي ترتفع عموما في فئات الطرفين الأدنى والأقصى؟ من البديهي القول أن الانفاق النقدي في الفئة العليا يتم على الاستهلاك الانتاجي (نفقات الزراعة) بينما انفاق الفئات الدنيا يتم على الاستهلاك الشخصي (...)

وهكذا فإن تحول الفلاحين إلى بروليتاريا ريفية يؤسس سوقا للسلع الاستهلاكية أساسا، في حين ان تحولهم إلى برجوازية ريفية يؤسس سوقا للسلع الانتاجية أساسا. وبعبارة أخرى، فإننا نرى بين الفئات الدنيا من الفلاحين ان قوة العمل تتحول إلى سلعة، في حين نشهد، في الفئات العليا، تحول وسائل الانتاج إلى راس مال. وينتج عن هذين التحولين عملية تكون سوق داخلية، هذه العملية التي رصدتها النظرية بالنسبة لكافة البلدان الرأسمالية عموما. ولهذا السبب، فإن فريدريك انغلز، حين كتب عن مجاعة العام 1891 [17]، قال انها تعني تكوين سوق داخلية للرأسمالية -وهي مقولة عجز الشعبويون عن فهمها، وهم الذين يرون في خراب الفلاحين مجرد تفهقر لـ«الانتاج الشعبي»، وليس تحولا للاقتصاد البطريركي إلى اقتصاد رأسمالي.

ولقد وضع السيد دانيالسون كتابا كاملا عن السوق الداخلية دون أن يلاحظ عملية تكون سوق داخلية بفضل تمايز الفلاحين. وهو يعالج هذه المسألة في مقالته «كيف نفسر زيادة واردات الدولة عندنا؟» (نوفوي سلوفا -الكلمة الجديدة-، العدد 5، شباط/فبراير 1896) وفق الحاجة التالية: ان الجداول الاحصائية عن مدخول العامل الأمريكي ترينا انه بقدر ما

ينخفض المدخول، بقدر ما يرتفع الانفاق النسبي على الغذاء. وبالتالي فإن انخفاض استهلاك الطعام يؤدي إلى انخفاض في استهلاك المواد الأخرى. ان روسيا تشهد انخفاضا في استهلاك الخبز والفودكا، ينجم عن ذلك انخفاض في استهلاك الخبز والفودكا، ينجم عن ذلك انخفاض في استهلاك المواد الأخرى، وبالتالي فإن زيادة استهلاك «الشريحة» الميسورة من الفلاحين (ص 70) يعوض عنها الانخفاض في استهلاك الجماهير.

تتطوي هذه المحاجة على ثلاثة أخطاء. أولها، ان السيد دانيالسون يقفز عن المسألة الفعلية برمتها في استبداله العالم بالفلاح، لأن موضوع البحث هو عملية تكوّن العمال وأرباب العمل. ثانيا، باستبداله العامل بالفلاح، يختزل السيد دانيالسون كل الاستهلاك بالاستهلاك الشخصي ويتغافل عن الاستهلاك الإنتاجي، مثلما يتغافل عن سوق وسائل الانتاج. ثالثا، يتناسى السيد دانيالسون ان عملية تمايز الفلاحين هي في الوقت ذاته عملية استبدال الاقتصاد الطبيعي بالاقتصاد البضاعي، وأن السوق لا تتكون بالتالي بفعل زيادة الاستهلاك، وإنما بتحويل الاستهلاك العيني (وإن يكن أوفر) إلى استهلاك نقدي مدفوع (وإن يكن اقل وفرة من الأول). وقد شاهدنا للتو كيف ان الفلاحين بدون احصنة يستهلكون أقل، لكنهم يشترون من مواد الاستهلاك الشخصي أكثر مما يشتريه الفلاحون المتوسطون. انهم يزدادون فقرا، لكنهم، في الوقت ذاته، يستحصلون على مال اوفر وينفقون مالا اوفر —وكلا العمليتين ضروري للرأسمالية.

(...)

بناء على كل ما ورد، فإن الخلاصة العامة المستمدة من تحليل المعطيات الاحصائية عن الفئة الدنيا من الفلاحين هي كالتالي: ان هذه الفئة، من حيث علاقاتها بالفئات الأخرى، التي تتولى طردها من مصاف الفلاحين، ومن حيث مستوى الزراعة الذي تمارسه، الذي يغطي جزءا فقط من نفقات إعالة الأسرة، وأيضا من حيث مصدر رزقها —معاشها- (القائم على بيع قوة عملها)، واخيرا من حيث مستوى معيشتها، ينبغي تصنيفها ضمن فئة العمال الزراعيين المحاصيين او العمال المياومين.

(...)

13- خلاصات الفصل الثاني

1- ان الوضع الاجتماعي-الاقتصادي الذي يعيشه الفلاحون الروس المعاصرون هو الاقتصاد البضاعي. حتى في الحزام الزراعي الأوسط (الذي هو اكثر تخلفا في هذا المجال بالمقارنة مع المناطق الحدودية الشرقية أو المقاطعات الصناعية)، نجد أن الفلاح يخضع كليا للسوق التي يعتمد عليها بالنسبة لاستهلاكه الشخصي ولتصريف منتجاته، ناهيك عن اعتماده عليها في دفع ضرائبه.

2- ان نظام العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية السائد بين الفلاحين (نظام المشاعة الزراعية القروية) يؤكد وجود كافة التناقضات الكامنة في كل اقتصاد بضاعي وكل نظام رأسمالي: المنافسة، النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي، الاستيلاء على الأراضي (القابلة للشراء أو التأجير)، تمركز الانتاج بيد القلة، تقهقر اغلبية الفلاحين إلى مصاف البروليتاريا، واستغلال هذه القلة لهم عن طريق رأس المال التجاري واستخدام العمال الزراعيين.

ليست توجد ظاهرة اقتصادية واحدة في اوساط الفلاحين إلا وتحمل هذا الشكل المتناقض الذي يميز النظام الرأسمالي –عينا الصراع والتضاد بين المصالح، والفائدة للبعض التي تتحول إلى مصدر ضرر للبعض الآخر. ذلك هو الحال بالنسبة لاستئجار الأرض وشرائها، وبالنسبة لـ«الصناعات» على اختلاف وتناقض أنواعها، كما هو الحال بالنسبة للتقدم التقني في الزراعة.

اننا نعلق أهمية قصوى على هذه الخلاصة ليس فقط بالنسبة للرأسمالية في روسيا، وإنما أيضا بالنسبة للعقيدة الشعبوية عموما. فان هذه التناقضات هي التي تكشف لنا –كشفا واضحا وقاطعا لا يسمح النقص- ان نظام العلاقات الاقتصادية في القرية المشاعية ليس شكلا اقتصاديا مميزا («الانتاج الشعبي» او ما شابه) وإنما هو نظام من العلاقات الاقتصادية من النمط البرجوازي الصغير لا اكثر ولا اقل. وعلى الرغم من النظريات التي سادت عندنا على امتداد نصف القرن الأخير، فان فلاحي المشاعات الروية ليسوا مناهضين للرأسمالية، وإنما هم بالعكس أعماق وأرسخ ركيزة من ركائز هذه الرأسمالية. نقول انهم الركيزة الأعمق

للرأسمالية لأننا نجد في القرية المشاعية نفسها، بعيدا عن كل التأثيرات «المصطنعة» وعلى الرغم من المؤسسات التي تعرقل نمو الرأسمالية، نجد التكوّن المتواصل لعناصر الرأسمالية داخل المشاعة . ثم نقول ان فلاحي المشاعات الروسية هم الركيزة الأرسخ للرأسمالية، لأن الزراعة عموما، والفلاحين خصوصا، هي الأكثر انصياعا لتقاليد الماضي الغابر، تقاليد نمط الحياة البطريركية (العشائرية)، وبالتالي فان الآثار التحويلية للرأسمالية (اي نمو قوى الانتاج وتحول العلاقات الاجتماعية وغيرهما) لا تظهر هنا إلا ببطء شديد وتدرج مديد [18].

3-ان مجموع التناقضات الاقتصادية بين الفلاحين هو ما نفيه بعملية تمايز الفلاحين. والواقع ان الفلاحين انفسهم يصيبون كبد الحقيقة عندما يصفون هذه العملية بعبارة «فقدان الهوية الفلاحية». وتؤدي هذه العملية إلى الاضمحلال الكامل للنمط القديم من الفلاحين البطريركيين ونشوء أنماط جديدة من السكان الريفيين.

قبل ان نصل إلى وصف هذه الأنماط، لنلاحظ ما يلي: ان الإشارة إلى هذه العملية متوافرة في أدبياتنا منذ فترة طويلة وقد تكررت في مناسبات عديدة (...) لكن تلك الاشارات منهجية. ولذلك، فلا زلنا حتى يومنا نشكو نقصا فادحا في المعلومات عن هذه الظاهرة، على الرغم من الثروة المتضمنة في احصائيات الزيمستوفات من بيت إلى بيت. ويرتبط بذلك كون أكثرية الكتاب الذين عالجوا هذه القضية ينظرون إلى تفهقر الفلاحين على أنه يوازي فقط التفاوت في الملكية بينهم، أي على أنه مجرد «تمايز»، إذا شئنا استخدام المصطلح المحبب «للشعوبيين» عموما وللسيد كاريشيف خصوصا. (انظر كتابه عن الايجارات ومقالاته في «روسكوي بوغاتسوف»). مما لا شك فيه ان نمو التفاوت في الملكية هو منطلق العملية كلها. لكن العملية بحد ذاتها غير قابلة للاختزال إلى مجرد «التمايز» في الملكية. فالحقيقة ان النمط القديم من الفلاحين لا يتعرضون فقط إلى مجرد «عملية تمايز»، وإنما هم ينقرضون أيضا، وتحل محلهم أنماط جديدة من سكان الريف تشكل ركيزة لمجتمع يسوده الاقتصاد البضاعي والإنتاج الرأسمالي. وهذه الأنماط الجديدة هي البرجوازية الريفية (المكونة أساسا من البرجوازية الصغيرة) والبروليتاريا الريفية -أي طبقة منتجي السلع في الزراعة وطبقة الاجراء الزراعيين.

وانه ل ذو دلالة عميقة ان التحليل النظري البحث لعملية تكوّن الرأسمالية الزراعية يبين ان تمايز المنتجين الصغار يشكل عاملا هاما من عوامل تلك العملية. واننا نستذكر هنا واحدا من

أكثر الفصول اثارة في الجزء الثالث من رأس المال، تحديدا الفصل 47 بعنوان «ولادة الريع العقاري الرأسمالي»، حيث يعتبر ماركس ان نقطة الانطلاق في عملية التكوّن هذه هي العمل-الريع-«حيث يستخدم المنتج المباشر أدوات العمل (المحراث، حيوانات الجر، الخ.) التي يملكها فعلا أو قانونيا، وحيث يفلح هذا الأرض التي يملكها هو أيضا فعلا خلال قسم من الأسبوع، ثم يعمل في الايام الباقية في مزرعة السيد الاقطاعي دون أن يتلقى منه أي مقابل...» (رأس المال، الكتاب الثالث، الجزء الثاني، ص 323).

وأما الشكل الآخر للريع فهو الريع العيني حيث ينتج كامل منتوجه على الأرض التي يستثمرها هو نفسه، ويقدم للمالك كل فائض الإنتاج عينيا. هنا نجد أن المنتج يتمتع باستقلال أوفر، ويحصل بواسطة عمله على فائض معين يزيد من كمية الإنتاج التي تستخدم لسد حاجاته الضرورية. «وبالطريقة ذاتها، فان هذا الشكل» من أشكال الريع «يؤدي إلى تمايزات اكبر في الموقع الاقتصادي للمنتجين المباشرين الافراد. ويمكن القول، أولا، أن امكانية ظهور مثل هذا التمايز باتت متوافرة، كما هي متوافرة إمكانية امتلاك المنتج المباشر للوسائل اللازمة لاستقلال سائر الشغيلة بطريقة مباشرة» (المصدر ذاته، ص 329). ومن هنا، فرغم استمرار سيادة الاقتصاد الطبيعي، تظهر بذور تمايز الفلاحين مع اول بوادر تحرر واستقلالية يحرزها الفلاحون التابعون. لكن هذه البذور لا تنمو إلا في ظل الشكل الثاني من اشكال الريع، أعني الريع النقدي الذي هو مجرد تحول في شكل الريع العيني. هنا، لا يقدم المنتج المباشر لمالك الأرض حصة من المحصول، وإنما يدفع له ثمن هذا المحصول [19]. إلا أن أساس هذا النمط من الريع يبقى هو نفسه: المنتج المباشر لا يزال هو الحائز التقليدي للأرض، لكن «أساس هذا النمط من الريع... يسير نحو الاضمحلال» (ص 330). فالريع النقدي يفترض سلفا نموا ملحوظا للتجارة والصناعة المدنية والإنتاج البضاعي عموما، أي انه يفترض بالتالي وجود التداول النقدي» (ص 331). هنا تتحول العلاقة القانونية التقليدية بين الفلاح التابع ومالك الأرض إلى علاقة تعاقدية ونقدية صرفة. وهذا ما يؤدي إلى مصادرة ملكيات الفلاحين التقليديين من جهة، مثلما يؤدي، من جهة أخرى، إلى شراء الفلاح لأرضه وحرите بالمال: «ان تحول الريع العيني إلى ريع نقدي تصاحبه، بل تسبقه، ولادة طبقة من العمال المياومين المحرومين من الملكية العقارية، الذين يؤجرون انفسهم لقاء المال. وخلال عملية تكونهم، اي عندما يكون ظهور هذه الطبقة الجديدة لا يزال متقطعا، تنمو بالضرورة بين الفلاحين الميسورين، المحكومين بدفع الريع، عادة استغلال العمال الزراعيين المأجورين لحاسبهم الخاص... وبذلك يمتلك هؤلاء تدريجيا القدرة على مراكمة ثروة معينة فيتحولون هم انفسهم إلى رأسماليين. أي أن حائزي الأرض الذين كانوا سابقا يعملون بأنفسهم باتوا يشكلون مشتلا للمستأجرين الرأسماليين، الذين يتقرر

نموهم وفق منطق التطور العام للإنتاج الرأسمالي الذي يتجاوز حدود الريف» (رأس المال، الجزء الثالث، ص 232).

4) ان تمايز الفلاحين، الذي ينمي قطبي الفلاحين على حساب «الفلاحين» المتوسطين، يؤد نمطين جديدين من السكان الريفيين. والسمة المشتركة لكلا النمطين هي الطابع البضاعي والنقدي للاقتصادي الذي يضمهما. أول نمط جديد هو البرجوازية الريفية، أي فئة الفلاحين الميسورين. وهي تشمل المزارعين المستقلين الذين يتعاطون الزراعة التجارية بأشكالها المختلفة (وسوف نعالج أبرز هذه الأشكال في الفصل الرابع)، مثلما تشمل مالكي المؤسسات التجارية والصناعية، وأصحاب المشاريع التجارية، الخ. ان اندماج الزراعة التجارية بالمؤسسات التجارية والصناعية هو نمط «اندماج الزراعة بالصناعات» الذي تتميز به هذه الفئة من الفلاحين. وتنشأ طبقة المزارعين الرأسماليين من صفوف هؤلاء الفلاحين الميسورين، لأن استئجار الأرض لغرض بيع الحبوب (في الحزام الزراعي) يلعب دورا أساسيا في مزارعهم، وغالبا ما يكون أهم من الدور الذي يلعبه التخصيص. ان حجم المزرعة، في معظم الحالات، يتطلب قوة عمل أكبر من التي توفرها العائلة. لذلك فإن تكون فئة من العمال الزراعيين ومن المياومين تحديدا، هو شرط ضروري لوجود الفلاحين الميسورين. والنقد الإضافي الذي يحصل عليه هؤلاء الفلاحون، على شكل مدخول صافٍ، إما ان يتوجه نحو العمليات التجارية والربوية، البالغة التطور في مقاطعاتنا الريفية، وأما أن تتوفر له ظروف مؤاتية، فيجري استثماره في شراء الارض وإدخال التحسينات على المزرعة، الخ. بكلمة، اننا هنا أمام فئة من الزراعيين الصغار. فمن الناحية العددية، تشكل البرجوازية الفلاحية اقلية صغيرة بين الفلاحين، ولعلها لا تتجاوز خمس اجمالي عدد الأسر الفلاحية (أي ما يعادل تقريبا ثلاثة اعشار اجمالي عدد السكان) على الرغم من أن النسبة تتفاوت بالطبع بين مقاطعة واخرى. على أن البرجوازية الفلاحية هي الفئة الطاغية بدون أدنى شك، من حيث وزنها في اجمالي الزراعة الفلاحية، وفي اجمالي وسائل الانتاج التي يملكها الفلاحون، أو في اجمالي المحصول الذي ينتجه هؤلاء. ان البرجوازية الفلاحية هي فئة الاسياد في الريف المعاصر.

5) النمط الآخر هو البروليتاريا الريفية، طبقة العمال المأجورين المحاصصين. وهذا يشمل الفلاحين الفقراء، بمن فيهم المحرومين كليا من الأرض. على أن الممثل النموذجي للبروليتاريا الريفية الروسية هو العامل الزراعي المحاصص والمياوم والعامل غير الماهر وعامل البناء وسواهم من العمال المحاصصين. الفلاحة القليلة الأهمية، المزرعة الخربة كليا (وهذا يدل عليه بنوع خاص تأجير الأرض)، العجز عن البقاء على قيد الحياة بدون بيع قوة

العمل («صناعات» الفلاحين الفقراء)، المستوى المعيشي الشديد الانخفاض (وربما كان أكثر انخفاضا من مستوى العامل المحروم من حصة أرض). تلك هي السمات المميزة لهذه الفئة من الناس. ولا بد من القول أن ما لا يقل عن نصف مجموع الأسر الفلاحية (أي حوالي 4/10 من السكان) ينتمون إلى البروليتاريا الريفية، أي جميع الذين لا يملكون أحصنة والقسم الأكبر من الذين يملكون حصانا واحدا. (وهذا بالطبع حكم تقديري اجمالي وتقريبي، وهو بالتالي عرضة لتعديلات مهمة إلى هذا القدر أو ذاك حسب المناطق المختلفة والظروف المحلية). أما الاعتبارات التي تدفعنا للاعتقاد بأن مثل هذه النسبة الهامة من الفلاحين باتت تنتمي إلى البروليتاريا الريفية، فقد سبق عرضها أعلاه. غير أنه تجدر الاضافة ان أدبياتنا غالبا ما تنطوي على فهم جامد للمقولة النظرية التي تقول أن الرأسمالية تتطلب وجود العامل «الحر»، المحروم من الأرض. ان هذه المقولة صحيحة كليا بصفقتها تعيّن اتجاهها رئيسيا، غير أن الرأسمالية تتغلغل في الزراعة ببطء شديد وبأشكال بالغة التنوع. ان تخصيص الأرض للعامل الزراعي غالبا ما يكون لمصلحة أرباب العمل الريفيين أنفسهم، ولهذا السبب نجد أن العامل الزراعي المحاصص نمط موجود في كل البلدان الرأسمالية. ويتخذ هذا النمط أشكالا مختلفة باختلاف البلدان: فساكن الكوخ الانكليزي ليس هو الفلاح المالك الصغير في مقاطعات فرنسا أو «الراين». فكل من هؤلاء يحمل آثار نظام زراعي مخصوص، وتاريخا مميزا من العلاقات الزراعية – على أن هذا لا يمنع الاقتصادي من تصنيفهم جميعا تحت صنف واحد هو البروليتاري الزراعي. والواقع ان الاساس القانوني لحق هذا البروليتاريا في قطعة الأرض لا يملك أدنى تأثير على مثل هذا التصنيف. فالأرض إذا كانت ملكية كاملة له (بصفته مالكا صغيرا) أو إذا كان يتمتع بحق استخدام هذه الأرض الذي يمنحه اياه مالك الأرض أو سيد القصر [الألماني] أو، أخيرا، إذا كان يتمتع بحق حيازة الأرض بصفته عضوا في قرية مشاعية في روسيا الكبرى – لا يغير في الأمر شيئا. وإننا، في تصنيفنا الفلاحين الفقراء في فئة البروليتاريا لا نضيف جديدا. فلقد سبق للعديد من الكتاب ان استخدموا هذا المصطلح تكرارا. وحدهم الاقتصاديون الشعبويون يصرون على الحديث عن الفلاحين بشكل عام، بصفتهم فئة مناهضة للرأسمالية، ويغمضون أعينهم أمام حقيقة كون هذه الجموع من «الفلاحين» باتت تحتل موقعا محددا في النظام العام للإنتاج الرأسمالي. وهذا الموقع هو موقع العمال المأجورين في الزراعة والصناعة (...).

6) ان حلقة الوصل بين مختلف هذه الأنماط «الفلاحية» لفترة «ما بعد الإصلاح» هي **الفلاحون المتوسطون**، ويتميزون بالمستوى الأكثر انخفاضا لتطور الانتاج البضاعي عندهم. فالعمل الزراعي المستقل لهذه الفئة من الفلاحين يكفي لإعالتهم في افضل السنوات فقط وفي ظل ظروف ملائمة للغاية. ولهذا نجد ان حالة الفلاح المتوسط جد متقلبة. والفلاح المتوسط لا يسد جوعه، في معظم الحالات، إلا بالجوء إلى الاستدانة، مسددا ديونه بواسطة

العمل-الخدمة، الخ.، أو بالسعي وراء عمل «إضافي» على الهامش، يقوم جزئيا أيضا على بيع قوة عمله، إلى آخره. ان كل موسم فاشل يقذف بجماهير جديدة من الفلاحين المتوسطين إلى مصاف البروليتاريا. اما في علاقاتها الاجتماعية، فان هذه الفئة تتراوح بين الفئة العليا، التي تنجذب اليها مع أنه لا تدخلها إلا قلة ضئيلة من المحظوظين، وبين الفئة الدنيا التي يدفعهم نحوها كل مسار التطور الاجتماعي. ولقد رأينا سابقا ان البرجوازية الزراعية تطرد لا الفئة الدنيا وحدها، وإنما الفئة الوسطى أيضا من الفلاحين. وهكذا تتم عملية هي من مميزات الاقتصاد الرأسمالي حيث يجري تكليس الفئات الوسيطة، بينما تتعزز الاطراف – هذه هي بالضبط عملية «نزع الهوية الفلاحية».

7) ان تمايز الفلاحين ينشئ سوقا داخلية للرأسمالية. وتتكون هذه السوق، لدى الفئة الدنيا، بفضل المواد الاستهلاكية (انها سوق الاستهلاك الشخصي). فالبروليتاري الزراعي يستهلك أقل من الفلاح المتوسط ثم انه يستهلك طعاما من نوعية أردأ (البطاطا بدلا عن الخبز، الخ). لكنه يشتري أكثر من هذا الفلاح المتوسط. ان نشوء البرجوازية الزراعية وتطورها يكون سوقا بمعنيين: اولا وأساسا بفضل وسائل الانتاج (سوق الانتاج الاستهلاكي) طالما ان الفلاح الميسور يسعى أن يحوّل إلى رأس مال وسائل الانتاج التي «يجمعها» من كل من ملاك الأرض الذين «يمرون بظروف صعبة» ومن الفلاحين المنكوبين. ثانيا، تتكون السوق هنا أيضا بفضل الاستهلاك الشخصي نظرا لزيادة حاجات الفئات الأوفر يسرا من الفلاحين [20].

8) بصدد السؤال ما إذا كان تمايز الفلاحين ظاهرة متطورة، وإذا كان الأمر كذلك فبأية وتيرة –لسنا نملك الاحصائيات الدقيقة قياسا إلى المعلومات التي توفرها الجداول المندمجة. ولا عجب في ذلك، لأنه، كما سبق القول، لم تبذل أية محاولة حتى الآن لدراسة المعطيات الاحصائية عن تمايز الفلاحين دراسة منهجية، واستبيان الاشكال التي تتخذها هذه العملية. غير أن كافة الاحصائيات العامة عن اقتصاديات مناطقنا الريفية تشير إلى وجود تمايز متواصل وسريع: يجهز الفلاحون أراضيهم ويؤجرونها، ويتزايد عدد الفلاحين الذين لا يملكون أحصنة، فيما يهرب «الفلاحون» إلى المدن، الخ. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، «فالاتجاهات التقدمية في الزراعة الفلاحية» تواصل مسارها، «فالفلاحون» يشترون الأراضي، ويحسّنون مزارعهم، ويدخلون المحاريث الحديدية، ويطورون المراعي وتربية ماشية اللبن، الخ. وقد بنتنا نعلم الآن أي نوع من «الفلاحين» يساهم في كل من الوجهين المتعاكسين لهذه الظاهرة.

وبالإضافة لذلك، فإن تطور حركة الهجرة يشكل حافزا جبارا لتمايز الفلاحين [21]، وخاصة تمايز الفلاحين المتعاطين مباشرة بالزراعة. فمن المعروف ان هجرة الفلاحين تتم أساس من المقاطعات الزراعية (الهجرة من المقاطعات الصناعية بالكاد تستحق الذكر) وتحديدًا من المقاطعات الوسطى الكثيفة السكان حيث يبلغ العمل – الخدمة ذروة تطوره (هذا العمل-الخدمة الذي يؤخر عملية التمايز). هذه هي النقطة الأولى. وأما النقطة الثانية فهي ان الفلاحين المتوسطي الحال هم الذين يغادرون مناطق الهجرة، فيما الفئات الموجودة في قمة الهرم وقاعدته هي التي تنتشبت بالبقاء. وهكذا، فإن الهجرة تسرع من وتيرة تمايز الفلاحين في مناطق الهجرة وتحمل بذور التمايز إلى مناطق جديدة (العمل الزراعي المأجور للمستوطنين في سيبيريا في الفترة الأولى من حياتهم الجديدة...) (...).

9) كما هو معلوم، يلعب رأس المال التجاري والربوي دورا بالغ الأهمية في أريافنا. ولسنا نجد أية حاجة للإدلاء بالوقائع العديدة أو الإشارة إلى المصادر المتعلقة بهذه الظاهرة. فالوقائع معروفة وهي لا تمس موضوعنا مسامحاً. على أن السؤال الوحيد الذي يهمنا هو: ما علاقة رأس المال التجاري والربوي يتمايز الفلاحين؟ وهل من رابط يربط العلاقات القائمة بين مختلف الفئات الفلاحية المذكورة أعلاه بالعلاقات القائمة بين الفلاحين الدائنين والفلاحين المدينين؟ وهل ان الربا يحفز التمايز ام يعرقله؟

فلتؤكد أول الأمر كيف تطرح هذه المسألة على صعيد النظرية. كما هو معلوم، فإن صاحب رأس المال، في تحليله للإنتاج الرأسمالي، أولى أهمية بالغة لرأس المال التجاري والربوي. وأما النقاط الرئيسية التي يثبتها ماركس فهي التالية:

1- ان رأس المال التجاري والربوي من جهة، ورأس المال الصناعي (أي رأس المال الموظف في الإنتاج، أكان الإنتاج زراعياً أم صناعياً)، من جهة ثانية، يمثلان نمطاً واحداً من الظواهر الاقتصادية ويندرجان تحت الصيغة العامة التالية: شراء السلع في سبيل بيعها لقاء ربح. (رأس المال، المجلد 1، الجزء 2، الفصل الرابع، ص 148-149 خاصة من الطبعة الألمانية الثانية).

2-ان رأس المال التجاري والربوي سابقان تاريخيا دوما على نشوء رأس المال الصناعي. وهما، من الناحية المنطقية، الشرط **الضروري** لنشوء رأس المال الصناعي هذا. (رأس المال، المجلد 3، الجزء 1، ص 312-316). غير ان رأس المال التجاري أو الربوي لا يمثل الشرط **الكافي** لنشوء رأس المال الصناعي (أي لنشوء **الانتاج** الرأسمالي). لأن أيا منهما لا ينجح دوما في تحطيم نمط الانتاج السابق واستبداله بنمط الانتاج الرأسمالي؛ ذلك ان تكون هذا الأخير «يتوقف كليا على مستوى التطور التاريخي وعلى الظروف المحيطة» (المصدر ذاته، الجزء 2، ص 133).

(«ان مدى نجاحها [أي رأس المال التجاري والربوي] في القضاء على نمط الانتاج القديم يتوقف على صلابتها وعلى البنية الداخلية لكل منهما. أما مصير هذه العملية –أو بعبارة أخرى، الجواب على السؤال حول أي نمط انتاج جديد سيحل محل النمط القديم- فإنه لا يتوقف على التجارة، وإنما على طبيعة نمط الانتاج السابق نفسه» (المصدر ذاته، المجلد 3، الجزء 1، ص 316).

3-ان التطور المستقل لرأس المال التجاري يتناسب عكسيا مع درجة تطور الانتاج الرأسمالي (المصدر ذاته، ص 312)؛ أي بقدر ما يتعاظم نمو رأس المال التجاري والربوي، بقدر ما تنخفض درجة نمو رأس المال الصناعي (وبالتالي، الإنتاج الصناعي) والعكس بالعكس.

من هنا، فحيث يتعلق الأمر بروسيا، يصبح السؤال المطلوب الاجابة عليه: هل ان رأس المال التجاري والربوي آخذ بالارتباط برأس المال الصناعي؟ هل ان التجارة والربا، في قضائهما على نمط الانتاج القديم، يؤديان إلى استبداله بنمط الانتاج الرأسمالي ام بنظام آخر؟ تلك هي أسئلة تتعلق بالواقع، أسئلة تنبغي الاجابة عليها فيما يتعلق بكافة أوجه الاقتصاد القومي لروسيا. أما بالنسبة إلى الزراعة الفلاحية فإن المعطيات التي راجعنا اعلاه تتضمن الجواب وهو جواب ايجابي على هذا السؤال. ان النظرة الشعبوية العادية التي تعتبر ان «الكولاك» [22] و«الموجيك المقدام» ليسا شكلين من ظاهرة اقتصادية واحدة، وإنما هما ظاهرتان منفصلتان متعارضتان، هي نظرة لا تركز إلى اي أساس. بل ان هذه النظرة هي واحدة من تلك الافكار الشعبوية المسبقة التي لم يحاول أحد أن يثبتها بتحليل للمعطيات الاقتصادية الدقيقة. ذلك ان هذه المعطيات تشير إلى العكس. فالفلاح عندما يستأجر العمال لتوسيع انتاجه او عندما يتاجر بالأرض (ولنتذكر الاحصائيات المثبتة أعلاه حول تأجير

الأرض الواسع النطاق بين الأغنياء) أو يبيع في الحوانيت، وعندما يتاجر بالخيش والتبن والماشية، الخ، أو بالمال (أي عندما يكون مرابيا) -ان الفلاح في كل هذه الحالات يمثل نمطا اقتصاديا واحدا، وعملياته تتلخص، في نهاية المطاف، بعلاقة اقتصادية واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يقتصر دور رأس المال في القرية المشاعية الروسية على الاسترقاق والربا. ان رأس المال يجري توظيفه في الإنتاج، وهذا ما يظهر في كون الفلاح الميسور يستثمر الاموال في تحسين مزرعته، وفي شراء أو استئجار الأرض، وفي الحصول على تجهيزات متطورة، وفي استئجار العمال، الخ، ولا يستثمرها في المنشآت والمشاريع التجارية فقط. ولو ان رأس المال في أريافنا كان عاجزا عن خلق اي شيء غير الاسترقاق والربا، لما كنا استطعنا الاعتماد على المعطيات حول الانتاج لإثبات تمايز الفلاحين، وتكوين برجوازية ريفية وبروليتاريا زراعية، ولكان مجموع الفلاحين يمثلون نمطا متساويا من المزارعين المنكوبين بالفقر، لا يبرز بينهم إلا المرابون، وذلك بقدر حيازتهم للمال وليس بقدر اتساع ومدى تنظيم الانتاج الزراعي. أخيرا، نستخلص من المعطيات المدروسة أعلاه هذه الأطروحة الهامة التي تقول ان التطور المستقل لرأس المال التجاري والربوي في أريافنا يؤخر تمايز الفلاحين. وبقدر ما يتقدم تطور التجارة، رابطا الارياف بالمدن، قاضيا على الاسواق القروية البدائية وناسفا لاحتكار الحانوتي القروي، بقدر ما يتسارع نمو اشكال من التسليف متطابقة مع المقاييس الأوروبية، وذلك على حساب مرابي القرية، بقدر ما يتسارع ويتعمق تقدم التمايز بين الفلاحين. وإذا برأس مال الفلاحين الميسورين يغادر التجارة الصغيرة والربا ويتدفق بغزارة إلى الانتاج، إلى حيث قد بدأ يتدفق أصلا.

10) هناك ظاهرة هامة في اقتصادنا الريفي تساهم بدورها في تأخير تمايز الفلاحين، وهي ترسبات اقتصاد السخرة، أي العمل-الخدمة. يركز العمل-الخدمة على دفع العمل عينا، اي انه يركز إلى نمو ضعيف للاقتصاد البضاعي. كما يفترض العمل-الخدمة ويتطلب وجود الفلاح المتوسط، المحدود الدخل (وإلا فإنه يرفض استرقاق العمل-الخدمة) لكنه لم يصبح بروليتاريا (لان الاضطلاع بالعمل-الخدمة يفترض ان يملك الفلاح ادواته الزراعية، اي انه يفترض به ان يكون فلاحا «صحيحا»).

عندما قلنا أعلاه ان البرجوازية الزراعية هم أسياد الريف المعاصر، فقد استثنينا العوامل التي تؤخر التمايز: الاسترقاق، الربا، العمل-الخدمة، الخ. والواقع ان الاسياد الحقيقيين للريف المعاصر ليسوا غالبا ممثلي البرجوازية الزراعية وإنما هم مرابو القرية وملاك الأراضي المجاورون. على انه يحق لنا كل الحق ان نستثني هؤلاء، وإلا تعذرت دراسة البنية الداخلية للعلاقات الاقتصادية بين الفلاحين. والملفت ان الشعبوي يستخدم هذا المنهج

أيضا، إلا انه يتوقف في منتصف الطريق ولا ينتهي بتحليله إلى نهايته المنطقية. ففي معرض حديثه عن عبء الضرائب وسواها، في كتاب «مصير الرأسمالية»، يلاحظ السيد فورونتسوف انه نظرا لهذه الأسباب «تندم شروط الحياة الطبيعية (كذا!)» (ص 287) بالنسبة إلى القرية المشاعية، «المير». ممتاز! لكن المسألة كلها تدور حول السؤال التالي: ما هي هذه «الظروف الطبيعية» التي لم تتوفر بعد في أريافنا؟ للإجابة على هذا السؤال، يجب دراسة نظام العلاقات الاقتصادية داخل القرية المشاعية، بعد ان «ننفذ عنها» -اذا جاز التعبير- ترسبات فترة ما قبل الإصلاح التي تفرض التعطيم على «الظروف الطبيعية للحياة» في أريافنا. ولو أن السيد فورونتسوف اضطلع بهذه المهمة لاكتشف ان هذا النظام من العلاقات القروية يثبت التمايز المطلق بين الفلاحين، مثلما يثبت انه بقدر ما يجري تكتيس الاسترقاق والربا والعمل-الخدمة تكتيسا كليا، بقدر ما تتعمق مسيرة تمايز الفلاحين. ولقد شاهدنا أعلاه، في ضوء احصائيات «الزيمستوفات» ان هذا التمايز بات حقيقة قائمة، وان الفلاحين قد انقموا نهائيا إلى فئات متناقضة.

الفصل الثالث

انتقال ملاك الأراضي

من اقتصاد السخرة إلى الاقتصاد الرأسمالي

يجب أن ننقل الآن من الاقتصاد الفلاحي إلى اقتصاد الملاك العقاريين. ومهمتنا هنا أن ندرس السمات المميزة الرئيسية للنظام الاقتصادي-الاجتماعي الراهن لاقتصاد ملاك الأرض، وان نصف طبيعة تطوره في حقبة «ما بعد الإصلاح».

1- السمات المميزة الرئيسية لاقتصاد السخرة

ننطلق في دراستنا للنظام الراهن لاقتصاد الملاك العقاريين من النظام الاقتصادي الذي كان سائداً في مرحلة القنانة. ويتلخص جوهر النظام الاقتصادي لتلك الفترة في أن كل مساحة الأرض في وحدة معينة من وحدات الاقتصاد الزراعي - أي المزرعة الإقطاعية - كانت منقسمة بين أراض للمالك وأراض للفلاحين. وتتوزع هذه الأخيرة على شكل **حصص [1]** بين الفلاحين الذين كانوا يتسلمون أيضاً وسائل إنتاج أخرى كالخشب وأحياناً الماشية، الخ. وكان الفلاحون يزرعون هذه الحصص بعملهم وأدواتهم ويعتاشون منها. إن منتج عمل الفلاحين هذا يشكل **المنتج الضروري** - حسب المصطلح النظري للاقتصاد السياسي - وهو ضروري لأنه يوفر المعاش للفلاحين، مثلاً يوفر الأيدي العاملة للمالك العقاري. والمعنى هنا هو نفس المعنى الذي نشير إليه عندما نقول أن المنتج الذي يحل محل القسم المتغير من قيمة رأس المال هو منتج ضروري في المجتمع الرأسمالي. أما **العمل الإضافي للفلاحين**، فهو العمل الذي يبذله هؤلاء في فلاحه أرض المالك بواسطة أدوات الإنتاج ذاتها؛ ويعود منتج هذا العمل إلى المالك. وهكذا كان العمل الإضافي مفصلاً جغرافياً عن العمل الضروري. فالفلاحون يفلحون أراضي المالك لصالح هذا المالك، فيما يفلحون حصصهم لصالحهم هم. وإذا كان الفلاحون يعملون لصالح المالك العقاري خلال بضعة أيام في الأسبوع، فإنهم يعملون لصالحهم هم في الأيام الباقية. والحقيقة أن حصص الفلاحين في ذلك النظام الاقتصادي كانت بمثابة **أجور عينية** تُدفع للفلاحين (إذا شئنا استخدام المصطلحات الحديثة) أو بمثابة وسائل لمد المالك العقاري بالأيدي العاملة. إن زراعة الفلاحين للحصص العائدة لهم كانت شرطاً من شروط وجود اقتصاد الملاك العقاريين، وكان هدفها مد المالك العقاري بالأيدي العاملة، لا توفير المعاش للفلاحين **[2]**.

هذا هو النظام الاقتصادي الذي نسميه **اقتصاد السخرة**. وإن سيادة هذا النظام تفترض توافر الظروف الضرورية التالية:

أولاً، سيادة الاقتصاد الطبيعي. إذ يجب أن تكون المزرعة الإقطاعية مكتفية ذاتياً وقائمة بذاتها لا تملك إلا صلات واهية جداً بالعالم الخارجي. والواقع أن إنتاج الملاك العقاريين للحبوب في سبيل بيعها، الذي ظهر في الطور الأخير من مرحلة القنانة، كان يبشر بانتهاء النظام القديم.

ثانياً، إن مثل هذا النظام الاقتصادي (اقتصاد السخرة) كان يتطلب أن يتوفر للمنتج المباشر وسيلة الإنتاج بشكل عام، والأرض بشكل خاص. بل أكثر من ذلك: كان لا بد للمنتج المباشر

من أن يكون مقيدا بالأرض، وإلا حُرِم المالك العقاري من الأيدي العاملة. من هنا، فإن وسائل استخراج المنتج الإضافي في ظل اقتصاد السخرة مناقضة تماما لوائل استخراجه في ظل الاقتصاد الرأسمال. قوم الأول على منح الأرض للمنتج، في حين يفترض الثاني تجريده منها [3].

ثالثا، ان شرطا اضافيا لوجود اقتصاد الخرة هو **التبعية الشخصية** التي تشد الفلاح إلى المالك العقاري. فلو لم يكن المالك العقاري يملك سلطة مباشرة على شخص الفلاح، لعجز عن ارغام هذا الفلاح، الحائز على قطعة ارض والذي يدير مزرعته بنفسه، على ان يعمل من أجله. فالمطلوب هنا «ما يتعدى الارغام الاقتصادي»، على حد تعبير ماركس في وصفه لهذا النظام الاقتصادي (الذي يصنفه تحت مقولة **العمل-الريع**، انظر رأس المال، المجلد 3، ص 324). وقد تتفاوت أشكال هذا الارغام وتتباين درجاته، وتتراوح بين وضعية الفلاح كقن وبين حرمانه من الحقوق ضمن نظام **المراتب الاجتماعية** [4].

رابعا وأخيرا، من شروط هذا النظام الاقتصادي الآنف الذكر (ونتائجه) **انخفاضه مستوى التقنية او مراوحته في مكانه**. والسبب في ذلك هو أن الفلاحة هي بين أيدي فلاحين صغار، يسحقهم الفقر، يرمي بهم الجهل والتبعية الشخصية في مهاوي الانحطاط.

2-الاندماج بين اقتصاد السخرة والاقتصاد الرأسمالي

أدى الغاء القناة إلى نفس بنیان اقتصاد السخرة. وهكذا تقوضت كافة الأسس التي كان يرتكز اليها هذا النظام: الاقتصاد الطبيعي، الطابع المغلق والمكتفي ذاتيا للمزرعة الاقطاعية والعلاقة الحميمة بين العناصر المكونة لها، وسلطة ملاك الارض على الفلاحين. انفصلت مزرعة الفلاح عن مزرعة المالك العقاري. وإذا بالفلاح يشتري أرضه ويصبح مالكا كاملا لها. أما مالك الأرض، فقد تبنى نظام الزراعة الرأسمالي وهو يرتكز إلى قاعدة مناقضة تماما للقاعدة التي يرتكز اليها اقتصاد السخرة، كما بيّنا أعلاه. على أن هذا الانتقال إلى نظام اقتصادي مختلف كل الاختلاف، لم يكن ليحصل، طبعاً، دفعة واحدة، وذلك لسببين مختلفين. السبب الاول هو عدم توافر الظروف المطلوبة لقيام الانتاج الرأسمالي. كان يقتضي الأمر أن تنشأ طبقة من الناس معتادة على العمل المأجور، وان يجري استبدال ادوات الفلاحين بأدوات المالك العقاري؛ وان يجري تنظيم الزراعة على نمط تنظيم المنشآت التجارية والصناعية،

وليس وفق مشيئة المالك العقاري. وكان حتميا ان تتضح هذه الظروف تدريجيا. أما المحاولات التي بذلها الملاك العقاريون، مباشرة بعد «الإصلاح» لاستيراد الآلات وحتى العمال من الخارج، فكان محتما عليها أيضا أن تبوء بالفشل الذريع.

وأما السبب الآخر لاستحالة الانتقال الفوري إلى النظام الرأسمالي، فهو أن اقتصاد السخرة القديم قد تقوضت أسسه، لكنه لم يتعرض لعملية تدمير كاملة. فمزارع الفلاحين لم تنفصل نهائيا عن أراضي الملاك، وذلك ان هؤلاء الاخيرين ظلوا حائزين على «الأراضي المقطعة» [5]، اي الغابات والمروج والآبار والمراعي وسواها. فبدون حيازة الفلاحين لهذه الأراضي (أو تمتعهم بحق استخدامها) يعجزون عجزا كالملا عن ممارسة الزراعة المستقلة، بحيث ظل بمستطاع المالك العقاري الاستمرار بالنظام الاقتصادي القديم على شكل اقتصاد العمل-الخدمة. كذلك، احتفظ الملاك العقاريون بحق استخدام «الإرغام غير الاقتصادي» عبر حالة «التبعية المؤقتة» [6] التي ظلت تقيد الفلاحين والمسؤولية الجماعية والعقوبات الجسدية، والعمل الالزامي في المشاريع العامة، الخ.

وهكذا، فإنه لم يكن بمقدور الاقتصاد الرأسمالي أن ينشأ فجأة، ولا كان بمقدور اقتصاد السخرة أن يختفي بين ليلة وضحاها. من هنا، فالنظام الاقتصادي الوحيد الذي كان ممكنا هو نظام يجمع مميزات كل من اقتصاد السخرة والاقتصاد الرأسمالي. وبالفعل فإن النظام الزراعي الذي مارسه الملاك العقاريون بعد «الإصلاح» يحمل هذه المميزات تحديدا. وعلى الرغم من أن التنظيم الاقتصادي لمزارعة الملاك العقاريين المعاصرين يحمل المنوعات اللامتناهية التي تتميز بها الحقبات الانتقالية، إلا ان هذا التنظيم الاقتصادي يتلخص في نظامين اثنين، بخلائطهما المختلفة: نظام العمل-الخدمة [7] والنظام الرأسمالي.

ويتلخص النظام الأول في أن مزارعة الملاك العقاريين تتم فيه بواسطة ادوات الفلاحين المجاورين، دون أن يؤدي شكل الدفع إلى تبديل في جوهر النظام (سواء كان الدفع نقدا في استئجار الأيدي العاملة- أو عينيا- في المقامة او المحاصصة- أو كان الدفع لقاء أراض ومراع، كما هو الحال في العمل- الخدمة بالمعنى الحرفي للعبارة). وهذا استمرار مباشر لاقتصاد السخرة [8]. وينطبق التصنيف الاقتصادي لهذا الأخير، كما عرضناه أعلاه، انطباقا كاملا تقريبا على نظام العمل-الخدمة (أما الاستثناء الوحيد فهو زوال شروط اقتصاد السخرة في واحد في أشكال نظام العمل-الخدمة. وهذا هو الحال بالنسبة لاستئجار الأيدي العاملة، حيث يدفع المالك المال، بدل الدفع العيني، لقاء العمل المبذول).

أما المزرعة الرأسمالية، فإنها تقوم على استئجار العمال (على أساس سنوي، موسمي، يومي أو خلافه) لفلاحة الأرض بواسطة أدوات يملكها المالك العقاري نفسه. والحقيقة ان هذين النظامين يندمجان بأكثر الاشكال تنوعا وإثارة. فعلى مجموعة من المزارع نجد مزيجا من هذين النظامين مطبقا على عمليات مزارعة مختلفة. وانه لمن الطبيعي أن يؤدي اندماج مثل هذين النظامين المختلفين، بل والمتعارضين، إلى بروز العديد من النزاعات والتناقضات العملية، كما أنه من الطبيعي أن يؤدي ضغط هذه التناقضات إلى إفلاس مزارعين عديدين. فهذه كلها ظواهر تتميز بها كافة المراحل الانتقالية.

(...) وهكذا، فعلى الرغم من ان نظام العمل-الخدمة يطغى في المقاطعات الروسية المحضة، فان النظام الرأسمالي لزراعة الملاك العقاريين هو الذي يطغى حاليا في روسيا الأوروبية عامة...

وأخيرا، لا بد من الملاحظة ان نظام العمل-الخدمة ينتقل أحيانا إلى النظام الرأسمالي ويختلط به إلى درجة انه يتعذر معه تمييز الواحد عن الثاني. يستأجر أحد الفلاحين قطعة أرض، مثلا، ويتعهد بأن يبذل، في المقابل، عددا معيناً من أيام العمل (وهي ممارسة واسعة الانتشار، كما هو معلوم -انظر الامثلة في القسم التالي من هذا الفصل). أين نرسم الحد الفاصل بين مثل هذا «الفلاح» وبين «العامل الزراعي» من النمط الأوروبي الذي يتلقى قطعة أرض لقاء تعهد ببذل عدد معين من أيام العمل؟ ان الحياة تخلق أشكالا توحد داخلها، بتدرج مدهش، عدة أنظمة اقتصادية هي أنظمة متناقضة من حيث خصائصها الرئيسية. بذلك يتعذر تحديد أين ينتهي نظام «العمل-الخدمة» وأين تبدأ «الرأسمالية».

(...)بعد أن أكدنا الحقيقة الأساسية القائلة بأن تنوع اشكال اقتصاد الملاك العقاريين المعاصر يمكن تلخيصه بنظامين اثنين، نظام العمل-الخدمة والنظام الرأسمالي بمختلف منوعاتها، ننتقل الآن إلى اجراء عملية وصف اقتصادي لهذين النظامين، لكي نصل إلى تعيين أي منهما يقضي على الآخر تحت وطأة المسار العام للتطور الاقتصادي.

3- وصف نظام العمل-الخدمة

يبتخذ نظام العمل-الخدمة اشكالا شديدة الاختلاف، كما لاحظنا اعلاه. فأحيانا، يتعهد الفلاحون، لقاء دفعة مالية، بزراعة أراضي المالك بواسطة ادواتهم الخاصة. وهذا ما نسميه «استثمار العمل» أو «استخدامات الدسياتين» أو «الزراعة الدورية» [9] (اي زراعة دسياتين واحد من محاصيل الربيع ودسياتين من محاصيل الشتاء، الخ. وأحيانا يستلف الفلاح الحبوب أو مبلغا من المال، متعهدا بأن يعمل لقاء ذلك بما يفي كل الدين أو بما يفي الفائدة المترتبة عليه. وفي ظل هذا النمط، تبرز احدى مميزات نظام العمل-الخدمة بوضوح كبير. أعني الطابع التبعية والمرابي لهذا النمط من استئجار اليد العاملة. وفي حالات أخرى، يعمل الفلاحون على اراضي المالك تعويضا عن «التعدي» (أي يعملون ايفاءً للديون المترتبة عليهم قانونيا بسبب «تعدي» ماشيتهم على أراضي الملاك)، أو انهم يعملون «من قبيل المجاملة»، أي مجانا، أو مجرد لقاء كأس من الخمر ولكي لا يخسروا «الاستخدامات» الاخرى التي يوفرها لهم المالك العقاري. وأخيرا، فان بذل العمل-الخدمة، لقاء الأرض، نمط شائع جدا سواء كان على شكل المقاسمة (في هذه الحال، المناصفة) أو تم مباشرة بواسطة بذل العمل [على أراضي الملاك] لقاء استئجار قطعة أرض، أو لقاء حق استعمال المراعي والغابات، الخ.

وغالبا ما يتم الدفع لقاء الاراضي المستأجرة بأكثر الأشكال تنوعا. وقد تندمج هذه الأشكال أحيانا، بحيث نجد الربع المالي جنبا إلى جنب مع الربع العيني و«العمل-الخدمة». وفيما يلي بعض الأمثلة:

-مقابل كل دسياتين [من الارض المستأجرة]، يقدم الفلاح: فلاحه دسياتين ونصف [من أرض المالك] + 10 بيضات + دجاجة + عمل نسائي ليوم واحد.

-مقابل 43 دسياتين من الأرض للزراعة الربيعية، يقدم الفلاح 12 روبلا عن كل دسياتين نقدا.

-مقابل 51 دسياتين من الأرض للزراعة الشتوية، يقدم الفلاح: 16 روبلا نقدا عن كل دسياتين + دراسة 16 كومة شوفان، 7 كومات من الحنطة السوداء [10] و20 كومة من

الجاودار [11] + تسميد لا أقل من 5 دسياتين من الأرض المتاجرة بزبل الحيوانات خاصة الفلاح بمعدل 300 حمل عربية لكل دسياتين واحد. (كاريشيف، ايجارات، ص 348). في مثل هذه الحالة، حتى سمد الفلاح يصبح جزءا مكونا من مزرعة المالك الخاصة! ان اتساع العمل-الخدمة وتنوع أشكاله، يظهر ان أيضا في تعدد المصطلحات المستخدمة للتدليل عليه: «أوترابوتكي»، «اتبوشي»، «أوبوكتي»، «بارشينا»، «باسارينكا»، «بوسوبكا»، «باشينا»، «بوسستوبوك»، «فيمكا»، الخ. (ص 342). ويتعهد الفلاح أحيانا بأن يبذل «أي عمل يأمره به المالك» (ص 346) أو هو يتعهد بشكل عام ان «يمثل لإرادته»، وان «يستجيب» لطلباته، وأن «ينجده». والواقع ان العمل-الخدمة يشتمل على «دورة كاملة من الأعمال في الحياة الريفية. فبواسطة العمل-الخدمة تتم كافة العمليات المتعلقة بزراعة الحقول وحصاد الحبوب والتبن وجمع الحطب وتحميل العربات» (ص 346، 347) وكذلك تصليح السقوف والمداخن (ص 354، 348) ونقل الدجاج والبيض (الصفحات نفسها). ويلاحظ احد المحققين في قضاء غدوف في مقاطعة سان بطرسبرغ، عن حق، ان انماط العمل-الخدمة التي صادفها تحمل «طابع العمل بالسخرة الذي كان سائدا في فترة ما قبل الاصلاح» (ص 349) [12].

ولعل الأكثر إثارة هو ذلك الشكل من العمل-الخدمة في الارض الذي يسمى «الريع بواسطة العمل-الخدمة» أو «دفع الريع عينيا» [13]. في الفصل السابق، رأينا كيف تظهر العلاقات الرأسمالية في استئجار الفلاحين للأرض. وها نحن هنا أمام «الريع» بصفته مجرد استمرار لاقتصاد السخرة، والذي يتسلل أحيانا إلى داخل التنظيم الرأسمالي القائم على استغلال العمال الزراعيين إلى المزارع عن طريق تأجيرهم قطع ارض يزرعونها. ان احصائيات الزيمستوفات تؤكد بدون التباس الارتباط القائم بين هذا الشكل من «الريع» وبين زراعة المؤجرين لأراضيهم بأنفسهم. «مع تولي ملاك الاراضي زراعة أراضيهم الخاصة، بات عليهم ان يوفرُوا امدادات من الأيدي العاملة في الوقت المناسب. من هنا، نما بينهم، وفي أكثر من مكان، الميل إلى توزيع الاراضي على الفلاحين على أساس العمل-الخدمة، او لقاء حصة من المحصول بالإضافة إلى العمل-الخدمة...». وان هذا النمط من المزارعة «...» واسع الانتشار. وبقدر ما يزداد ميل المؤجرين إلى زراعة اراضيهم بأنفسهم، تتضاءل مساحة الاراضي المتوافرة للتأجير ويرتفع الطلب عليها، وبالتالي يتطور هذا الشكل من تأجير الارض وتتسع رقعته» (المصدر السابق، ص 266. راجع ايضا ص 367). اننا هنا أمام نمط مميز من التأجير، حيث لا يغادر المالك أراضيهم، لكنه يعبر عن تطور زراعة المالك الفردي لأرضه. لقد اثبتنا في الفصل السابق الطابع المتناقض لإيجار أراضي الفلاحين. فهو يعني للبعض توسيعا مفيدا لرقعة الاراضي المفلوحة، فيما يعني للبعض الآخر مجرد صفقة يعقدها تحت وطأة الحاجة القصوى لا غير. وها نحن نرى الآن أن ايجار اراضي الملاك هو ايضا ذو طابع متناقض. فهو يعني، في بعض الأحيان، انتقال الارض

إلى شخص آخر لقاء دفع الربيع، لكنه، في احيان أخرى، وسيلة يلجأ اليها المالك لإدارة مزرعته، اي وسيلة لمد هذه المزرعة بالأيدي العاملة.

لننتقل الآن إلى مسألة الأجر في ظل نظام العمل-الخدمة. تجمع الاحصائيات التي تردنا من كافة المصادر على التوكيد ان أجر العمل المستخدم على اساس نظام العمل-الخدمة او على اساس تبعي، هو دائما أدنى مستوى من العمل في ظل الاستئجار «الحر» من النمط الرأسمالي. وهذا ما يؤكد، أولا، كون الربيع العيني -أي ذلك الربيع القائم على العمل-الخدمة أو المحاصصة (التي هي مجرد شكل من اشكال العمل-الخدمة التبعي، كما بيّنا أعلاه)، هو دائما وكقاعدة عامة، أغلى كلفة من الربيع النقدي، بل أغلى كلفة بكثير (المصدر السابق، ص 350) وقد يصل هذا الربيع العيني إلى ضعفي الربيع النقدي. (المصدر ذاته، ص 356...).

وثانيا، يرقى الربيع العيني إلى أعلى مستوياته في اوساط أفقر الفئات الفلاحية (ص 261 وما يليها). وهو نوع من الربيع يعقد في ظل الضرورة القصوى، ويلجأ إليه الفلاح بعد اخفاق محاولاته المتكررة للحيلولة دون السقوط إلى مصاف العامل الزراعي. والحال ان الفلاحين الميسورين يبذلون كل ما في وسعهم من أجل استئجار الأرض لقاء المال: «يستنتج المستأجر كل مناسبة لكي يدفع ريعه نقدا، ويخفض بالتالي كلفة استخدامه لأراضيه الغير» (ص 265) ونضيف نحن: ليس فقط لتخفيض كلفة استئجار الأرض، بل وأيضا للإفلات من الايجار التبعي. ففي قضاء روستوف -على- الدون، لاحظ المراقبون هذه الواقعة المدهشة، فقد تخلى الفلاحون عن الربيع النقدي لصالح «السكوبشينا» [14]، مع ارتفاع الايجارات، وعلى الرغم من انخفاض حصة الفلاحين من المحاصيل. (المصدر السابق، ص 266. وان هذه الواقعة لتدل دلالة دامغة على معنى الربيع العيني الذي يؤدي نهائيا إلى خراب الفلاح ويحوّله إلى عامل زراعي.

ثالثا، ان المقارنة المباشرة بين ثمن العمل في حالة العمل-الخدمة و ثمنه في حالة الاستئجار الرأسمالي «الحر»، تثبت أن الثاني اكبر من الأول (...). ونلاحظ هنا أن الحقيقة القائلة أنت ما يُدفع لقاء العمل في ظل الاستئجار الرأسمالي هو أعلى مما يُدفع في ظل كافة اشكال التبعية وكافة العلاقات قبل الرأسمالية -ان هذه الحقيقة مؤكدة ليس في الزراعة وحسب بل وفي الصناعة أيضا، ولي في روسيا وحدها وإنما في سائر البلدان كذلك (...).

وهكذا، ففي ظل العمل-الخدمة (كما في ظل الاستئجار التبعية المندمج بالربا) نجد ان الأسعار المدفوعة لقاء العمل هي اقل من نصف الاسعار المدفوعة في ظل الاستئجار الرأسمال. وطالما ان العمل-الخدمة لا يمكن أن يضطلع به إلا الفلاح المحلي الذي يجب أن تتوافر له قطعة أرض، فان الانخفاض الكبير في السعر [سعر قوة العمل] يشير بوضوح إلى أهمية المحاصصة بصفقتها اجورا عينية. وفي مثل هذه الحالات، لا تزال المحاصصة إلى يومنا هذا وسيلة «لتزويد» ملاك الأراضي بالأيدي العاملة الرخيصة. على أن الفارق بين العمل الحر والعمل «شبه الحر» لا يقتصر على الفارق في الدفع. فمن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن هذا الشكل الأخير من العمل [أي العمل «شبه الحر»] يفترض التبعية الشخصية للمستخدم حيال رب العمل، مثلما هو يفترض دوما استمرار أشكال مختلفة من «الارغام غير الاقتصادي». ويلاحظ «انغلهاردت» [15]، عن حق، أن شيوع ظاهرة تسليف الأموال التي يجري تسديدها على شكل عمل-خدمة، تفسره كثرة الضمانات المتوافرة لإيفاء مثل هذه الديون: إذا كان الزام الفلاح بالدفع بواسطة «أمر الحجز» [على امواله وممتلكاته] أمرا عسيرا، فان بمقدور السلطات ان ترغم الفلاح على مواصلة العمل الذي بدأه [على أرض المالك العقاري] حتى لو لم يكن قد استكمل بعد حصاد محصول الحبوب الخاص به» (المصدر السابق، ص206). «ان سنوات طويلة من العبودية، ومن القنانة للسيد الاقطاعي، هي وحدها القادرة على تأكيد الاستخفاف» (الظاهري) الذي يبيده الفلاح حيال ترك محصوله من الحبوب تحت المطر، لكي يتولى تحميل ونقل حزمات الغير. (المصدر ذاته، ص 429). فبدون هذا الشكل أو ذاك من تقيد السكان بمنازلهم، وتقبيدهم بـ«الجماعة»، وبدون حرمانهم من الحد الأدنى من الحقوق المدنية، يستحيل قيام نظام العمل-الخدمة اصلا. فمن البديهي، والحالة هذه، أن يكون الانخفاض في انتاجية العمل هو النتيجة الحتمية لصفات نظام العمل-الخدمة المذكورة أعلاه. إذ لا يمكن للوسائل الزراعية المستخدمة في العمل-الخدمة إلا أن تكون سجيئة القوالب الجامدة. مثلما لا يمكن لعمل الفلاح التابع إلا أن يقارب، في نوعيته، عمل القن.

ان اندماج نظام العمل-الخدمة بالنظام الرأسمالي يجعل من النظام الحالي لمزارعة ملاك الأراضي شبيها جدا، من حيث تنظيمه الاقتصادي، بالنظام الذي كان سائدا في صناعة النسيج عندما قبل نشوء الصناعة الآلية الكبيرة. هناك، كان التاجر يتولى قسما من العمليات الانتاجية، مستعينا بأدواته هو، وبالعمال المأجورين (الغزل، الصباغة، الخ.) فيما يتولى تنفيذ القسم الآخر من العمليات الانتاجية بواسطة أدوات صناع يدويين فلاحين يعملون عنده، لكنهم يستخدمون المواد التي يقدمها هو لهم. اما هنا، فيتولى العمال المأجورون تنفيذ قسم من العمليات، مستخدمين أدوات رب العمل، فيما يتولى تنفيذ القسم الآخر من العمليات فلاحون يبذلون عملهم ويستخدمون أدواتهم هم على اراضي الغير. هناك [أي في حالة النظام

الصناعي قبل نشوء الصناعة الآلية الكبيرة]، كنا نلقي رأس المال التجاري مندمجا برأس المال الصناعي، مثلما نلقى الصانع اليدوي يرزح تحت نير رأس المال وينوء ايضا تحت التبعية، وعمليات المقاول الثانوي، ونظام الدفع العيني، الخ. أما هنا [أي في حالة الزراعة] نجد أيضا رأس المال التجاري والرئوي مندمجا برأس المال الصناعي، بكل ما يصاحب ذلك من اشكال تخفيض الأجور وتكثيف التبعية الشخصية للمنتج. هناك، استمر النظام الانتقالي عدة قرون لاعتماده على تقنية العمل اليدوي البدائية، إلا أنه انهار في اقل من ثلاثة عقود من الزمن تحت ضربات الصناعة الآلية الكبيرة. أما هنا، فقد استمر العمل-الخدمة منذ نشأة «الروس» تقريبا (فقد أرغم ملاك الأراضي «الفلاحين الأحرار» على العودة غلى علاقات الاسترقاق منذ ايام روسكايا برافدا) [16]، واستمرت معه التقنية التقليدية، ولم يبدأ بالتراجع سريعا امام الرأسمالية إلا في فترة «ما بعد الاصلاح». وفي كلا الحالين، لا يعني النظام القديم سوى الركود في أشكال الانتاج (وبالتالي، في كافة العلاقات الاجتماعية) مثلما هو يعني سيطرة نسق الحياة الآسيوي. وكذلك، فان الأنماط الاقتصادية الرأسمالية الجديدة تشكل تقدما كبيرا، على الرغم من كل التناقضات الكامنة فيها.

4-انهيار نظام العمل-الخدمة

أما السؤال الذي يثور الآن، فهو: ما علاقة نظام العمل-الخدمة بالاقتصاد الروسي في فترة ما بعد الاصلاح؟

يجب القول، أولا، أن نمو الاقتصاد البضاعي يتعارض مع نظام العمل-الخدمة، لأن هذا الأخير يرتكز إلى الاقتصاد الطبيعي، إلى التقنية التي لا تتغير، إلى علاقة التبعية بين الفلاح وملاك الاراضي. ولهذا السبب، فان هذا النظام مستحيل التطبيق في اشكاله المتكاملة، وكل تقدم يحزره تطور الاقتصاد البضاعي والزراعة التجارية ينسف المزيد من شروط قابليته للتطبيق.

ثم انه يجب أن نأخذ بالاعتبار الظرف التالي: ينجم عما سبق ان العمل-الخدمة، كما هو قيد الممارسة في مزارعة ملاك الاراضي الراهنة، يجب ان ينقسم إلى قسمين: (1) العمل-الخدمة الذي لا يستطيع الاضطلاع به إلا ذلك المزارع الفلاح الذي يملك حيوانات الجر والأدوات (مثلا، في زراعة «الدسياتين الدورية»، والحراثة، الخ.) و(2) العمل-الخدمة الذي يمارسه

العامل الزراعي المحروم من الأدوات الزراعية (مثلا، في الحصاد، والدراسة، الخ). ومن البديهي أنه بالنسبة لمزارعة الفلاح ومالك الأرض، يحمل النمط الاول والثاني من العمل-الخدمة معنى متناقضا، كما أنه من البديهي القول أن النمط الثاني [الذي يمارسه العامل الزراعي] يشكل انتقالا مباشرا إلى الرأسمالية، يندمج عدد من العمليات الانتقالية المستترة. في العادة، تجري الإشارة إلى العمل-الخدمة، في أدبياتنا، دون هذا التمييز. والحال، فخلال تصفية الرأسمالية لنظام العمل-الخدمة، يكتسب انتقال مركز الثقل من النمط الأول من العمل-الخدمة إلى الثاني، أهمية استثنائية (...)

وأخيرا، فلا بد من التأكيد على أن عملية تمايز الفلاحين هي واحدة من أهم الأسباب المؤدية إلى انهيار نظام العمل-الخدمة.

(...) تتسارع تصفية الرأسمالية للعمل-الخدمة بقدر ما تتسارع عملية انهيار الاقتصاد الطبيعي وخراب الفلاحين المتوسطين. وبالطبع، لا يستطيع الفلاحون الميسورون أن يشكلوا القاعدة البشرية لنظام العمل-الخدمة. ذلك أن الادقاع الكامل هو وحده الذي يرغم الفلاح على القيام بالأعمال الأقل إدراة للدخل إضافة لكونها تحمل الخراب إلى مزرعته. على أن البروليتاريا الزراعية، من جهتها، لا يناسبها نظام العمل-الخدمة، ولكن لسبب مختلف. فالعامل الزراعي، لكونه لا يملك مزرعة خاصة به أو هو يملك قطعة أرض بائسة، فإنه ليس مرتبطا بالأرض مثل ارتباط الفلاح المتوسط بها، فيسهل عليه بالتالي أن ينتقل إلى مكان آخر ويؤجر نفسه على اسس «حرة»، أي لقاء أجور أعلى وبمعزل عن أي شكل من التبعية. ومن هنا حالة الامتعاض الشاملة السائدة في اوساط الخبراء الزراعيين بصدد هجرة الفلاحين نحو المدن أو بحثا عن «الاستخدامات الخارجية» بشكل عام. ومن هنا أيضا تذمراتهم بأن الفلاحين «قليلو التعلق بالأرض»... ان تطور العمل المأجور القائم على قاعدة رأسمالية بحتة يقتلع نظام العمل-الخدمة من الجذور.

وانه ل ذو اهمية قصوى أن نشير هنا إلى أن هذا الرابط العضوي بين تمايز الفلاحين وتصفية الرأسمالية لنظام العمل-الخدمة، هذا الرابط الواضح جدا على صعيد النظرية، قد أشار إليه، منذ زمن، الخبراء الزراعيين الذين راقبوا مختلف انماط الفلاحة على مزارع الملاك العقاريين (...)

ليس في نيتنا، بالطبع، أن نستخدم هذه المراجع المجزأة للبرهنة على أن الرأسمالية آخذة في تصفية نظام العمل-الخدمة. فالواقع انه لا توجد احصائيات كاملة حول هذا الموضوع. اننا نستخدم هذه المراجع فقط للبرهنة على صحة القول بأنه يوجد رابط بين تمايز الفلاحين وبين تصفية الرأسمالية للعمل-الخدمة. وان المعطيات العامة والشاملة التي تثبت، دون أدنى ريب، ان عملية التصفية هذه قائمة، هي معطيات تتعلق باستخدام الآلة في الزراعة كما تتعلق باستخدام العمل المأجور «الحر». ولكن، قبل الانتقال إلى هذه المعطيات، يجب ان نتناول أولاً آراء الاقتصاديين الشعبويين بصدد الزراعة الحديثة لملاك الأراضي الفرديين في روسيا.

5-موقف الشعبويين

حتى الشعبويون لا ينكرون ان نظام العمل-الخدمة ما هو إلا ترسب من ترسبات اقتصاد السخرة. بل انهم، بالعكس، يقرون بذلك – وإن يكن بصيغة عامة وغير وافية- على لسان السيد دانيالسون (مقالات، الفصل 9) والسيد فورنتسوف (وعلى الاخص في مقاله «الزراعة الفلاحية والعلم الزراعي» في أوتيشسفيني زابيسكي، 1882، العددان 8 و9). لكن الأدعى إلى الدهشة ان الشعبويين يبذلون كل ما في وسعهم لتفادي الاعتراف بالواقعة الواضحة البسيطة التي تقول ان النظام الحالي لزراعة ملاك الاراضي الفرديين هو مزيج من نظام العمل-الخدمة والنظام الرأسمالي، وأن كل تطور للنظام الأول يتم على حساب الثاني، والعكس بالعكس. ان الشعبويين يتفادون تحليل علاقة كل من هذه الانظمة بإنتاجية العمل، وبالدفع لقاء عمل العمال، وبالمميزات الأساسية للاقتصاد الروسي بعد «الاصلاح». ذلك ان طرح المسألة على هذا الاساس – أي على أساس الاعتراف بـ«التغيير» الحاصل فعلياً- يعني الاقرار بحتمية التصفية المطردة للعمل-الخدمة من قبل الرأسمالية. ولكي يتفادى الشعبويون الانجرار إلى هذه الخلاصة، يذهبون إلى حد تمجيد نظام العمل-الخدمة. ان هذا التمجيد المقيت هو الصفة المميزة لآراء الشعبويين حول تطور اقتصاد ملاك الاراضي. اما السيد فورونتسوف فإنه يذهب إلى حد القول «ان الشعب... هو المنتصر في النضال من أجل شكل التقنية الزراعية، رغم ان انتصاره قد ادى إلى جر المزيد من الولايات عليه» (مصير الرأسمالية، ص 288). ان الاعتراف بمثل هذا «الانتصار» اكثر بلاغة من الاعتراف بالهزيمة! وأما السيد دانيالسون فإنه يكتشف وراء تخصيص الأرض بين الفلاحين في ظل اقتصاد السخرة ونظام العمل-الخدمة «مبدأ» «ربط المنتج بوسائل الانتاج». الا أنه يتغافل واقعة تافهة» هي ان عملية التخصيص هذه هي وسيلة لتزويد ملاك الاراضي بالأيدي العاملة وكما اشرنا سابقاً، فإن ماركس، في وصفه للأنظمة الزراعية قبل الرأسمالية، حلل

كافة اشكال العلاقات الاقتصادية الموجودة في روسيا، وشدد بوضوح على ضرورة وجود الانتاج الصغير وتقييد الفلاح بالأرض لقيام كل من العمل-الريع والريع العيني والريع النقدي. لكنه هل كان ليخطر في بال ماركس أن يرفع عملية تخصيص الارض بين الفلاحين التابعين إلى مصاف «مبدأ» يقضي بقيام رابط خالد بين المنتج وسائل الإنتاج؟ هل تناسى ولو للحظة أن هذا الرابط بين المنتج ووسائل الانتاج هو مصدر الاستغلال القرن أوسطي وشرطه، وقاعدة الركود التقني والاجتماعي؟ هل تناسى ماركس أن هذا الرابط يتطلب ممارسة كافة اشكال «الارغام غير الاقتصادي»؟

(...)

ذلك هو الحد الذي يبلغه الشعبويون في تمجيدهم لنظام اقتصادي ما هو إلا ترسب من ترسبات اقتصاد السخرة.

والواقع أن وسائل التفكير الشعبوية بسيطة جداً: يكفي أن نتناسى أن تخصيص الارض بين الفلاحين هو احد شروط اقتصاد السخرة او العمل-الخدمة، ويكفي أن نغفل كون هذا المزارع الذي يُزعم أنه «مستقل» مضطر لدفع الريع-العمل والريع العيني والريع النقدي-فحصل اذ ذاك على الفكرة «الصادفة» عن «الارتباط بين المنتج ووسائل الإنتاج». غر ان العلاقة الفعلية بين الرأسمالية وبين اشكال الاستغلال قبل الرأسمالية لا يطرأ عليها ادنى تغيير بمجرد تغافل هذه الوقائع.

فلننتقل الآن لمعالجة حجة أخرى، شديدة الغرابة، من حجج السيد كابلوكوف. رأينا أنه يمجّد العمل-الخدمة. لكن المدهش أنه عندما يتعاطى كعالم إحصاء، ويشرع في وصف النماذج الحقيقية لمزارع رأسمالية بحتة في مقاطعة موسكو، فإن وصفه هذا يعكس — رغماً عنه وبطريقة مشوهة- الوقائع ذاتها التي تثبت الطابع التقدمي للرأسمالية في الزراعة الروسية.. نطالب القارئ بالانتباه ونستميحه عذراً سلفاً على استشهاداتنا المطولة بعض الشيء.

بالإضافة إلى المزارع من النمط القديم التي تستخدم العمل المأجور، يوجد في مقاطعة موسكو

«نموذج ناشئ وجديد عن مزرعة حققت قطيعة كاملة مع كل التقاليد وأخذت تنظر إلى الأمور ببساطة، أي بالطريقة التي ينظر فيها الناس إلى كل صناعة تشكل مصدرا للدخل. ولا يُنظر هنا إلى الزراعة بصفقتها... هواية يمارسها السيد الإقطاعي، أو مهنة يستطيع أي كان أن يمتنها... كلا، هنا يجري الاعتراف... بضرورة المعرفة المتخصصة... أن أساس المحاسبة [في تنظيم الانتاج] هو نفسه كما في أي شكل آخر من أشكال الانتاج» (العائدات الاحصائية لمقاطعة موسكو، المجلد 5، الجزء 1، ص 185-186).

لا يلاحظ السيد كابلوكونف أن وصفه لهذا الطراز الجديد من المزارع «الحديث الناشئة» في السبعينيات، يبرهن بدقة عن الطابع التقدمي للرأسمالية في الزراعة. إنها الرأسمالية التي بادرت إلى تحويل الزراعة من «هواية يمارسها السيد الإقطاعي إلى صناعة عادية. وإنها الرأسمالية أيضا التي بادرت إلى إلزام الناس بـ«النظر إلى الأمور ببساطة» وبـ«تحقيق القطيعة مع التقاليد» وتسليح أنفسهم بـ«المعرفة المتخصصة». فقبل الرأسمالية، لم تكن كل هذه الأمور ضرورية لا بل كانت مستحيلة التحقيق، لأن المزارع التابعة للاقطاعات والقرى المشاعية والأسر الفلاحية كانت «مكتفية ذاتيا»، لا تتكل بشيء على المزارع الأخرى، وبالتالي لم تكن توجد قوة على الأرض قادرة على انتشار هذه المزارع من حالة الركود المزمنة التي تعيشها. ولقد كانت الرأسمالية القوة التي أوجدت المحاسبة الاجتماعية لمردود المنتجين الأفراد (عن طريق السوق) وأجبرت هؤلاء على أخذ متطلبات التطور الاجتماعي في الاعتبار. وهذا يمنح الرأسمالية دورها التقدمي في الزراعة في جميع البلدان الأوروبية.

لنستمع الآن إلى السيد كابلوكونف يصف مزارعنا الرأسمالية البحتة:

«لا بد من الأخذ بالاعتبار قوة العمل كعنصر ضروري للفعل في الطبيعة. فبدون هذا العنصر يصبح أي تنظيم لمزرعة المالك العقاري عديم النفع. ومع كل التقدير لأهمية هذا العنصر فإنه ليس معتبرا كمصدر مستقل للدخل، كما كان الحال أيام القنانة، أو كما هو الحال الآن حيث مقياس إرباحية المزرعة ليس منتوج العمل، ولا السعي لتوجيه هذا العمل في سبيل إنتاج أغلى المنتجات وبالتالي الاستمتاع بنتائج هذا العمل، وإنما المقياس هو السعي لتخفيض الحصة التي يقطعها العامل من المحصول، والرغبة في خفض كلفة العمل على رب العمل، بحيث تداني الصفر» (ص 186).

ويشير كابلوكونف إلى المزارعة المعتمدة على العمل لقاء الحق في استخدام «الأراضي المقتطعة»، فيقول:

«في مثل هذه الحالات، لا يحتاج صاحب المزرعة، لكي تدر مزرعته الأرباح، ان يمتلك المعرفة او الصفات الخاصة. فكل ما ينتجه مثل هذا العمل يمثل مدخولا صافيا للمالك، أو هو، على كل حال، مدخول يجري تحصيله دون اي توظيف لرأس المال المتداول. على أن مثل هذه المزارعة لا تحصل، طبعاً، بل يتعذر تسميتها مزارعة بالمعنى الحرفي للكلمة بقدر ما يتعذر اعتبار تأجير المراعي وسواها من الأراضي المقتطعة شكلاً من أشكال المزارعة؛ فالتنظيم الاقتصادي غائب هنا» (ص 186).

ويخلص الكاتب مستشهداً بأمثلة عن تأجير الأراضي المقتطعة في مقابل بذل العمل-الخدمة، فيقول:

«ان الثقل الأساسي في اقتصاديات المزرعة، ووسيلة استخراج المدخول من الأرض، يكمن في عملية التأثير على العامل بدلاً من التأثير على المادة وقواها» (ص 189).

تشكل هذه المحاجة نموذجاً بالغ الاثارة عن مدى التشويه الذي يلحق بصورة الوقائع الفعلية عندما ينظر اليها من زاوية نظرية مغلوبة. فالواقع أن السيد كابلوكونف يخلط بين الانتاج ونظام الانتاج الاجتماعي. في ظل كافة الانظمة الاجتماعية، يتلخص الانتاج بـ«ممارسة التأثير» على المادة وقواها. وكائناً ما كان النظام الاجتماعي، يكون فائض الانتاج هو وحده مصدر «دخل» المالك العقاري. وفي كلا الحالين، نجد أن اقتصاد العمل-الخدمة متطابق تماماً مع النظام الرأسمالي، مهما يكن الرأي الذي يبديه السيد كابلوكونف. والفارق الحقيقي بينهما هو أن العمل-الخدمة يفترض، بالضرورة، وجود أدنى مستويات لانتاجية العمل. من هنا، فالإمكانية ليست متوافرة لزيادة الدخل عن طريق زيادة فائض الانتاج. فذلك لا يتحقق إلا بوسيلة وحيدة - باستخدام كافة انواع ايجار العمل التبعي. اما في ظل النظام الرأسمالي البحث، فالعكس تماماً هو الذي يحصل: لا بد من التخلص من اشكال العمل التبعية لان البروليتاري لا فائدة تُرجى منه كعنصر تابع، لعدم ارتباطه بالأرض. هنا، تصبح زيادة

انتاجية العمل ممكنة، لا بل ضرورية بوصفها الوسيلة الوحيدة لزيادة الدخل والصمود في وجه المنافسة. وهكذا فإن وصف مزارعنا الرأسمالية البحتة، عند السيد كابلو كوف نفسه الذي حاول تمجيد العمل-الخدمة بمثل الحماس الذي أبداه، إنما يؤكد كلياً القول أن الرأسمالية الروسية آخذة في توفير الشروط التي تستوجب عقلنة الزراعة وإلغاء التبعية؛ في حين نجد أن العمل-الخدمة، على العكس تماماً، يلغي سلفاً إمكانية عقلنة الزراعة، ويعمق حالة الركود التقني مثلما يعمق حالة التبعية التي يعيشها المنتج. أما الانشراح الشعبي الدائم حيال ضعف التغلغل الرأسمالي في الريف، فليس ما يجاريه من حيث المزاجية. إذا كان الأمر كذلك، فهم للأسوأ وليس للأفضل. لأن ذلك يشير فقط إلى تماسك أشكال الاستغلال قبل الرأسمالية، وهذه الأشكال هي الأكثر إرهاقاً بالنسبة للمنتجين.

7- استخدام الآلة في الزراعة

تنقسم فترة «ما بعد الإصلاح» إلى أربع مراحل من حيث تطور إنتاج الآلات الزراعية واستخدام الآلة في الزراعة. تغطي المرحلة الأولى السنوات التي تسبق وتعقب «الإصلاح» الفلاحي مباشرة. في البدء، اندفع ملاك الأراضي لشراء الآلات الأجنبية لكي يتخلصوا من عمل الأبقان «غير المدفوع» ولتفادي المصاعب المرتبطة باستئجار العمال الأحرار. وقد انتهت هذه المحاولة بالفشل طبعاً. وسرعان ما انخفضت حرارة الاندفاع، وأخذ الطلب على الآلات الأجنبية يتراجع ابتداءً من موسم 1863-1864.

وقد شهدت نهاية السبعينيات بداية المرحلة الثانية، التي استمرت حتى عام 1885. وقد تميزت هذه المرحلة بنمو منتظم جداً وريع جداً لاستيراد الآلات من الخارج. كذلك نما الإنتاج المحلي بانتظام، ولكن بوتيرة أبطأ من وتيرة نمو المستوردات. وشهدت الفترة ما بين 1881 و1884 نمواً مذهلاً في مستوردات الآلات الزراعية يعود جزئياً إلى إلغاء إعفاء مستوردات الحديد الخام والحديد المصنّع من الرسوم الجمركية، عام 1881، شريطة استخدامها في المصانع المنتجة للآلات الزراعية.

تمتد المرحلة الثالثة من 1885 إلى مطلع التسعينيات. وإذا بالآلات الزراعية –التي كانت معفية من الرسم الجمركي على الاستيراد، يفرض عليها رسم جمركي من 50 «كوبيك»

ذهبا لكل «بود» [17]. وقد أدى هذا الرسم المرتفع إلى انخفاض هائل في استيراد الآلات، فيما كان الانتاج المحلي ينمو ببطء، نظرا للأزمة الزراعية التي عصفت بالبلاد آنذاك.

وأخيرا، فقد شهد مطلع التسعينيات بداية مرحلة رابعة تميزت بارتفاع جديد (في استيراد الآلات الزراعية وبزيادة بالغة السرعة في الانتاج المحلي).

(...)

8- مغزى استخدام الآلة في الزراعة

بعد أن اثبتنا الحقيقة القائلة بالنمو البالغ السرعة في انتاج الآلات الزراعية وفي استخدام هذه الآلات في الزراعة الروسية في فترة «ما بعد الاصلاح»، يجب أن نتفحص الآن المغزى الاقتصادي والاجتماعي الذي تتم عنه هذه الظاهرة. ويمكننا أن نستخلص التالي مما قيل أعلاه عن اقتصاديات المزارعة الفلاحية ومزارعة ملاك الأراضي: ان الرأسمالية هي العامل الذي أدى إلى استخدام الآلات في الزراعة وإلى توسيع هذا الاستخدام. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن استخدام الآلة في الزراعة عملية ذات طبيعة رأسمالية ، أي أنها تؤدي إلى نشوء وتطور العلاقات الرأسمالية.

فلنتوقف قليلا عند أول هاتين الخلاصتين. رأينا كيف أن اقتصاد العمل-الخدمة، والاقتصاد الفلاحي البطريركي الوثيق الارتباط به، هما نظامان اقتصاديان يرتكزان، يحكم طبيعتهما، إلى التقنية التقليدية، إلى المحافظة على وسائل الانتاج القديمة. فليس يوجد في البنية الداخلية لذاك النظام الاقتصادي ما يحفز على تطور التقنية. بل، على العكس من ذلك، فإن الطابع المعزول والمُغلق لذاك النظام الاقتصادي، وحالة الفقر والانسحاق التي يعيشها الفلاح التابع -كلها عوامل تلغي امكانية إحداث التحسينات. وتجدر الإشارة بنوع خاص إلى أن الدفع مقابل العمل المبذول في ظل نظام العمل-الخدمة هو أدنى بكثير من الحالات التي يجري فيها استخدام العمل المأجور (كما بيّنا أعلاه). ومن المعروف ان الاجور المنخفضة تشكل أحد أهم العراقيل أمام ادخال الآلات. وان الوقائع تبين دونما التباس ان الحركة الواسعة الرامية التي تغيير التقنية الزراعية لم تبدأ إلا ابان تطور الاقتصاد البضاعي والرأسمالية في فترة

«ما بعد الاصلاح». والواقع أن المنافسة الناجمة عن الرأسمالية، وتبعية المزارع للسوق العالمية، جعلنا من تغيير التقنية مسألة ضرورية.. في حين أن انخفاض سعر الحبوب اضفى طابع الالاحاح الشديد على هذه الضرورة.

لتفسير الخلاصة الثانية، يتوجب علينا أن ندر مزارعة ملاك الاراضي والفلاحين، كل على حدة. عندما يعمد مالك الارض إلى ادخال آلة أو أداة متطورة، فإنه بذلك يستبدل ادوات الفلاح (العامل عنده) بأدواته. أي أنه ينتقل بذلك من نظام العمل-الخدمة إلى النظام الرأسمالي. ذلك أن انتشار الآلات الزراعية يعني تصفية الرأسمالية لنظام العمل-الخدمة. طبعاً، يمكن أن يوضع شرط يقضي، مثلاً، بأن يقوم الفلاح، لقاء استنجاهه للأرض، ببذل عمل-خدمة على شكل يوم عمل على آلة حاصدة أو درّاسة، الخ. لكن هذا عمل-خدمة من النمط الثاني، أي من النمط الذي يحوّل الفلاح إلى عامل مياوم. وبالتالي، فمثل هذه «الاستثناءات» إنما تؤكد القاعدة العامة التي تقول أن ادخال الأدوات المتطورة إلى مزارع ملاك الاراضي الفرديين يعني تحويل الفلاح «التابع» (أو الفلاح «المستقل» على حد تعبير الشعبويين) إلى عامل مأجور- بنفس الطريقة التي تحول فيها «الصانع اليدوي» التابع إلى عامل مأجور عندما يستولي السمسار، الذي يوزع العمل للتنفيذ في المنازل، على ادوات الانتاج الخاصة به. ان حيازة مزرعة ملاك الارض للأدوات الزراعية الخاصة بها تؤدي حكماً إلى خراب الفلاحين المتوسطين، الذين يحصلون معاشهم عن طريق بذل العمل-الخدمة. وقد رأينا اعلاه ان العمل-الخدمة هو «الصناعة» المميزة للفلاح المتوسط، الذي تشكل أدواته الزراعية، وبالتالي، ليس جزءاً عضوياً من المزارعة الفلاحية وحسب وإنما من مزارعة الملاك العقاريين أيضاً. من هنا فإن انتشار استخدام الآلات الزراعية والأدوات المتطورة يرتبط ارتباطاً لا فكاك فيه بتجريد الفلاحين من ملكيتهم وأدواتهم. أما القول أن انتشار الادوات المتطورة بين الفلاحين يملك الدلالة نفسها، فإنه لا يحتاج إلى شرح مستفيض بعد ما سبق قوله في الفصل السابق. ان الاستخدام المنتظم للآلة في الزراعة يؤدي إلى طرد الفلاح «المتوسط» البطريكي بالوحشية نفسها التي أدى بها ادخال النول البخاري إلى طرد الحرفي العامل على نوله اليدوي.

ان نتائج استخدام الآلة في الزراعة لتؤكد ما قلناه، وتكشف كل السمات المميزة للتقدم الرأسمالي بجميع تناقضاته الداخلية. فالآلات تؤدي إلى زيادة ضخمة في انتاجية العمل الزراعي، هذه الانتاجية التي بالكاد مسّها التطور الاجتماعي قبل الحقبة الحالية. ولهذا السبب بالذات، فإن مجرد تزايد استخدام الآلات في الزراعة الروسية يكفي لتمكيننا من رؤية مدى الخطل في مقولة السيد دانيالسون عن وجود «ركود مطلق» (مقالات، ص 32) في انتاج

الحبوب بروسيا، لا بل عن وجود «تقهقر في إنتاجية» العمل الزراعي نفسه. لنا عودة إلى هذه المقولة، التي تناهض الوقائع الأكيدة، والتي يستخدمها السيد دانيالسون لرفع النظام قبل الرأسمالي إلى مصاف النظام الأمثل.

ثم ان الآلات تؤدي إلى تمركز الانتاج وإلى ممارسة التعاون الرأسمالي في الزراعة. ذلك أن ادخال الآلات يستدعي، من جهة، توظيفات كبيرة لرأس المال وهذا أمر لا يستطيعه إلا كبار المزارعين. أما من جهة ثانية، فإن الآلات تعطي مردودا فقط عندما تستخدم لمعالجة كميات هائلة من المنتجات؛ لذا فإن ادخال الآلات يستوجب زيادة الانتاج. ومن هنا فإن الاستخدام الواسع النطاق للحاصدات والدراسات البخارية، الخ، مؤشر لتمرکز الانتاج الزراعي – وسوف يتبين لنا فيما بعد بكل تأكيد ان المنطقة الزراعية الروسية التي تشهد اوسع استخدام للآلات (نوفوروسيا) تتميز في الوقت نفسه بالمساحة الكبيرة لمزارعها. نكتفي بالإشارة هنا إلى خطأ فهم عملية تمركز الزراعة على أنها تتلخص في توسيع المساحة المزروعة حبوبا (مثلا يفعل السيد دانيالسون). فالواقع ان تمركز الانتاج الزراعي يتجلى بأكثر الاشكال تنوعا، اعتمادا على اشكال الزراعة التجارية (راجع الفصل القادم حول هذه النقطة). وان تمركز الانتاج مرتبط ارتباطا لا ينفصم بالتعاون المعمّم بين العمال في المزرعة. عالجنّا أعلاه مثالا عن مزرعة كبيرة حيث تُحصَد الحبوب بتشغيل المئات من الحاصدات في آن معا. «الدراسات التي يجرها 4-8 احصنة تتطلب 14-23 عاملا أو أكثر، نصفهم من النساء والأطفال، أي من اشباه العمال... اما الدراسات البخارية، من قوة 8-10 احصنة بخارية، المستخدمة في كافة المزارع الكبيرة (في مقاطعة خيرون) فإنها تتطلب في آن معا 50-70 عاملا، أكثر من نصفهم من اشباه العمال، فتينا وفتيات يبلغون 12-17 سنة من العمر» (تيزياكوف، المصدر ذاته، ص 93). ويلاحظ المؤلف ذاته، عن حق: «ان المزارع الكبيرة، التي قد يوجد على كل واحدة منها بين 500 و1000 عامل في وقت واحد، يمكن تشبيها بثقة بالمؤسسات الصناعية» (ص 151) وهكذا، فبينما كان الشعبويون يحاججون بأنه «هل كثيرا» على القرية المشاعية ان تتبنى التعاون الزراعي، كانت الحياة مستمرة، وكانت الرأسمالية تقسم القرية نفسها إلى فئات اقتصادية متضاربة المصالح، وتنشئ المزارع الكبيرة القائمة على التعاون المعمّم بين العمال المأجورين.

يتضح مما ورد أعلاه أن الآلات تنشئ سوقا داخلية للرأسمالية: انها، أولا تؤسس سوقا لوسائل الانتاج (أي لمنتجات صناعة بناء الآلات، وصناعة المناجم، الخ)، وثانيا، تؤسس سوقا لليد العاملة. وكما رأينا، فان ادخال الآلات يؤدي إلى استبدال العمل-الخدمة بالعمل المأجور مثلما يؤدي إلى قيام مزارع فلاحية تستخدم العمال. ان استخدام الآلات الزراعية

على نطاق واسع يفترض سلفا وجود كتلة من العمال الزراعيين المأجورين، في المناطق حيث يبلغ تطور الرأسمالية الزراعية أعلى مستوياته، تتقاطع عملية ادخال العمال المأجور والآلات مع عملية ثانية، هي عملية حلول الآلة محل العمال المأجورين. فمن جهة، نجد ان تكون برجوازية فلاحية وانتقال ملاك الاراضي من العمل-الخدمة إلى الرأسمالية **يخلق** طلبا على الأيدي العاملة؛ وإذا بالآلات تطرد العمال المأجورين في المناطق حيث المزارعة تعتمد منذ فترة طويلة على العمل المأجور.

(...)

ان تزايد استخدام عمل النساء والأطفال هو نتيجة أخرى من نتائج استخدام الآلات في الزراعة. لقد أدى نظام الزراعة الرأسمالية الراهن، بشكل عام، إلى قيام تراتب بين العمال يذكّرنا، إلى ابعد حد، بالتراتب القائم بين عمال الصناعة. فمثلا، نجد الفئات التالية في مزارع روسيا الجنوبية: (1) **العمال الكاملون**، وهم الذكور البالغون القادمون على القيام بكافة الأعمال؛ (2) **اشباه العمال**، وهم نساء وذكور إلى سن العشرين، وتنقسم هذه الفئة إلى شريحتين: (أ) 12 و 13-15 و 16 سنة — هؤلاء هم اشباه العمال بالمعنى الحرفي للكلمة، (ب) **أشباه العمال الأشداء**، او «ثلاثة أرباع العمال»- على حد تعبير اللغة المستخدمة في المزارع، وتتراوح اعمارهم بين 16 و 20 سنة، وهم قادرون على القيام بكافة الأعمال باستثناء الحصاد؛ وأخيرا (3) **أشباه العمال المساعدون**، وهم الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين 8 و 14 سنة، وهم رعاة الخنازير والعجول والمساعدون في الحراثة وأعمال التعشيب. وغالبا ما يعمل هؤلاء مقابل طعامهم وكسائهم لا غير. ان ادخال الادوات الزراعية «يخفض سعر عمل العامل الكامل» ويسمح باستبداله بعمل النساء والأحداث الرخيص. وتؤكد الاحصائيات عن العمال المهاجرين حلول العمل النسائي محل عمل الرجال: ففي عام 1890 شكلت النساء 12.7 بالمئة من مجموع العمال المسجلين في بلدة كاخوفكا وفي مدينة خيرسون؛ في العام 1894، شكلت النساء 18.2 بالمئة من مجموع العمال في المقاطعة (10239 من أصل 56464)؛ وفي العام 1895، ارتفعت النسبة إلى 25.6 بالمئة (13474 من أصل 48753). أما الأطفال، فكانوا يشكلون 0.7 بالمئة عام 1893 (لفئة 10-14 سنة) وفي العام 1895، 1.69 بالمئة (لفئة 7-14 سنة). أما العمال المحليون في مزارع قضاء اليسافغراد، ومقاطعة خيرسون، فكانت نسبة الاطفال بينهم 10.6 بالمئة (المصدر ذاته).

ان الآلات تزيد من وتيرة عمل العمال... ان النمط الرأسمالي لاستخدام الآلة... يشكل حافزا قويا لإطالة يوم العمل. فيظهر العمل الليلي في الزراعة، وقد كان معدوما من قبل. «في سنوات المواسم الجيدة... يتم العمل حتى خلال الليل في بعض المزارع وفي العديد من حقول الفلاحين» (تيزياكوف، المصدر السابق، ص 126)، بواسطة الاضاءة الاصطناعية، اي على نور المشاعل. وأخيرا، فإن الاستخدام المنتظم للآلات يؤدي إلى تفشي الامراض الرضيّة [18] بين العمال الزراعيين. أما استخدام النساء والأطفال على الآلات فينتج عنه، بالطبع، عدد كبير جدا من الاصابات. «خلال المواسم الزراعية، تمتلئ مستشفيات الزيمستوفات ومستوصفات مقاطعة «خيرسوف»، مثلا، كليا تقريبا بالمصابين بالأمراض الرضيّة، فكأنها تتحول إلى مستشفيات ميدانية لمعالجة الجيش الجرار من العمال الزراعيين الذين يصابون دائما بالعاهات نتيجة الاذى الكبير الذي تحدثه الأدوات والآلات الزراعية» (المصدر ذاته، ص 126). وها ان فرعا جديدا من الادبيات الطبية اخذ بالظهور لدراسة ومعالجة الاصابات التي تسببها الآلات الزراعية. وتتهمر الاقتراحات الداعية إلى استصدار تشريعات الزامية بصدد استخدام الآلات الزراعية. ذلك ان الانتاج الكبير للآلات يستدعي بالضرورة الرقابة العامة وسن التشريعات بشأن الانتاج الزراعي، كما هو الحال بصدد الانتاج الصناعي...

ولنلاحظ، ختاماً، الموقف البالغ التذبذب للشعبيين بصدد استخدام الآلة في الزراعة. ان الاعتراف بفائدة استخدام الآلة وبطابعه التقدمي، والدفاع عن الاجراءات الرامية إلى تطويره وتسهيله المقترن، في آن معا، بتجاهل كون الآلة مستخدمة بطريقة رأسمالية في الزراعة الروسية، يعني السقوط إلى مصاف وجهة نظر البرجوازية الزراعية الصغيرة والكبيرة. والحال ان ما يقوم به الشعبيون هو تحديدا تجاهلهم للطابع الرأسمالي لاستخدام الآلات والأدوات المتطورة في الزراعة، دون ان يكلفوا انفسهم حتى عناء تحليل اية فئات من المزارع الفلاحية او مزارع الملاك العقاريين تستخدم هذه الآلات. فالسيد فورونتسوف يحق على السيد ف.تشيرنياييف ويتهمة بأنه «يمثل التقنية الرأسمالية» (تيارات تقديمية، ص 11). فالمفترض أن السيد ف.تشيرنياييف، أو سواه من موظفي وزارة الزراعة، هو الذي يجب ان يُلام لأن استخدام الآلة في روسيا يتخذ طابعا رأسماليا! اما اليد دانيالسون فعلى الرغم من تعهداته العرمرمية بأن «لا يبتعد قيد شعرة عن الوقائع» (مقالات، ص 14) نجده يفضل أن يتجاهل أن الرأسمالية هي التي طورت استخدام الآلة في اقتصادنا الزراعي، لا بل أنه يصل إلى حد ابتكار نظرية لا تخلو من الطرافة تقول ان التبادل يخفض انتاجية العمل في الزراعة (ص 73)! على ان انتقاد هذه النظرية، المطروحة دونما تحليل للوقائع، لا هو ممكن ولا ضروري (...)

9- العمل المأجور في الزراعة

ننتقل الآن إلى ابراز مميزات الزراعة الرأسمالية -أعني استخدام العمل المأجور. وقد ظهرت هذه السمة المميزة لاقتصاد فترة «ما بعد الإصلاح» بأوضح اشكالها في الاطراف الجنوبية والشرقية لروسيا الأوروبية، حيث الانتقال الجماعي للعمال الذي سمي «الهجرة الريفية» (...)

(...) والواقع ان حركة العمال كانت من المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة إلى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، تلك التي جرى استعمارها؛ ومن المناطق التي بلغ فيها نظام القنانة ارقى درجات تطوره إلى تلك التي كان فيها على أضعف مستويات تطوره [19]؛ من مناطق التطور الراقى لنظام العمل-الخدمة إلى حيث كان ضعيف التطور وحيث بلغت الرأسمالية درجة عالية من درجات نموها. ومن هنا نقول أن العمال يهربون من العمل «شبه الحر» إلى العمل الحر. إذ انه من الخطأ الاعتقاد بأن هذه الهجرة تتلخص في حركة انتقال من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية إلى المناطق الضعيفة الكثافة السكانية. فقد أظهرت دراسة حركة انتقال العمال (السيد س. كورولنكو، **المرجع السابق الذكر**) هذه الواقعة الفريدة والهامة -ان العمال قد هاجروا من مناطق عديدة وخلفوا وراءهم حالة من النقص في الايدي العاملة، وهذا ما جرى التعويض عنه بوصول عمال مهاجرين من مناطق اخرى. من هنا، فإن هجرة العمال لا تعبر فقط عن نزوح السكان إلى الانتشار بطريقة اكثر تكافؤا في المناطق المعنية، انما تعبر هذه الهجرة ايضا عن نزوح إلى الهجرة لمناطق تسودها ظروف عمل أفضل. ويزداد هذا النزوح وضوحا إذا ما استذكرنا ان أجور العمال الزراعيين **بالغة الانخفاض** في مناطق الانطلاق، اي في المناطق التي يسودها نظام العمل-الخدمة. أما المناطق التي تجتذب المهاجرين، اي المناطق التي يسودها النظام الرأسمالي، فالأجور فيها اكثر ارتفاعا بكثير.

(...) ان وجود مثل هذا الجمع من «الفلاحين» الذين يهجرون منازلهم وحصصهم (عندما يكون لهم منازل وحصص) [20] دلالة حية على العملية الجبارة الاتي يتحول المزارعون الصغار بموجبها إلى بروليتاريين زراعيين، على ضخامة طلب الرأسمالية الزراعية النامية للعمل المأجور.

(...)ويظهر، بالتالي، ان حوالي **خمس الفلاحين [21]** (1/5) هم الآن في وضع تتلخص «مهنتهم الرئيسية» بالعمل المأجور عند الفلاحين الاغنياء والملاك العقاريين. ونرى هنا الفئة الأولى من أرباب العمل الذين يطلبون قوة عمل البروليتاريا الريفية. انهم فئة ارباب العمل الزراعيين، الذين يستخدمون حوالي **نصف الفئة الدنيا من الفلاحين**. وهكذا، تجب ملاحظة العلاقة المتبادلة بين تكوين طبقة من ارباب العمل الريفيين وبين توسع الفئة الدنيا من «الفلاحين»، أي زيادة عدد الاعمال الزراعيين. وتلعب البرجوازية دورا بارزا ضمن طبقة أرباب العمل الزراعيين: ففي تسعة أفضية من مقاطعة فورونيج يستخدم الفلاحون الأغنياء 43.40 بالمئة من مجموع العمال الزراعيين (رودنيف، ص 434).

وإذا ما اعتمدنا هذه النسبة كمتوسط لجميع العمال الزراعيين ولعموم روسيا، يتضح لنا أن البرجوازية الزراعية تطلب قوة عمل حوالي مليون ونصف المليون من العمال الزراعيين. انها الفئة «الفلاحية» نفسها التي تقذف إلى السوق بملايين العمال الباحثين عن أرباب عمل، وتتطلب هذا العدد الضخم من العمال المأجورين في آن معا.

10- دلالة العمل المأجور في الزراعة

فلنحاول الآن وصف السمات المميزة الرئيسية للعلاقات الاجتماعية الجديدة التي تبلورت في الزراعة مع استخدام العمل المأجور، واستخلاص دلالتها.

ان العمال الزراعيين الذين يهاجرون إلى الجنوب بهذه الاعداد الوفيرة ينتمون إلى افقر الفئات الفلاحية. فمن بين العمال الوافدين إلى مقاطعة خيرسون، يجيء سبعة أعشارهم 7/10 مشيا على الأقدام، لأنهم لا يملكون أجرة القطار، «انهم يسافرون لمئات وآلاف الفرسات [22] بموازة سكة الحديد وعلى ضفاف الأنهر الصالحة للملاحة، يستمتعون بالمناظر الرائعة للقطارات السريعة الحركة والبواخر المناسبة ببطء على سطح الماء» (تيزياكوف، ص 35). في اكثر الأحوال لا يحمل العامل معه إلا روبلين اثنين [23]. وغالبا ما يفقد المال اللازم لجواز السفر [24]، فيشتري هوية شهرية بعشرة كوبيكات. وتستغرق الرحلة بين 10 و 12 يوما، وبعد هذا السفر الطويل (الذي يقوم به العامل حافيا، أحيانا، في وحل الربيع

البارد)، تنتفخ أقدام المسافرين وتتشق وتقرّح. ويسافر 1/10 من العمال على «الدوبي» (وهي مراكب كبيرة مصنوعة من ألواح خشنة تتسع لخمسین إلى ثمانین شخص وغالبا ما يتكدس فيها المسافرون فوق طاقتها القصوى). وتشیر التقارير التي وضعتها لجنة رسمية («لجنة زفيجننتسيف») إلى الخطورة البالغة التي ينطوي عليها هذا الشكل من السفر: «لا يكاد يمر عام إلا ويغرق فيه واحد، أو اثنان أو أكثر من هذه «الدوبي» المكتظة فوق طاقتها بالمسافرين، حاملة معها ركابها إلى قعر النهر» (المصدر ذاته، ص34). وتملك أكثرية العمال المهاجرين حصص أرض، لكنها بدون أهمية تذكر من حيث مساحتها. ويلاحظ تيزياكوف، عن حق، «ان جميع هؤلاء العمال الزراعيين هم بروليتاريون ريفيون محرومون من الأرض، بات الاستخدام في أعمال خارجية مصدر رزقهم الأوحـد... ان عملية تجريد الفلاحين من الارض تنتشر على نطاق واسع وبسرعة كبيرة، مما يؤدي إلى تضخم صفوف العمال الزراعيين» والبرهان القاطع على سرعة هذه العملية هو عدد العمال الباحثين عن عمل لأول مرة ويشكل هؤلاء العمال المبتدئون 30% بالمئة من إجمالي عدد العمال وبالمناسبة، فإن هذا الرقم يمح لنا بأن نحكم على مدى تسارع عملية تكوّن تجمعات من العمال الزراعيين الدائمين.

ولقد أدت الهجرة الكبيرة للعمال إلى نشوء اشكال خاصة من الاستخدام تتميز بها الرأسمالية المتطورة. ففي الجنوب والجنوب الشرقي ظهرت عدة أسواق عمل حيث يتجمع الآلاف من العمال وأرباب العمل. وتتعدد هذه الاسواق عادة في البلدات، والمراكز الصناعية، والقرى التجارية وخلال المعارض. ويشكل الطابع الصناعي لهذه المراكز عنصر اجتذاب هام للعمال، المستعدين لقبول العمل في المرافق غير الزراعية أيضا (...)

وهكذا فالرأسمالية قد أوجدت في الاطراف شكلا جديدا من «اندماج الزراعة مع الصناعات»، وتحديدًا اندماج العمل الزراعي المأجور مع العمل المأجور غير الزراعي. ولا يتحقق مثل هذا الاندماج على نطاق واسع إلا في الطور الأعلى والأخير من الرأسمالية، طور الصناعة الآلية الكبيرة، التي تخفف من أهمية المهارة و«العمل اليدوي»، وتسهّل الانتقال من مهنة لأخرى، وتساوي بين أشكال الاستخدام المختلفة.

وبالتأكيد، فإن اشكال الاستخدام في تلك المناطق متميزة ونموذجية عن الزراعة الرأسمالية. هنا تختفي كل اشكال الاستخدام شبه البطيريركية وشبه الاسترقاقية التي نجدها بكثرة في الحزام الاوسط ذي الارض السوداء. والعلاقات الوحيدة الباقية هي بين المؤجرين

والمستأجرين، أو هي مجرد صفقات تجارية لشراء وبيع قوة العمل. وكما هو الحال دائماً في ظل العلاقات الرأسمالية المتطورة، يفضل العمال المياومة أو تأجير قوة عملهم على أساس أسبوعي؟، لكي يتمكنوا من جعل الاجر يتطابق بدقة اكبر مع الطلب على اليد العاملة. «يجري تحديد الاسعار بالنسبة للمناطق التي يشملها كل سوق (ضمن شعاع من حوالي 40 فرست) بدقة حسابية، وشد ما يصعب على ارباب العمل تخفيض السعر لأن الموجيه الذي جاء إلى السوق يفضل البطالة والارتجال بدلا من العمل بأجر أقل» (شاكوسكوي، ص 104).

ومن البديهي أن التذبذبات الحادة في الأسعار المدفوعة للعمل تؤدي إلى خرق العقود، ليس من طرف واحد، كما يزعم ارباب العمل عادة، وإنما من الطرفين. «يلجأ كلا الطرفين على النشاط المنسق»: يتفق الشغيلة فيما بينهم على المطالبة بأسعار أعلى، فيما يتفق ارباب العمل على دفع مبالغ أدنى (المصدر ذاته، ص 107). أما مدى سيطرة «الدفع النقدي الفظ» على العلاقات بين الطبقات، فيظهر، مثلاً، في الواقعة التالية: «يعلم ارباب العمل المجهزون جيداً» أن العمال «يرضخون» فقط بعد أن يستنفذوا مؤونتهم من الأغذية. «ويروي أحد المزارعين انه عندما كان يجيء للسوق لاستئجار العمال... كان يتجول بينهم، ويلكز جعبهم بعصاه (كذا!): فإذا كانت الجعب لا تزال تحوي خبزا، يحجم المزارع عن الحديث إلى العمال ويغادر السوق» وينتظر «حتى تفرغ الجعب في السوق» (من «سيلسكي فيستنيك» [رسول الريف]، 1890، العدد ص 107-108).

وكما هو الأمر بالنسبة للرأسمالية المتطورة أينما كان، كذلك نجد هنا أن العامل يتعرض لاضطهاد مميّز من طرف راس المال الصغير. ذلك أن الاعتبارات التجارية البحتة تجبر رب العمل الكبير على الاحجام عن الاضطهاد الوضيع، الذي لا يدر عليه إلا فائدة محدودة فيما هو محفوف بخطر الخسارة الكبيرة إذا ما نشبت النزاعات. لذا نجد ارباب العمل الكبار (مثلاً، أولئك الذين يستخدمون 300-800 عامل) يحاولون منع عمالهم من ترك العمل في نهاية الأسبوع، ويحددون بأنفسهم الأسعار بناء على الطلب على العمل. لا بل أن بعضهم يتبنى نظاماً يرفع الاجور مع ارتفاع أسعار العمل في المنطقة. وتشير كل الدلائل إلى أن هذه الزيادات يجري أكثر من التعويض عنها عن طريق العمل الجيد الذي يبذله العمال وبسبب غياب النزاعات (المصدر ذاته، ص 130-132، 104). وعلى العكس من ذلك، فإن رب العمل الصغير لا يتورع عن شيء. «يتولى المزارعون والمستوطنون الألمان (انتقاء) عمالهم بعناية فائقة ويدفعون لهم زيادات بنسبة 15 أو 20 بالمئة أو حتى أكثر، على أجورهم، لكنهم (يعتصرون) منهم عملاً اضافياً يزيد عن 50 بالمئة» (المصدر ذاته، ص

116). أما «الخدم» الذين يعملون عند أرباب العمل هؤلاء، فإنهم لا يميزون الليل عن النهار- على حد تعبيرهم. أما المستوطنون الذين يستخدمون الحصادين فإنهم يرسلون أبناءهم في اعقابهم (أي، لاستعجال العمال) في ورديات، بحيث يستبدل بعضهم بعضا ثلاث مرات خلال اليوم، ويأتون بعزيمة متجددة لاستعجال العمال: «لذا يسهل التعرف على الذين عملوا عند المستوطنين الالمان من مظهرهم المتعب. وفي العادة، يحجم المزارعون والالمان عن استئجار أولئك الذين عملوا سابقا على مزارع الملاك العقاريين، ويقولون لهم: (انكم لن تتحملون وتيرة العمل عندنا).» (المصدر ذاته).

ان الصناعة الآلية الكبيرة، في تجميعها أعدادا كبيرة من العمال، وفي تحويلها لوسائل الانتاج وتمزقها لكل البراقع والاسترة البطيريركية والتقليدية التي حجبت العلاقات بين الطبقات، تؤدي دائما إلى تحويل الرأي العام نحو هذه العلاقات، وإلى قيام محاولات للرقابة العامة عليها وسن التشريعات بصددها. وهذه الظاهرة، التي وجدت تعبيرها الفاقع في التفنيش الصناعي، بدأت تظهر في الزراعة الرأسمالية الروسية، وتحديدا في اكثر مناطقها تطورا.

أثيرت مسألة أوضاع العمال الصحية في مقاطعة خيرسون منذ العام 1875، في «مؤتمر القاطعة الثاني لأطباء زيمستوفا خيرسون»، كما عولجت أيضا عام 1888، وفي العام 1899 وضع مخطط لدراسة أوضاع العمال. أما التحقيق في الاوضاع الصحية الذي جرى عام 1889-1890 (ولكن على نطاق غير كافٍ) فقد رفع النقاب قليلا عن اوضاع العمل في القرى البعيدة. فظهر، مثلا، أن العمال محرمون من المساكن في اكثرية الحالات. أما حيث تتوافر «التخشييات»، فإنها سيئة البنيان من الناحية الصحية. «ولم يكن نادرا ان يشاهد المحققون» المغاور التي يسكنها الرعاة مثلا، وهؤلاء يعانون من الرطوبة والاكتظاظ والبرد والعتمة والجو الخانق. أما الطعام المقدم للعمال فبعيد عن ان يكون مرضيا. وأما يوم العمل فيستغرق عادة 12-15 ساعة، وهو أطول بكثير من يوم العمل في الصناعة الكبيرة (11-12 ساعة). و«الاستثناء» هو منح العمال فترة راحة قصيرة خلال القسم الاشد حرارة من النهار. كذلك وجدت حالات غير قليلة من امراض الرأس. وباختصار، فان العمل على الآلات يولد قسمة العمل الوظيفية مثلما يسبب الامراض المهنية (...). ويسجل السيد تيزياكوف الخلاصات التالية بصدد الاوضاع الصحية للعمل الزراعي: «يمكن القول، بشكل عام، ان رأي الأقدمين بأن عمل الفلاح هو (بين المهن أشدها هناء وأكثرها توفيرا للصحة) لم يعد صحيحا على الاطلاق في الأزمنة الراهنة، بعد سيادة الروح الرأسمالية في الزراعة. فمع ادخال الآلة للزراعة، لم تتحسن الاوضاع الصحية للعمل الزراعي، بل هي تدهورت. وقد

أدت الآلة في الزراعة إلى نشوء تخصص في العمل لم يكن معروفا من قبل إلى درجة أنه سبب في انتشار الامراض المهنية والإصابات الجدية في اوساط السكان الريفيين» (...)

ختاما، فلنعد إلى الاقتصاديين الشعبويين. رأينا اعلاه أنهم يمجدون العمل-الخدمة ويتجاهلون الطبيعة التقدمية للرأسمالية بالمقارنة مع هذا النظام. يجب ان نضيف الآن انهم لا يحبذون «هجرة» العمال، بل يشجعون «الاستخدامات» المحلية. وفيما يلي مثال عن كيفية طرح السيد دانيالسون لوجهة النظر الشعبوية المألوفة: «ينطلق العمال... بحثا عن عمل... وقد يسأل سائل، هل أن هذا أمر ذو جدوى على الصعيد الاقتصادي» ليس من منظار الفلاح الفرد، وإنما إلى اي مدى هو أمر ذو جدوى بالنسبة للفلاحين ككل، اي من المنظار الوطني والاقتصادي؟... والذي نريده هنا هو الإشارة إلى الضرر الاقتصادي البحت الناجم عن الترحال السنوي والله أعلم إلى أين، على امتداد الصيف، عندما يبدو ان فرص العمال متوافرة بكثرة...» (ص 23-24).

اننا نؤكد، بغض النظر عن نظرية الشعبويين، ان «ترحال» العمال لا يوفر فوائد «اقتصادية بحتة» للعمال انفسهم وحسب، وإنما يجب اعتباره ايضا كظاهرة تقدمية. وانه يجب توجيه انظار الرأي العام ليس نحو استبدال الاستخدامات الخارجية باستخدامات محلية «في متناول السيد»، وإنما، على العكس تماما، يجب توجيه انظار الرأي العام نحو إزاحة كل العقبات في طريق الهجرة، نحو تسهيلها بكافة الوسائل، ونحو تحسين ظروف سفر العمال وخفض أكلافه، الخ. اما هذا التأكيد، فإنه يركز إلى الاعتبار التالية:

1-تنجم فوائد «اقتصادية بحتة» للعمال من «الترحال»، لأنهم يرتحلون إلى حيث الاجور أعلى وحيث موقعهم كباحثين عن عمل هو أقوى. هذه الحجة البسيطة غالبا ما يتناساها أولئك الذين يحبون الارتقاء إلى صعيد أقوى، هو الصعيد «الوطني-الاقتصادي» المزعوم.

2-ان «الترحال» يحطم الاشكال الاسترقاقية لاستخدام العمل، كما يحطم نظام العمل-الخدمة.

فلنتذكر، مثلاً، أنه في السابق عندما كانت الهجرة ضعيفة، كان الملاك العقاريون الجنوبيون (وسواهم من أرباب العمل) يلجأون إلى النظام التالي لاستخدام العمال: يرسلون وكلاءهم إلى المقاطعات الشمالية ويستأجرون (بواسطة الموظفين الريفيين) المتهربين من الضرائب وفق شروط بالغة الاجحاف بالنسبة لهؤلاء الأخيرين. ذلك أن أرباب العمل كانوا يستفيدون من المنافسة الحرة، أما طالبو العمل، فكانوا محرومين من الافادة منها. ولقد ذكرنا حالات أبدى فيها الفلاحون استعدادهم للتخلص من نظام العمل-الخدمة والاسترقاق ولو بالعمل في المناجم.

فلا عجب، إذن، أن نجد إذا اصحاب المصالح الزراعية يلتقون مع الشعبويين حول مسألة «الترحال». لنأخذ السيد س. كورولنكو مثلاً الذي يثبت في كتابه آراء العديد من الملاك العقاريين يعارضون «هجرة» العمال، ويحشد العديد من «الحجج» ضد «الاستخدامات الخارجية»: «تبديد الطاقات»، «انتشار العادات السيئة»، «السُّكر والعريضة»، «إساءة الامانة»، «السعي لمغادرة الاسرة من أجل التحرر منها ومن الوصاية الأبوية»، «الركض وراء اللهو والحياة البراقة»، الخ. وهذه هي حجة مثيرة للاهتمام بنوع خاص: «أخيراً، وكما يقول المثل، (الحجر الذي لا يتحرك، يجمع الطحلب)، والإنسان الذي لا يرحل سوف يجمع بالتأكيد الاملاك ويعتز بها» (المصدر السابق، ص 84). ان هذا المثل يشير بوضوح كامل إلى ما يحصل للمرء عندما يلزم مكانه. واشد ما يزعج السيد س. كورولنكو هو الظاهرة التي اشرنا إليها أعلاه، أي أن أعدادا «كبيرة» من العمال تغادر بعض المقاطعات بحيث يتولى عمال وافدون من مقاطعات أخرى سد النقص في اليد العاملة الناجم عن تلك الهجرة. ففي اشارته إلى هذه الواقعة بصدد الحديث عن مقاطعة فورونيغ، مثلاً، يورد السد س. كورولنكو واحداً من أسبابها، وتحديداً أن العديد من الفلاحين يملكون حصص أرض.

«وبالطبع، فإن هؤلاء الفلاحين الذين يعيشون في ضائقة مالية نسبية ولا يأبهون كثيراً لملكيتهم الصغيرة، غالباً ما يعجزون عن الايفاء بتعهداتهم. وهم، في العادة، اكثر استعداداً للهجرة إلى مقاطعات أخرى، حتى ولو كانت فرص العمل وفيرة في قراهم ومناطقهم». «ان امثال هؤلاء الفلاحين، ذوي الارتباط الضعيف بحصص أرضهم التي لا تكفي لإعالتهم، والذين غالباً ما يفتقدون إلى الأدوات والتجهيزات الزراعية، هم الأكثر استعداداً للهجرة بيوتهم والسعي وراء رزقهم بعيداً عن قراهم الأصلية، دون اكتراث بالاستخدام محلياً، وأحياناً حتى دون الاكتراث بتعهداتهم، لأنهم غالباً ما لا يملكون شيئاً يمكن الحجز عليه» (المصدر ذاته).

«ضعف التعلق بالأرض!»- تلك هي العبارة الملائمة.

وهي يجب أن تطلق مخيلة أولئك الذين يتحدثون عن اضرار «الترحال» وعن تفضيل الاستخدامات المحلية التي هي «في متناول اليد».

3-يولد «الترحال» حركة سكانية أكبر. وهو بالتالي أحد أهم العوامل التي تمنع الفلاحين من «تجميع الطحلب»، فقد علق بهم منه أكثر مما يجب عبر الاجيال. فالسكان لن يتطوروا، إذا هم لم يتحركوا. وانه لمن السذاجة البالغة التصور أن مدرسة القرية تستطيع ان تعلم الناس ما يستطيعوا هم انفسهم أن يتعلموه من علاقاتهم المختلفة وتعرفهم على الاوضاع في الجنوب وفي الشمال، في الزراعة وفي الصناعة، في العاصمة وفي المجاهل.

الفصل الرابع

نمو الزراعة السوقية

بعد أن درسنا البنية الاقتصادية الداخلية لاقتصاديات الفلاح ومالك الأرض، يجب ان نعالج الآن مسألة التحولات في الانتاج الزراعي، وأن نطرح على أنفسنا السؤال التالي: هل تعبر هذه التحولات عن نمو للرأسمالية وللسوق الداخلية؟ (...) [1]

9-خلاصات حول دلالة الرأسمالية في الزراعة الروسية

في الفصول 2 و3 و4، عالجنا مسألة الرأسمالية في الزراعة الروسية من زاويتين. درسنا أولاً النظام الراهن للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الفلاح ومالك الارض، هذا النظام الذي تكون في فترة «ما بعد الاصلاح». ورأينا أن الفلاحين آخذين في الانقسام

بسرعة هائلة إلى برجوازية ريفية قليلة العدد لكنها قوية اقتصاديا من جهة، وإلى بروليتاريا زراعية من جهة ثانية.

وترتبط عملية «انتزاع الهوية الفلاحية» هذه ارتباطا وثيقا بانتقال ملاك الارض من نظام العمل-الخدمة إلى نظام المزارعة الرأسمالية. ثم نظرنا في هذه العملية اياها من زاوية أخرى: انطلقنا من طريقة تحوّل الزراعة إلى الانتاج السوقي، وتفحصنا العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المميّزة لكل شكل من الأشكال الرئيسية للزراعة السوقية. فتبين لنا ان العمليات اياها تظهر في مزارعة الفلاح ومزارعة المالك العقاري في ظل منوعات عديدة من الظروف الزراعية.

فلننظر الآن في الخلاصات الناتجة عن الاحصائيات التي تناولنا اعلاه:

1-ان ابرز سمة للتطور الزراعي بعد «الإصلاح» هي نمو الطابع التجاري-الرأسمالي للزراعة. فيما يتعلق بمزارعة المالك العقاري، فإن هذه الواقعة من البداهة بحيث أنها لا تحتاج إلى شرح تفصيلي. أما في فيما يتعلق بمزارعة الفلاح، فان اثباتها ليس بالقدر ذاته من البداهة. أولا، لأن استخدام العمل المأجور ليس سمة جوهرية مطلقة تلازم البرجوازية الريفية الصغيرة. فكما لاحظنا أعلاه، تضم هذه الفئة جميع المنتجين السوقيين الصغار الذين يغطون نفقاتهم بواسطة المزارعة المستقلة، شرط أن لا يكون النظام الاقتصادي العام مرتكزا إلى التناقضات الرأسمالية التي عالجناها في الفصل الثاني. وثانيا، لأن البرجوازي الصغير (في روسيا كما في سائر الاقطار الرأسمالية) يرتبط ب«الفلاح» المالك الصغير وبالعامل الزراعي المحاصص بواسطة سلسلة من المراحل الانتقالية. وهذا هو أحد الاسباب التي تفسر انتشار النظريات التي لا تميز بين البرجوازية الريفية وبين البروليتاريا الزراعية في اوساط «الفلاحين».

2-ان الزراعة -بحكم طبيعتها- تنتقل إلى مرحلة الانتاج السوقي بطريق مميزة، تختلف عنها في الصناعة. تنقسم الصناعة اليدوية (المانيفاتورة) إلى فروع متميزة ومستقلة، يتخصص كل واحد منها في انتاج منتج معين أو جزء من هذا المنتج. أما الصناعة الزراعية، فإنها لا تنقسم إلى فروع متميزة، بل هي تتخصص في انتاج منتج سوقي معين في حالة معينة ثم تنتقل إلى التخصص في انتاج منتج آخر في حالة أخرى. هذا وتتكيف كافة أوجه الزراعة

مع هذا المنتج (السوقي) الرئيسي. لذا تكون اشكال الزراعة السوقية شديدة التنوع، لا يختلف بعضها عن بعض باختلاف المناطق وحسب، وإنما باختلاف المزارع ايضا. فلا يجوز إذن أن نقتصر على الاحصائيات الاجمالية للإنتاج الزراعي عامة خلال دراستنا لمسألة نمو وتطور الزراعة السوقية.

3-ان نمو الزراعة السوقية يؤدي إلى تكوّن سوق داخلية للرأسمالية. أولاً، يؤدي التخصص في الزراعة إلى قيام التبادل بين مختلف المناطق، ومختلف المشاريع، ومختلف المنتجات الزراعية. ثانياً، بقدر ما يجري اجتذاب الزراعة إلى نطاق التداول البضاعي، يتزايد طلب سكان الريف على منتجات الصناعة اليدوية المستخدمة للاستهلاك الشخصي. وثالثاً، بذاك القدر يتسارع نمو الطلب على وسائل الإنتاج، لأن رب العمل الزراعي الصغير أو الكبير، عاجز عن خوض غمار الزراعة السوقية بواسطة الأدوات «الفلاحية» والمنشآت القديمة، الخ. رابعاً وأخيراً، ينمو الطلب على قوة العمل، لان تكوّن برجوازية ريفية صغيرة، وتحول ملاك الاراضي إلى المزارعة الرأسمالية يفترضان تكوّن جسم من العمال الزراعيين، الدائم منهم والمياوم. والواقع ان نمو الزراعة السوقية هو وحده الذي يفسر ذاك الاتساع التي تميزت به السوق الداخلية للرأسمالية في فترة «ما بعد الإصلاح» (اي تطور الزراعة الرأسمالية، وتطور الصناعة المعملية عموماً وصناعة الهندسة الزراعية خصوصاً، وتطور ما يسمى «الصناعات الزراعية» الفلاحية، اي العمل المأجور، الخ).

4-ان الرأسمالية تعمم بين العاملين في الزراعة كافة التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي، لا بل هي تزيد هذه التناقضات حدة وتفاقماً. ورغم ذلك، تبقى الزراعة الرأسمالية في روسيا قوة تقدمية هائلة من حيث دلالتها التاريخية.

أولاً: ان هذه الرأسمالية قد حولت المزارع من «سيد إقطاعي» من جهة، ومن فلاح بطريركي تابع من جهة أخرى، إلى نوع من الصناعي، شأنه شأن سائر المالكين في المجتمع الحالي. فقبل ظهور الرأسمالية، كانت الزراعة في روسيا من شأن النبلاء، هواية من هوايات الاسياد لدى البعض، وواجباً ضرورياً لدى الآخرين. وبالتالي، لم يكن بالإمكان ممارسة الزراعة إلا وفق الأساليب القديمة الرتيبة، وهذا يعني بالضرورة عزلة المزارع الكاملة عن كل ما يجري في العالم خارج إطار قريته، وان نظام العمل-الخدمة- بما هو الترسيب الحي للأزمنة الماضية في الاقتصاد الراهن -يوكد هذه المقولة بشكل كاسح. والرأسمالية هي أول من أعلن القطيعة مع نظام المراتب الاجتماعية في الملكية العقارية إذ حولت الارض إلى

سلعة. وصار منتوج الفلاح معروضا للبيع، فإذا به موضع اعتراف اجتماعي- في السوق المحلي ثم في السوق الوطني وأخيرا في السوق الدولي. وبذلك انهارت نهائيا العزلة السابقة للفلاح الفظ عن سائر العالم. وإذا ابه مضطر تحت طائلة الخراب الاقتصادي- لأن يراعي مجموع العلاقات الاجتماعية في بلده وفي سائر البلدان، وقد باتت السوق العالمية تربط بينها. حتى نظام العمل-الخدمة، الذي كان يؤمّن في السابق لأبلوموف [2] مدخولا مضمونا دون أية مجازفة من طرفه، دون أي توظيف لرأس المال ودون أية تغيرات في اسلوب الانتاج القديم الذي يعتمد، بات الآن عاجزا عن حمايته من منافسة المزارع الامريكي. لذا نستطيع ان نطبق على روسيا «ما بعد الاصلاح» حرفيا ما قبل منذ نصف قرن عن أوروبا الغربية – ان الرأسمالية الزراعية كانت «القوة الدافعة التي أدخلت الأنشودة الرعوية في حركة التاريخ» [3].

ثانيا: نسفت الرأسمالية الزراعية، لأول مرة، الركود القديم لزراعتنا، وأعطت دفعا قويا للتحويل في تقنيته، ولتطور القوى الانتاجية للعمل الاجتماعي. والواقع ان عقودا قليلة من «العمل التخريبي» الذي بذلته الرأسمالية قد حقق، في هذا المجال، اكثر بكثير مما حققته قرون بأكملها من التاريخ السابق. فحلّ التنوع في اشكال الزراعة السوقية محل رتابة الاقتصاد الطبيعي. وأخذت الادوات الزراعية البدائية تخلي الساحة أمام الادوات المتطورة والآلات. وإذا بالأساليب الزراعية الحديثة تنسف جمود الانظمة الزراعية التقليدية. ويرتبط مسار كل هذه التغيرات ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص في الزراعة، المذكورة اعلاه.

على ان الرأسمالية في الزراعة (كما في الصناعة)، بحكم طبيعتها، ليست تتطور بطريقة متكافئة. فهي تنمي احد جوانب الزراعة في مكان معين (في بلد او منطقة او مزرعة)، فيما تنمي جانبا آخر في مكان آخر. وتجدها تحوّل تقنية هذه العمليات الزراعية حيناً، فيما تحول تقنية سواها من العمليات أحيانا أخرى، فتفصلها عن الاقتصاد الفلاحي البطريركي او عن العمل-الخدمة البطريركي.

وبما أن كمل هذه العملية محكومة بمقتضيات السوق «المزاجية» وغير المعروفة دائما من قبل المنتج، فان الزراعة الرأسمالية، في كل حالة معينة (غالبا في كل منطقة على حدة، وأحيانا في كل بلد بمفرده) تزداد أحادية الجانب والتشويه اللاحقان بها عما كاناه في الحالة الابقية. على ان هذه الزراعة الرأسمالية نفسها – اذا ما نظرنا اليها نظرة إجمالية- تمسي أكثر شمولا وعقلانية من الزراعة البطريركية. ان انبثاق انماط متمايضة من الزراعة الرأسمالية

يؤدي إلى حتمية قيام الازمات الرأسمالية في الزراعة وحالات من فائض الانتاج الرأسمالي. غير أن هذه الازمات (مثلها مثل سائر الازمات الرأسمالية) تزيد من وتيرة نمو الانتاج على النطاق العالمي كما تعزز الطابع الجماعي للعمل [4].

ثالثاً: لأول مرة في تاريخ روسيا، أدت الرأسمالية على قيام الانتاج الزراعي الكبير المرتكز إلى استخدام الآلات والى التعاون الواسع النطاق بين العمال. فقبل ظهورها، كان انتاج المنتج الزراعي يتم، على الدوام، على نطاق ضيق، بئس، لا يتغير —عندما كان الفلاح يعمل لحسابه الخاص وعندما كان يعمل لصالح مالك الارض. وقد عجزت كل «الاشكال الجماعية» لملكية الارض عن تحطيم هذا الانتاج الشديد البعثرة. والواقع أن تشتت الفلاحين انفسهم وثيق الارتباط بهذا الانتاج المبعثر [5].

ذلك أن الفلاحين، المقيدين بحصص الأرض خاصتهم، وبقريتهم المشاعية المقفلة، كانوا معزولين كلياً عن فلاحى القرية المجاورة، بسبب التباين في الانتماء الاجتماعى (بين فلاحين تابعين سابقاً لمالك عقارى وفلاحين تابعين سابقاً للدولة، الخ)، وبسبب الفروقات في أحجام حيازتهم —اي بالاختلاف في شروط انعقاد كل منهم (وهي شروط غالباً ما كانت تقررها شخصية المالك العقارى، بل مزاجه). ان الرأسمالية قد حطمت هذه الحواجز القرن أوسطية الصافية لأول مرة—وتلك لعمري مهمة مجيدة! أما الآن، فان التمايزات بين مختلف مراتب الفلاحين، بين مختلف الشرائح بناء على حجم حصة الأرض، هي اقل بكثير من التمايزات الاقتصادية داخل كل مرتبة وكل شريحة وكل قرية مشاعية. ان الرأسمالية تحطم الانكفاء المحلى والعزلة، وتستبدل الانقسامات القرن اوسطية الدقيقة بين المزارعين بانقسام أساسى، يشمل الامة ككل، يوزع هؤلاء المزارعين إلى طبقات تحتل مواقع مختلفة في التنظيم العام للاقتصاد الرأسمالى. كانت جموع المزارعين مقيدة سابقاً بأماكن سكنها عبر ظروف الانتاج نفسها، في حين ان تنوع أشكال ومناطق الزراعة التجارية والرأسمالية حثّم تحرك جماهير غفيرة من السكان في كافة انحاء البلاد. وبدون حراكية السكاكن هذه (كما سبق لنا القول) يستحيل تنمية وعيهم وإطلاق مبادرتهم.

رابعاً: وأخيراً، فان الرأسمالية الزراعية في روسيا أدت، ولأول مرة، إلى اقتلاع نظام العمل-الخدمة والتبعية الشخصية للمزارع من الجذور. والمعروف ان نظام العمل-الخدمة هذا يسيطر سيطرة بلا منازع على زراعتنا منذ ايام «روسكاييا برافدا» [6] إلى الزراعة الراهنة لحقول المالك الفردى للأرض بواسطة ادوات الفلاحين، وان بؤس وجلافة المزارع ذي

الموقع الدولي بسبب كون العمل الذي يبذله ذي طابع «شبه حر»- ان لم نقل انه عمل في ظروف إقطاعية- هما من المترتبات الحتمية لهذا النظام. ولم تطرأ التعديلات على الحقوق المدنية للمزارع (عبر انتمائه إلى ادنى مرتبة اجتماعية، مثلاً، والعقوبات الجسدية، وتسخيرها للعمل في المشاريع العامة، وتقيده بحصة الأرض، إلى آخره) لما كان أمكن قيام واستمرار نظام العمل-الخدمة.

لهذا السبب بالذات، فإن الرأسمالية الزراعية في روسيا قد أدت خدمة تاريخية عظيمة في استبدالها العمل-الخدمة بالعمل المأجور. وإذا شئنا تلخيص ما ورد اعلاه عن الدور التاريخي التقدمي للرأسمالي الزراعية الروسية، يمكن القول انها جعلت الانتاج الزراعي جماعيا-وبالتأكيد، فإن تحول الزراعة من امتياز مهني للمرتبة الأعلى ومن واجب مفروض على المرتبة الأدنى إلى وظيفة تجارية وصناعة عادية، وتحول الزراعة عمل المزارع إلى موضوع حساب اجتماعي في السوق، وتحول الزراعة الرتيبة المتماثلة إلى زراعة تجارية متحولة تقنيا ومتعددة الأشكال، وانهيار العزلة المحلية والطبيعية المفتتة للمزارعين الصغار، وحلول المبادلات غير المشخصة في شراء وبيع قوة العمل محل مختلف اشكال العبودية والتبعية الشخصية- تلك هي جميعا حلقات في مسار واحد يزيد من جماعية العمل الزراعي ويكثف التناقض بين فوضوية تقلبات السوق، وبين الطابع الفرد للمنشآت الزراعية المستقلة والطابع الجماعي للزراعة الرأسمالية الواسعة النطاق.

وهكذا لا بد لنا من ان نكرر انه في معرض توكيدنا على الدور التاريخي التقدمي للرأسمالية في الزراعة الروسية، يجب الا ننسى اطلاقا الطابع التاريخي الانتقالي لهذا النظام الاقتصادي ولا التناقضات الاجتماعية العميقة التي تعتمل داخله. بل العكس، فقد يبيننا اعلاه ان الشعبويين، الذين لا يجيدون غير الانتخاب على «الدور التخريبي» للرأسمالية، هم الذين يقدمون تقييما سطحيا لتلك التناقضات، فيغفلون التمايز بين الفلاحين، ويتجاهلون الطابع الرأسمالي لاستخدام المتزايد للآلات في زراعتنا، ويطمسون ظهور طبقة من العمال الزراعيين المأجورين بعبارات مثل «الصناعات الزراعية» و«الاستخدامات».

10-نظريات الشعبويين عن الرأسمالية في الزراعة: «تحرير الزمن الشتوي»

لا بد من ان نردف الاستنتاجات الايجابية التي استخلصناها أعلاه حول دلالات الرأسمالية بدراسة لبعض «النظريات» الخاصة بهذه المسألة التي يكثر تداولها في ادبياتنا. على العموم، عجز الشعبويون عندنا عن ان يهضموا كليا آراء ماركس الاساسية حول الرأسمالية الزراعية. فالأكثر صراحة بينهم اعلن جهازا ان نظريات ماركس ليست تنطبق على الزراعة (اليد فورنتسوف في كتابه «اتجاهاتنا»)، بينما فضل الآخرون (أمثال السيد دانيالسون) ان يتفادوا بدبلوماسية مسألة العلاقة بين «طروحاتهم» وبين نظريات ماركس. ومن الأطروحات الأكثر شيوعا بين الاقتصاديين الشعبويين نظرية «تحرير الزمن الشتوي»، وجوهرها كالاتي:

في ظل النظام الرأسمالي، تسمي الزراعة صناعة قائمة بذاتها، لا علاقة بسواها من الصناعات. على انها لا تجري ممارستها على مدار السنة، وإنما خلال خمسة او ستة أشهر فقط. من هنا، فإن رسملة الزراعة تؤدي إلى «تحرير الزمن الشتوي»، إلى «تحديد زمن العمل للطبقة الزراعية بقسم فقط من سنة العمل»، وهذا هو «السبب الاساسي لتدهور الاوضاع الاقتصادية للطبقات الزراعية (دانيالسون، ص 229) ولـ«انكماش السوق المحلية»، وأخيرا لـ«التبديد والهدر في القوى الإنتاجية» للمجتمع (اليد فورنتسوف).»

هنا نجد كل النظرية الشهيرة التي تبني الخلاصات التاريخية والفلسفية الأكثر حسما على الحقيقة الكبيرة التي تقول ان الاعمال الزراعية موزعة بطريقة متفاوتة خلال السنة! ان الاكتفاء بهذه السمة الواحدة، وتسفيهاها بواسطة الفرضيات المجردة، واستبعاد دوائر السمات المميزة للعملية المعقدة التي تتحول الزراعة البطريكية بموجبها إلى زراعة رأسمالية -تلك هي الوسائل التبسيطية المستخدمة في آخر المحاولات لإحياء النظريات الرومانسية حول «الانتاج الشعبي» قبل الرأسمالي.

لكي نبين مدى ضيق الافق في هذه الفرضية المجردة، فلنشر باختصار إلى تلك الجوانب من المسار الفعلي التي يغفلها الشعبويون كليا أو يقللون من اهميتها.

أولا، بقدر ما يتقدم التخصص في الزراعة، بذاك القدر يتناقض السكان الريفيون، ويصبحون جزءا متقلصا باستمرار من مجموع السكان. وهذا ما يتناساه الشعبويون، على الرغم من انهم، في تجريداتهم، يرفعون التخصص في الزراعة إلى مرتبة لا تصلها في الواقع العملي.

انهم يفترضون ان عمليات بذر الحبوب وحصادها قد تحولت إلى صناعة منفصلة. ان فلاحه وتسميد الأرض، ومعالجة المنتج ونقله، وتربية المواشي، والتحريج، وإصلاح الابنية والأدوات، الخ. الخ. كل هذه العمليات قد تحولت إلى صناعات رأسمالية منفصلة. أما تطبيق مثل هذه التجريدات على الوقائع الراهنة فإنه لن يساعد كثيرا على تفسيرها.

ثانيا، ان الانطلاق من ان الزراعة تشهد عملية تخصص كاملة كهذه، يفترض سلفا تنظيما رأسمالا صرفا للزراعة، وانقساما كاملا بين مزارعين رأسماليين وعمال مأجورين. اما الحديث عن «الفلاح» في مثل هذه الحالات (كما يفعل السيد دانيالسون، ص 215) فإنه الذروة في مجافاة المنطق. ان التنظيم الرأسمالي الصرف للزراعة ويفترض، بدوره، توزيعا أكثر عدالة للأعمال على مدار السنة (بسبب المناوبة في المحاصيل، والتربية العقلانية للماشية، الخ)، مثلما يفترض أن تترافق الزراعة مع المعالجة التقنية للمنتج، وبذل كمية اكبر من الايدي العاملة لاستصلاح التربة، الخ).

ثالثا، ان الرأسمالية تفترض الانفصال التام بين المنشآت الزراعية والمنشآت الصناعية. ولكن، بأي حق يجوز الانتاج بان هذا الانفصال يحول دون المزج بين العمل المأجور الزراعي والعمل المأجور الصناعي؟ ان مثل هذا المزج موجود في اقرى المجتمعات الرأسمالية. تفصل الرأسمالية بين العمال المهرة والشغيلة العاديين، وهؤلاء الأخيرون يتقبلون بين مهمة وأخرى، فتارة يجذبهم العمل في منشأة كبيرة وطورا يُقذف بهم إلى مصاف العاطلين عن العمل [7]. والواقع انه مع تسارع وتيرة نمو الرأسمالية والصناعة الكبيرة، تتزايد بشكل عام التقلبات في طلب اليد العاملة ليس في الزراعة وحسب، بل وفي الصناعة أيضا. لذا فإذا افترضنا اقصى درجات التطور الرأسمالي، ينبغي أن نفترض أيضا الحد الاقصى من السهولة في انتقال العمال من الأعمال الزراعية إلى الأعمال غير الزراعية، كما ينبغي أن نفترض نشوء جيش احتياط يستمد منه مختلف ارباب العمل قوة العمل التي يحتاجون.

رابعا، إذا نظرنا إلى ارباب العمل الريفيين الحاليين، فلا يمكننا، بالطبع، أن ننكر أنهم يعانون احيانا من الصعوبات في توفير العمال لمزارعهم. ولكن لا يجوز أن ننسى، في المقابل، انهم يملكون الوسائل لربط العمال بمزارعهم، خاصة عبر تخصيص حصص ارض لهم، وما شابه. ان العامل الزراعي المحاصص أو المياوم هو نمط مشترك بين كل البلدان الرأسمالية.

واحد أبرز الأخطاء التي يرتكبها الشعبويون هو أنهم يتجاهلون نشوء مثل هذا النمط في روسيا.

خامساً، يخطئ من يناقش تحرير الزمن الشتوي للمزارع بمعزل عن المسألة الاجمالية التي هي مسألة فائض السكان الرأسمالي. ذلك ان تكون جيش البطالة الاحتياطي هو سمة مميزة للرأسمالية بشكل عام، أما خصائص الزراعة فإنها لا تؤدي إلا إلى نشوء أشكال مخصوصة من هذه الظاهرة. ولهذا السبب، فإن مؤلف «رأس المال»، مثلاً، يعالج توزيع العمالة في الزراعة من خلال صلتها بمسألة «فائض السكان النسبي»، كما يعالجها في فصل خاص حيث يناقش الفارق بين «فترة العمل» و«زمن الإنتاج» (رأس المال، الكتاب الثاني «ب»، الفصل 13) وفترة العمل هي الفترة التي يُبذل فيها العمل على المنتج؛ أما زمن الإنتاج فهو الزمن الذي يتم خلاله انتاج المنتج، بما في ذلك فترة بذل العمل على هذا المنتج. ان فترة العمل ليست متطابقة مع زمن الانتاج في العديد من الصناعات، ومن ابرزها الزراعة، مع أنها ليست الحالة الوحيدة. واذا قارنًا روسيا بسائر البلدان الأوروبية، يظهر ان الفارق كبير فيما بين فترة العمل وزمن الانتاج في الزراعة.

«عندما يستكمل الانتاج الرأسمالي الفصل بين الصناعة اليدوية والزراعة، يصبح العامل الزراعي اكثر اعتمادا على العمل الموسمي والطارئ بما يجره ذلك من تدهور في اوضاعه. بالنسبة لرأس المال... تتساوى الفروقات في المردود. لكن هذا ليس هو حال العامل» (كارل ماركس، المصدر السالف الذكر، ص 223-224).

من هنا، فالخلاصة الوحيدة التي يمكن استخلاصها من المميزات الخاصة بالزراعة في الحالة التي نعالج هي ان اوضاع العامل الزراعي لا بد وأن تكون اسوأ من أوضاع العامل الصناعي. ولا زلنا بعيدين جدا عن «نظرية» السيد دانيالسون التي تقول أن تحرير الزمن الشتوي هو «السبب الأساسي» لتدهور اوضاع «الطبقات الزراعية» (!؟). فلو ان فترة العمل في الزراعة كانت تسلاوي عندنا 12 شهرا، فان عملية تطور الرأسمالية كانت ستسير كما تسير الآن تماما، اما الفارق الوحيد فهو ان مكتوى معيشة العامل الزراعي سيكون أقرب، إلى هذا الحد أو ذاك، من مستوى معيشة العامل الصناعي [8].

وهكذا فان «نظرية» السيدين فورنتسوف ودانيالسون لا تقدم اي اسهام على الاطلاق حتى للمشكلة العامة لتطور الرأسمالية الزراعية. اما فيما يخص المميزات الخاصة بروسيا، فإنها لا تكتفي بعدم تفسيرها، بل هي تنشر عليها حجابا من الغموض. ان البطالة الشتوية بين الفلاحين عندنا ليست تعود الى الرأسمالية بقدر ما تعود إلى القصور في تطور الرأسمالية. ولقد بيّنا (في القسم الرابع من هذا الفصل)، بناء على احصائيات الأجور، ان البطالة الشتوية هي الاكثر انتشارا في تلك المقاطعات من «روسيا الكبرى» حيث الرأسمالية هي الاقل تطورا وحيث العمل-الخدمة لا زال سائدا، وهذا امر مفهوم جدا. ذلك ان العمل-الخدمة يؤخر تطور انتاجية العمل، ويعيق نمو الصناعة والزراعة، ويؤخر بالتالي نمو الطلب على قوة العمل، وهو، إذ يقيد الفلاح بحصته، لا يوفر له العمل خلال الشتاء ولا امكانية اعالة نفسه من زراعته البائسة.

11-(تتمة)-القرية المشاعية-آراء ماركس في الانتاج الزراعي الصغير.-رأي انغلز في الازمة الزراعية المعاصرة

«ان مبدأ المشاعة يمنع راس المال من السيطرة على الانتاج الزراعي»- هكذا يعبر السيد دانيالسون عن نظرية اخرى من النظريات الشعبوية المتداولة، المصاغة بالتجريد اياه الذي صيغت به النظرية السابقة. ولقد استشهدنا، في الفصل الثاني، بسلسلة من الوقائع التي تثبت خلل هذه المقولة الاجمالية. أما الآن فلا بد لنا من أن نضيف الأمر التالي: انه لمن الخطأ بمكان ان نعتقد ان انبثاق الرأسمالية الزراعية يتطلب شكلا معيناً من تملك الأرض.

«ان شكل ملكية الارض الذي يجابهه نمط الانتاج الرأسمالي الوليد لا يتلاءم معه. فيعمد اولا إلى تكوين الشكل الملائم بإخضاع الزراعة لرأس المال. وهكذا، فانه [أي نمط الانتاج الرأسمالي] يحول الملكية الإقطاعية، والملكية العشائرية، والملكية الفلاحية الصغيرة ضمن المشاعة- بغض النظر عن التباين في اشكالها القانونية- إلى الشكل الاقتصادي المستجيب لمتطلباته» (رأس المال، الكتاب الثالث، الجزء الثاني، ص 156).

وهكذا، ففي طبيعة الأمر ان ما من خاصة من خصائص نظام حيازة الأرض تستطيع ان تشكل عقبة يتعذر تجاوزها أمام الرأسمالية، هذه الرأسمالية التي تكتسي أشكالا مختلفة باختلاف ظروف الزراعة، والعلاقات القانونية، وأنماط الحياة. ويتضح بالتالي مدى الخلل

في مجرد طرح الشعبويين للمسألة، بعد أن انتجوا تراثا ادبيا متكاملا حول موضوع «القرية المشاعية أم الرأسمالية؟». فاذا ما قرر ارستقراطي مهووس بنمط الحياة البريطاني ان يقدم جائزة لأفضل كتاب عن استخدام الزراعة الرأسمالية في روسيا، او تقدمت جمعية علمية بمشروع لتوطين الفلاحين في المزارع، أو لفق موظف كسول اقتراحا باعتماد ملكيات زراعية من 60 «دسياتين»، يسارع الشعبويون إلى رمي القفاز وإلى قرع طبول الحرب ضد هذه «المشاريع البرجوازية» الرامية إلى «ادخال الرأسمالية» وإلى تدمير أسس «الصناعة الشعبية» المتمثلة بالقرية المشاعية. ولن يخطر ببال السادة الشعبويين ابدا أن الرأسمالية تشق طريقها بغض النظر عن صياغة مختلف أنواع المشاريع أو رفضها، وان القرية المشاعية آخذة في التحول، بل هي قد تحولت فعلا، إلى قرية من صغار المزارعين.

بهذا، نجدنا قليلي المبالاة بمسألة شكل حيازة الفلاحين للأرض. فمهما يكن هذا الشكل، لا يطرأ اي تغير أساسي على العلاقة بين البرجوازية الريفية والبروليتاريا الزراعية. اما المسألة الهامة حقا، فلا علاقة لها البتة بشكل حيازة الأرض، بل ببقايا الماضي القرن أوسطي، التي لا تزال تزرع بنقلها على الفلاحين – عزلة المجتمعات الفلاحية في ظل المراتب الاجتماعية، نظام المسؤولية الجماعية، الضرائب الباهضة وغير المتناسبة اطلاقا مع الضرائب على الأراضي المملوكة فرديا، انعدام الحرية الكاملة في شراء وبيع اراضي الفلاحين، وفي حركتهم واستيطانهم. ان كافة هذه المؤسسات البالية، لا تحول، بأي حال، دون تفكك الفلاحين، لكنها تؤدي فقط إلى مضاعفة شتى أشكال العمل-الخدمة والاسترقاق، وإلى اعاقة كبيرة للتطور الاجتماعي برمته.

ولا بد، ختاماً، من معالجة محاولات شعبية مبتكرة لتفسير بعض مقولات لماركس وانغلز في الكتاب الثالث من رأس المال، بحيث تدعم رأيهم القائل ان الزراعة الصغيرة متفوقة على الزراعة الكبيرة، وانه ليس من دور تاريخي تقدمي تلعبه الرأسمالية الزراعية. وغالبا ما يستشهد الشعبويون، خدمة لغرضهم هذا، بالمقطع التالي من الكتاب الثالث لرأس المال:

«تقول عبرة التاريخ، التي يمكن استخلاصها أيضا من ملاحظات اخرى حول الزراعة، ان النظام الرأسمالي يتجه باتجاه متماسك مع الزراعة العقلانية، أو لنقل ان الزراعة العقلانية لا تتلاءم مع النظام الرأسمالي (على الرغم من التحسينات التقنية التي يدخلها هذا الأخير على الزراعة)، وانه – أي النظام الرأسمالي- يتطلب جهد الفلاح الصغير الذي يعتاش من عمله او السيطرة الجماعية للمنتجين» (رأس المال، الكتاب الثالث، القسم الأول، الطبعة الألمانية، ص 98).

ما الذي يمكن استنتاجه من هذا القول (الذي تجدر الملاحظة انه مقطع مجتزأ تسلل إلى فصل يعالج طريقة تأثير التغيرات في اسعار المواد الخام على الأرباح، ولم يرد في القسم الرابع الذي يعالج الزراعة تخصيصاً)؟ القول بأن الرأسمالية غير متلائمة مع التنظيم العقلاني للزراعة (كما هو الحال ايضاً بالنسبة للصناعة) أمر معلوم منذ فترة، وليس هذا موضع الخلاف مع الشعبويين. والواضح أن ماركس يشدد هنا بنوع خاص على الدور **التقدمي** لتاريخيا للرأسمالية في الزراعة. تبقى اشارة ماركس إلى «الفلاح الصغير الذي يعتاش من عمله». لم يكلف اي من الشعبويين نفه مشقة شرح هذه النقطة، أو ربطها بسياقها من جهة، وبنظرية ماركس العامة عن الانتاج الزراعي الصغير، من جهة ثانية.

ان المقطع المقتطف من كتاب رأس المال يعالج مدى التذبذب الذي تعرفه اسعار المواد الخام، وكيف تؤثر هذه التذبذبات سلبياً على وتيرة الانتاج وانتظامه، وتؤدي إلى اضطراب في توافق الزراعة والصناعة. **في هذا المجال فقط** في مجال وتيرة الانتاج وانتظامه ومساره المبرمج- يضع ماركس الانتاج الفلاحي الصغير في مصاف اقتصاد «المنتجين المتشاركين». وفي هذا الصدد تتماثل حتى الصناعة القرن اوسطية الصغيرة (أ الحرفية) مع اقتصاد «المنتجين المتشاركين». (انظر **بؤس الفلسفة**، الطبعة المذكورة أعلاه، ص 90)، في حين تتميز الرأسمالية عن كلا هذين النظامين من أنظمة الاقتصاد الاجتماعي بفوضى الانتاج فيها. فبأ منطق حق للمرء ان ينتج من هذا أن ماركس يعترف بجذوى الانتاج الزراعي الصغير [9]، بأنه لا يعترف بالدور التقدمي تاريخيا للرأسمالية في الزراعة؟ هذا ما يقوله ماركس عن الموضوع في ذلك القسم الخاص من كتابه المتعلق بالزراعة، وتحديدًا بال**إنتاج الفلاحي الصغير** (الفصل 47، ص 5):

«ان ملكية قطع الأرض تستبعد، بطبيعتها، تطور قوى الانتاج الاجتماعي، والأشكال الاجتماعية للعمل، والتمركز الاجتماعي لرأس المال، والاقتصاد الرعوي الواسع النطاق، والتطبيق التقدمي للعلوم [على الزراعة].

«ولا ريب أن الربا والأنظمة الضريبية تؤدي بالضرورة الى افقار [الزراعة الصغيرة]. مثلاً يؤدي توظيف رأس المال في الارض إلى حذف رأس المال هذا من الفلاحة. ان البعثة اللامتناهية لوسائل الانتاج، وعزل المنتجين انفسهم، بعضهم عن بعض والهدر

الجبار للطاقة البشرية، والتدهور المطرد لشروط الانتاج والارتفاع المطرد لأسعار وسائل الانتاج - ذلك هو القانون الحتمي لملكية قطع الارض الصغيرة. (رأس المال، الكتاب الثالث، المجلد الثاني، ص 341-342).

«ان ملكية الارض الصغيرة تفترض سلفا ان تكون أكثرية السكان قاطنة في الريف، مثلما تفترض سيادة العمل الفردي المبعثر، لا العمل الجماعي. وبالتالي، ففي ظروف كهذه، يتعذر تراكم الثروة ونمو عملية اعادة الإنتاج، من حيث شروطها المسبقة المادية والفكرية، وبالتالي يتعذر أيضا توافر الشروط المسبقة لزراعة عقلانية» (المصدر ذاته، الكتاب الثالث، الجزء الثاني، ص 347).

ان كاتب هذه السطور لا يشيخ بنظره عن التناقضات الكامنة في الزراعة الرأسمالية الكبيرة، بل، بالعكس تماما، فانه يفضح هذه التناقضات بلا هوادة. على أن هذا لا يمنعه من تقدير الدور التاريخي للرأسمالية:

«ان واحدا من ابرز نتائج نمط الانتاج الرأسمالي هو انه يحول الزراعة من مجرد عملية تجريبية وميكانيكية تكرر نفسها باستمرار، يمارسها القطاع الأكثر تخلفا من المجتمع، إلى التطبيق العلمي الواعي للهندسة الزراعية، بالقدر الممكن في ظل الملكية العقارية ومالك الارض... ان عقلنة الزراعة بما يجعلها ملكية الارض من علاقات القهر والتبعية، من جهة، وفصل نهائيا، من جهة أخرى، بين الارض بما هي أداة انتاج وبين الملكية العقارية ومالك الارض... ان عقلنة الزراعة بما يجعلها لأول مرة قادرة على الفعل على الصعيد الاجتماعي، من ناحية، وتحويل الملكية العقارية إلى قضية عبثية، من ناحية أخرى، هما ابرز انجازات نمط الانتاج الرأسمالي. على أنه، شأنه شأن سائر التحولات التاريخية، لا يحقق هذه الانجازات إلا بعد افقار المنتجين المباشرين» (رأس المال، الكتاب الثالث، المجلد الثاني، ص 156-157).

بعد الاطلاع على مثل هذه التأكيدات القاطعة لماركس، يساور المرء شعور بأنه يستحيل ان يختلف اثنان حول موقفه من مسألة الدور التقدمي لتاريخيا للرأسمالية الزراعية. على أن السيد دانيالسون يخبئ لنا مناورة جديدة: انه يستشهد برأي لانغز حول الازمة الزراعية الراهنة، بما يدحض -في رأيه- مقولة الدور التقدمي تاريخيا للرأسمالية في الزراعة.

لننظر الآن فيما يقوله انغلز فعلا. بعد تلخيص الأطروحات الرئيسية لنظرية ماركس عن الريع التفاضلي، يقدم انغلز القانون الذي يقول «بقدر ما ترتفع كمية رأس المال الموظف في الأرض، ويرقى تطور الزراعة والحضارة عامة في بلد معين، بذاك القدر تتضخم الجزية التي يدفعها المجتمع لكبار الملاك العقاريين على شكل أرباح إضافية» (رأس المال، الكتاب الثالث، المجلد 2، ص 258). ويستطرد انغلز قائلا ان هذا القانون يؤكد «الحيوية الرائعة التي تتمتع بها طبقة كبار الملاك العقاريين» الذين لا يلبثون ان «يسقطوا واقفين على أقدامهم» في كل الأزمات، رغم مراكمتهم للديون الهائلة. وكمثال على ذلك، فان الغاء «قوانين الذرة» في انكلترا، وما أدى اليه من انخفاض في أسعار الحبوب، بدلا من ان يحمل معه خراب الملاك العقاريين، ضاعف ثرواتهم بمعدلات أسطورية.

وهكذا، فقد يبدو وكأن الرأسمالية عاجزة عن النيل من جبروت الموقع الاحتكاري الذي تمثله الملكية العقارية.

غير أن انغلز يستطرد قائلا: «لكن كل شيء انتقالي وزائل». «فالمراكب البخارية العابرة للمحيطات وسكك الحديد في شمال أمريكا وجنوبها وفي الهند» استدعت قيام منافسين جدد. وإذا بالمروج الأمريكية («البريريز») وسهول «البامباس» الأرجنتينية وما شابهها، تغرق السوق العالمية بالحبوب الرخيصة. «وفي وجه هذه المنافسة – الزاحفة من الأراضي العذراء ومن الفلاحين الروس والهنود المسحوقين بالضرائب- تعذر على الفلاح او المزارع الضامن [10] الأوروبي ان يحافظ على موقعه المرموق بواسطة اشكال الريع القديمة. فإذا بقسم من الارض الأوروبية ينسحب من المنافسة نهائيا فما يخص زراعة الحبوب، وإذا الريع ينخفض اينما كان. وهكذا، فان الحالة الثانية التي نعالج (النوع 2)- أي انخفاض الأسعار وانخفاض انتاجية التوظيفات الرأسمالية الاضافية – أصبحت هي القاعدة في أوروبا. ومن هنا، كان نحيب الملاك العقاريين يتعالى من سكوتلاندا الى إيطاليا، ومن جنوب فرنسا الى شرقي بروسيا. ولحسن الحظ، فان السهول ليست كلها مزروعة، فبقي منها ما يكفي ليؤدي الى خراب جميع كبار الملاك العقاريين في أوروبا وعهم المالكين الصغار أيضا...» (المصدر ذاته، ص 260، وفي الترجمة الروسية، ص 698، حيث اسقطت عبارة «لحسن الحظ»).

إذا كان القارئ قد قرأ هذا المقطع بعناية، فسوف يتضح له ان انغلز يقول عكس ما يريد السيد دانيالسون تحميله اياه. يرى انغلز ان الازمة الزراعية الراهنة تؤدي إلى خفض الربح، لا بل هي تتجه نحو الغائه كلياً، وبمعنى آخر، فان الرأسمالية الزراعية تواصل مسيرتها الطبيعية نحو الغاء الموقع الاحتكاري للملكية العقارية.

حقاً، ان السيد دانيالسون عاثر الحظ بالنسبة لـ«استشهاده»! ان الرأسمالية الزراعية تخطو خطوة جبارة جديدة إلى أمام؛ انها تضاعف بلا حدود المنتجات الزراعية السوقية، وتجرب عدداً من الاقطار الجديدة إلى الساحة العالمية، وتطرد الزراعة العشرية من آخر معاقلها، كما في روسيا والهند، خالقة سابقة جديدة في الزراعة –الانتاج الصناعي المحض للحبوب، المرتكز إلى تعاون جماهير من العمال المزدودين بأحدث الآلات؛ ثم ان هذه الرأسمالية الزراعية تقاوم من حالة البلدان الاوروبية القديمة، فتخفض الربح، وتنسف بذلك ما بدأ وكأنه الموقع الاحتكاري الأكثر مناعة، وتحول الملكية العقارية إلى «حالة عبثية» ليس في النظرية وحسب، وإنما أيضاً في الممارسة؛ وهي تزيد بسرعة من الحاجة إلى تشريك الانتاج الزراعي بحيث بدأت تلبية هذه الحاجة في الغرب حتى على يد ممثلي الطبقات المالكة. وإذا بانغلز، بسخريته المرحمة المعهودة، يرحب بالخطوات الاخيرة للرأسمالية العالمية، فيقول: لحسن الحظ، فانه لا تزال توجد مساحات من المروج غير المزروعة بما يسمح للأمور ان تسير حسب عاداتها المألوفة حتى الآن. غير أن عزيزنا السيد دانيالسون، بلا أدنى سبب، يتنهد متحسراً على «الفلاح الموجيه» للأزمة الخوالي، وعلى ركود زراعتنا «المبجل عبر التاريخ»، وكافة أشكال الاسترقاق الزراعي التي لم ينجح في زرعها «لا الصراع بين الأمراء القاصرين [11]»، ولا غزوات التتار، فإذا بها الآن –ويا للهول!- مهددة بالزوال على يد هذه الرأسمالية المسخ! فيا لها من سذاجة مقدسة!

الفصل الخامس

الأطوار الأولى للرأسمالية في الصناعة

ننتقل الآن من الزراعة إلى الصناعة. والمهمة التي تواجهنا هنا أيضاً هي نفسها التي واجهتنا في الزراعة: ينبغي تحليل الاشكال الصناعية في روسيا «قبل الاصلاح»، اي دراسة

النظام الراهن للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الصناعة اليدوية (المانيفاتورة) ومميزات تطوره. فلنبدأ بأبسط أشكال الصناعة وأكثرها بدائية، ولنتتبع تطوره.

1-الصناعة المنزلية والحرف

الصناعة المنزلية هي التي تقوم على معالجة المواد الخام في منزل المنتج (الاسرة الفلاحية). والصناعات المنزلية هي شرط ضروري من شروط الاقتصاد الطبيعي، وفي معظم الاحيان تستمر بقايا هذه الصناعات حيثما يوجد فلاحون صغار. لذا، فمن الطبيعي أن نلقي في الادبيات الاقتصادية الروسية اشارات متكررة إلى هذا النمط من الانتاج الصناعي (الانتاج المنزلي لمواد مصنوعة من الكتّان، و«الخيش»، والخشب، الخ، للاستهلاك المنزلي نفسه). على أننا نادرا ما نلقي اليوم صناعة منزلية على نطاق واسع، اللهم إلا في بعض المناطق النائية، وكانت سيبيريا احداها حتى الفترة الاخيرة. ان الصناعة، بما هي مهنة، لم توجد بعد: انما هي لا تزال هنا مرتبطة عضويا بالزراعة، تكمل الواحدة منهما الاخرى.

وأول شكل من اشكال الصناعة حقق الانفصال عن الزراعة البطيريركية هو الانتاج الحرفي، اي انتاج المواد لأمر مستهلك معين. وقد تكون المواد الخام مُلكا للحرفي أو للمستهلك-الزبون. أما الدفع فقد يكون نقدا او عينا (أي بتوفير ايواء وإعالة الحرفي، او المكافأة بواسطة قسم من المنتج، كما هو الحال بالنسبة إلى الطحين مثلا، الخ). وفي حين يشكل الانتاج الحرفي مقوّمًا أساسيا من مقومات الحياة المدنية، فانه واسع الانتشار في المناطق الريفية أيضا، كفرع انتاجي ملحق بالزراعة الفلاحية، وأن نسبة معينة من سكان الريف تتكون من الحرفيين المتخصصين العاملين في الدباغة وصنع الأحذية والخياطة والحدادة وصباغة المنسوجات البيتية ووضع اللمسات الاخيرة على الاصواف التي يصنعها الفلاحون، وطحن الحبوب، الخ (وقد ينفرد هؤلاء بالعمل الحرفي وحده أو يزاوجون بينه وبين العمل الزراعي) (...)[1]

نكتفي بهذه الملاحظات المختصرة، ذلك ان الدراسة المفصلة للإنتاج الحرفي لا تدخل في جدول اعمالنا. فهذا الشكل من الصناعة لا يحتوي على انتاج بضاعي؛ ولا يظهر هنا إلا التداول البضاعي، حيث يتلقى الحرفي المال، او حصة من الإنتاج، لقاء العمل الذي يبذله،

وحيث هو يشتري المواد الخام وأدوات الإنتاج. ان منتج عمل الحرفي لا يظهر في السوق، وهو بالكاد يغادر نطاق الاقتصاد الفلاحي الطبيعي [2].

2-منتوج السلع الصغار في الصناعة.

الروح الحرفية في الصناعات الصغيرة

شاهدنا أعلاه كيف يظهر الحرفي في السوق، وان يكن لم يدخلها بعد عبر منتجاته. ومن الطبيعي، فانه ما ان يتصل بالسوق، حتى يبدأ بالإنتاج لها، اي أنه يصبح **منتجا للسلع**. ويتحقق هذا الانتقال بشكل تدريجي أول الأمر، فيبيع الحرفي المنتجات المتبقية لديه بحكم الصدفة، أو تلك التي ينتجها خلال وقت فراغه. ويزيد من تدريجية هذه العملية ان سوق السلع تكون ضيقة جدا أول الأمر، بحيث لا تنمو المسافة بين المنتج والمستهلك إلا بوتيرة بطيئة، وينتقل المنتج، كما في السابق، من المنتج مباشرة إلى يد المستهلك، ويحدث ان تكون مبادلاته لقاء منتج زراعي سابقة على بيعه [3]، على ان التطور اللاحق للإنتاج السوقي يعبر عن نفسه باتساع التجارة، وظهور التجار المتخصصين، وتجار المحاصيل (السماسرة). ولا تعود سوق المواد الصناعية مقتصرة على سوق القرية، او السوق الموسمية (في البلدة)، انما تمتد لتشمل المقاطعة كلها، ثم البلد بأسره، وتصل أحيانا إلى البلدان الأخرى.

ان انتاج المنتجات الصناعية بما هي سلع هو الخطوة الاولى في انفصال الصناعة عن الزراعة، وفي قيام التبادل بينهما. على أن السيد دانيالسون، بطريقته المنمطة والمجردة في فهم الأمور، يكتفي بإعلان ان «انفصال الصناعة عن الزراعة» هو صفة من صفات «الرأسمالية» بشكل عام، دون أن يجشم نفسه عناء دراسة الاشكال المختلفة لعملية الانفصال هذه ولا المراحل المختلفة لتطور الرأسمالية. لذا تجب الإشارة إلى أن الانتاج السوقي على اضيق نطاق، في الصناعات الفلاحية، يبدأ بفصل الصناعة عن الزراعة، رغم انه في هذه المرحلة من التطور، لا ينفصل الصانع، في معظم الأحوال، عن المزارع. وسوف نبين لاحقا كيف تؤدي الأطوار الارقى من الرأسمالية إلى انفصال المنشآت الصناعية عن المنشآت الزراعية، وانفصال العمال الصناعيين عن المزارعين.

ان الاشكال الاولى للإنتاج السلعي تعرف درجة متدنية من المنافسة بين «الحرفيين». ولكن مع توسع السوق وشمولها لمناطق واسعة، تنمو هذه المنافسة وتزداد قوة باطراد وتبدأ بزراعة الازدهار البطريكي للصناعي الصغير، هذا الازدهار الذي يركز إلى موقعه الاحتكاري. فيشعر المنتج السلعي الصغير ان مصالحه، بالمقارنة مع مصالح باقي افراد المجتمع، تتطلب التشبث بهذا الموقع الاحتكاري، ولذا فهو يخاف المنافسة، ويبدل كل مجهود، فردي أو جماعي، للجم المنافسة، ولمنع المنافسين من الدخول لمنطقته، ولتعزيز موقعه الثابت بما هو سيد صغير يملك شبكة محدودة من الزبائن (...)

ان الاقتصاديين الشعبويين لم يحاولوا طمس الحقيقة التي تؤكد ان معظم الصناع الريفيين الصغار ينتمون إلى فئة منتجي السلع وحسب، بل وصل الامر بهم حد اجترح اسطورة فذة عن تناقض مزعوم بين التنظيم الاقتصادي للصناعات الريفية الصغيرة وبين الصناعة الكبيرة. ان تهافت هذا الرأي يتضح أيضا، بالمناسبة، من المعطيات الاحصائية اعلاه. فإذا كان الصناعي الكبير لا يوفر جهدا لتأمين موقع احتكاري لنفسه، فان الفلاح المتعاطي بـ«الحرف» هو توأمه، في المجال. والحقيقة ان البرجوازي الصغير يسعى، بموارده المتواضعة، للحفاظ على المصالح الطبقية اياها التي يسعى الصناعي الكبير إلى حمايتها عندما يضجّ مطالبا بالحماية، والمكافآت، والامتيازات والإعفاءات، الخ [4].

3- نمو الصناعات الصغيرة بعد «الاصلاح»...

ينبثق مما ورد اعلاه عدد من مميزات الانتاج الصغير تستدعي التوقف عندها. لاحظنا سابقا أن ظهور صناعة جديدة يعني وجود مسار متطور لقسمه العمل الاجتماعية. من هنا، فان هذا المسار لا بد وأن يعرفه كل مجتمع رأسمالي، بالقدر الذي يستمر فيه فلاحون وزراعة شبه طبيعية إلى هذا الحد أو ذاك، وبالقدر الذي تنجح فيه مختلف المؤسسات والتقاليد القديمة من الحيلولة دون ان تحل الصناعة الآلية الكبيرة مباشرة محل الصناعة المنزلية (بسبب ضعف وسائل النقل والمواصلات، وما شابه). ان كل خطوة في تطور الاقتصاد السوقي تؤدي بالضرورة الى انبثاق عدد متزايد أبدا من الصناع من بين صفوف الفلاحين؛ واذا بهذه العملية كأنها تنقب ارضا جديدة، وتفتح مناطق جديدة في اجزاء البلد الاكثر تخلفا، أو فروعا جديدة في اشد الفروع الصناعية تخلفا أمام الغزو الرأسمالي الزاحف. على ان نمو الرأسمالية نفسها يظهر في سائر اجزاء البلد او في فروع صناعية أخرى بطريقة مختلفة كل الاختلاف، فلا يعبر عن نفسه بزيادة عدد المحترفات الصغيرة والعمال المنزليين المستوعبين في

المعمل، بل بتناقضه. ومن الواضح ان دراسة تطور الرأسمالية في صناعة بلد معين يتطلب التمييز الحاسم بين هاتين العمليتين؛ وأما الخلط بينهما فلا يؤدي إلا على فوضى كاملة في المفاهيم.

في روسيا بعد الاصلاح يتجلى نمو الصناعات الصغيرة، الذي يعبر عن الخطوات الأولى لنمو الرأسمالية، بشكلين اثنين: الأول، في هجرة الصناع الصغار والحرفيين من المقاطعات الوسطى، العريقة منة حيث استقرارها السكاني، والأكثر تقدماً اقتصادياً بين سائر المقاطعات، إلى الأطراف؛ والثاني، في نشوء صناعات صغيرة جديدة وفي انتشار الصناعات الناشئة سابقاً بين السكان المحليين.

وما العملية الأولى إلا أحد تجليات استعمار الاطراف الذي ألمحنا إليه سابقاً (الفصل الرابع). هنا نجد الفلاح-الصانع في مقاطعات نيجني-نوفغورود وفلاديمير وتفير وكالوغا وسواها، يشعر بوطأة تزايد المنافسة المرافق للنمو السكاني، ونمو الصناعة اليدوية الرأسمالية والمصانع بما تشكله من خطر على الانتاج الصغير، فيرتحل جنوباً، حيث «الحرفيون» لا زالوا قليلي العدد وحيث المداخل مرتفعة وأكلاف المعيشة منخفضة. ويؤسس المهاجر منشأة صغيرة ترسي الاساس لصناعة فلاحية جديدة لا تلبث ان تنتشر في القرية المعنية وفي الجوار. وهكذا ساعدت المناطق الوسطى، ذات الثقافة الصناعية العريقة، على تنمية هذه الثقافة في اجزاء البلد الجديدة، حيث عملية الاستيطان لا تزال في بدايتها. وبذلك انتقلت العلاقات الرأسمالية (التي هي ايضا خاصة مميزة للصناعات الفلاحية الصغيرة) إلى كافة مناطق البلد.

لننتقل الآن إلى الوقائع المعبرة عن العملية الثانية. وسوف نرى اننا إذا كنا نسجل ظاهرة نمو المنشآت والصناعات الفلاحية الصغيرة، إلا أننا لن نعالج اشكال تنظيمها الاقتصادي. ويتضح مما سيرد ادناه ان هذه الصناعات إما أن تؤدي إلى نشوء التعاون الرأسمالي البسيط ورأس المال التجاري وإما ان تصبح جزءاً مكوناً من الصناعة اليدوية الرأسمالية (المانيفاتورة).

نشأت صناعة الفراء في قضاء ارزاماس من اعمال مقاطعة نيجني-نوفغورود، في بلدة ارزاماس بالذات ثم امتدت تدريجياً إلى القرى المجاورة وأخذت تغطي رقعة متوسعة

باستمرار. في البدء، كان عدد صناع الفراء في القرى قليلا وكانوا يستخدمون أعدادا كبيرة من العمال، إذ كانت اليد العاملة رخيصة طالما ان الناس يؤجرون قوة عملهم في سبيل تعلم الصناعة. ولكن، ما ان يجيدونها، حتى يغادرون المنشأة الأصلية ويؤسسون منشآت صغيرة خاصة بهم، ويوسعون بذلك نطاق سيطرة رأس المال، وقد بات يهيمن الآن على عدد واسع من الصناعات. وجدير بالملاحظة هنا أن هذه الوفرة في العمال المجاورين في المنشآت الأولى للصناعة الناشئة وتحولهم اللاحق إلى معلمين صغار ظاهرة واسعة الانتشار، لها صفة القانون العام. ولا ريب انه من الخطأ أن نستخلص من ذلك أنه «بالرغم من الاعتبارات التاريخية المختلفة.. ليست المنشآت الكبيرة هي التي تستوعب المنشآت الصغيرة، انما المنشآت الصغيرة هي التي تتحول إلى منشآت كبيرة» [5]. ان سعة حجم المنشآت الأول لا يعبر عن تركز صناعي، وانما يجد تفسيره في عزلة هذه المنشآت وفي رغبة الفلاحين المجاورين في تعلم مهنة مفيدة. أما بالنسبة لعملية انتشار الصناعات الفلاحية من مراكزها القديمة نحو القرى المجاورة، فإنها ظاهرة نلقاها في العديد من الحالات. فمثلا، عرفت فترة «ما بعد الإصلاح» نموا ملحوظا (من حيث عدد القرى المعينة بالصناعة، وعدد الصناعيين وإجمالي الانتاج) للصناعات البالغة الأهمية التالية: صناعة الأقفال وسكاكين المائدة في بافلوفا، الدباغة وصناعة الأحذية في قرية كييري، حياكة الشباشب الصوفية في بلدة ارزاماس وجوارها، الصناعة الحديدية في قرية بورماكينو، صناعة القبعات في قرية مولفيتينو وقضائها، صناعات الزجاج والقبعات والمخرمات في مقاطعة موسكو، وصناعة المجوهرات في قضاء كراسنوسيلسكوي، الخ (...)

كذلك، فان احصاء «بيرم» Perm للحرف (المبني على معطيات عن تاريخ تأسيس 8884 مؤسسة حرفية وصناعية يدوية صغيرة) يؤكد ان فترة «ما بعد الإصلاح» تتسم بنمو سريع جدا للصناعات الصغيرة. وجدير بنا أن نلقي نظرة اكثر دقة على عملية نشوء هذه الصناعات الجديدة.

لم يبدأ انتاج المنسوجات الصوفية وشبه الحريرية في مقاطعة فلاديمير إلا حديثا، في العام 1861. في البدء، كانت هذه مهنة اضافية يتعاطاها الفلاحون، لكن سرعان ما ظهر «المقاولون الفرعيون» [6] في القرى واخذوا يوزعون المغزولات Yarn. ومن أوائل «اصحاب المعامل» رجل كان يتاجر بالجريش (البرغل) الذي يشتريه بالجملة من سهوب «تامبوف» و«ساراتوف». ولكن، مع بناء سكك الحديد، تعادلت اسعار الحبوب، وتمركزت تجارتها في ايدي أصحاب الملايين، فقرّر تاجرنا توظيف رأس ماله في منشأة صناعية للحياكة. فدخل للعمل في معمل، ودرس المهنة ليصبح مقاولا فرعيا. وهكذا، فان نشوء

«صناعة» جديدة في تلك المحلة يعود لأن التطور الاقتصادي العام في البلد كان يخرج رأس المال من التجارة ويوجهه نحو الصناعة.

ويشير الباحث للفرع الصناعي الذي اخذناه مثالا لنا إلى أن الحالة التي يصف ليست حالة معزولة على الإطلاق: فالفلاحون الذين كانوا يحصلون معاشهم عن طريق الاستخدامات الخارجية «كانوا روادا في مختلف الفروع الصناعية، يعودون بمعارفهم التقنية إلى قراهم الصالية، ويشجعون قوى عاملة جديدة على اقتداء بهم وسلوك طريق الهجرة، ويطلقون العنان لمخيلة الفلاحين الاغنياء بقصصهم عن الارباح الخيالية التي توفرها الصناعة لصاحب المشغل والمقاول الفرعي. والفلاح الغني، الذي اعتاد ان يخبئ ماله في الصندوق أو استخدامه للمتاجرة بالحبوب، غالبا ما كان يستجيب لهذه الإغراءات، فيوظف أمواله في المشاريع الصناعية» (المصدر ذاته).

ان صناعة الأحذية واللباد في قضاء الكسندروف، التابع لمحافظة فلاديمير، نشأت في بعض الحالات على النحو التالي: بعد أن يكتشف اصحاب مشاغل الخام او المتاجر الصغيرة لتوزيع المغزولات ان الحياكة اليدوية آخذة بالتقهقر، يعمدون إلى فتح محترفات من نوع آخر، ويلجأون أحيانا إلى استخدام الحرفيين لتعلم الصنعة وتعليم أولادهم. وبالقدر الذي تطرد فيه الصناعة الكبيرة رأس المال الصغير من الفرع الانتاجي المعني بالأمر، يتدفق رأس المال هذا إلى فروع انتاجية اخرى ويدفعها إلى التطور في الاتجاه نفسه.

يصف الباحثون في صناعات موسكو، بطريقة بالغة التشويق والحيوية، الظروف العامة في فترة «ما بعد الاصلاح» التي استثارت نمو الصناعات الصغيرة في المناطق الريفية فنقرأ في وصف صناعات المخرمات: «كانت ظروف معيشة الفلاح قد تدهورت كثيرا في تلك الفترة، لكننا نشهد، من جهة أخرى، ان متطلبات السكان الذين يتمتعون بظروف معيشية أفضل قد ازدادت بطريقة ملموسة». ويعتمد الكاتب على احصائيات المنطقة قيد الدرس، ليلاحظ زيادة في عدد المحرومين من ملكية الاحصنة ومن زراعة المحاصيل، جنبا إلى جنب مع زيادة في عدد الفلاحين الذين يملكون عدة احصنة كما في اجمالي عدد الماشية التي يملكها الفلاحون. وهكذا يزداد عدد المحتاجين الى «مصادر دخل خارجية» والباحثين عن عمل صناعي من جهة، فيما تصيب الثروة أقلية من الاسر الميسورة التي راكمت «المدخرات»، وتمكنت من «استئجار عامل أو اثنين، أو من توزيع أعمال منزلية على الفلاحين الفقراء». ويستطرد الكاتب شارحا: (طبعاً، لسنا نعالج هنا حالات انبثاق الافراد

المعروفين بالكولاكين او «مصاصي الدماء»، من بين هذه الأسر، انما نكتفي بدراسة ظواهر عادية جدا بين الفلاحين).

وهكذا نجد ان الباحثين يشيرون إلى العلاقة بين تمايز الفلاحين وبين نمو الصناعات الفلاحية الصغيرة. وهذا أمر طبيعي جدا. فالمعطيات الاحصائية المثبتة في الفصل الثاني تسمح بالقول ان تمايز الفلاحين يرافقه حتما نمو في الصناعات الفلاحية الصغيرة. ومع اضمحلال الاقتصاد الطبيعي، إذا بعمليات معالجة المواد الأولية تتحول، الواحدة تلو الأخرى، الى فروع صناعية مستقلة، وإذا بنشوء البرجوازية الفلاحية والبروليتاريا الزراعية يزيد الطلب على منتجات الصناعات الفلاحية الصغيرة، في الوقت ذاته الذي يمدّها فيه الايدي العاملة «الحرّة» وبالمال «الحر» [7].

4- تمايز منتجي السلع الصغار. معطيات الاحصاء الرسمي للحرفيين على اساس المسح المنزلي في مقاطعة موسكو.

لندرس الآن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تتكون بين منتجي السلع الصغار في الصناعة. ان مهمة تعيين طابع هذه العلاقات مشابهة للمهمة المذكورة أعلاه، في الفصل الثاني، بصدد الفلاحين الصغار. ولكن بدلا من مساحة الأرض المزروعة، يجب أن نركز هنا إلى حجم المنشآت الصناعية، وأن نصنّف صغار الصناعيين وفق حجم الناتج، ونتأكد من الدور الذي يلعبه العمل المأجور في كل فئة منهم، ونعيّن الظروف التقنية، الخ. والواقع ان الاحصائيات الرسمية عن الحرف، على أساس المسح المنزلي، التي يتطلبها مثل هذا التحليل متوافرة بالنسبة لمقاطعة موسكو (...)

لنتفحص الآن الخلاصات التي يمكن استخراجها من هذه المعطيات.

نبدأ بدور العمل المأجور. يغلب العمل المأجور على العمل العائلي في مجمل الصناعات (البالغ عددها 33)، حيث يجري استخدام 51 بالمئة من اليد العاملة لقاء اجر. ويزداد انخفاض هذه النسبة عند «حرفيي» محافظة موسكو. ولقد جمعنا المعطيات الاحصائية بالنسبة لـ 54 صناعة في محافظة موسكو التي تتوافر ارقام دقيقة حول العمال المأجورين

المستخدمين فيها، فحصلنا على رقم 17566 عامل مأجور من مجموع قدره 29446 عامل، أي بنسبة قدرها 59.65 بالمئة. أما بالنسبة إلى مقاطعة بيرم، فإن نسبة العمال المأجورين لمجموع الصناع اليدويين والحرفيين تبلغ 24.5 بالمئة، أما بين منتجي السلع دون سواهم، فإنها تتراوح بين 29.4 و31.2 بالمئة. على أن هذه الأرقام الإجمالية ليست تقتصر على منتجي السلع وإنما هي تشمل المانيفاتورة الرأسمالية أيضاً، كما يرد أدناه.

لذا، فالخلاصة الأكثر إثارة للاهتمام هي التي تؤكد أن دور العمل المأجور يتزايد بنسبة اتساع حجم المنشآت (الصناعية). وهذا ما نلاحظه عند المقارنة بين فئة وأخرى، كما عند المقارنة بين مختلف الشرائح داخل الفئة الواحدة. فبقدر ما تكون المؤسسات واسعة، بذلك القدر ترتفع نسبة أرباب العمل الذين يستخدمون العمال المأجورين، وترتفع معها نسبة العمال المأجورين أنفسهم. يكتفي الاقتصاديون الشعبويون، بعض الأحيان، بالقول أن المنشآت الصغيرة حيث العمل عائلي فقط هي السائدة بين «الصناع اليدويين»، وهم غالباً ما يستشهدون بـ«المعدلات الوسطية» دعماً لوجهة نظرهم. وكما هو واضح من المعطيات الإحصائية بين أيدينا، فإن هذه «المعدلات الوسطية» لا تصلح لتشخيص الظاهرة التي نحن بصدددها. والغلبة العددية للمنشآت الصغيرة ذات العمال العائليين لا تلغي بأي حال من الأحوال الحقيقة الأساسية التي تقول أن مسار الإنتاج البضاعي الصغير يتجه نحو الاستخدام المتزايد للعمل المأجور، نحو نشوء المحترفات الرأسمالية. فضلاً عن ذلك، فالمعطيات الإحصائية ذاتها تدحض مقولة شعبية ليست أقل انتشاراً من الأولى تقول أن العمل المأجور في الإنتاج «الصناعي اليدوي» يخدم في الواقع كـ«ملحق» للإنتاج العائلي، وأن اللجوء إليه لا يتم بغرض تحقيق الربح، إلى ما هنالك. لكن الحقيقة أن تزايد استخدام العمل المأجور يسير بموازاة زيادة عدد العمال العائليين، عند الصناعيين الصغار، كما عند صغار المزارعين. ونلاحظ في غالبية الصناعات أن استخدام العمل المأجور يتزايد عند الانتقال من الفئة الأدنى إلى الفئة الأعلى، رغم الزيادة التي يطرأ على عدد العمال العائليين لكل منشأة. والواقع أن استخدام العمل المأجور لا يزيل الفوارق في أحجام عائلات «الصناع اليدويين»، إنما هو يزيدها حدة. ويتبين من الرسم البياني الإحصائي [8] بوضوح كامل هذه السمة المشتركة بين الصناعات الصغيرة: أن الفئة الأعلى هي التي تستخدم أكثرية العمال المأجورين مع أنها الأكثر استخداماً للعمال العائليين. وهكذا، فإن «التعاون العائلي» هو قاعدة التعاون الرأسمالي. وبديهي القول، طبعاً، أن هذا «القانون» لا ينطبق إلا على أصغر المنتجين السلعيين، على الأشكال الأولية للرأسمالية، وأنه -أي القانون- يؤكد ميل الفلاحين للتحويل إلى برجوازيين صغار. وما أن تنشأ المحترفات التي تضم عدداً معقولاً من العمال المأجورين، حتى تتفقر، بالضرورة، أهمية «التعاون العائلي». وتؤكد لنا معطياتنا الإحصائية أن هذا القانون لا ينطبق على أكبر الشرائح في الفئات العليا. فعندما

يتحول «الصانع اليدوي» إلى رب عمل رأسمالي حقيقي يستخدم 15 إلى 30 عاملا مأجورا، يتقلص الدور الذي يلعبه العمل العائلي في محترفاتهن وتتضاءل أهميته (ففي الشريحة العليا من الفئة العليا، مثلا، يشكل العمال العائليون 7 بالمئة فقط من مجموع عدد العمال). وبعبارة أخرى، بقدر ما تتقلص الصناعات «الييدوية» بحيث يطغى عليها «التعاون العائلي»، بذاك القدر يشكل هذا التعاون الضمانة الأكيدة لتطور التعاون الرأسمالي. وهنا، بالتالي، تبرز جدلية الانتاج السلعي بأوضح ما تبرز، هذه الجدلية التي تحول «العمل بأيدينا» إلى العمل بأيدي الغير، أي إلى استغلال.

ننتقل الآن إلى المعطيات الإحصائية عن انتاجية العمل. تشير الإحصائيات عن الناتج الإجمالي للعامل الفرد في كل فئة، إلى أن انتاجية العمل ترتفع مع زيادة حجم المنشأة. وهذا ما نلاحظه في الاكثريّة الساحقة من الصناعات، وفي كافة فروعها بلا استثناء. وإذا بالرسم البياني يثبت هذا القانون، كاشفا أن حصة الفئة الأعلى من الناتج الإجمالي تزيد عن حصتها من العدد الإجمالي للعمال. أما في الفئة الأدنى، فالآية معكوسة. إن الناتج الإجمالي للعامل الفرد في مؤسسات الفئات العليا يزيد بنسبة 20 إلى 40 بالمئة عما هو عليه في مؤسسات الفئات الدنيا. صحيح أن المؤسسات الكبيرة تفرض عادة ساعات عمل أطول وتعالج أحيانا موادا أثمن من التي تعالجها المؤسسات الصغيرة. إلا أن هذا وذاك لا يلغي حقيقة أن انتاجية العمل هي أكثر ارتفاعا بكثير في المحترفات الكبيرة، مما هي عليه في المحترفات الصغيرة. ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك. فالمؤسسات الكبيرة تضم ثلاثة إلى خمسة أضعاف عدد العمال (من مأجورين وعائليين) الذي تضمه المؤسسات الصغيرة، ولا يسع التعاون الواسع النطاق إلا أن يرفع من انتاجية العمل. ثم إن المحترفات الكبيرة هي دائما أفضل تجهيزا، من الناحية التقنية، أي أنها تملك أفضل الأدوات، والتجهيزات، وقطع الغيار، والآلات، الخ (...)

وأخيرا، لا بد من القول أن قيمة المنتجات للعامل الفرد لا تزيد ونحن ننتقل من الفئة الأدنى إلى الفئة العليا في غالبية الصناعات وحسب، وإنما ينطبق الأمر أيضا على الانتقال من الصناعات الصغيرة إلى الصناعات الكبيرة. ففي الفئة الأولى من الصناعات، يبلغ معدل ناتج العامل 202 روبل، ويرتفع إلى 400 روبل في الفئة الثانية والثالثة، ويزيد عن 5000 روبل في الرابعة... وهذا ما يشير إلى العلاقة بين ارتفاع سعر المواد الأولية وبين خراب المؤسسات الصغيرة على يد المؤسسات الكبيرة. فكل خطوة يخطوها تطور المجتمع الرأسمالي يرافقها بالضرورة ارتفاع في سعر مواد أولية كالخشب وما شابه، وهذا ما يقرب من أجل المنشآت الصغيرة.

وينجم عما ورد أعلاه، أن المؤسسات الرأسمالية الكبيرة نسبيا تلعب أيضا دورا بالغ الأهمية في الصناعات الفلاحية الصغيرة. وإذا كانت تشكّل الاقلية بين اجمالي عدد المنشآت، إلا أنها تستأثر بالحصة الأكبر من الناتج العام. وهكذا، فإن مؤسسات الفئة الأولى، تشكل 15 بالمئة من اجمالي عدد الصناعات الثلاثة والثلاثين في محافظة موسكو، غير أنها تقدم 54 بالمئة من الناتج الإجمالي، في حين لا تقدم مؤسسات الفئة الدنيا أكثر من 21 بالمئة من هذا الناتج الإجمالي، مع أنها تشكل 53 بالمئة من اجمالي عدد المؤسسات. فبديهي القول إذن ان توزيع الدخل الصافي بين الصناعات لا بد وان يكون شديد التفاوت، وهذا ما يشهد عليه الاحصاء الرسمي عن صناعات «بيرم» اليدوية للعامين 1894-1895 (...)

ان عددا ضئيلا من المؤسسات الكبيرة (يقل عن 10 بالمئة من المجموع) يستخدم 1/5 من مجموع العمال، يقدم تقريبا نصف الناتج الاجمالي و 2/5 (خمسَي) المدخول الاجمالي (بما يدمج أجور العمال مع مداخيل أرباب العمل). وفي المقابل، يحصل ارباب العمل الصغار على مدخول صاف ادنى بكثير من اجور العمال المأجورين المستخدمين في المؤسسات الكبيرة. وقد بيّنا بالتفصيل، في مكان آخر من هذا الكتاب، ان هذه الظاهرة ليست الشواذ، بل هي القاعدة العامة بالنسبة للصناعات الفلاحية الصغيرة.

تلخيصا للاستنتاجات المستخلصة من المعطيات المحلّلة أعلاه، ينبغي القول أن النظام الاقتصادي للصناعات الفلاحية الصغيرة هو نظام بورجوازي صغير بامتياز، مثله كمثل النظام الذي شاهدنا بين صغار المزارعين، ولا يمكن توسيع الصناعات الفلاحية الصغيرة، ولا تطويرها او تحسينها، في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، إلا بتوليد اقلية من الرأسماليين الصغار من جهة، وأكثرية من العمال المأجورين او «الصناع المستقلين» الذين يعيشون حياة اقصى ذات مستوى أشد انخفاضاً من مستوى معيشة حياة العمال المأجورين، من جهة أخرى. وإنما نشهد، بالتالي، في الصناعات الفلاحية الصغيرة ابرز الصفات البدائية للرأسمالية لتلك الرأسمالية التي يعتبرها العديد من الاقتصاديين من طراز مانيلوف [9] على انها شيء منفصل عن «الانتاج الشعبي». وأيضاً، فإن الوقائع التي درسنا قليلة الأهمية من زاوية نظرية السوق المحلي. ان تطور الصناعات الفلاحية الصغيرة يؤدي إلى تزايد طلب الصناعيين الميسورين على وسائل الانتاج وعلى قوة العمل التي يحصلون عليها من بين صفوف البرولتاريين الريفية. ولا بد أن يبلغ عدد العمال المأجورين

المستخدمين لدى حرفيي القرى والصناعيين الصغار رقما ملفتا للنظر، إذا كان يبلغ عددهم في محافظة بيرم وحدها 6500 عامل [10].

5-التعاون الرأسمالي البسيط

ان تأسيس منتجي السلع الصغار لمحترفات كبيرة نسبيا هو الذي يعلن الانتقال إلى شكل صناعي أرقى. وهكذا يولد التعاون الرأسمالي البسيط وسط الانتاج المبعثر الصغير:

«(إذ ذاك فقط يبدأ الانتاج الرأسمالي الحقيقي... عندما يعمد كل رأسمال فرد إلى استخدام عدد واسع نسبيا من العمال، وعندما تجري العملية الإنتاجية، بالتالي، على نطاق واسع، وتنتج كميات كبيرة نسبيا من المنتجات. ان تجمع عدد متزايد من العمال الذين يعملون معا، في نفس المكان والزمان أو، على الأقل، في مجال عمل واحد) من أجل انتاج نوع واحد من السلع تحت سيادة رب عمل رأسمالي واحد -تلك هي نقطة البداية في الانتاج الرأسمالي، منطقيا وتاريخيا. وبالنسبة لنمط الانتاج نفسه، يصعب التمييز بين الاطوار الاولى من المانيفاتورة، في المعنى الدقيق للكلمة، وبين الطوائف الحرفة المقفلة، اللهم إلا بالعدد الاكبر من العمال الذين يستخدمهم رب عمل رأسمالي واحد في آن معا. وكل ما في الامر هو توسيع المحترف القرن اوسطي لشيخ الكار الحرفي» (رأس المال، الكتاب الأول، الطبعة الروسية، ص 322، الألمانية ص 329).

تلك هي نقطة انطلاق الرأسمالية التي سنشاهدها بالتالي في صناعاتنا الفلاحية الصغيرة («الصناعات اليدوية»). ان اختلاف الظروف التاريخية (غياب الصناعات اليدوية في النقابات الحرفية المقفلة guilds أو تطورها البطيء) لا يغير إلا الاشكال التي تتجلى فيها العلاقات الرأسمالية المتماثلة. والواقع ان الفارق بين محترف رب العمل الرأسمالي ومحترف الصناعي الصغير كان يقتصر على الفارق في عدد العمال الدائمين المشتغلين في كل منهما. ولذا، فان المؤسسات الصناعية الأولى، التي تشكل الاقلية من حيث العدد، تسغرق، أول الأمر، وسط بحر من المؤسسات الصغيرة. غير أن استخدام عدد متزايد من العمال لا يلبث ان يؤدي بالضرورة إلى تغييرات في الانتاج نفسه، وإلى التحول التدريجي للإنتاج. في ظل التقنية اليدوية البدائية، غالبا ما تكون الفوارق كبيرة بين العمال الفرديين (من حيث القوة والحذق والمهارة، الخ). وهذا سبب كاف، بحد ذاته، لزعة موقع

الصناعي الصغير، فيرهق كاهله بشتى أنواع الارهاق نتيجة اتكاله على تذبذبات السوق. أما حيث يعمل عدة عمال في مؤسسة واحدة، يتولى المحترف نفسه تقليص الفروقات الفردية فيما بينهم: «ان يوم العمل الجماعي لعدد كبير من العمال في وردية عمل واحدة... يساوي يوما واحدا من متوسط العمل الاجتماعي» [11]، وبالتالي فان صنع وبيع منتجات المحترف الرأسمالي يتطلبان قدرا اكبر بكثير من الانتظام والاستقرار. وهو يسمح باستخدام افضل للأبنية والمستودعات والتجهيزات وأدوات العمل وسواها، وهذا يؤدي بدوره إلى ضعف أكلاف الانتاج في المحترفات الكبيرة. ان تنظيم الانتاج على نطاق واسع والاستخدام المتزامن لعدد كبير من العمال يتطلبان تراكم رأسمال كبير إلى حد ما، وهذا يحصل عادة في مجال التجارة، وليس في مجال الانتاج. ثم ان حجم رأس المال هذا يقرر شكل مساهمة الرأسمال في المؤسسة -ما إذا كان سيتعاطى العمل اليدوي، في حال شحة رأس ماله، أو ما إذا كان سيتخلى عن العمل بنفسه ويتخصص في مهام الادارة والتجارة. نقراً، مثلاً، في احد الاوصاف لصناعة الاثاث ما يلي: «باستطاعة المرء ان يكتشف علاقة مباشرة بين موقع صاحب المشغل وبين عدد عماله. فان استخدام عاملين او ثلاثة يوفر للمالك فائضا شحيحا إلى درجة انه يبقى مضطرا للعمل اليدوي إلى جانب عماله... اما استخدام خمسة عمال، فانه يوفر لرب العمل ما يكفي من الفائض لكي يتخلى جزئيا عن العمل اليدوي، فيخفف عمله، وينصرف اساسا إلى الوظائف السالفتي الذكر» (اي شراء المواد وبيع المنتجات). «وما ان يصل عدد العمال المأجورين إلى العشرة او يزيد، فان المالك لا يتخلى عن العمل اليدوي وحسب وإنما يتوقف ايضا عن مراقبة عماله، إذ يعين وكيلا لهذا الغرض.. فها انه قد اصبح رأسماليا صغيرا، وسيدا بالولادة» (عيساييف، صناعات مقاطعة موسكو، الجزء الأول، ص 52-53). والواقع أن الاحصائيات التي اثبتناها بيانيا تؤكد هذا الوصف، إذ تبين تقلص عدد العمال العائليين مع ظهور عدد كبير من العمال المأجورين.

يصف مؤلف رأس المال الدلالة العامة للتعاون الرأسمالي البسيط بالنسبة إلى تطور الاشكال الرأسمالية في الصناعة على النحو التالي:

«ان هذا الشكل يتطور تاريخيا في مواجهة الزراعة الفلاحية والإنتاج الحرفي المستقل أكان داخل النقابات الحرفية ام خارجها... وكما ان القوة الانتاجية الاجتماعية للعمل التي تتطور بفضل التعاون، تبدو على انها القوة الانتاجية لرأس المال، فكذا يبدو التعاون نفسه، إذا ما قورن بعملية الانتاج التي يمارسها فلاحون مستقلون منعزلون أو حتى أرباب عمل صغار، يبدو وكأنه شكل مميز من اشكالا عملية الانتاج الرأسمالية. انه التحول الاول الذي يطرأ على سيرورة العمل الفعلية عندما تضخ لرأس المال... ان الاستخدام المتزامن

لعدد كبير من العمال المأجورين، في عملية انتاجية واحدة، الذي يشكل الشرط الضروري لمثل هذا التحول، هو أيضا نقطة انطلاق للإنتاج الرأسمالي... فإذا قدم نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه إلينا، تاريخيا، على أنه الشرط الضروري لتحويل سيرورة العمل إلى عملية اجتماعية، كذلك فإن هذا الشكل الاجتماعي لسيرورة العمل، من جهة ثانية، يقدم نفسه بصفته وسيلة يستخدمها رأس المال من أجل تحقيق أقصى درجة من الاستغلال لليد العاملة، عبر زيادة انتاجيتها.

ان التعاون، في شكله البدائي الذي عرفناه حتى الآن، هو شرط مرافق لكل انتاج كبير. غير أنه لا يمثل، بحد ذاته، شكلا ثابتا تتميز به إحدى حقبات تطور نمط الإنتاج الرأسمالي. انه يقارب هذه الحالة، مجرد مقاربة لا غير، في الاطوار الصناعية اليدوية الاولى من مرحلة المانيفاتورة» (رأس المال، الجزء الأول، ص 344-345).

وسوف نرى لاحقا مدى الارتباط الوثيق بين مؤسسات الصناعة اليدوية المستخدمة للعمال المأجورين في روسيا وبين الاشكال الرأسمالية الاوسع انتشارا والأرقى تطورا. اما بالنسبة لدور هذه المؤسسات في الصناعات الفلاحية الصغيرة، فالإحصائيات السالفة الذكر تبين ان هذه المؤسسات تؤدي إلى نشوء تعاون رأسمالي واسع الانتشار إلى حد كبير يحل محل الانتاج المبعثر السابق ويرفع انتاجية العمل بمقادير ملموسة.

ان خلاصتنا بصدد الاهمية العظمى لدور التعاون الرأسمالي في الصناعات الفلاحية الصغيرة وبصدد دلالتها التقدمية تسير في خط متعاكس مع الفكرة الشعبوية الشائعة عن غلبة منوعات من «مبدأ الأرتيل» [12] في الصناعات الفلاحية الصغيرة. واقع الأمر ان العكس تماما هو الصحيح. فالسمة المميزة للصناعة الصغيرة (وللصناعات اليدوية) هو الطابع الشديد البعثرة للمنتجين الافراد. دعما لوجهة النظر المقابلة، لم تستطع ادبيات الشعبويين ان تقدم غير مجموعة من الامثلة الافرادية، لا ينطبق معظمها على التعاون أصلا، وإنما هي تتعلق بجمعيات صغيرة لأصحاب الحرف، الصغار والكبار، لأغراض التموّن المشترك بالمواد الأولية، وبناء محترف مشترك، الخ. ان مثل هذه «الآرتيلات» لا تؤثر بشكل أو بآخر بالطابع الغالب للتعاون الرأسمالي. اما للتوصل إلى فكرة واضحة عن الرقعة التي ينطبق عليها «مبدأ الأرتيل»، عمليا، فلا يكفي أن نذكر أمثلة اعتباطية مأخوذة من هنا وهناك، بل ينبغي اخذ المعطيات الاحصائية لمنطقة معينة جرت دراستها تفصيليا، وتفحص مدى الورود النسبي لأشكال التعاون المختلفة ووزنها. ذلك مثلا هو الحال بالنسبة إلى احصائيات

الصناعات اليدوية في «بيرم» لعام 1894-1895 وقد بينا في مكان آخر [13] البعثة العجيبة للصناعيين الصغار التي تدل عليها الاحصائيات، والأهمية المعطاة للمؤسسات الكبيرة القليلة العدد. والخلاصة التي استخلصنا بصدد دور التعاون الرأسمالي لم تكن تركز إلى امثلة معزولة، بل هي اعتمدت المعطيات الدقيقة للمسوح الاحصائية من بيت لبيت، التي شملت عشرات من أشد الصناعات تنوعا في مناطق مختلفة.

6- رأس المال التجاري في الصناعات الصغيرة

نعلم ان الصناعات الفلاحية الصغيرة تؤدي، معظم الأحيان، إلى نشوء السماسرة، الذين يتعاطون العمليات التجارية المتعلقة بتسويق المنتجات وشراء المواد الأولية ويمارسون الوصاية، بطرق مختلفة، على الباعة الصغار. لننظر الآن إلى العلاقة بين هذه الظاهرة وبين النظام العام للصناعات الفلاحية الصغيرة، وإلى دلالة هذه العلاقة.

ان العملية الاقتصادية الرئيسية التي يتعاطاها السمسار هي شراء السلع (أكانت منتجات جاهزة أم مواد أولية) من أجل إعادة بيعها. وبكلمة أخرى، فالسمسار هو ممثل من ممثلي رأس المال التجاري. ان نقطة انطلاق كل رأس مال -صناعي أن تجاري- هو تراكم مال حر بين ايدي افراد (ونعني بالمال الحر، المال الذي لا يحتاجه الافراد لأغراض الاستهلاك الشخصي، الخ). اما كيف يتولد هذا التمايز في الملكية في أريافنا، فقد بيناه بالتفصيل اعلاه من خلال الاحصائيات عن تمايز الفلاحين الزراعيين والصناعيين. وقد اظهرت الاحصائيات واحدا من شروط نشوء السمسرة، وهو الطابع المبعثر للمنتجين الصغار وعزلتهم، وانتشار المنافسة والصراع الاقتصاديين في اوساطهم. وأما الشرط الآخر، فانه يتعلق بطبيعة الوظائف التي يمارسها رأس المال التجاري، اي انه يتعلق بتسويق المنتجات وشراء المواد الأولية. وحيث يكون تطور الانتاج البضاعي بطيئا ومحدودا، فان المنتج الصغير يكتفي بتصريف منتجاته في السوق المحلية الصغيرة، أو هو يكتفي بتصريفها إلى المستهلك مباشرة. تلك هي ادنى درجة في تطور الانتاج البضاعي، وهي بالكاد تتمايز عن الانتاج الحرفي. ولكن، مع توسع السوق، نجد انه بات يتعذر الاستمرار في هذا التسويق المحدود والمجزأ (الذي يتلاءم كليا مع الانتاج المحدود والمبعثر). فالسوق الكبيرة تتطلب التسويق على نطاق واسع. وهكذا فان الانتاج الصغير يدخل في تناقض لا حل له مع الحاجة إلى تسويق كبير وبالجمله. ففي ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة، ومع عزلة المنتجين الصغار وتمايزهم، لا يمكن حل هذا التناقض إلا بتولي الاقلية الميسورة لعملية

التسويق وتركيزها بين يديها. ان السماسرة، بشرائهم المنتجات (او المواد الاولية) بالجملة وبكميات كبيرة، ساعدوا على تخفيض أكلاف التسويق وحولوا التسويق من عملية ثانوية، متقطعة، وعرضية إلى عملية منتظمة وواسعة النطاق. وكان لا بد لهذه الفائدة محض الاقتصادية الناجمة عن التسويق الواسع النطاق من ان تؤدي إلى بتر الصلة بين المنتج الصغير والسوق، فإذا به لا حول له ولا قوة امام جبروت رأس المال التجاري. وهكذا، فمن المحتم على المنتج الصغير، في ظل الاقتصاد البضاعي، ان يصبح تابعا لرأس المال التجاري بفعل التفوق الاقتصادي المحض للتسويق الواسع النطاق وبالجملة على التسويق الصغير المبعثر. وغني عن القول ان ارباح السماسرة غالبا ما لا تقتصر على الفارق بين عائدات المبيعات الكبيرة وعائدات المبيعات الصغيرة، تماما مثلما أرباح الرأسماليين الصناعيين غالبا ما تتكون من اقتطاعات من الاجور العادية. ومهما يكن من أمر، فان تفسير أرباح الرأسماليين الصناعيين يتطلب الافتراض بأن قوة العمل تباع بسعرها الفعلي. وكذلك، فان تفسير دور السمسار يتطلب الافتراض بأنه يشتري ويبيع السلع وفق القوانين العامة التي تسيّر التبادل السلعي. وحدها هذه الاسباب الاقتصادية لسيطرة رأس المال التجاري تحمل مفتاح فهم تنوع الاشكال الذي تكتسبه في الحياة الحقيقية، ومن بينها نجد، دون ريب، الخداع السافر. أما انتهاج نهج مغاير، كما هو الحال بالنسبة للشعوبيين عادة، اي الاقتصار على تعداد الحيل المختلفة التي يلجأ اليها «الكولاك»، وبالتالي اهمال الطبيعة الاقتصادية للعملية، فانه يعني تبني وجهة نظر الاقتصاد المبتذل لا غير.

دعما لأطروحتنا المتعلقة بالعلاقة السببية الضرورية بين الانتاج السوقي الصغير وهيمنة راس المال التجاري، فلنعالج بمزيد من التفصيل واحدا من افضل الاوصاف لكيفية ظهور السمسار وللدور الذي يلعبه. أشير هنا إلى الدراسة عن صناعة المخمرات في مقاطعة موسكو (**صناعات مقاطعة موسكو**، المجلد 6، الجزء الثاني). لقد ظهرت البائعة على النحو التالي: عندما نشأت هذه الصناعة، في العشرينيات، وفي الفترة التي أعقبها، عندما كان عدد صناع المخمرات لا يزال محدودا، كان الملاك العقاريون، اي الأرستقراطية، يشكلون المشترين الرئيسيين للمخمرات. وهكذا كان المستهلك في جوار المنتج. ومع توسع الصناعة، بدأ الفلاحون يرسلون المخمرات إلى موسكو «حسب التوفيق»، بواسطة صناع الأمشاط، مثلا. ولكن، سرعان ما اتضح الازعاج الذي يسببه هذا الشكل البدائي من التسويق: «كيف يمكن للموجبك الذي لا يمتن مهنتنا ان ينتقل من بيت إلى بيت؟». وهكذا فقد جرى تكليف واحدة من صناع المخمرات ببيعها، وجرى التعويض عليها على الوقت الذي تبذله لهذا الغرض. «اخذت تعود ومعها خيوط للتخريم». وهكذا فان مساوي التسويق المنعزل ادت إلى تحويل التجارة إلى مهنة متخصصة يمارسها شخص واحد يتولى تجميع المنتجات من عدد من الصناع. وفي بادئ الأمر، ادى التجاوز العشائري بين العائلات (أقارب، جيران، ابناء

قرية واحدة، الخ.) إلى محاولات لتنظيم المبيعات على اساس تعاوني، وإلى محاولات لتخصيص واحدة منعاملات بهذه المهمة. غير أن الاقتصاد المالي يولد شرخا في العلاقات العشائرية القديمة، ويولد فورا تلك الظاهرة التي اشرنا اليها اعلاه عند دراسة الاحصائيات التفصيلية عن تمايز الفلاحين. ان الانتاج للسوق يعلم ان الوقت له ثمن. من هنا تنشأ الحاجة إلى تعويض الوسيطة عن الوقت والعمل المهدورين، فتألف المهمة وتبدأ بامتهانها. «ان مثل هذه الرحلات، عندما تتكرر عدة مرات، تؤدي إلى نشوء البائعة». (المصدر السالف الذكر، ص 30). فالمرأة التي نزلت إلى موسكو عدة مرات باتت تقيم علاقات دائمة لا غنى عنها للتسويق الصحيح. (وهكذا تنمو الحاجة والعادة لتحويل العائدات من العمولات إلى مصدر رزق). وبالإضافة إلى عائدات العمولات، «تبذل البائعة كل ما في وسعها لرفع سعر المواد والورق والخيط». فتبيع المخمرات فوق السعر المتفق عليه وتحتفظ بالفارق لنفسها. وتعلن البائعات أن السعر الذي تلقينه كان ادنى من السعر المتفق عليه، ويصبح قولهن المألوف: «خذها بهذه الشروط، أو فاتركها!». ثم «تبدأ البائعات... باستجلاب السلع من المدن وتحقيق عليها أرباحا طائلة». وهكذا فجائية العمولات تتحول إلى بائعة مستقلة تبدأ باحتكار المبيعات، وباستخدام موقعها الاحتكاري هذا من اجل اخضاع صناعات المخمرات اخضاعا كاملا. فتظهر عمليات الربا جنبا إلى جنب مع العمليات التجارية -إقراض الاموال لعاملات التخريم، واستلام البضاعة منهن بأسعار منخفضة، الخ. «تدفع الفتيات (...) 10 كوبيك كعمولة على الروبل الواحد... وهن يعرفن جيدا ان البائعة تحقق اكثر من ذلك إذ تبيع التخريم بسعر أعلى. لكنهن لا يعرفن تدبير الامر بطريقة مختلفة. فعندما اقترحت ان يتناوبن على السفر إلى موسكو، أجبن ان هذا ما شأنه زيادة الامر سوءا، لأنهن يجهلن اين تباع المخمرات، في حين البائعة تعرف كل الأمكنة. وهي تبيع المخمرات الجاهزة وتعود بطلبات ومواد وتصاميم، الخ. ثم انها تقدم لهن المال سلفا، أو على شكل قروض، ويستطيع المرء أن يبيعها قطعة تخريم مباشرة اذا اقتضى الامر. وهكذا تصبح البائعة شخصا يستحيل الاستغناء عنه من جهة، وتتحول تدريجيا، من جهة ثانية، إلى شخص يستغل عمل الآخرين بلا شفقة، اي تتحول إلى امرأة كولاكية» (ص 32).

ولا بد أن نضيف هنا ان البائعات ينشأن من وسط المنتجين الصغار انفسهم:

«مهما تكاثرت الاستقصاءات التي أجريناها، نجد ان البائعات كن سابقا عاملات تخريم، يعرفن المهنة جيدا بالتالي، لأنهن خرجن من صفوف عاملات التخريم، وبدأن العمل بلا أي رأس مال، وتدرجن بالمتاجرة بالخام وسواه من السلع وهن يراكمن الاموال من العمولات» (ص 31).

والذي لا شك فيه أنه في ظل الاقتصاد البضاعي فالصناعيون الموسرون عموماً، وممثلو رأس المال التجاري خصوصاً، ينبثقون من صفوف المنتجين الصغار. وما إن ينشأ هؤلاء، حتى تصبح عملية تصفية التسويق المحدود والمجزأ عن طريق تجارة الجملة الكبيرة أمراً محتوماً (...)

يمكننا ذكر العديد من الأمثلة المماثلة. لكن ما قدمناه يكفي لتبيان استحالة التسويق المحدود والمجزأ حيث يكون الانتاج للأسواق الكبيرة. ونظراً لتشتت المنتجين الصغار وتمايزهم الكامل، يتعذر تنظيم التسويق الكبير إلا بواسطة رأس مال كبير، الذي يخضع الصناع اليدويين إلى حالة من الاستسلام والتبعية. وهكذا، يستطيع المرء أن يحكم لنفسه عن مدى سخف النظريات الشعبوية السائدة التي تدعو إلى مساعدة «الصناع اليدويين» عن طريق «تنظيم عمليات التسويق». من الزاوية النظرية المحضة، تنتم مثل هذه النظريات إلى أعلى فصيل الطوباويات البرجوازية الصغيرة، القائمة على العجز عن فهم العلاقة التي لا تنفصم بين الانتاج البضاعي وبين التسويق الرأسمالي. أما عن الحقائق الصلدة للواقع الروسي، فإن أصحاب مثل هذه النظريات يكتفون بتجاهلها بكل بساطة: انهم يتجاهلون تشتت المنتجين السوقيين الصغار وتمايزهم الكامل؛ وهم يتجاهلون أن من بين هؤلاء ينشأ السماسرة، وأن التسويق، في المجتمع الرأسمالي، لا ينظمه إلا رأس المال الكبير. وطبيعي، إذا أسقط المرء كل هذه الأوجه المزعجة، لكنها الحقيقية، للواقع، فإنه لن يصعب عليه أن يجترح أكثر التهويمات اعتباطاً.

يتعذر علينا هنا الدخول في الحيثيات التي تبين التجليات المحدودة لرأس المال التجاري في صناعتنا اليدوية، والموقع البائس والاستسلامي الذي تدفع الصناعي الصغير إليه. ثم اننا سنتعرض في الفصل اللاحق، لوصف هيمنة رأس المال التجاري في طور أعلى من تطوره، حيث يتولى (بصفته ملحقاً بالمانيفاتورة) تنظيم الصناعة المنزلية الرأسمالية على نطاق واسع. لذا سنكتفي هنا بالإشارة إلى الاشكال الرئيسية التي يكتسبها رأس المال التجاري في الصناعات الصغيرة.

إن أول وأبسط هذه الاشكال هي شراء التاجر (أو صاحب المحترف الكبير) للمنتجات من المنتجين السوقيين الصغار. حيث تكون السمسرة على مستوى أدنى من التطور، أو حيث

يتكاثر السماسرة المتنافسون، فان بيع السلع للتجار قد لا يختلف عن اية عملية بيع اخرى. أما في الاكثرية الساحقة من الحالات، فالسمسار المحلي هو الشخص الوحيد الذي يسلمه الفلاح منتجاته بانتظام، ثم يأخذ السمسار بالإفادة من موقعه الاحتكاري هذا لتخفيض الاسعار التي يدفعها للمنتج إلى أدنى مستوى.

أما الشكل الثاني لرأس المال التجاري فهو ذلك الذي يندمج مع الربا. فالفلاح، الدائم الحاجة إلى نقود، يقترض من المسار ويسدده دينه على شكل منتجات وبيع.

دائما تتم عملية بيع السلع هذه (وهي واسعة الانتشار) بأسعار منخفضة بطريقة اصطناعية، مما لا يترك للمنتج عمليا إلا ما يوازي اجر عامل مأجور. وبالإضافة لذلك فإن علاقة الدائن بالمدين تؤدي حكما إلى تبعية الثاني للأول، إلى شكل من اشكال الاسترقاق، إلى استغلال الدائن لمناسبات معينة من حاجات المدين، الخ.

ويتلخص الشكل الثالث من اشكال رأس المال التجاري بدفع ثمن المنتجات على شكل سلع، وهو ممارسة شائعة بين سماسرة القرى. والسمة المميزة لهذا الشكل هو أنه لا يشمل الصناعات الصغيرة وحسب وإنما أيضا كل الاطوار البدائية من الانتاج البضاعي والرأسمالية. وحدها الصناعة الآلية الكبيرة، التي جمعت العمل وحقت القطيعة نهائيا مع التقاليد والممارسات العشوائية، قضت على هذا الشكل الاسترقاقي بتحريمه قانونا في المؤسسات الصناعية الكبيرة.

والشكل الرابع لرأس المال التجاري هو أن يدفع التاجر بواسطة نوع معين من السلع يحتاجه الصانع اليدوي لأغراض الانتاج (مواد أولية أو مواد مساعدة، الخ). وقد يتحول بيع مواد الانتاج للصناعي الصغير إلى عملية مستقلة من عمليات رأس المال التجاري، مشابهة كليا لعملية شراء السلع الجاهزة. ولكن، ما أن يبدأ السمسار بشراء السلع الجاهزة والدفع بواسطة المواد الأولية اللازمة للصانع اليدوي، فان هذا يشكل خطوة كبيرة في تطور العلاقات الرأسمالية. وبعد ان يقوم بعزل الصناعي الصغير عن وق السلع الجاهزة، إذا بالسمسار يعزله الآن عن سوق المواد الأولية ويخضعه كليا لمشيرته. وهناك خطوة واحدة للانتقال من هذا الشكل إلى الشكل الارقى لرأس المال التجاري حيث السمسار يسلم المواد للصانع اليدوي الذي يصنعها لقاء أجر معين. وهكذا يصبح الصانع اليدوي عمليا عاملا مأجورا، يعمل في

منزله لصالح الرأسمالي. وبذلك يتحول رأس المال التجاري للسمسار إلى رأس مال صناعي. فتنشأ الصناعة المنزلية الرأسمالية. اننا نلقاها، ولكن مشتتة، وسط الصناعات الصغيرة. غير أن انتشارها على نطاق واسع لا يتم إلا في ظل الطور الأعلى من تطور الرأسمالية.

7-«الصناعة والزراعة»

(...)فلنلخص الآن المعطيات الاحصائية الواردة أعلاه من «الصناعة والزراعة». من الطبيعي، في هذا الطور الأدنى من الرأسمالية الذي نحن بصدد، ان لا يتميز الصناعي، او بالكاد، عن الفلاح. ان اندماج الصناعة مع الزراعة يلعب دورا بالغ الأهمية في تقاوم واحتدام عملية تمايز الفلاحين. فالفلاحون الاغنياء والميسورون يفتحون المشاغل، ويستخدمون العمال من بين صفوف البروليتاريا الزراعية، ويراكمون الاموال للعمليات التجارية والربوية. اما فقراء الفلاحين، من جهة ثانية، فإنهم يوفرونه العمال المأجورين، الصناع اليدويين الذين يعملون لصالح السمسارة والفئات الدنيا من صغار اصحاب محترفات الصناعة اليدوية، أولئك الأكثر انسحاقا تحت جبروت رأس المال التجاري. وهكذا فإن اندماج الصناعة مع الزراعة يعزز وينمي العلاقات الرأسمالية، وينقلها من الصناعة إلى الزراعة والعكس بالعكس. ان هذه الصفة المميزة للمجتمع الرأسمالي، انفصال الصناعة عن الزراعة، تتجلى في هذا الطور بأكثر اشكالها بدائية، لكنها تتجلى مع ذلك، والاهم أنها تتجلى بطريقة تختلف تماما عما يتصوره الشعبويون. فعندما يقول الشعبوي أن الصناعة لا «تضر» بالزراعة، فانه يرى الضرر في التخلي عن الزراعة لصالح الصناعة المدرة للربح. غير ان هذه الفكرة مجرد اختلاف (وليست استخلاصا مبنيا على وقائع)، وهي اختلاق منهافت، لأنها تتجاهل التناقضات التي تعتمل في جسم النظام الاقتصادي الفلاحي. ذلك أن انفصال الصناعة عن الزراعة يحصل بالارتباط مع عملية تمايز الفلاحين، ويتم ذلك بعدة قنوات لدى قطبي الريف: فالأقلية الميسورة تفتح المؤسسات الصناعية، وتوسعها، وتحسن اساليبها الزراعية، وتستخدم العمال الزراعيين لفلاحة الأرض، وتكرس قسما أكبر من العام للصناعة، وفي طور معين من نمو الصناعة تجد أنه بات مفضلا أن تميز مشاريعها الصناعية عن مشاريعها الزراعية، اي تسلم المزرعة إلى افراد آخرين من الأسرة، أو تبيع الأبنية والمواشي، الخ، وتتبنى موقع المواطنين الأحرار، موقع التجار. وفي حالة كهذه، تجد أن تكون علاقات الالتزام في الزراعة يسبق انفصال الصناعة عن الزراعة. أما في الطرف الآخر من الريف، يتلخص انفصال الصناعة عن الزراعة بخراب الفلاحين الفقراء وتحولهم إلى عمال مأجورين (زراعيين وصناعيين). في هذا القطب من الريف ليست مربحية الصناعة، بل هي الحاجة والفاقة، التي تجبر الفلاح على مغادرة الأرض، وهو لا يتخلى عن الأرض وحدها

بل ايضا عن العمل الصناعي المستقل. وهنا تشكل عملية انفصال الصناعة عن الزراعة عملية تجريد المنتج الصغير من ملكيته.

8-«اندماج الصناعة مع الزراعة»

تلك هي الصفة الشعبية المفضلة التي يأمل السادة دانيالسون وفورونتسوف وشركاؤهما أن يحلوا بواسطتها مشكلة الرأسمالية في روسيا. «الرأسمالية» تفصل الصناعة عن الزراعة، و«الانتاج الشعبي» يدمج بينهما في المزرعة الفلاحية المألوفة -تشكل هذه المواجهة لب نظريتهم. لقد بتنا الآن في وضع يسمح لنا بإطلاق الاحكام العامة بصدد السؤال حول كيفية الدمج الحقيقي للفلاحين «بين الصناعة والزراعة»، طالما أننا قمنا أعلاه بدراسة تفصيلية للعلاقات المخصوصة القائمة بين الفلاحين المتعاطين بالزراعة وأولئك الذين يتعاطون الصناعة. فلنعدد، إذن، الأشكال المتنوعة لعملية «اندماج الصناعة بالزراعة» التي نشاهدها في اقتصاديات الزراعة الفلاحية في روسيا.

1-الزراعة البطريكية-العشيرية (اي الطبيعية) تندمج مع الصناعات المنزلية (اي مع معالجة المواد الاولية لأغراض الاستهلاك المنزلية) ومع بذل السخرة لصالح مالك الأرض.

ان هذا الشكل من اندماج «الصناعات» الفلاحية مع الزراعية يميز، أكثر ما يميز، النظام الاقتصادي القرن أوسطي، ويشكل مكونا اساسيا من مكوناته. أما في روسيا، فترة «ما بعد الإصلاح»، فكل ما يتبقى من هذا الاقتصاد البطريكي-العشيري- الذي لم يعرف بعد الرأسمالية، أو الانتاج البضاعي، أو حتى التداول البضاعي -هي مجرد آثار تتخذ شكل الصناعات المنزلية للفلاحيين ونظام العمل-الخدمة.

2-تندمج الزراعة البطريكية بالصناعة على شكل انتاج حرفي.

ولا يزال هذا الشكل من الاندماج وثيق الصلة بالشكل الذي سبقه، لا يختلف عنه إلا بظهور التداول البضاعي- حيث الحرفي يقبض المال لقاء أتعابه، ويظهر في السوق لشراء الأدوات والمواد الأولية، الخ.

3-وتندمج الزراعة البطريكية بالإنتاج الصغير للمنتجات الصناعية المعدة للتسويق، أي تندمج مع الانتاج البضاعي في الصناعة. ويتحول الفلاح البطريكي إلى منتج بضاعي صغير، يميل نحو استخدام العمل المأجور، أي نحو الانتاج الرأسمالي، كما ورد اعلاه. ومن شروط هذا التحول بلوغ درجة معينة من التمايز بين الفلاحين: وقد رأينا كيف أن صغار اصحاب الحرف والمعلمين الصغار في الصناعة ينتمون إلى الفئات الغنية أو الميسورة من الفلاحين. وهكذا، فإن نمو الانتاج البضاعي الصغير في الصناعة يشكل حافزا اضافيا بدوره لعملية تمايز الفلاحين.

4-تندمج الزراعة البطريكية بالعمل لقاء الاجرة في الصناعة (وفي الزراعة أيضا).

وهذا الشكل هو اضافة ضرورية للشكل السابق: هناك يتحول المنتج إلى سلعة، اما هنا فان قوة العمل هي التي تصبح سلعة. وكما رأينا، فإن الانتاج البضاعي الصغير في الصناعة لا بد وأن يترافق مع ظهور العمال المأجورين والصناع اليدويين الذين يعملون لصالح السماسرة. وهذا الشكل من «اندماج الزراعة بالصناعة» يشمل كل الدول الرأسمالية، ومن أبرز مميزات تاريخ روسيا «ما بعد الإصلاح» هو انتشاره السريع والواسع النطاق.

5-اندماج الزراعة البرجوازية الصغيرة (التجارية) مع الصناعات البرجوازية الصغيرة (الانتاج البضاعي الصغير في الصناعة، التجارة الصغيرة، الخ).

أما الفارق بين هذا الشكل وبين الشكل الثالث، فهو أنه في الحالة الاخيرة نجد أن العلاقات البرجوازية الصغيرة تشمل الزراعة فضلا عن الصناعة. ولكونه الشكل النموذجي لاندماج الصناعة مع الزراعة في اقتصاديات البرجوازية الريفية الصغيرة، فإن هذا الشكل هو بالتالي الشكل المميّز لكافة الاقطار الرأسمالية. وحدهم الاقتصاديون الشعبويون الروس ظفروا بشرف اكتشاف نظام رأسمالي لا توجد فيه برجوازية صغيرة.

6- اندماج العمل المأجور في الزراعة بالعمل المأجور في الصناعة. ولقد سبق نقاش كيف يتمظهر هذا النمط من الاندماج بين الصناعة والزراعة، وما هي دلالاته.

وهكذا، فإن اشكال «اندماج الزراعة بالصناعة» بين فلاحينا شديدة التنوع: توجد اشكال تعبر عن النظام الاقتصادي الأكثر بدائية حيث يسود الاقتصاد الطبيعي، وتوجد الاشكال التي تعبر عن مستوى رفيع من تطور الرأسمالية، كما توجد سلسلة من المراحل الانتقالية بين هذه وتلك. أما الذي يقتصر على الصياغات العامة (من طراز: «اندماج الصناعة مع الزراعة» أو «انفصال الصناعة عن الزراعة») فإنه لا يتقدم خطوة واحدة على طريق تفسير العملية الحقيقية لتطور الرأسمالية.

9- بعض الملاحظات حول الاقتصاد قبل الرأسمالي في الريف الروسي

غالبا ما يجري عرض جوهر مشكلة «مصير الرأسمالية في روسيا» وكأن الأهم في الأمر هو مسألة: بأي سرعة؟ (أي، بأي سرعة تنمو الرأسمالية وتتطور؟). والواقع أن الأهم في الأمر هو مسألة: كيف تماما؟ ومسألة: من أين؟ (أي، ما طبيعة النظام الاقتصادي قبل الرأسمالي في روسيا؟).

يرتكب الاقتصاديون الشعبويون اخطاءهم الرئيسية عند تقديمهم الاجوبة الخاطئة على هذين السؤالين، اي في تصويرهم المغلوط للمسار المحدد لنمو الرأسمالية في روسيا، وفي تمجيدهم المزيّف للنظام قبل الرأسمالية. في الفصل الثاني (وجزئيا في الفصل الثالث) كما في هذا الفصل، درسنا الاطوار الاولى للرأسمالية في الانتاج الزراعي الصغير وفي الصناعات الفلاحية الصغيرة. وخلال ذلك، كان لا بد من اشارات عديدة لمميزات النظام قبل الرأسمالي. وإذا ما حاولنا الآن تلخيص هذه المميزات، نصل إلى الاستنتاج الذي يقول أن الريف قبل الرأسمالي كان -اقتصاديا- عبارة عن شبكة من الأسواق المحلية الصغيرة تربط تجمعات ضئيلة من صغار المنتجين بعضها ببعض، في حين يفصل بينهم تباعد المزارع، والحواجر القرن أوسطية العديدة، وكذلك بقايا التبعية القرن أوسطية.

أما عن تبعثر المنتجين الصغار، فهو يظهر، بأوضح ما يظهر، في تمايزهم في كل من الزراعة والصناعة، الذي اثبتناه أعلاه. لكن تبعثرهم هذا لا يقتصر على ذلك. ورغم توحدهم في إطار المشاعة الريفية في جمعيات ادارية وضريبية ولحيازة الأراضي، فثمة عدة عناصر تقسيمية تقسم الفلاحين إلى درجات وفئات حسب حجم حصة الأرض، ومقدار المدفوعات، الخ...) وتتباين هذه الدرجات فيما بينها بتباين تاريخ علاقاته الزراعية، وحجم حصص الارض خاصتها، ومقادير المبالغ التي تدفعها، الخ، الخ. وتنقسم الدرجات إلى عدد لا متناه من الفروقات من نمط واحد. فأحيانا يجري تقسيم فلاحي القرية الواحدة إلى فئتين متميزتين: «الفلاحون التابعون سابقا للسيد أ» و«الفلاحون التابعون سابقا للسيد ب». وكان هذا التنوع طبيعيا، بل ضروريا، في القرون الوسطى، في الماضي السحيق. أما الآن، فإن المحافظة على الانغلاق الفئوي للتجمعات الفلاحية تشكل مفارقة تاريخية صارخة وتؤدي إلى المزيد من التدهور في الاوضاع المعيشية للجماهير الكادحة، دون أن يخفف عنهم أيا من اعباء العصر الجديد، العصر الرأسمالي. وغالبا ما يشيخ الشعبويون نظرهم عن هذه البعثرة، وعندما يدافع الماركسيون عن الرأي القائل ان تمايز الفلاحين عملية تقدمية، يكتفي الشعبويون بصيحاتهم المبتذلة ضد «مؤيدي تجريد الفلاحين من الأرض» لطمس الخل الكبير في آرائهم عن الريف قبل الرأسمالي. ويكفي أن يتصور المرء التشرذم العجيب للمنتجين الصغار لكي يقتنع بتقدمية الرأسمالية، التي تزرع اسس الأنماط الاقتصادية والحياتية القديمة، ببلادتها العريقة ورتابتها، وتدمر الحياة المستقرة للفلاحين الذين كانوا يستنقعون خلف الحواجز القرن أوسطية، وتخلق الطبقات الاجتماعية الجديدة الساعية، بالضرورة، نحو الاتصال والوحدة والمشاركة الفعالة في مجمل الحياة الاقتصادية (وغير الاقتصادية) للبلد وللعالم أجمع.

وإذا ما عالجنا الفلاحين الذين هم، في الوقت نفسه، صناع يدويون وصناعيون صغار، نجدنا أمام الظاهرة إياها. فان مصالح هؤلاء لا تتعدى حدود القرى المجاورة. ونظرا لضيق الرقعة التي تشملها السوق المحلية، فإنهم لا يتصلون بصناعيي المقاطعات الاخرى. ثم انهم يعيشون حالة من الفرز القاتل من «المنافسة» التي تدمر، بلا شفقة، الجنة العشيرية-البطريكية لصغار الصناع اليدويين والصناعيين، الذين يعيشون الاستنقاع الرتيب الذي لا يعكره انسان أو جماد. وهكذا، فبالنسبة لهؤلاء الصناعيين الصغار، تلعب المنافسة والرأسمالية وظيفة تاريخية مفيدة في جرهم من المناطق النائية ومجابهتهم بكافة القضايا التي تجابه الفئات المتطورة من السكان.

ان الصفة الاخرى للأسواق المحلية الصغيرة –عدا عن الأشكال البدائية للإنتاج الحرفي- هي الاشكال البدائية لرأس المال التجاري والربوي. فبقدر ما تكون القرية نائية، بقدر ما تنأى عن تأثير النظام الرأسمالية الجديد، عن سكك الحديد والمصانع الكبيرة والزراعة الرأسمالية الكبيرة، وبنفس القدر يتضخم الاحتكار الذي يمارسه التجار والمرابون المحليون، وتتضاعف سطوتهم على الفلاحين المجاورين، وتزداد فجاجة. ان اعداء مصاصي الدماء الصغار هؤلاء كبيرة جدا (بالقياس إلى شحة منتوج الفلاحين) وتوجد مجموعة غنية ومتنوعة من الاسماء المحلية للدلالة عليهم (...). والواقع أن طغيان الاقتصاد الطبيعي، الذي يفسر ندرة النقود وارتفاع قيمتها في الريف، يؤدي إلى اكتساب جميع هؤلاء «الكولاكين» لأهمية لا تتناسب اطلاقا مع حجم رؤوس أموالهم. وهكذا فان ائكال الفلاحين على مال الملاك يكتسب حتما شكلا من اشكال العبودية. وتماثا مثلما تعذر على المرء أن يتصور الرأسمالية المتطورة بدون رأس مال كبير على شكل سلع او نقود، كذلك يتعذر عليه أن يتصور القرية قبل الرأسمالية بدون الباعة الصغار والسماسرة الذين يشكلون «سادة» الأسواق المحلية الصغيرة. ان الرأسمالية تربط هذه الاسواق بعضها ببعض، وتوحيدها في سوق قومية كبيرة، ثم في سوق عالمية، وتهشم الاشكال البدائية للاسترقاق والتبعية الشخصية، وتنمي بالعمق والاتساع التناقضات التي نجدها أيضا في حالة جنينية وسط المشاعيين –فتساهم بالتالي في حلها.

الفصل السادس

المانيفاتورة الرأسمالية

والصناعة المنزلية الرأسمالية

1-المانيفاتورة: نشوؤها ومميزاتها الأساسية

المعلوم أن المانيفاتورة (الصناعة اليدوية) تعني التعاون القائم على قسمة العمل. في الأصل، تنتمي المانيفاتورة انتماء مباشرا إلى «الأطوار الأولى للرأسمالية» المعالجة أعلاه. المشاغل

التي تملك عددا معقولا من العمال لا تلبث أن تعتمد قسمة العمل تدريجيا، وبذلك يتحول التعاون الرأسمالي البسيط إلى مانيفاتورة رأسمالية. والواقع أن الاحصائيات عن صناعات موسكو، التي استشهدنا بها في الفصل السابق، تبين بوضوح عملية ولادة هذه المانيفاتورة: كل المشاغل الكبيرة في صناعات الفئة الرابعة [1]، وبعض مشاغل الفئة الثالثة، إضافة لحالات افرادية في الفئة الثانية، تطبق قسمة العمل بانتظام وعلى نطاق واسع، مما يقتضي تصنيفها بصفتها أنماطا من المانيفاتورة الرأسمالية. وسوف نعرض أدناه معطيات أكثر تفصيلا عن تقنيات واقتصاديات عدد من هذه الصناعات.

هذا من جهة. أما من جهة ثانية، فقد تابعنا كيف أن رأس المال التجاري في الصناعات الصغيرة، عندما يصل إلى أرقى أطوار تطوره، لا يلبث أن يحول المنتج إلى عامل مأجور يعالج المواد الأولية التي يملكها سواه لقاء سعر معين على القطعة. أما إذا أدى التطور اللاحق إلى إدخال قسمة عمل منتظمة في الإنتاج، وأدى إلى تطوير تقنية المنتج الصغير، وإذا اختار «السمسار» بعض العمليات التفصيلية وكلف عمالا مأجورين القيام به في المشغل خاصته، وإذا ما نشأت المشاغل الكبيرة القائمة على قسمة العمل (والتي يملكها، غالبا، هؤلاء السماسرة انفسهم) بموازاة توزيع العمل المبذول منزليا وبارتباط عضو به، إذا حصل كل ذلك، نصبح أمام نمط آخر من أنماط تكون المانيفاتورة الرأسمالية [2].

تلعب المانيفاتورة دورا بالغ الأهمية في تطور الاشكال الرأسمالية في الصناعة، بما هي تشكل صلة الوصل بين الصناعات اليدوية والإنتاج السلعي الصغير وبين الاشكال البدائية لرأس المال، وللصناعة الآلية الكبيرة (المصنع). على ان المانيفاتورة تبقى أقرب إلى الصناعات الصغيرة لأنها تبقى معتمدة على المهارة اليدوية، بحيث تعجز المؤسسات الكبيرة عن الحلول نهائيا محل المؤسسات الصغيرة كما تعجز عن فصم الصناعي نهائيا عن الزراعة.

«لقد عجزن المانيفاتورة عن السيطرة على انتاج المجتمع بأكمله مثلما عجزت عن تثوير هذا الانتاج جذريا. فتألفت بما هي تحفة فنية اقتصادية، تركز إلى قاعدة واسعة من الحرف اليدوية المدنية ومن الصناعات المنزلية الريفية» [3].

أما الذي يقرب المانيفاتورة من المصنع، فهو نشوء السوق الكبيرة، والمؤسسات الكبيرة التي تستخدم العمال المأجورين، ونشوء رأس المال الكبير ذاته الذي يُخضع جماهير العمال المجريين من الملكية لسيطرته المطلقة.

ونجد في روسيا أن التحامل تجاه عزلة ما يسمى الانتاج «المصنعي» عن الانتاج «الحرفي اليدوي»، وتجاه «اصطناعية» الأول والطابع «الشعبي» للثاني، شائع إلى درجة يستجوب دراسة المعطيات الاحصائية المتعلقة بكافة الفروع الاساسية لصناعة المانيفاتورة من أجل كشف تنظيمها الاقتصادي بعد أن تجاوزت طور الصناعات الفلاحية الصغيرة، وقبل أن تطرأ عليها التحولات بفضل الصناعة الآلية الكبيرة.

(...)

2- المانيفاتورة الرأسمالية في الصناعة الروسية

لنبدأ بالصناعات التي تعالج الخيوط [4].

1- الحياكة

ان حياكة الاقمشة الكتانية والصوفية والقطنية والحريرية، والمطرزات وما إلى ذلك، كانت منظمة في كافة انحاء روسيا (قبل ظهور الصناعة الآلية الكبيرة) على النحو التالي: تتربع في قمة هذه الصناعة المشاغل الرأسمالية الكبيرة التي تستخدم العشرات بل المئات من العمال المأجورين، ويتولى اصحاب هذه المشاغل، الذين يملكون رؤوس أموال لا يستهان بها، شراء المواد الأولية بالجملة، فيصنعون قسما منها في مؤسساتهم الخاصة، ويوزعون القسم الآخر من خيوط السداة والغزل [5] على منتجين صغار (اصحاب مشاغل، وسطاء، مقاولين ثانويين [6]، صنّاع يدويين فلاحين، الخ) الذين ينسجون القماش في البيت أو في مشاغل صغيرة على القطعة. الشغل نفسه يدوي، وها هي العمليات الموزعة بين العمال: (1) صبغة الخيوط، (2) لف الخيوط (وغالبا ما تخصص النساء والأطفال بهذه العملية)،

(3) اصلاح الخيوط، (4) الحياكة، (5) لف خيوط اللحمة [7] (العاملون على المكوك، ومعظمهم من الاطفال). وأحيانا تشتمل المشاغل الكبيرة على سالكين اخصائيين (يسلكون خيوط السداة في سم الشمط والطاره) [8]. والواقع أن قسمة العمل لا تقتصر، غالبا، على العملية الافرادية وحدها، وإنما هي تشمل المواد نفسها، بمعنى أن الحائكين يتخصصون في انتاج أنواع مختلفة من الأقمشة. على ان اختيار اداء بعض العمليات في البيت لا يحدث، طبعا، أي تعديل على البنية الاقتصادية لهذا النمط من الصناعة. فالمشاغل او البيوت حيث يعمل الحائكون ما هي إلا الفروع الخارجية للمانيفاتورة. ثم ان الأساس التقني لهذه الصناعة هو الانتاج اليدوي المترافق مع قسمة العمل المنتظمة الواسعة النطاق. وفي المنظار الاقتصادي، نجدنا هنا أمام عملية تكوّن لرأس المال الكبير الذي يسيطر على شراء المواد الأولية وبيع المنتجات لسوق واسعة (وطنية)، ويخضع لسيطرته الكاملة جماهير الحائكين البروليتاريين، حيث تسيطر قلة من المؤسسات الكبيرة (المانيفاتورة بالمعنى الأضيق للكلمة) على كثرة من المؤسسات الصغيرة. وهكذا فقسمة العمل تؤدي إلى نشوء حرفيين متخصصين في أوساط الفلاحين... إذا أخذنا ادبياتنا وإحصائياتنا الاقتصادية، نجد انها تقسم هذا النمط من الصناعة عادة إلى قسمين: الفلاحون العاملون في بيوتهم أو في مشاغل صغيرة ومحترفات، الخ، يجري تصنيفهم في خانة الصناعة اليدوية الحرفية، في حين يجري تصنيف المحترفات والمشاغل الكبيرة في خانة «المعامل والورشات» (وهذه قسمة اعتبارية تماما ذلك أنه لا توجد مقاييس متعارف عليها ومطبقة بانتظام لتمييز المؤسسات الصغيرة عن الكبيرة، والمحترفات عن المانيفاتورات، والعمال العاملين في بيوتهم عن العمال العاملين في مشاغل الرأسماليين. وبالطبع، فان هذا التصنيف الذي يضع بعض العمال المأجورين في جهة وبعض المعلمين الذين يستخدمون هؤلاء العمال (اضافة لاستخدامهم العمال في المؤسسات خاصتهم) في جهة ثانية، لا معنى له البتة من وجهة النظر العلمية.

فلنوضح ذلك بواسطة المعطيات التفصيلية بصدد واحدة من صناعات الحياكة اليدوية، تحديدا حياكة الحرير في مقاطعة فلاديمير. ان «صناعة الحرير» هي نمط نموذجي من المانيفاتورة الرأسمالية. هنا يسود العمل اليدوي. وتشكل المؤسسات الصغيرة الاكثرية (179 من بين 313، اي 57 بالمئة من اجمالي المؤسسات يشتغل فيها من واحد إلى خمسة عمال)، لكن معظم هذه المؤسسات ليس مستقلا وهي متخلفة كثيرا بالقياس مع المؤسسات الكبيرة فيما يخص وزنها في الصناعة ككل. ان المؤسسات الكبيرة فيما يخص وزنها في الصناعة ككل. ان المؤسسات التي تضم 20 إلى 150 عاملا تشكل 8 بالمئة من المجموع (25 مؤسسة) ولكن يتركز فيها 41.5 بالمئة من متوسط العمال، و 51 بالمئة من الناتج الاجمالي. ومن بين مجموع العاملين في الصناعة (2823) هناك 2092 عامل مأجور، أي 74.1 بالمئة من المجموع. «في هذه الصنعة، نلقي قسمة العمل على صعيد المنتجات وعلى صعيد العمليات

الافرادية». فنادرا ما ينتج الحائك الواحد «المخمل» و«الأطلس» [9] في آن معا (وهما أبرز منتوجين لهذه الصناعة) «أما قسمة العمل إلى عمليات افردية منفصلة داخل المشغل الواحد، فانه لا يطبق بحذافيره إلا في حالة المصانع الكبيرة (اي المانيفاتورات) التي تستخدم العمال المأجورين». أما المالكون الافراد المستقلون تماما فعددهم لا يتجاوز 123، وهم وحدهم الذين يشترون المواد الخام بأنفسهم ويبيعون المنتجات الجاهزة، ولديهم 242 عامل منزلي بالإضافة لكونهم «يستخدمون 2498 عامل مأجور يتقاضون الأجر على القطعة في أكثريتهم»، ويشكلون بالتالي مجموعا من 2740 عاملا، أو 97 بالمئة من متوسط عدد العمال. وهكذا يتضح أن توزيع اصحاب المانيفاتورات هؤلاء، عبر «الوسطاء» (اصحاب المشاغل)، لإشغال تجري تأديتها في البيوت، لا يشكل شكلا صناعيا مميزا على الإطلاق، بل أنه مجرد واحدة من العمليات التي يقوم بها رأس المال في المانيفورة.

ان السيد خاريزومنيوف على حق عندما يلاحظ ان «تكاثر» المؤسسات الصغيرة (57) جنبا إلى جنب مع تقلص الكبيرة (7 بالمئة) والعدد القليل للعمال المستخدمين لكل مؤسسة (7 1/4) عمال كلها تحجب الطابع الحقيقي للصناعة» (المصدر السابق، ص 39). ويتبدى طابع التخصص بأوضح ما يتبدى في انفصال الصناعيين عن الزراعة (فالأرض يهجرها كل من الحائكين المفقيرين من جهة وكبار مالكي المانيفاتورات، من جهة ثانية) كما يتبدى في نشوء نمط مميز من السكان الصناعيين، الذين يعيشون في مستوى معيشة «أكثر لياقة» من الزراعيين، ويحتقرون الموجيك (المصدر ذاته، ص 106).

(...)

2-صناعات القبعات والخيش والحبال

(...) في مقاطعة نيجني-نوفغورود، تتمركز صناعة الحبال ايضا في القرى الصناعية امثال نيجني ايزبيلتس وفيرخني ايزبيلتس في قضاء غورباتوف. ويروي السيد كاربوف (في كتابه محاضر لجنة الحرف اليدوية، الجزء 8) أن ناحية غورباتوف-ازبيلتس تشكل منطقة كاملة تتعاطى صناعة الحبال، فان قسما من كان بلدة غورباتوف يعملون في هذه الصناعة أيضا، في حين أن قرיתי فيرخني ايزبيلتس ونيجني ايزبيلتس يشكلان، عمليا، «جزءا مكونا تقريبا من بلدة غورباتوف» حيث السكان يعيشون كسكان المدن، يشربون الشاي كل يوم، ويرتدون

ملابس مشتراة من المحلات التجارية ويأكلون الخبز الأبيض. وكمجموع فان ثلثي (2/3) السكان في 32 قرية يعملون في الصناعة، اي 4701 عامل (2096 من الذكور و2605 من الاناث) ينتجون ما قيمته مليون ونصف مليون روبل. والصناعة موجودة منذ مئتي سنة تقريبا، وهي الآن في طور التقهقر. وهي منظمة على الشكل التالي: الجميع يعملون لصالح 29 مالكا، فيستخدمون المواد التي يوفرها هؤلاء، ويتلقون الأجر على القطعة، فإذا بهم «تابعون كليا للمالكين»، يعملون بين 14 و15 ساعة يوميا. وحسب احصائيات الزيمستوفات (للعام 1886) فان هذه الصناعة تستخدم 1689 عامل ذكر (زائد 558 امرأة وذكرا دون سن العمل). ومن هؤلاء نجد أن 197 فقط يعملون للبيع، في حين أن 1340 يعملون لصالح المالكين، و111 هم عمال مأجورون يستخدمون في مشاغل يملكها 58 رب عمل. وبين أسر المحاصصين البالغ عددها 1288 فقط 727 أسرة، أي ما يزيد عن النصف بقليل، تزرع كل أراضيها بنفسها. ومن مجموع المحاصصين العاملين، البالغ عددهم 1573، نجد أن 306 شخصا، أي 19.4 بالمئة لا يتعاطون الزراعة على الاطلاق.

وإذ نلثفت إلى مسألة: من هم هؤلاء «المالكون؟»، ينبغي الانتقال من نطاق الصناعة اليدوية إلى نطاق الصناعة «المعملية». فحسب **الجدول الاحصائي للعام 1894-1895**، يوجد مصنعان للحبال في هذا المجال، يتبع لهما 231 عاملا مستخدمون في المصنعين، و1155 يعملون خارجها، مع ناتج اجمالي يبلغ 423000 روبل. ولقد عمد المصنعين إلى تركيب المحركات (التي لم تكن موجودة عام 1879 أو عام 1890). وهكذا نرى بوضوح كبير انتقال المانيفاتورة الرأسمالية إلى الصناعة الآلية الرأسمالية وتحول موزعي العمل «الحرفي اليدوي» والسماصرة إلى اصحاب مصانع فعليين.

أما بالنسبة لمقاطعة بيرم، فان احصاء الحرف اليدوية للعام 1894-1895 يسجل 68 ورشة فلاحية للحبال والخيوط، يعمل عليها 343 عامل (بينهم 143 عامل مأجور) ويبلغ اجمالي انتاجها مالا قيمته 115000 روبل. وتقع على رأس هذه المؤسسات الصغيرة ست مانيفاتورات كبيرة حيث سنة أرباب عمل يستخدمون 101 عاملا (بينهم 91 بالأجرة) وبناتج اجمالي تبلغ قيمته 81000 روبل. والواقع أن أسلوب الانتاج في هذه المؤسسات الكبيرة هو المثال الفاقع عن «الانتاج المانيفاتوري المتسلسل» (على حد تعبير ماركس)، اي ذلك النمط من المانيفاتورة حيث عمال مختلفون يؤدون عمليات مختلفة و**ممتابعة** في تحويل المواد الأولية: 1- حلج القنب [10]، 2- التمشيط، 3- الغزل، 4- اللولبة، 5- التزفيت، 6- تمرير الأسلاك في ألواح مثقبة، 8- تمرير الأسلاك في بطانية معدنية، 9- جدل الخيوط والأسلاك، قتل الحبال وجمعها (...)

3-الصناعات الخشبية

وأبرز نموذج عن الصناعة المانيفاتورية في هذا المجال هي صناعة الصناديق الخشبية. ويتبين من المعطيات التي يوردها الباحثة في مقاطعة بيرم مثلا، ان هذه الصناعة منظمة على النحو التالي: بضعة من كبار المالكين، يملكون مشاغل تستخدم العمال المأجورين، يشترون المواد الأولية، ويصنعون المنتجات جزئيا في مشاغلهم، لكنهم يوزعون الشغل، أساسا، على مشاغل صغيرة تصنع اجزاء (من المنتج)، ويتولون تجميع هذه الأجزاء في مشاغلهم، وإرسال المنتج الجاهز إلى السوق. ويجري استخدام قسمة العمل على نطاق واسع: اذ يجري تقسيم عملية انتاج الصندوق إلى عشر أو اثنتي عشرة عملية، يتولى الصناع اليدويون القيام بكل واحدة منها على حدة. ويقوم تنظيم هذه الصناعة على توحيد عدد من العمال يقوم كل منها بعملية واحدة Teilarbeiter (على حد تسمية مؤلف رأس المال) تحت اشراف رأس المال. تلك هي المانيفاتورة المتنوعة (على حد تعبير ماركس) حيث العمال لا يقومون بعمليات انتاجية متتابعة في تحويل المادة الأولية إلى منتج، وإنما يصنعون مختلف اجزاء من المنتج، يجري تجميعها لاحقا. أما تفضيل الرأسماليين للعمل المنزلي الذي يبذله «الصناع اليدويون»، فانه يجد تفسيره في طابع المانيفاتورة، المشار اليه أعلاه من جهة، ولكن أساسا في كون العمال المنزليين يتقاضون اجورا أدنى، من جهة ثانية. ولنلاحظ هنا أن المشاغل الكبيرة نسبيا في هذه الصناعة يجري تصنيفها احيانا تحت خانة «المصانع والورشات».

(...)

ثم ان صناعة العربات، في مقاطعة بيرم، مثلا، منظمة على أسس مشابهة: وسط كثرة من المؤسسات الصغيرة تنشأ ورشات تجميع تستخدم العمال المأجورين، فالصناع اليدويون الصغار ما هم إلا عمال يصنعون اجزاء من العربة من خلال مواد اولية تخصصهم او مواد اولية يمددهم بها السماسرة أي، اصحاب ورشات التجميع). ونقرأ عن أسرة بولتافا صانعي العربات اليدويين أنه في ضواحي أردون توجد مشاغل تستخدم عمالا مأجورين وتوزع ايضا العمل على المنازل (حيث المعلمون الكبار يتعاقدون مع 20 عاملا خارجيا). وفي مقاطعة قازان نلاحظ اعتماد قسمة العمل على اساس المنتج في صناعة العربات المعدة

للمدن: فبعض القرى متخصصة بعربات الحديد، والبعض الآخر بالعربات ذات الدواليب، الخ: «بعد اتمام عملية تجميع العربات المعدة للمدن في القرى (باستثناء الاشغال الحديدية، والزلاجات او الدواليب) ترسل العربات إلى تجار قازان الذين يرسلونها بدورهم إلى الحدادين لانجاز الاشغال الحديدية. ثم تعاد العربات مجددا إلى مشاغل البلدة حيث توضع عليها اللمسات الأخيرة، اي يجري تنجيد المقاعد والدهان... ان قازان، التي كانت تتولى سابقا الاشغال الحديدية على العربات، تخلت عن هذه الاشغال تدريجيا لصالح الصانع الحرفيين، العاملين في منازلهم (في الريف) والذين يتقاضون أقل من حرفيي البلدة...»

وهكذا فإن رأس المال يؤثر توزيع العمل على العمال المنزليين لأن من شأن ذلك تخفيض كلفة قوة العمل. وان تنظيم صناعة العربات، كما يتبدى من المعطيات المشار إليها أعلاه، يتلخص، في غالب الأحوال، بشبكة من الصانع اليدويين، الخاضعين لرأس المال، والذين يصنعون أجزاء فقط من المنتج الكامل.

7-تصنيع المنتجات الحيوانية: الجلود والفراء

أن أوسع الماحات لصناعة الجلود (الدباغة) تقدم أمثلة نافعة عن الاندماج الكامل للصناعة اليدوية مع الصناعة المعملية، أمثلة عن أرقى الاطوار في تطور الرأسمالية المانيفاتورية (في العمق والانتشار). والملفت هنا ان المقاطعات المشهورة بحجم دباغات الجلود فيها (فياتكا، نيجني-بوفغورود، بيرم وتفير) تتصف بتطور مشهود في الصناعات اليدوية في هذا المجال.

ان قرية بوغورودسكوي، قضاء غورباتون، من أعمال مقاطعة نيجني-نوفغورود، تحوي، حسب الدليل (للعام 1895) 68 معملا تضم 392 عاملا وتنتج ما قيمته 547000 روبل، أما اللائحة للعام 1894-1895 فإنها تقدر عدد «الورشات» بـ119 ورشة، تضم 1499 عاملا يعملون على الورشة نفسها و205 خارجها، بإنتاج إجمالي قيمته 934000 روبل (هذه الأرقام الأخيرة لا تشمل إلا تصنيع المنتجات الحيوانية، وهي الصناعة المحلية الرئيسية). على أن هذه المعطيات لا تعالج إلا الفئات العليا من المانيفاتورية الرأسمالية. ففي العام 1879، أحصى السيد كاربوف في هذه القرية وجوارها أكثر من 296 مؤسسة، تضم 5669 عاملا (يعمل القسم الأكبر منهم في المنازل لصالح الرأسماليين)، ويبلغ إجمالي ناتجها ما قيمته 1490000 روبل في الصناعات التالية: دباغة الجلود، استخراج الفراء، صناعة

السلال (لتغليف المنتجات)، صنع أطقم الأحصنة [11]، وأطواقها، والقفازات، إضافة لصناعة على حدة هي صناعة الفخاريات. أما احصاء الزبيمستوفات لعام 1889، فإنه يسجل 4401 صناعيا في الناحية، ويتبين انه بين الـ 1842 عاملا الذين تتوافر عنهم معلومات تفصيلية، يعمل 1119 بالأجرة في مشاغل سواهم فيما يعمل 405 في المنازل لصالح معلمين.

«ان بوغورودسكوي بسكانها البالغ عددهم 8000 نسمة كناية عن دباغة ضخمة تعمل بلا توقف». وبتحديد أكثر، انها مانيفاتورة يسودها العمل «المتسلسل»، الذي يسيطر عليه بضعة رأسماليين كبار يشترون المواد الأولية، ويدبغون الجلود، ويحولونها إلى اصناف متنوعة، ويستخدمون لذلك عدة آلاف من العمال المحرومين من أي ملكية إضافة إلى سيادتهم على المؤسسات الصغيرة.

والصناعة قديمة العهد، ترقى إلى القرن السابع عشر. ومن الشخصيات البارزة في تاريخها اسرة شيريميتيف (بداية القرن التاسع عشر)، وهم ملاك عقاريون ساعدوا كثيرا على تطور الصناعة. وبالمناسبة، فقد حموا البروليتاريا، التي نشأت هنا منذ زمن طويل، من الاغنياء المحليين. وعرفت الصناعة نموا سريعا بعد العام 1861، حيث تطورت المؤسسات الكبيرة على حساب الصغيرة. وبفضل قرون من النشاط الصناعي، فقد برز بين الأهالي حرفيون بالغو الحذق نقلوا الصنعة لزاوايا روسيا الأربع. وقد أدت العلاقات الرأسمالية الراسخة الجذور إلى انفصال الصناعة عن الزراعة: فان بوغورودسكوي نفسها بالكاد تعرف نشاطا زراعيا، لا بل أنها تفصل الفلاحين المجاورين الذين ينتقلون إلى «البلدة»، عن اراضيهم [12]. ويلاحظ السيد كاربوف في هذه القرية «الغياب الكامل للمميزات الفلاحية بين السكان» بحيث «انه يستحيل عليك الاعتقاد انك في قرية وليس في بلدة». والقرية، من هذا المنظار، تبرز غورباتوف وكافة مراكز اقصية مقاطعة نيجني-نوفغورود، ربما باستثناء أرزاماس. انها «أحد ابرز المراكز التجارية والصناعية في المقاطعة، وتصل أرقام صناعتها وتجارتها إلى الملايين». «ثم ان دائرة النفوذ التجاري والصناعي لبوغورودسكوي واسعة جدا، على أن الأوثق ارتباطا بصناعة القرية يقع في دائرة من 10-20 فرسات. وهذا الجوار الصناعي بات أشبه بامتداد لبوغورودسكوي نفسها» «والواقع أن سكان بوغورودسكوي لا يشبهون الموجيك العاديين الأفضاظ بأي حال من الأحوال: انهم حرفيون من نمط مواطني المدن الأحرار، انهم حذقون ومجربون يحتقرون الفلاحين. أما نسق حياة سكان بوغورودسكوي وقيمهم الأخلاقية فإنها مدنيّة بالكامل». وإلى هذا ينبغي ان نضيف أن القرى الصناعية في قضاء غورباتوف تتميز بمستوى عال نسبيا من المتعلمين بين السكان.

وهكذا فإن نسبة المتعلمين والطلاب (رجالاً ونساءً) في قرى بافلوفا وبوغورودسكوي وفورسما هو 37.8 بالمئة و20 بالمئة على التوالي، في مقابل 21.5 بالمئة و4.4 بالمئة بالنسبة لسائر قرى القضاء (انظر المواد الإحصائية للزيمستوفات).

(...)

ان مثالا نموذجيا للمانيفاتورة الرأسمالية هو صناعة فرو السنجاب في قضاء كارغوبول، بمقاطعة أولونيتز... الصناعة قائمة منذ مطلع القرن التاسع عشر: 8 معلمين يستخدمون 175 عاملاً، إضافة إلى ما يزيد عن ألف خياطة و35 أسرة من صناع الفرو العاملين لصالحهم منزلياً (في قرى مختلفة)، أي ما مجموعه 1300-1500 شخص، ينتجون ما قيمته 33600 روبل ... ان الحالة السائدة في هذا الفرع من المانيفاتورة الرأسمالية ذات قيمة تعليمية بالغة الأهمية بصفتها نموذجاً عن مجريات الأمور في صناعاتنا اليدوية القديمة والمحلية وقد أهملت في واحدة من المناطق الريفية النائية التي تعرف روسيا العديد من أمثالها.

يعمل الحرفي 15 ساعة يومياً في جو غير صحي على الإطلاق ويحصل 8 روبلاً بالشهر، أي أقل من 60-70 روبلاً بالسنة. أما مدخول «المعلم» فيصل إلى خمسة آلاف روبلاً سنوياً. وأما العلاقات بين المعلمين والعمال فإنها «بطريكية-عشرية»: فبناء على عادة قديمة، يتولى المعلم تزويد عماله بالجمعة [13] والملح مجاناً، شرط استجداء المادتين من طاهيه الخاص. وكتعبير عن الامتنان تجاه المعلم (الذي «يوفر» لهم العمل) يأتي العمال بعد أوقات العمل لنتف أذنان السناجيب ولتنظيف الفراء مجاناً وبدون مقابل. هذا ويقطن العمال في المشغل طوال الأسبوع، حيث يعنفهم المعلمون، مدّعين المزاح (المصدر ذاته، ص 218) ويجبرونهم على القيام بأعمال متعددة كعلف التبن للدواب، و جرف الثلج، ونقل الماء، وعصر الثياب، الخ. واليد العاملة رخيصة إلى درجة مدهشة في كارغوبول نفسها، حيث فلاحو الجوار مستعدون «للعمل بالمجان تقريباً». والعمل يدوي، وقمة العمل منتظمة، وفترة التمهين طويلة (8-12 سنة)، فلا يصعب بالتالي أن نتصور حالة المتدربين.

(...)

3-التقنية في المانيفاتورة. قسمة العمل ودلالاتها

لا بد لنا من استخلاص بعض الخلاصات من المعطيات الاحصائية الآتفة الذكر، لنرى ما إذا كانت تميز فعلا طورا خاصا من أطوار الرأسمالية في صناعتنا.

إن الجامع المشترك لكل الصناعات التي درسنا هو انها تبقى على الانتاج اليدوي، وعلى قسمة العمل المنتظمة على نطاق واسع. وهكذا، فان عملية الانتاج تنقسم إلى عدة عمليات افرادية يمارسها حرفيون اخصائيون مختلفون. ويستغرق تدريب هؤلاء الاخصائيين وقتا طويلا، ومن هنا فان التمهين apprenticeship هو شرط ملازم للمانيفاتورة. ومعلوم ان هذا يؤدي -في ظل الظروف العامة للاقتصاد السلعي وللرأسمالية- إلى ولادة أسوأ اشكال التبعية الشخصية والاستغلال [14]. ويرتبط زوال التمهين بطور أرقى من تطور المانيفاتورة وبقيام الصناعة الآلية الكبيرة، عندما يؤدي ادخال الآلات إلى تقليص فترة التدريب إلى حدها الأدنى، او عندما تنشأ عمليات انتاجية افرادية من البساطة بحيث يسهل حتى على الاطفال القيام بها.

ان استمرار الانتاج اليدوي بوصفه قاعدة المانيفاتورة يفسر جمودها النسبي، وهذا أمر ملفت للنظر خاصة عندما نقارنه بالمصنع. يتقدم تطور وتوسع قسمة العمل بوتيرة بطيئة، بحيث تبقى المانيفاتورة على حالها لعقود من الزمن (بل لقرون) [15]. وكما اتضح لنا، فان عددا لا بأس به من الصناعات قيد الدرس هي صناعات قديمة، لكننا لا نلاحظ اي تغير ملموس في وسائل الانتاج لدى معظمها قبل الفترة الأخيرة.

أما بالنسبة إلى قسمة العمل، فإننا لن نكرر هنا المقولات الشائعة للاقتصاد النظري بصدد الدور الذي تلعبه في مسار تطور قوى العمل المنتجة. في ظل الانتاج اليدوي، كانت قسمة العمل الواسطة الوحيدة لتحقيق التقدم التقني. نكتفي بتسجيل نقطتين توضحان الحاجة إلى قسمة العمل بوصفها المرحلة التمهيدية لنشوء الصناعة الآلية الكبيرة.

أولاً، يصبح ادخال الآلات ممكناً فقط عندما تنقسم العملية الانتاجية إلى عدد من الحركات الآلية البسيطة. ويجري استخدام الآلات، بادئ ذي بدء، للاضطلاع بأبسط الحركات. ولا يتم الانتقال للاضطلاع بالعمليات الأكثر تعقيداً، إلا على نحو تدريجي ببطيء. فإذا اخذنا حياكة الحرير مثلاً، نجد أن النول الآلي طغى طويلاً على انتاج الانسجة البسيطة، بينما كانت حياكة الحرير لا تزال تتم يدوياً في معظم الحالات، كذلك، ففي المهن الهندسية، يجري ادخال الآلة، بادئ ذي بدء، للاضطلاع بأبسط العمليات –عملية الشدّ، وما إلى هنالك. غير أن هذا التقسيم للإنتاج إلى أبسط عملياته، إذا كان يشكل الخطوة التمهيدية الضرورية نحو الانتاج الآلي الكبير، إلا أنه يؤدي، في الوقت نفسه، إلى انتشار الصناعات الصغيرة. وهكذا، يصير بمكنة الاهالي المجاورين لمراكز الانتاج ان يمارسوا بعض هذه العمليات التفصيلية في منازلهم إما بأمر من اصحاب المشاغل المانيفاتورية، مستخدمين المواد التي يمدّهم بها هؤلاء... وإما «باستقلالهم» في شراء المواد، وصناعة بعض اجزاء المنتج وبيعها إلى اصحاب المشاغل... وقد يبدو أن نمو الصناعات الصغيرة (وحتى «المستقلة» أحياناً) كتعبير عن تطور المانيفاتورية الرأسمالية يشكل مفارقة واضحة. إلا أنه يبقى حقيقة لا يمكن اغفالها. وبديهي أن «استقلال» هؤلاء الحرفيين اليدويين هو مجرد وهم. فعلمهم لا يقوم أصلاً، ومنتوجهم قد لا يملك قيمة انتفاعية في العديد من الحالات، إذا لم يوجد رابط يربطهم بعمليات تفصيلية أخرى، وبأقسام أخرى من المنتج. وحده رأس المال الكبير الذي ييسر سلطاته (بشكل أو بآخر) على جمع من العمال يمارسون مثل هذه العمليات المنفصلة، نجاح في ايجاد مثل هذا الرابط. ومن ابرز اخطاء الشعبويين انهم يتجاهلون أو يطمسون حقيقة أن الحرفي اليدوي الذي يمارس عملية انتاجية واحدة إنما هو جزء مكون من عملية الانتاج الرأسمالية.

أما النقطة الثانية التي يجب التوكيد عليها بنوع خاص فهي ان المانيفاتورية تدرب العمال المهرة. لم يكن بمستطاع الصناعة الآلية الكبيرة أن تتطور بالسرعة التي تطورت فيها ابان فترة «ما بعد الإصلاح» لو لم تسبقها فترة طويلة تولت المانيفاتورية خلالها تدريب العمال (...)

ان قسمة العمل في المانيفاتورية الرأسمالية تشوّه وتشل العمال، بمن فيهم الصناع اليدويين، الذين ينتجون أجزاء افرادية من المنتج. انها تولد الألعيين والمشلولين، الأوائل هم الاستثناءات النادرة الذين تثير براعتهم اعجاب مفتشي العمل، أما الآخرون فإنهم غالبية الصناع اليدويين، ذوي الصدور الضعيفة، والأذرع النامية نموا غير متناسق مع باقي الأعضاء، والمصابون بـ«الالتواء في العمود الفقري»، الخ. الخ.

4-القسمة الاقليمية للعمل.

وانفصال الزراعة عن الصناعة

كما سبقت الإشارة، فان قسمة العمل الاقليمية -اي تخصص بعض المناطق في انتاج منتج أوحده، أو نوع معين من المنتجات، أو حتى جزء معين من المنتج-ترتبط مباشرة بقسمة العمل بشكل عام. ان غلبة الانتاج اليدوي، ووجود جمهرة من المؤسسات الصغيرة، واستمرار ارتباط العامل بالأرض، وارتباط الحرفي بحرفة معينة -كل هذه تؤدي حكما إلى عزل مناطق الانتاج المانيفاتوري بعضها عن بعض، وقد تعني هذه العزلة المحلية أحيانا عزلة كاملة عن سائر اجزاء العالم التي تعاطى معها التجار (...)

ان قسمة العمل الاقليمية ليست من السمات المميزة لصناعتنا، بل هي من خصائص المانيفاتورة (في روسيا كما في سائر الاقطار). لم تنتج الصناعات الصغيرة مثل هذه الاقاليم الواسعة، بينما المصنع حطم عزلة هذه الاقاليم وأتاح انتقال المؤسسات الصناعية والعمال من مناطق لأخرى. أما المانيفاتورة، فإنها لا تخلق المساحات المندمجة وحسب، بل هي تدخل التخصص إلى تلك المناطق (قسمة العمل بالنسبة للبضائع). وان توافر المواد الأولية في منطقة معينة لا يشكل بأي حال من الأحوال شرطا أساسيا للمانيفاتورة، ولا هو أمر طبيعي بالنسبة إليها، لأن المانيفاتورة تفترض سلفا التبادل التجاري الواسع النطاق.

ويرتبط بالخصائص الآنفه الذكر للمانيفاتورة كون هذا الطور من النمو الرأسمالي يتم بشكل مميز من الانفصال بين الزراعة والصناعة. إذ لم يعد الفلاح هو الصناعي النموذجي، بل انه «الحرفي» غير الممارس للفلاحة (وفي الطرف الآخر، التاجر وصاحب المحترف). وكما تبين لنا سابقا، فان الصناعات المنظمة على اساس الانتاج المانيفاتوري غالبا ما تكون في مراكز غير زراعية، اما في البلدات، وأما -كما هي الحال غالبا- في القرى التي بالكاد يتعاطى سكانها نشاطا زراعيا معينا، تلك القرى التي ينبغي تصنيفها كتجمعات سكنية ذات صفة صناعية وتجارية. هنا نجد ان انفصال الصناعة عن الزراعة عميق الجذور في تقنيات المانيفاتورة، في اقتصادياتها، وفي سمات نمط الحياة الذي تولده (أو الثقافة). ذلك أن التقنية تقيد العامل بصناعة معينة فتجعله عديم النفع بالنسبة للزراعة (أي تجعله ضعيفا من الناحية الجسدية بالقياس لمتطلباتها، الخ) من جهة، لكنها تتطلب، الممارسة الطويلة والمنظمة

للصناعة، من جهة ثانية. اما البنية الاقتصادية للمانيفاتورة، فإنها تتصف بتمايز بين الصناعيين اعمق بكثير مما هو الحال بالنسبة للصناعات الصغيرة. وقد تبين لنا في حالة هذه الصناعات الصغيرة ان التمايز في الصناعة بتوازي مع تمايز في الزراعة. فمع الافكار المطلق لجموع المنتجين، الذي هو شرط ملازم للمانيفاتورة ونتيجة من نتائجها، يصعب تجنيد عمال المانيفاتورة من بين المزارعين المستقرين اقتصاديا. فمن بين المميزات الثقافية للمانيفاتورة نلاحظ، أولا، تواجدها القديم (ان لم نقل عراقتها) الذي يترك آثاره على السكان، ونلاحظ ثانيا، ارتفاع مستوى معيشة السكان. سوف نتطرق بالتفصيل للنقطة الاخيرة فيما بعد، ولكن فلنلاحظ، أولا بأول، ان المانيفاتورة لا تؤدي إلى الانفصال الكامل للصناعة عن الزراعة. ففي ظل التقنية [الانتاجية] اليدوية يتعذر على المؤسسات الكبيرة ان تصفي المؤسسات الصغيرة نهائيا، خاصة إذا وافق الصناع اليدويون الصغار على تمديد يوم عملهم وتخفيض مستوى متطلباتهم. وقد رأينا ان المانيفاتورة، في مثل هذه الحالات، قد تساعد على تطوير الصناعات الصغيرة. ولذلك، فمن الطبيعي ان نجد ان المراكز غير الزراعية غالبا ما تكون محاطة بمنطقة كاملة من التجمعات الزراعية يمارس سكانها الصناعات اليدوية [إلى جانب الزراعة]. وفي هذا الصدد أيضا، يتجلى لنا بوضوح كامل الطابع الانتقالي للمانيفاتورة بين الانتاج اليدوي الصغير وبين المصنع. حتى في الغرب، لم تنجح الفترة المانيفاتورية من الرأسمالية في تحقيق الفصل الكامل بين العمال الصناعيين والزراعة. أما في روسيا، فان عملية الفصل هذه قد اعيقت بسبب استمرار العديد من المؤسسات التي تقيد الفلاح بالأرض. لذلك نكرر القول ان المؤسسة الأكثر تعبيراً عن المانيفاتورة الرأسمالية الروسية هي المركز غير الزراعي الذي يجذب سكان القرى المجاورة، الذين يتوزع وقتهم بين العمل الصناعي والعمل الزراعي، ويسيطر على هذه القرى في أن.

وتجدر الإشارة هنا إلى ارتفاع المستوى الثقافي لسكان هذه المراكز غير الزراعية. ذلك ان ارتفاع نسبة المتعلمين، وارتفاع مستوى الحاجات والمعيشة، والقطيعة مع «جلافة» القرية، تشكل عادة السمات المميزة لسكان مثل هذه المراكز. وبمقدور المرء أن يستوعب المغزى العميق لهذا الواقع، الذي يثبت بوضوح الدور التقدمي لتاريخيا للرأسمالية، وأيضا للرأسمالية «الشعبية» الصافية التي لا يجرؤ أكثر المتحمسين للشعبيين على نعتها بأنها «اصطناعية»، طالما ان الغالبية الساحقة من المراكز المذكورة تصنف عادة في خانة الصناعة اليدوية! هنا ايضا يتجلى الطابع الانتقالي للمانيفاتورة لأنها تكتفي بافتتاح عملية تطوير عقلية السكان، وتترك للصناعة الآلية الكبيرة امر استكمالها.

في جميع الصناعات المنظمة على أساس المانيفاتورة التي عالجنا، وجدنا أن اكثرية العمال ليست مستقلة، بل هي خاضعة لرأس المال، تتقاضى الأجور لا غير، ولا تلك المواد الأولية ولا المنتجات الجاهزة. وفي نهاية الأمر فإن الاكثرية الساحقة من العاملين في هذه «الصناعات» هم **عمال مأجورون**، على الرغم أن هذه العلاقة لا تبلغ، في ظل المانيفاتورة، الكمال وحالة الصفاء التي تبلغها في المصنع. في ظل المانيفاتورة، يندمج رأس المال التجاري مع رأس المال الصناعي، بحيث يتشابهان في أكثر الاشكال تنوعا، وتتخذ تبعية المنتج للرأسمالي عددا من التجليات والتلاوين، من العمل بالأجرة في المشغل الذي يملكه الغير، إلى العمل في منزل المنتج لصالح صاحب المشغل، وإلى التبعية في شراء المواد الأولية او في بيع المنتج أخيرا. وهكذا، تشهد المانيفاتورة عددا كبيرا، إلى هذا الحد أو ذاك، من المنتجين شبه المستقلين، جنبا إلى جنب مع جمهرة من العمال التابعين. غير أن كل تنوع أشكال التبعية هو مجرد ستار يخفي السمة الرئيسية للمانيفاتورة، وهي أن الانشقاق بين ممثلي العمل وممثلي رأس المال قد أخذ يتجلى بحدة ووضوح كبيرين. وفي الوقت الذي كان الفلاحون يحققون فيه تحررهم، إذا بهذا الانشقاق يسجل عدة اجيال من عمره في المراكز الكبيرة للمانيفاتورة الروسية. وفي كافة «الصناعات» التي عالجنا أعلاه، نجد جمهرة من الناس يقتصر مصدر رزقهم الوحيد على العمل في ظرف من التبعية لأفراد الطبقة المالكة، ونجد، من ناحية ثانية، اقلية ضئيلة من الصناعيين الميسورين يسيطرون، بطريقة أو بأخرى، سيطرة كاملة تقريبا على كل صناعة المقاطعة المعنية. وان هذه الواقعة الأساسية هي التي تسم المانيفاتورة عندنا بميسمها الرأسمالي البارز، بالقياس مع الحقبة التي سبقتها. فقد عرفت تلك الحقبة هي أيضا التبعية لرأس المال والعمل بالأجرة، ولكن على غير تبلور، وعلى غير شمول لأكثرية الصناعيين والسكان، وبدون أن يؤدي الامر إلى التمايز بين مختلف فئات الافراد المتعاطين الانتاج. أضف إلى ذلك ان الانتاج نفسه، في الحقبة السابقة، كان لا يزال يحتفظ برقعته الضيقة، إذ كان التمايز لا يزال ضعيفا بين صاحب الحرفة والعامل، ولم يكن الوضع قد شهد بروز أي من كبار الرأسماليين (الذين يرأسون المانيفاتورة دوما) أو أي من العمال المرتبطين بعملية انتاجية واحدة ووحيدة ومقيدين بالتالي برأس المال الذي يدمج هذه العمليات الانتاجية التفصيلية في أوالية انتاجية واحدة.

فيما يلي شهادة كاتب قديم تؤكد بطريقة صارخة تشخيصنا للمعطيات الواردة أعلاه:

«في قرية كييري، كما في سائر القرى الروسية المسماة غنية كباقلوفا مثلاً، نجد أن نصف السكان هم المتسولين الذين يعيشون على الصدقات... إذا مرض عامل معين، وصدف أنه يسكن بمفرده، فقد يجد نفه بدون كسرة خبز في غضون أسبوع» [16].

وهكذا، فإن السمة الرئيسية لاقتصاديات المانيفاتورة الروسية كانت مكتملة الوضوح منذ الستينيات-أي المفارقة بين «ثروة» عدد من «القرى المشهورة» وبين الفقر المطلق للأكثرية الساحقة من «الصناع اليدويين». ويرتبط بهذه السمة أن عمال المانيفاتورة النموذجيين (وتحديداً، الحرفيون الذين قطعوا نهائياً، أو عملياً، مع الأرض) بدأوا ينجذبون نحو الطور اللاحق من الرأسمالية، لا طورها السابق، وباتوا أقرب إلى العامل في الصناعة الآلية الكبيرة منهم إلى الفلاح -وان المعطيات الآتية الذكر عن المستوى الثقافي للصناع اليدويين تشكل برهاناً صارخاً على ما نقول. على أن هذا التشخيص لا ينطبق على مجموع العاملين في المانيفاتورة. ذلك أن استمرار عدد كبير من المؤسسات الصغيرة وأصحاب الحرف الصغار، واستمرار الارتباط بالأرض والتطور البالغ الكثافة للعمل المنزلي -كل هذه تعني وجود عدد كبير من «الصناع اليدويين» في المانيفاتورة ينجذبون نحو الفلاحين، نحو أصحاب الحرف الصغار، نحو الماضي لا المستقبل، ويتشبثون بكافة الأوهام حول إمكانية تحولهم إلى أصحاب حرف مستقلين (بالجهود الجبارة، والتقتير واتساع الحيلة).

وفيما يلي تقويم لامع في موضوعيته لتلك الأوهام البرجوازية الصغيرة يرد في تقرير أحد مفتشي «الصناعات اليدوية» في مقاطعة فلاديمير:

«إن الانتصار النهائي للصناعة الكبيرة على الصناعة الصغيرة، وتجميع العمال، الموزعين في ورشات عديدة، داخل جدران مصنع حرير واحد، هو أمر لا يتطلب سوى الوقت. وبقدر ما يتسارع تحقيق هذا الانتصار بقدر ما يجلب المنافع لعمال الحياكة.

ومما يميز التنظيم الحالي لصناعة الحرير عدم استقرار الفئات الاقتصادية وهلاميتها، والنزاع بين الانتاج الكبير والإنتاج الصغير والزراعة. ويدفع هذا الصراع بـ«المعلم» الصغير وبالحائك إلى حمى الهياج، فلا يؤدي سوى إلى انفصالها عن الأرض، وإغراقها في الديون وفي فترات من الاحباط. إن تمركز الانتاج لن ينخفض أجور الحائك، لكنه سيزيل الحاجة إلى تحفيز وتخدير العمال، واغرائهم بتقديمات لا تتناسب ومداخلهم السنوية. فمع

انخفاض المنافسة المتبادلة، يفتر اهتمام أصحاب المعامل في بذل أموال طائلة لإيقاع الحائك تحت طائلة الديون. ثم ان الانتاج الكبير يولد تناقضا بين مصالح صاحب المعمل والعمال، بين ثروة الأول وبؤس الآخرين، إلى درجة أنه تنعدم عند الحائك الرغبة في ان يصبح صاحب معمل. ان الانتاج الصغير لا يقدم للحائك أكثر مما يقدمه له الانتاج الكبير، لكنه -أي الانتاج الصغير- يفتقر إلى ثبات هذا الأخير، ولهذا السبب بالذات فإنه يصيب العامل بضرر افدح. تتولد آمال واهمة في ذهن الحائك، فيتطلع إلى اليوم الذي يقيم فيه نوله الخاص. ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجهد نفسه لأقصى حد، ويغرق في الديون، فيأخذ بالسرقة، والكذب، ويبدأ بالنظر إلى زملائه الحائكين ليس كشركاء في المصيبة، وإنما كأعداء، كمنافسين على استملاك النول نفسه الذي يحلم باستملاكه هو ذات يوم. ان صاحب المشغل الصغير ليس يدرك تفاهة وضعه الاقتصادي، فتجده يتشبث بالسماسرة وأصحاب المعامل، ويخفي عن زملائه مصدر وشروط شرائه للمواد الأولية وبيعه لمنتجاته. انه يتصور نفسه صاحب حرفة مستقل، فيتحول إلى أداة طيعة بئسة، إلى لعبة، بين أيدي كبار التجار. وما ان ينجح في انتشارال نفسه من المستنقع، وفي استملاك ثلاثة او أربعة أنوال، حتى تجده يتحدث عن مشاغل وهموم أرباب الأعمال وعن كسل الحائكين وإدمانهم على الكحول، وعن ضرورة تأمين صاحب المعمل ضد عدم الوفاء بالديون. ان صاحب الحرفة الصغير هو التجسيد الحي للعبودية الصناعية، تماما كما كان الساقى والخدام المنزلي تجسيدا لعبودية الارقاء. فطالما لم تنفصل أدوات الانتاج نهائيا عن المنتج، سيظل هذا الأخير يملك الفرص للتحول إلى صاحب حرفة مستقل، وطالما لا يزال الملاك، وأصحاب الحرف الصغار، والوسطاء -الذين يقودون الفئات الاقتصادية الدنيا ويستغلونها ويتعرضون لاستغلال الفئات العليا- يرمدون الهوة الاقتصادية بين السمسار والحائك، فان الوعي الاجتماعي للعاملين سيظل يشوبه الغموض، كما ستظل مخيلتهم فريسة الأوهام. فتحتدم المنافسة حيث يجب ان يحل التضامن وتتولد وحدة مصالح بين فئات اقتصادية متناقضة. ان النظام الحالي لإنتاج الحرير لا يكتفي بالاستغلال الاقتصادي، بل هو يجد عملاء له بين المستغلين (بفتح الغين)، ويلقي على عاتقهم مهمة بلبلة اذهان وإفساد قلوب الشغيلة» (صناعات مقاطعة فلاديمير، الجزء 3، ص 124-126).

6- رأس المال التجاري والصناعي في المانيقاتورة.

السمسار وصاحب المعمل

يتضح من المعطيات الواردة أعلاه أن عددا كبيرا من المؤسسات الصغيرة يتزامن مع المشاغل الرأسمالية الكبيرة في هذه الحقبة من التطور الرأسمالي، إلى درجة أن هذه المؤسسات الصغيرة تكون هي الطاغية، عادة، مع أنها تلعب دورا ثانويا في اجمالي الانتاج. ان استمرار المؤسسات الصغيرة (لا بل تطورها، كما تبين لنا أعلاه) ظاهرة طبيعية جدا في ظل المانيفاتورة. ففي ظل الانتاج اليدوي، لا تملك المؤسسات الكبيرة أفضليات حاسمة على المؤسسات الصغيرة. لا بل أن قسمة العمل تشجع على نشوء المشاغل الصغيرة، لأنها تؤدي إلى نشوء ابسط العمليات [الانتاجية] التفصيلية. ولهذا السبب بالذات، فإن إحدى السمات **المميزة** للمانيفاتورة الرأسمالية هي تحديدا العدد القليل من المؤسسات الكبيرة نسبيا المتجاورة مع العدد الكبير من المؤسسات الصغيرة. هل ان ثمة من علاقة بين هذا وذاك؟ ان المعطيات التي عالجنا أعلاه لا تترك مجالا للشك في أن العلاقة بينهما هي من أوثق العلاقات، وفي أن المؤسسات الكبيرة تولد من المؤسسات الصغيرة، التي تكون احيانا مجرد فروع خارجية للمعامل المانيفاتورية، مثلما تؤكد هذه المعطيات على أن العامل الذي يعزز تلك العلاقة، في أغلب الاحيان، هو رأس المال التجاري الذي يملكه كبار اصحاب المشاغل والذي يبسط سلطانه على صغارهم. ان مالك المشغل الكبير **مضطر** إلى شراء المواد الأولية وبيع منتجاته على نطاق واسع. وبقدر ما تكون دورة رأس ماله كبيرة، تنخفض أكلافه (بالقياس إلى السلعة الواحدة) في شراء وبيع السلع، والفرز والتخزين، الخ. الخ. وهكذا تنشأ عملية اعادة بيع للمواد الأولية لأصحاب المشاغل الصغار بالتجزئة، وشراء سلعهم التي يبيعها صاحب المانيفاتورة بدوره بصفتها سلعا من انتاجه. وغالبا ما يرتبط الاسترقاق والربا بعمليات بيع المواد الأولية وشراء المنتجات. فإذا كان صاحب المشغل الصغير يشتري المواد بالدين ويسلم منتجاته تسديدا لديونه، فان صاحب المانيفاتورة الكبير يحقق بذلك مستوى من الربح على رأسماله لا يتحقق مطلقا على يد العمال المأجورين. ان قسمة العمل تنعش تطور علاقات التبعية التي تشد اصحاب المشاغل الصغار إلى الكبار. وهؤلاء الآخرون إما أن يوزعوا المواد على المنازل لصناعتها (أو لممارسة عمليات تفصيلية معينة عليها) وإما أن يشتروا من «الحرفي اليدوي» اجزاء من منتجات، أو أنواعا معينة منها، الخ. وباختصار، **فان أوثق الارتباط بين رأس المال التجاري والصناعي** هو واحد من أبرز مميزات المانيفاتورة. ويندمج «السمسار» هنا، في معظم الاحيان، بصاحب المانيفاتورة (أو «صاحب المصنع» إذا شئنا استخدام المصطلح الخاطئ الشائع التداول الذي يصنف كل محترف على أنه «مصنع» بغض النظر عن حجمه). ولهذا فغالبا ما نجد أن المعطيات الاحصائية عن مؤشر الانتاج للمؤسسات الكبيرة لا تقدم لنا، **بحد ذاتها، اية فكرة واضحة** عن الدلالة الحقيقية لهذه المؤسسات بالنسبة إلى الصناعات الحرفية، لأن أصحاب هذه المؤسسات لا يسيطرون سلطانهم على عمل العمال المستخدمين في مؤسساتهم وحسب، وإنما يسيطرون أيضا على جمع من العمال المنزليين وحتى على جمهور واسع من اصحاب المشاغل الصغار شبه المستقلين، يلعبون تجاههم دور السماسرة. وهكذا فالمعطيات الاحصائية عن

المانيفاتورة الروسية تزيد من ابراز القانون الذي اثبته مؤلف «رأس المال»، والقائل بأن درجة تطور رأس المال التجاري يتناسب عكسياً مع درجة تطور رأس المال الصناعي. وبالتأكيد يحق لنا أن نقول عن كل الصناعات الموصوفة في القسم الثاني من هذا الفصل: إذ يتقلص عدد المشاغل الكبيرة بين هذه الصناعات، يزداد تطور السماسرة، والعكس بالعكس. والذي يتغير هنا هو مجرد شكل رأس المال المسيطر في كل حالة من الحالات والذي يفرض على الصانع اليدوي «المستقل» ظروفًا غالبًا ما تكون أسوأ بكثير من ظروف العامل المأجور.

إن الخطأ الأساسي الذي يرتكبه الاقتصاديون الشعبويون هو أنهم يتجاهلون، أو يقللون من شأن العلاقة القائمة بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الكبيرة من جهة، والعلاقة القائمة بين رأس المال التجاري ورأس المال الصناعي من جهة ثانية. «إن صاحب المعمل في منطقة بافلوفا ما هو إلا سمسار متطور»، يقول السيد غريغورييف (المصدر السالف الذكر، ص 119). وهذا صحيح ليس فقط بالنسبة إلى بافلوفا وحدها، بل وأيضاً بالنسبة لغالبية الصناعات المنظمة وفق نهج المانيفاتورة الرأسمالية. والعكس صحيح أيضاً. فالسمسار في نظام المانيفاتورة هو «صاحب معمل» متطور. وهذا بالمناسبة هو أحد الفروقات الأساسية بين السمسار في نظام المانيفاتورة والسمسار في الصناعات الفلاحية الصغيرة. لكن أن نستخلص من واقعة الارتباط بين «السمسار» و«صاحب المعمل» حجة تؤيد الصناعة الصغيرة (كما يفعل السيد غريغورييف والعديد غيره من الشعبويين) ما هو إلا عملية استخلاص لنتائج اعتباطية كلياً وعملية تشويه للحقائق لكي تتلاءم مع أفكار مسبقة. إن حشداً من الوقائع يأتي ليؤكد، كما رأينا سابقاً، أن اندماج رأس المال التجاري مع رأس المال الصناعي يؤدي إلى تدهور وضع المنتج المباشر إلى ما دون مستوى العامل المأجور، ويطيل يوم عمله، ويخفض مداخيله، ويؤخر التقدم الاقتصادي والثقافي.

7- الصناعة المنزلية الرأسمالية

بما هي ملحق بنظام المانيفاتورة

يبين لنا الفصل السابق أن الصناعات الفلاحية الصغيرة تحوي على صناعة منزلية رأسمالية، أي على عملية تحويل للمواد الأولية في المنازل، والدفع على القطعة، والحصول على المواد الأولية عبر المتعهدين. وسوف نلتقي لاحقاً بالصناعات المنزلية الرأسمالية (وعلى نطاق

واسع) جنباً إلى جنب مع المصنع، أي مع الصناعة الآلية الكبيرة. وهكذا فإن الصناعة المنزلية الرأسمالية ترافق كافة أطوار نمو الرأسمالية في الصناعة، وإن تكن أكثر تمييزاً لمرحلة المانيفاتورة. إن كلا من الصناعات الفلاحية الصغيرة والصناعة الآلية الكبيرة تستطيع أن تتدبر أمورهما بدون الصناعة المنزلية. على أن فترة المانيفاتورة من تطور الرأسمالية، بما يميزها من استمرار صلة العامل بالأرض وبتكاثر المؤسسات الصغيرة حول المؤسسات الكبيرة، يصعب، أو حتى يستحيل، أن نتصورها بدون توزيع العمل المنزلي. وتؤكد الوقائع الروسية، كما رأينا أعلاه، أن توزيع العمل المنزلي واسع الانتشار في الصناعات المنظمة وفق نظام المانيفاتورة الرأسمالية. ولهذا السبب فإننا نعتقد أن الأكثر ملاءمة لأهدافنا هو أن ندرس في هذا الفصل تحديداً السمات المميزة للصناعة المنزلية الرأسمالية، على الرغم من أن بعض الأمثلة الواردة أدناه يصعب اعتبارها من ضمن نظام المانيفاتورة.

لا بد من أن نشير، بادئ ذي بدء، إلى تكاثر الوسطاء بين الرأسمالي والعامل في الصناعة المنزلية. يتعذر على المتعهد الكبير أن يوزع بنفسه المواد على مئات وآلاف من العمال المنزليين، الموزعين أحياناً على عدد من القرى. ويستدعي ذلك نشوء الوسطاء (وقد يتطلب الأمر أحياناً نشوء نظام تراتبي من مثل هؤلاء الوسطاء) لاستلام المواد بالجملة وتوزيعها بالتجزئة. هكذا نحصل على نظام التعريق [17]، نظام يمارس أقصى صنوف الاستغلال: ذلك أن «الملتزم الفرعي» (أو «صاحب المشغل» أو «بباعة المخرمات»، الخ.خ.) هو قريب جداً من العامل، وهو يعرف بالتالي كيف يستفيد حتى من أدق حيثيات بؤسه، ويبتكر للاستغلال وسائل لا يعقل تصورهما في مؤسسة كبيرة مثلما تنعدم امكانية اكتشافها ومراقبتها.

وإلى جانب نظام التعريق، أو ربما كشكل من أشكاله، يوجد نظام دفع الأجور على شكل بضائع [18]-الممنوع في المصانع، لكنه يستمر في الصناعات الحرفية اليدوي، خاصة حيث يجري توزيع العمل على المنازل. وفي وصفنا للصناعات المختلفة أعلاه، قدمنا الأمثلة عن هذه الممارسات الشائعة.

ثم أن الصناعة المنزلية الرأسمالية تستجلب ظروف عمل غير صحية على الإطلاق حيث يضاف فقر العامل المدقع إلى استحالة ضبط ظروف العمل بواسطة أي نوع من القوانين إلى دمج مكان العمل مع مكان السكن لتوليد ظروف تحوّل مساكن العمال المنزليين إلى بؤر

للالتهابات والأمراض المهنية. يمكن مكافحة مثل هذه الآفات في المؤسسات الكبيرة. على أن الصناعة المنزلية تبقى بين أشكال الاستغلال الرأسمالي أكثرها «ليبرالية».

أن يوم العمل الطويل فوق حدود المعقول هو أيضا سمة مميزة من سمات العمل المنزلي لصالح الرأسمالي كما هي من سمات الصناعات الصغيرة عموما. ولقد تعرضنا للحيثيات التي تقارن يوم العمل في كل من «المصانع» وبين «الصناع اليدويين».

في معظم حالات الصناعة المنزلية تجد انجذاب النساء والأطفال منذ نعومة أظافرهم إلى الانتاج. وتأكيدا على ذلك، فلنذكر بعض الوقائع المستمدة من دراسة عن الصناعات النسائية في مقاطعة موسكو. توجد 10004 نساء تعمل في لف القطن، حيث يبدأ الأطفال العمل في الخامسة أو السادسة من عمرهم (!) وحيث المدخول اليومي 10 كوبيكات والسنوي 17 روبلا. ويصل يوم العمل في الصناعات النسائية عموما إلى 17 ساعة. وفي الحياكة يبدأ الأطفال العمل في السادسة، ويبلغ المدخول اليومي 10 كوبيكات والسنوي 22 روبلا. ويبلغ مجموع العاملات في الصناعات النسائية 37514 امرأة، يبدأن العمل في الخامسة أو السادسة من العمر في ست من الصناعات الـ 19 التي تستوعب 32400 من العاملات، ويتقاضين 13 كوبيكا كمعدل للدخل اليومي، و26 روبلا و20 كوبيكا كدخل سنوي.

ولعل أخبث أوجه الصناعة المنزلية الرأسمالية ذلك الذي يؤدي إلى انخفاض في مستوى متطلبات العامل. هنا يستطيع رب العمل أن يستجلب العمال من المناطق البعيدة حيث مستوى معيشة الشعب متدنٍ إلى أبعد حد وصلة العامل بالأرض تسمح له بالعمل لقاء أتعفه الأجور. لنأخذ مثلا صاحب مؤسسة لصنع الجوارب في إحدى القرى الذي يشرح قائلا أن الإيجارات في موسكو مرتفعة، وبالإضافة لذلك فإن الحائكين «يجب اطعامهم... الخبز الأبيض... في حين أن العمال هنا يعملون في أكواخهم ويكتفون بالخبز الاسمر... فكيف يمكن لموسكو، بعد هذا كله، أن تنافسنا؟!» [19]. أما تفسير الأجور الشديدة الانخفاض لزوجات وبنات الفلاحين في صناعة لف القطن فهو أن هذا العمل يشكل بالنسبة لهن مصدر دخل إضافي: «وهكذا، فالنظام السائد في هذه المهنة، يخفض الأجور إلى أدنى حد بالنسبة للذين تشكل هذه المهنة مصدر رزقهم الوحيد، ويخفض بالتالي أجور الذين يعتاشون على العمل الصناعي وحده لما هو دون الحد الأدنى من حاجاتهم، أو هو يؤخر، أقل، عملية ارتفاع مستوى معيشتهم. أي أنه يؤدي إلى نشوء ظروف غير طبيعية، في كلا الحالين» [20]. ويقول السيد خاريزومينوف: «يسعى المصنع وراء الحائكين ذوي الأجور المتدنية وهو يجدهم في قرَاهم البعيدة جدا عن

مراكز الصناعة... هناك واقعة أكيدة، وهي ان الأجور تنخفض بانتظام مع الابتعاد عن المراكز الصناعية نحو الأطراف» [21]. وهكذا، فإن أرباب العمل قادرون على الاستفادة القصوى من الظروف التي تقيد السكان بالأرياف بطريقة اصطناعية.

أما عزلة العمال الصناعيين فليست أقل خبثاً من سائر أوجه هذا النظام (...)

ان عزلة العمال الصناعيين وتعدد الوسطاء تؤيدان بالطبع إلى انتشار العبودية، إلى مختلف اشكال التبعية الشخصية التي تترافق عادة والعلاقات «البطيركية» في الأرياف النائية. ثم ان مديونية العمال لأرباب العمل ظاهرة واسعة الانتشار في الصناعات اليدوية عموماً والصناعات المنزلية خصوصاً. فالعامل ليس عبداً للآخر وحب بل هو عبد الديون أيضاً. وقد أوردنا اعلاه عدداً من الأمثلة عن الظروف التي يعيشها العامل في ظل «الطابع العشيري» (البطيركي) للعلاقات الريفية.

عند الانتقال من وصف الصناعة المنزلية الرأسمالية إلى وصف الظروف التي تساعد على انتشارها، لا بد لنا أولاً من ذكر العلاقة بين هذا النظام وبين تقييد الفلاح بحصة أرضه. فقدان حرية الحركة، التعرض أحياناً لخسارة مادية من أجل التخلص من الأرض (عندما تفيض نفقات الأرض عن عائدها، بحيث يضطر الفلاح الذي يؤجر حصته إلى دفع مبلغ للمستأجر)، وحصرية المجتمع الفلاحي في مرتباته الاجتماعية، كل هذه توسع بطريقة اصطناعية من رقعة العمل المنزلي الرأسمالي، وتقيّد الفلاح بطريقة اصطناعية أيضاً، لأسوأ أشكال الاستغلال. وهكذا فالمؤسسات البالية ومبدأ المراتب الاجتماعية تمارس اخبث تأثير على الزراعة والصناعة معاً، وتحافظ على اشكال الانتاج المتخلفة تقنياً والتي تترافق مع نمو هائل للعبودية والتبعية الشخصية، ومع أتعس الظروف وأشدّها سحقاً للكادحين [22].

وبالإضافة لذلك، فانه توجد علاقة أكيدة بين العمل المنزلي لصالح الرأسماليين وبين تمايز الفلاحين. ان اتساع العمل المنزلي على نطاق واسع يفترض شرطين: 1-وجود جمهرة من العمال الريفيين المضطرين لبيع قوة عملهم لقاء اجور رخيصة؛ 2-وجود فلاحين ميسورين، وثيقي الاطلاع على الظروف المحلية، وقادرين على الاضطلاع بدور الوكلاء في عملية التوزيع. ذلك ان البائع الذي يوفده التاجر [لتلك المناطق] قد لا يستطيع ممارسة هذا الدور (خاصة بالنسبة للصناعات البالغة نسبة معينة من التعقيد)، وهو بالتأكيد لن يستطيع ممارسته

بـ«البراعة» التي يمارسه فيها الفلاح المحلي، اي كـ«واحد منهم». وقد يعجز كبار المقاولين عن تنفيذ نصف عملياتهم في توزيع العمل على العمال المنزليين إذا لم يكن يوجد تحت امرتهم جيش كامل من صغار المقاولين يمكن انتمناهم على تسلم السلع بالدين أو على أساس عمولات، ممن يقفز على كل مناسبة بجشع سعيًا وراء توسيع عملياته التجارية الصغيرة.

وأخيرا، فانه من الأهمية بمكان أن نشير إلى مكانة الصناعة المنزلية الرأسمالية في نظرية الفائض السكاني الذي تولده الرأسمالية. لم يتحدث احد عن «تحرير» الرأسمالية للعمال الروس بقدر ما تحدث السادة دانيالسون وفورونتسوف وسواهما من الشعبويين. إلا أن واحدا منهم لم يتجشم عناء تحليل الاشكال المخصوصة التي يتخذها «جيش العمل الاحتياطي» الذي تكون ولا يزال يتكون في فترة «ما بعد الإصلاح» في روسيا. ولم يخطر ببال السادة الشعبويين قط أن العمال المنزليين قد يشكلون الفصيل الأكبر في هذا «الجيش الاحتياطي» للرأسمالية. ان المتعهدين، إذ يوزعون العمل للتنفيذ في المنازل، يحققون زيادة الانتاج فورا إلى الكميات المطلوبة دون ان ينفقوا مقادير هامة من رأس المال أو الوقت على بناء المعامل، الخ. وغالبا ما تكون ظروف السوق هي التي تملي مثل هذه الزيارة السريعة للإنتاج، عندما ينجم ارتفاع الطلب عن انتعاش احد الفروع الصناعية الكبيرة (كبناء خط سكة حديد، مثلا) أو عن ظروف خاصة كالحرب، وما شابه. من هنا، فالوجه الآخر للعملية الموصوفة في الفصل الثاني على أنها تكون بروليتاريا زراعية من ملايين الأفراد، هو، بالمناسبة، النمو السريع للصناعة المنزلية الرأسمالية في فترة «ما بعد الإصلاح».

«ما الذي حصل لتلك الايدي العاملة التي تحررت من المهن المرتبطة بالاقتصاد المنزلي، الطبيعي، وأخذت تتطلع إلى العائلة وإلى المستهلكين القلائل في السوق المجاورة؟ ان المصانع المكتظة بالعمال، والاتساع السريع للصناعة المنزلية الواسعة النطاق، يقدمان الجواب على السؤال» (صناعات مقاطعة فلاديمير، الجزء 3، ص 20. التشديد من لينين).

وتبين الأرقام الواردة في القسم الذي سيلي عدد العمال المستخدمين لدى مقاولين في الصناعة اليدوية الذي بلغته روسيا هذه الأيام.

(...) ردا على السؤال -«ما الصناعة اليدوية؟»- تضطرنا المعطيات الواردة في الفصلين السابقين إلى الإجابة بما يلي: ان المصطلح غير ملائم اطلاقا لأغراض البحث العلمي، وهو يستخدم للدلالة على الأشكال الصناعية كلها، من الصناعات المنزلية والصناعات اليدوية إلى العمل المأجور في أكبر المانيفاتورات. ان هذا التجميع الاعتباطي لأنماط التنظيم الاقتصادي الاشد تنوعا الذي يسود العديد من الأبحاث عن الصناعات اليدوية جرى تبنيه، على نحو أخرق، معدوم الحس النقدي، فخطوا بذلك خطوة كبيرة إلى الخلف بالمقارنة مثلا مع كاتب مثل كورساك، وأفادوا من فوضى المصطلحات السائدة لابتكار اعجب النظريات. وهكذا نظروا إلى «الصناعة اليدوية» بصفتها متجانسة اقتصاديا، ومكتفية ذاتيا، و«جابهوا» (كذا!) بينها وبين «الرأسمالية» التي لا تحتاج إلى كثير من لغط لكي يجري تفسيرها على أنها تعني الصناعة «المصنعية الآلية». لنأخذ السيد دانيالسون، مثلا. في ص 79 من كتابه مقالات، نجد العنوان التالي: «رسملة (?) الصناعات» يليه، دون اي تحفظ أو شرح: «احصائيات عن المصانع»... ان مثل هذه السذاجة مؤثرة: «الرأسمالية»=«الصناعة المصنعية [الآلية]»، والصناعة المصنعية=ما يجري تصنيفه تحت هذا العنوان في المطبوعات الرسمية. وعلى أساس مثل هذا «التحليل» العميق، فان جماهير العمال المأجورين رأسماليا المحسوبين «بين الصناع اليدويين» يجري اسقاطهم من حساب الرأسمالية. على اساس مثل هذا «التحليل» يجري تركيب حكم مسبق هو من أشد الاحكام المسبقة عبثية وخبثا، يقضي بالتمييز بين «صناعتنا المصنعية»، وبفصل الثاني عن الأول، كما يقضي بـ«الطابع الاصطناعي» للصناعة «المصنعية»، الخ. انه حكم مبق لأن أحدا من هؤلاء السادة لم يقم حتى بدراسة المعطيات الاحصائية التي تشير، في كافة فروع الصناعة، إلى وجود علاقة وثيقة لا تنقسم بين الصناعة «اليدوية» والصناعة «المصنعية».

وقد كان غرض هذا الفصل أن يبين بدقة عناصر هذه العلاقة والمميزات التقنية والاقتصادية والثقافية للشكل الصناعي الذي يتوسط بين الصناعة الصغيرة الآلية الكبيرة في روسيا.

الفصل السابع

تطور الصناعة الآلية الكبيرة

1- المفهوم العلمي للمصنع...

قبل أن نتناول الصناعة الآلية (أي المصنعية) الكبيرة، لا بد وأن نؤكد أن المفهوم العلمي لهذا المصطلح لا يتطابق على الإطلاق مع معناه الشائع المتداول يوميا. ففي احصائياتنا الرسمية، وفي ادبياتنا عموما، يؤخذ المصنع على أنه أية مؤسسة صناعية كبيرة، إلى هذا الحد أو ذاك، تضم عددا كبيرا، إلى هذا الحد أو ذاك، من العمال الأجورين. أما بالنسبة لنظرية ماركس، فمصطلح «الصناعة الآلية (المصنعية) الكبيرة» ينطبق على طور معين من تطور الرأسمالية في الصناعة، هو طورها الأعلى. والسمة الأبرز والأهم لهذا الطور هي استخدام نظام من الآلات في عملية الإنتاج [1]. والانتقال من المانيفاتورة إلى المصنع هو بمثابة ثورة تقنية متكاملة، تطيح بالمهارة اليدوية للحرفي التي استغرق اكتسابها القرون من الزمن، ولا بد من أن يعقب هذه الثورة التقنية التدمير الشامل لعلاقات الإنتاج الاجتماعية، والقطيعة النهائية بين الفئات المختلفة للمساهمين في الإنتاج، وبانقطاع كامل عن التقاليد، وبتكثيف وتوسيع للجوانب المظلمة من الرأسمالية، وفي الوقت نفسه، يعقب هذه الثورة التقنية التشريك الجماعي للعمل من قبل الرأسمالية. وهكذا، فإن الصناعة الآلية الكبيرة هي أحدث مبتكرات الرأسمالية، أحدث «عناصر التقدم الاجتماعي» [2] وعناصر التقهقر التي تحملها هذه الرأسمالية.

من هنا يتضح أن الانتقال من المانيفاتورة إلى المصنع مسألة بالغة الأهمية خاصة عندما نعالج تطور الرأسمالية. والذي يخلط بين هذين الطورين يحرم نفسه من إمكانية استيعاب الدور التغييري والتقدمي للرأسمالية. ذلك تحديدا هو الخطأ الذي يقع فيه الاقتصاديون الشعبويون الذين يطابقون، كما رأينا، بين الرأسمالية عموما وبين الصناعة «المصنعية» ويقترحون حل مسألة «رسالة الرأسمالية» وحتى مسألة «دالتها التوحيدية» بمجرد الإشارة إلى الاحصائيات المصنعية. وبالإضافة لكون هؤلاء الكتاب ينمّون عن جهل مدهش في أمور الاحصائيات المصنعية (كما سنرى تفصيلا فيما بعد)، فإنهم يرتكبون خطأ افدح في فهمهم النمط والجامد والغريب لنظرية ماركس.

أولاً، انه من السخف بمكان ان نختزل مسألة تطور الصناعة الآلية الكبيرة بمجرد احصائيات مصنعية. فالمسألة ليست مجرد مسألة إحصائيات، بل هي أيضا مسألة الاشكال التي يكتسبها، والمراحل التي يجتازها، تطور الرأسمالية في صناعة البلد المعني بالأمر. وفقط بعد القاء الضوء الساطع على هذه الأشكال وعلى سماتها المميزة، يكون هناك معنى في توضيح تطور هذا الشكل او ذاك بواسطة الاحصائيات المجمعة بطريقة صحيحة. أما إذا اقتصر هؤلاء الكتاب على الاحصائيات الروسية، فان ذلك يؤدي حكما إلى الخلط بين الأشكال الأشد تنوعا، إلى درجة ان الاشجار تغيب عليهم رؤية الغابة.

ثانياً، ان اختزال كل رسالة الرأسمالية بمسألة زيادة عدد عمال «المصانع» ينم عن فهم للنظرية بمستوى عمق الفهم الذي ينم عنه السيد ميخايلوفسكي عندما يبدي دهشته لحديث بعض الناس عن تشريك الرأسمالية للعمل، في الوقت الذي يزعم فيه أن هذا التشريك لا يتعدى حقيقة أن عدة مئات او عدة آلاف من العمال ينشرون الخشب، ويقطعون، ويسحقونه، الخ. تحت سقف واحد.

ان مهمة عرضنا اللاحق تتلخص في أمرين: اننا سوف ندرس بالتفصيل حالة الاحصائيات المصنعية عندنا ومدى دقتها. وهذا الجهد، السلبي في معظمه، يبقى ضرورياً، لأن أدبياتنا تسيء استخدام هذه المعطيات الاحصائية بطريقة سافرة. هذا من جهة، أما من الجهة الثانية فإننا سندرس المعطيات الاحصائية المتعلقة بنمو الصناعة الآلية الكبيرة في مرحلة «ما بعد الإصلاح» [3].

4-تطور صناعة التعدين

(...) ان المعطيات الاحصائية الآتية الذكر عن تطور صناعة التعدين تكتسب أهمية خاصة من زاويتين اثنتين. الأولى، انها —أي الاحصائيات— تشير بوضوح استثنائي إلى جوهر التغيير في العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية؛ وثانياً، انها تبرهن على الاطروحة النظرية التي تقول ان المجتمع الرأسمالي النامي يشهد تطوراً سريعاً جداً للفروع الصناعية التي تنتج وسائل الانتاج —أي التي تنتج السلع المعدة للاستهلاك الإنتاجي، لا للاستهلاك الشخصي. واستبدال شكل من اشكال الاقتصاد الاجتماعي بشكل آخر مسألة بالغة الوضوح في صناعة التعدين، لأن الممثلين النموذجيين للشكلين هما منطقتان متميزتان [4]. فمنطقة هي ذلك

العالم قبل الرأسمالي القديم، بتقنيته البدائية الرتيبة، والتبعية الشخصية للسكان المقيدي الإقامة، والتقاليد الفئوية والمراتبية الراسخة، والاحتكارات، إلى آخره. بينما نجد، في المنطقة الثانية، قطيعة كاملة مع التقاليد، وثورة تقنية، والنمو السريع للصناعة الآلية المحض رأسمالية. وهذا المثال يبرز بوضوح الخطأ الذي يرتكبه الاقتصاديون الشعبويون. انهم ينكرون الطبيعة التقدمية للرأسمالية في روسيا، مشيرين إلى أن أرباب العمل عندنا يلجأون بسرعة إلى العمل-الخدمة في الزراعة، وإلى توزيع العمل المنزلي في الصناعة ويسعون، في التعدينه، إلى تقييد الفلاح، وإلى التحريم القانوني للمنافسة من قبل المؤسسات الصغيرة، الخ. ، الخ. ان لامنتقية هذه المحاججات وتشويهها الفاضح للمنظور التاريخي هما فاقعان حقا. فمن اين يحق لنا أن نستنتج أن جهود أرباب العمل عندنا لاستخدام المنافع التي توفرها اساليب الانتاج قبل الرأسمالية يجب تحميلها لنظامنا الرأسمالي، وليس لترسبات الماضي التي تعرقل تطور الرأسمالية والتي غالبا ما تجري المحافظة عليها بقوة القانون؟ وهل يحق لنا أن ندهش، مثلا، إذا سعى أصحاب المناجم الجنوبيون إلى تقييد العمال وتأمين التحريم القانوني لمنافسة المؤسسات الصغيرة، في الوقت الذي تمارس فيه منطقة تعدين أخرى مثل هذا التقييد وتلك التحريمات منذ قرون ولا تزال تمارسها حتى يومنا هذا، وفي الوقت الذي تشهد فيه منطقة ثالثة التجاء اصحاب مصانع الحديد للوسائل الاشد بدائية واستخدامهم قوة عمل أرخص وأكثر طواعية لتحقيق ارباح على حديدهم الخام تصل، دون عناء، إلى «كوبيك للكوبيك الواحد، وأحيانا كوبيك ونصف للكوبيك الواحد»؟ أليس الأحرى بنا أن ندهش لعكس ذلك كله، أن ندهش لوجود أناس، في مثل هذه الظروف، لا يزالون قادرين على تزويق النظام الاقتصادي قبل الرأسمالي في روسيا، ويغضون الطرف عن الحاجة الاشد الحاحا لإلغاء كل المؤسسات البالية التي تعيق تطور الرأسمالية؟

ومن جهة ثانية، فان المعطيات الاحصائية عن نمو صناعة التعدين مهمة لأنها تشير بوضوح إلى أن تزايد وتيرة نمو الرأسمالية والسوق المحلية يتم بسبب سلع الاستهلاك الانتاجي اكثر مما يتم بسبب سلع الاستهلاك الشخصي. وهذا أمر يغفله السيد دانيالسون، مثلا، إذ يحتاج قائلا أن تلبية كامل الطلب المحلي لمنتجات الصناعة التعدينية «سوف يتحقق قريبا جدا على الأرجح» (مسودات، ص 123). والواقع أن استهلاك المعادن، والفحم، وسواهما (للفرد الواحد) لا يبقى، بل لا يمكنه أن يبقى، راكدا في المجتمع الرأسمالي، انه يتزايد بالضرورة. فكل كيلومتر جديد من سكك الحديد، كل مشغل جديد، كل محراث حديدي يشتريه برجوازي ريفي، يزيد الطلب على منتجات التعدين. وعلى الرغم من ان استهلاك الحديد الخام في روسيا ارتفع بين 1851 و1897، مثلا، من 14 رطل للفرد الواحد إلى $1 + \frac{3}{1}$ «بود»، فانه لا بد لهذا الرقم الاخير من أن يرتفع كثيرا لكي يصل إلى حجم الطلب على الحديد في الاقطار المتقدمة (اذ انه يبلغ 6 «بودات» للفرد في كل من بريطانيا وبلجيكا).

5-هل ان عدد العمال في المؤسسات الصناعية الكبرى آخذ بالنمو؟

(...)

فلنلخص حساباتنا.

عدد العمال في المؤسسات الصناعية الكبيرة

السنوات	في الصناعة المعملية	في المناجم	في سكك الحديد	المجموع
1865	509000	165000	32000	706000
1890	840000	340000	252000	1432000

وهكذا ففي غضون 25 سنة، تضاعف عدد العمال في المؤسسات الصناعية الكبيرة بأكثر من ضعفين، أي انه تزايد ليس بوتيرة أسرع من وتيرة تزايد العدد الاجمالي وحسب، وإنما أيضا بأسرع من وتيرة تزايد سكان المدن ايضا. ومن هنا، فان الانتقال المتسارع بانتظام للعمال من الزراعة ومن الصناعات الصغيرة نحو المؤسسات الصناعية الكبيرة أمر لا يرقى إليه شك.

المهن	مستقل	(كلا الجنسين)	اجمالي السكان
-------	-------	---------------	---------------

	فرد في أسرة		
2200000	700000	1500000	أ) موظفو دولة وقوات مسلحة
1600000	900000	700000	ب) رجال دين ومهن حرة
2200000	900000	1300000	ج) أصحاب مداخل مالية وعقارية ومتقاعدون
900000	300000	600000	د) سجناء: مومسات، مهن غير محددة ومهن غير معروفة
6900000	2800000	4100000	اجمالي السكان غير المنتجين
5000000	3400000	1600000	هـ) تجارة
1900000	1200000	700000	و) سكك حديد ومواصلات
5800000	2400000	3400000	ز) خدمات خاصة، خدم منزليون وعمال مياومون
12700000	7000000	5700000	اجمالي السكان شبه المنتجين
93700000	75500000	18200000	ح) الزراعة
12300000	7100000	5200000	ط) الصناعة
106000000	82600000	23400000	اجمالي السكان المنتجين
125600000	92400000	33200000	المجموع العام

وهذا ما تؤكدُه الاحصائيات نفسها التي غالبا ما يعتمدُها السادة الشعبويون ويمنعون في تشويهها (...)

اضافة للطبعة الثانية. اننا نملك الآن عائدات الاحصاء الوطني العام لسنة 1897، الذي يحوي الارقام عن مهن مجموع السكان. وهذه هي معطياته بالنسبة إلى الامبراطورية الروسية كلها بعد تلخيصها من قبلنا:

وغني عن القول ان هذه المعطيات تؤكدُ كلياً ما قيل أعلاه حول عبثية الصيغة الشعبوية حول مفارقة عدد عمال المصانع بإجمالي عدد السكان.

وانه لمن المثير، بادئ بدء، ان نجمع المعطيات عن التوزيع المهني لإجمالي سكان روسيا، بحيث ترسم لنا لوحة عن **قسمة العمل الاجتماعية** بصفتها قاعدة مجمل عملية الانتاج البضاعي والرأسمالية في روسيا. ولتحقيق ذلك، يجب توزيع اجمالي السكان إلى ثلاثة اقسام فرعية: 1- السكان العاملون في الزراعة، 2- السكان العاملون في التجارة والصناعة، 3- السكان غير المنتجين (وبتحديد أدق، السكان غير المساهمين في النشاط الاقتصادي). ومن بين الفئات التسع الأنفة لذكر (أ إلى ط) توجد فئة واحدة يتعذر تصنيفها مباشرة وكليا ضمن قسم فرعي الأقسام الثلاثة. انها الفئة ز: خدمات خاصة، خدم منزليون وعمال مياومون. يجب توزيع هذه الفئة **توزيعاً تقريبياً** بين السكان العاملين في التجارة والصناعة وبين السكان العاملين في الزراعة. وقد اضعنا إلى هؤلاء الشريحة التي تسكن المدن (2.5 مليون)، في حين اضعنا إلى أولئك الشريحة التي تسكن الأرياف (3.3 مليون). وهكذا حصلنا على اللوحة التالية حول توزيع إجمالي سكان روسيا:

97000000	سكان روسيا العاملون في الزراعة
21700000	سكان روسيا العاملون في التجارة والصناعة

6900000	سكان روسيا غير المنتجين
125600000	المجموع

وتبين هذه اللوحة بوضوح تام ان التداول البضاعي، وبالتالي الانتاج البضاعي، راسخ الجذور في روسيا. ان روسيا بلد رأسمالي. هذا من جهة. أما من جهة ثانية، ينجم عن ذلك ان روسيا لا تزال شديدة التخلف، من حيث تطورها الاقتصادي، اذا ما قورنت بسائر البلدان الرأسمالية.

فلنكمل بحثنا. بعد التحليل الذي قمنا به حتى الآن، فان احصاء المهن لإجمالي سكان روسيا يمكن، بل يجب، استخدامه من أجل تعيين تقريبي للفئات الأساسية التي ينقسم اليها سكان روسيا بناء على موقعهم الطبقي، اي بناء على موقعهم في نظام الانتاج الاجتماعي.

يمكن تعيين هذه الفئات، تعيينا تقريبا بالطبع، لأننا نعرف الفئات الاقتصادية الأساسية التي ينقسم اليها الفلاحون. ويمكن القول بثقة ان مجموع سكان روسيا العاملين بالزراعة هم من الفلاحين، لأن عدد الملاك العقاريين تافه بالقياس إلى إجمالي السكان. ثم ان عددا كبيرا من الملاك العقاريين يرد تصنيفهم في فئة اصحاب المداخل العقارية، والموظفين الحكوميين، وكبار الوجهاء، الخ. غير انه لا بد لنا من ان نميز، بين المجموع الفلاحي البالغ 97 مليون نسمة، ثلاث فئات أساسية: الفئة الدنيا — وهي تضم الشرائح البروليتارية وشبه البروليتارية من السكان؛ والفئة المتوسطة — صغار الفلاحين المزارعين الفقراء؛ والفئة العليا — صغار الفلاحين المزارعين الميسورين. وقد حللنا اعلاه المميزات الاقتصادية الأساسية لهذه الفئات بما هي عناصر طبقية متميزة. فالفئة الدنيا تضم السكان غير المالكين، الذين يكسبون معيشتهم، معظمها أو نصفها على الأقل، من خلال بيع قوة عملهم. أما الفئة المتوسطة، فإنها تضم صغار المزارعين الفلاحين الفقراء، ذلك ان الفلاح المتوسط، في أفضل المواسم، بالكاد يحصل ما يقيم به الأود، غير ان مصدر الرزق الرئيسي لهذه الفئة هو الزراعة الصغيرة «المستقلة» (المستقلة شكلا، بالطبع). وأخيرا، فان الفئة العليا تتكون من صغار المزارعين الفلاحين الميسورين، الذين يستغلون أعدادا كبيرة، إلى هذا الحد أو ذاك، من عمال المزارع المحاصيين والمياومين وشتى انواع العمال الأجورين بشكل عام.

وتشكل هذه الفئات تقريبا 50 بالمئة و30 بالمئة و20 بالمئة على التوالي من مجموع عدد السكان. في الصفحات السابقة، تناولنا حصة كل من هذه الفئات من العدد الاجمالي للأسر وللمزارع. فلا بد لنا من أن نتناولنا الآن بالنسبة إلى مجموع السكان. ويؤدي هذا التحول إلى زيادة في الفئة الدنيا وانخفاض في الفئة العليا. ولكن الذي لا شك فيه أن هذا التحول هو الذي عرفته روسيا في العقد الأخير من الزمن، والذي يتأكد، بما لا يرقى إليه شك، بتقلص عدد ملكية الأحصنة وخراب الفلاحين وتزايد الفقر والبطالة في الأرياف، الخ.

وبعبارة أخرى، فمن بين السكان العاملين في الزراعة، هناك حوالي 48.5 مليون من البروليتاريين وشبه البروليتاريين، وحوالي 29.1 مليون من صغار المزارعين الفلاحين الفقراء وأسرهم، وحوالي 19.4 مليون من السكان في المزارع الميسورة.

والسؤال الآن هو عن توزيع السكان العاملين في التجارة والصناعة والسكان غير المنتجين. تضم الفئة الأخيرة أعدادا من السكان ينتمون بالتأكيد إلى البرجوازية الكبيرة: جميع ذوي المداخل العقارية («الذين يعيشون على المداخل من رؤوس الأموال والعقارات»- ... البالغ عددهم 900 ألف) وقسما من الانتلجنسيا البرجوازية، وكبار الموظفين والعسكريين، الخ. ويبلغ اجمالي عددهم مليونا ونصف المليون. وفي الطرف المقابل من هذه الفئة من السكان غير المنتجين، توجد الفئات الدنيا من الجيش والبحرية والشرطة والدرك (حوالي 1.3 مليون) والخدم المنزليون وخلافه (ومجموعهم حوالي نصف المليون)، اضافة إلى حوالي نصف مليون من المتسولين والمتشردين، الخ. الخ. ونستطيع هنا أن نوزع الفئات الأكثر مطابقة للنماذج الاقتصادية الأساسية: فيذهب مليونان إلى فئة السكان البروليتاريين وأشباه البروليتاريين (أو البروليتاريا الرثة)، وحوالي 1.9 مليون إلى فئة صغار الملاك الفقراء، وحوالي 1.5 مليون إلى فئة صغار الملاك الميسورين، بما في ذلك معظم الكتبة، والموظفين الإداريين، والمتقنين البرجوازيين، الخ.

وأخيرا، تحتل البروليتاريا القسم الأكبر من فئة السكان العاملين في التجارة والصناعة. والبون أكثر اتساعا بين البروليتاريا والبرجوازية الكبيرة. غير أن عائدات الاحصاء لا تقدم لنا المعطيات عن توزيع هذه الفئة من السكان بين أرباب عمل، ومنتجين أفراد، وعمال، الخ. ولا يبقى لنا من بديل سوى الاقتداء بالمعطيات الأنفة الذكر عن السكان العاملين في الصناعة لمدينة سان بطرسبرغ، المصنِّفين حسب موقعهم من الانتاج. وبناء على هذه المعطيات، يمكن أن نعطي البرجوازية الكبيرة 7 بالمئة، والبرجوازية الصغيرة الميسورة 10 بالمئة،

وصغار الملاك الفقراء 22 بالمئة، والبروليتاريين 61 بالمئة. وبديهي القول ان الانتاج الصناعي الصغير اكثر تشبها بالبقاء في روسيا مما هو في سان بطرسبرغ، غير أننا لم نضف إلى السكان شبه البروليتاريين مجموع المنتجين الافراد والصناع اليدويين الذين يعملون في منازلهم لصالح أرباب عمل. ولذا، فالرأج ان النسب التي اعتمدنا لن نختلف كثيرا عن واقع الحال. وهكذا نحصل بالنسبة للسكان العاملين في التجارة والصناعة على حوالي المليون ونصف المليون من البرجوازيين الكبار، 2.21 مليون من الميسورين، 4.8 من صغار المنتجين المحتاجين، 13.2 مليون ينتمون إلى الشرائح البروليتارية وشبه البروليتارية من السكان.

وبعد دمج الفئات الزراعية والتجارية والصناعية وغير المنتجة من السكان، نحصل على التوزيع التقريبي التالي لإجمالي سكان روسيا وفق موقعهم الطبقي:

اجمالي السكان (من الجنسين)	
حوالي 3.0 مليون	-برجوازية كبيرة، ملاك عقاريون، كبار الموظفين، الخ.
حوالي 23.1 مليون	-صغار الملاكين الميسورين
حوالي 30.8 مليون	-صغار الملاكين الفقراء
63.7 مليون	-بروليتاريون [5] وأشباه البروليتاريين
حوالي 125.6 مليون	المجموع

لا يخامرنا أدنى شك في ان السادة الاقتصاديين والسياسيين الكاديت او أشباه الكاديت عندنا سوف يرفعون عقيرتهم مستنكرين هذا المفهوم «المفرط في تبسيطه» عن الاقتصاد الروسي. ومهما يكن من أمر، فكم هو مريح ومفيد أن يتغافل المرء عمق التناقضات الاقتصادية في تحليل تفصيلي وأن يتذمر، في الوقت نفسه، من «فجاجة» الأفكار الاشتراكية عن هذه التناقضات بالجملة. ان هذا النقد للخلاصة التي توصلنا إليها يفتقد، بالطبع، لأية قيمة علمية.

بالطبع، يمكن أن تتباين الآراء حول **درجة الدقة التقريبية** للأرقام المختلفة. ويجدر بنا ان نشير، في هذا المضمرة، إلى مؤلف السيد لوزينسكي دراسات عن سكان روسيا على اساس احصاء العام 1897 (مجلة «مير يوجي»- العالم الواسع- 1905، العدد 8). ينطلق الكاتب من الأرقام الاحصائية المحضة لعدد العمال والخدم، ليقدّر عدد السكان البروليتاريين في روسيا بـ 22 مليوناً، والسكان الفلاحين والمالكين للأرض بـ 80 مليون، وأرباب العمل والكتبة في التجارة والصناعة بحوالي 12 مليون، والسكان غير المنخرطين في الصناعة بحوالي 12 مليون.

ان عدد البروليتاريين في هذا الاحصاء يقترب كثيراً من الرقم الذي توصلنا اليه. أما انكار وجود جمهور كبير من اشباه البروليتاريين بين الفلاحين الفقراء المعتمدين على «الاستخدامات»، وبين الصناع اليدويين، وسواهم، فانه استهزاء بكل المعطيات الاحصائية عن الاقتصاد الروسي. يكفي أن نستذكر 3 1/4 مليون أسرة فلاحية لا تمتلك الاحصنة في روسيا الأوروبية وحدها، و3.4 مليون اسرة التي تملك حصاناً واحداً، ومجموع إحصائيات الزيمستوفات عن الأراضي المستأجرة و«الاستخدامات»، والموازنات، الخ، لكي يغادرنا اي شك حول ضخامة حجم السكان شبه البروليتاريين. وأما القول بأن مجموع السكان البروليتاريين وشبه البروليتاريين يشمل نصف الفلاحين فإنه لا يحتوي، على الأرجح، على استخفاف بالأرقام أو مبالغة بها. وعندما يغادر السكان الزراعيين، فما من شك في ان نسبة البروليتاريين وأشباه البروليتاريين تزداد ارتفاعاً.

ثم أنه إذا نحن لم نشأ استبدال اللوحة الاقتصادية الشاملة بالتفاصيل الصغيرة، يجب أن نضم إلى فئة صغار الملاك الميسورين قسماً كبيراً من الموظفين الاداريين في التجارة والصناعة والكتبة والمتقنين البرجوازيين والموظفين الحكوميين وسواهم. ولعلنا كنا هنا بالغين الحذر، مما جعلنا نبالغ في تحديد عدد هذه الفئة من السكان. فربما كان الأنسب ان نرفع الرقم بالنسبة إلى صغار الملاك الفقراء ونخفض عدد صغار الملاك الميسورين. ولكن، مهما يكن من أمر، فإننا في اجراء مثل هذه التصنيفات لا ندعي، بالطبع، الدقة الاحصائية المطلقة.

ينبغي على الاحصائيات أن تدلل على العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية التي يثبتها التحليل الشامل، لا أن تتحول إلى هدف بحد ذاتها، كما يحصل في كثير من الاحيان في بلدنا. على أن

التغاضي عن الأعداد الكبيرة من الشرائح البرجوازية الصغيرة للسكان في روسيا يعني، ببساطة، تشويه الصورة الحقيقية لوضعنا الاقتصادي.

7- نمو المصانع الكبيرة

(...)

فلنبدأ تحليلنا لهذا الجدول الإحصائي بأرقام الأعوام 1866 و1879 و1890 [6]. خلال هذه السنوات تطور عدد المصانع كالتالي: 644، 852، 951، أو بالنسب المئوية: 100، 132، 147. من هنا، فإن عدد المصانع الكبيرة قد ازداد، خلال 24 سنة، بنسبة 50 بالمئة تقريباً. وبالإضافة لذلك، فإذا أخذنا المعطيات المتعلقة بمختلف فئات المصانع الكبيرة، سنجد أنه بمقدار ما يزداد حجم المصانع، تزداد وتيرة نموها (الفئة أ: 512، 641، 712 مصنعا؛ الفئة ب: 90، 130، 140؛ الفئة ج: 32، 81، 99) [7] وهذا مؤشر إلى تزايد تمركز الانتاج.

ان عدد المؤسسات الممكنة ينمو بسرعة اكبر من نمو إجمالي عدد المصانع. وهو يتبدى بالنسب المئوية كالاتي: 100، 178، 226. ثم ان عددا متزايدا من المصانع الكبيرة يعتمد على الآلات البخارية. ويرتفع عدد المصانع مع تزايد حجم المصانع نفسها. وإذا ما احتسبنا النسبة المئوية لهذه المؤسسات إلى إجمالي عدد المصانع في الفئة المعنية، نحصل على ما يلي: (أ) 39 بالمئة، 53 بالمئة، 63 بالمئة، (ب) 75 بالمئة، 91 بالمئة، 100 بالمئة، (ج) 83 بالمئة، 94 بالمئة، 100 بالمئة. ذلك أن استخدام الآلات البخارية وثيق الارتباط بزيادة حجم المردود، وبتوسع نطاق التعاون في الانتاج.

هذا وقد تحول عدد العمال في كافة المصانع الكبيرة بنسب مئوية هي: 100، 168، 200. وخلال 24 سنة، تضاعف عدد العمال ضعفين، أي أنه تجاوز الزيادة في إجمالي عدد «عمال المصانع». وقد بلغ متوسط عدد العمال بالنسبة للمصنع الكبير الواحد حسب السنوات: 359، 458، 488، وحسب الفئات (أ) 213، 221، 220، (ب) 665، 706، 673، (ج) 1459، 1935، 2154. وهكذا فإن عددا متزايدا من العمال يتمركز في المصانع الكبيرة. ففي العام 1866، كانت المصانع التي تضم ما يزيد عن الف عامل تستخدم 27

بالمئة من إجمالي عدد لعمال في المصانع الكبيرة، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 40 بالمئة عام 1879 و46 بالمئة عام 1890.

أما التحول في انتاج كافة المصانع الكبيرة حسب النسب المئوية فهو: 100، 243، 292، وحسب الفئات: (أ) 100، 201، 187، (ب) 100، 245، 308، (ج) 100، 323، 479. من هنا فان حجم نتاج كافة المصانع الكبيرة تضاعف ثلاثة اضعاف تقريبا، وكلما كبر حجم المصنع، كلما تسارعت زيادة النتاج (....)

عند مقارنة معطيات المصانع الكبيرة مع معطيات كافة «المصانع والأشغال» الواردة في احصائياتنا الرسمية [8]، نجد انه في العام 1879 كانت المصانع الكبيرة تشكل 4.4 بالمئة من كافة «المصانع والأشغال» لكنها تضم 66.8 بالمئة من اجمالي عدد العمال الصناعيين وتنتج 54.8 بالمئة من إجمالي الناتج. وإذا بها -أي المصانع- تشكل، في العام 1890، 6.7 بالمئة من إجمالي عدد «المصانع والأشغال» ويتمركز فيها 71.1 بالمئة من مجموع العمال الصناعيين و57.2 بالمئة من الناتج الاجمالي. وفي العامين 1894-1895، شكلت 10.1 بالمئة من مجموع «المصانع والأشغال» وتمركز فيها 73 بالمئة من مجموع العمال الصناعيين و70.8 بالمئة من الناتج الاجمالي. أما في العام 1903، فان المصانع الكبيرة في روسيا الأوروبية، تلك التي يزيد عدد عمالها عن 100 عامل، كانت تشكل 17 بالمئة من مجموع المصانع والأشغال وتضم 76.6 بالمئة من مجموع عدد العمال الصناعيين.

وهكذا، تتمركز في المصانع الكبيرة العاملة على البخار أساسا، على قلة عددها، نسبة طاغية ومتنامية من العمال ومن الناتج بالقياس إلى مجموع «المصانع والأشغال». وقد سبقت الإشارة إلى السرعة الهائلة التي نمت فيها هذه المصانع في فترة «ما بعد الإصلاح» (...)

أما في الصناعة التعدينية، فان نسبة تمركز العمال في مؤسسات كبيرة هي أعلى من المعدلات السالفة الذكر (مع ان نسبة المؤسسات التي تستخدم الآلات البخارية أقل) أن 258000 عاملا من اصل 305000، أي 84.5 بالمئة، يتمركزون في مؤسسات تضم ما يزيد عن 100 عامل. ونصف عمال المناجم تقريبا (145000 من اصل 305000) يعملون في عدد قليل من المؤسسات الكبيرة جدا تستخدم الواحدة منها الف عامل وأكثر. ومن بين مجموع عمال المصانع والمناجم في روسيا الأوروبية (البالغ عددهم 1180000 عام

1890) فان ثلاثة أرباعهم (74.6 بالمئة) يتركز في مؤسسات تستخدم مئة عامل وأكثر، والنصف تقريبا (570000 من أصل 1180000) يتركز في مؤسسات تستخدم 500 عامل وأكثر.

يجدر بنا الانتقال هنا إلى معالجة المسألة التي أثارها السيد دانيالسون حول «انخفاض وتيرة» تطور الرأسمالية ونمو «السكان العاملين بالمصانع» في فترة 1880-1890 بالقياس إلى فترة 1865-1880. سعى السيد دانيالسون انطلاقا من هذا الاكتشاف اللامع، وبفضل المنطق الخاص الذي يتميز به إلى الاستخلاص أن «الواقع تؤكد تأكيدا قاطعا» القول الوارد في كتابه «مقالات» بأن «الرأسمالية، بعد بلوغها أطوارا معينة من التطور، لا تلبث أن تعرف تقلصا في سوقها الداخلية» -فأولا، نجد أنه من الصعب المحاجة أن يكون «الابطاء في وتيرة الزيادة» هو مؤشر إلى تقلص السوق الداخلية. فإذا كان عدد عمال المصانع ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نمو السكان (وهذا هو الحال تماما وفق المعطيات الاحصائية التي يوردها السيد دانيالسون نفسه، حيث تبلغ الزيادة 25 بالمئة بين الاعوام 1880 و 1890) فهذا يدل على أن السكان يتحولون عن الزراعة وأن السوق الداخلية تنمو حتى بالنسبة إلى سلع الاستهلاك الشخصي. (ناهيك عن سوق وسائل الانتاج).

ثانيا، ان «انخفاضا في معدلات النمو»، الذي تعبر عنه النسب المئوية لا بد وان يحصل في بلد رأسمالي في طور معين من تطوره، لأن المقادير الصغيرة تنمو دائما بنسب مئوية أسرع من نمو المقادير الكبيرة. والخلاصة الوحيدة التي يحق لنا استخلاصها من السرعة الاستثنائية للخطوات الاولى في تطور الرأسمالية هي أن البلد الفتى يسعى إلى تجاوز البلدان القديمة. على أن من الخطأ أن نعتبر الزيادة المئوية في الفترة الاصلية كمقياس للفترات اللاحقة.

ثالثا، ان مقارنة الفترات التي يتحدث عنها السيد دانيالسون لا تؤكد وجود «تراجع في النمو». فتطور الصناعات الرأسمالية لا يتم على اساس دورات متكاملة. لذا، فمن أجل المقارنة بين الفترات المختلفة، لا بد من اخذ المعطيات الاحصائية لعدد كبير من السنوات، بحيث يبرز بوضوح كل من سنوات الازدهار الاستثنائية وسنوات الانهيار. وهذا ما لم يفعله السيد دانيالسون، فوقع في خطأ كبير، إذ تغافل كون العام 1880 عام ازدهار كبير. بل ان

السيد دانيالسون لم يتردد في أن «يلقّق» القول المعاكس. فإذا به يحتاج قائلا: «ولا بد أن نلاحظ أيضا أن العام الوسيط (بين 1865، و1890)، أي العام 1880 كان عاما شحيح الإنتاج، بحيث أن عدد العمال المسجلين فيه كان اقل من الرقم العادي»!! (المصدر نفسه، ص 103-104). كان يكفي السيد دانيالسون أن يلقي نظرة واحدة على نص المطبوعة نفسها التي استمد منها أرقامه للعام 1880 (الدليل، الطبعة الثالثة) ليجد ان العام 1880 قد تميز بـ«طفرة» في الصناعة، خاصة في الصناعات الجلدية وبناء الآلات (الجزء الرابع) وان هذا نتج عن ارتفاع الطلب على السلع بعد الحرب وعن طلبيات الحكومة. ويكفي أن نقلب صفحات دليل عام 1879 لنكوّن فكرة عن حجم هذه الطفرة. غير ان السيد دانيالسون لا يتردد قط في تزوير الوقائع خدمة لنظريته الرومنطيقية.

8-انتشار الصناعة الكبيرة

بالإضافة إلى تمركز الانتاج في مؤسسات كبيرة، فان تمركزه في مراكز صناعية متميزة، وتنوع أنماط هذه المراكز الصناعية يشكلان ايضا صفة اساسية من صفات الصناعة الآلية الكبيرة.

(...)

يظهر من الجدول انه توجد ثلاثة أنماط اساسية من المراكز الصناعية في روسيا.

أولها، المدن، التي تتميز بضخامة تمركز العمال والمؤسسات فيها، وبنوع خاص في المدن الكبيرة. ففي كل من المدن -الحواضر بما فيها الضواحي يتمركز ما يقارب 70 ألف عامل صناعي. تضم ريغا 16 ألفا، وايفانوفو-فورنسك 15 ألفا، وبوغورودسك عشرة آلاف (للعام 1890)، أما باقي المدن فهي تضم أقل من عشرة آلاف. ويكفي أن نلقي نظرة ولو عابرة على الأرقام الرسمية بصدد عمال الصناعة في عدد من المدن الكبيرة (اوديسا، 8600 في العام 1890، كييف، 6000، روستو على الدون 5700، الخ) لكي نفتتح بأن هذه الأرقام ناقصة إلى درجة عبثية. ومثال سان بطرسبرغ، الذي استشهدنا به أعلاه يبين أنه تجب مضاعفة هذه الأرقام عدة اضعاف لكب نحصل على العدد الصحيح للعمال الصناعيين في

تلك المراكز. وبالإضافة إلى المدن، تنبغي الإشارة إلى الضواحي. فغالبا ما تكون ضواحي المدن مراكز صناعية كبيرة. غير أن المعطيات التي بين أيدينا تسمح لنا بتمييز مركز واحد فقط، هو ضواحي سان بطرسبرغ، حيث كان عدد العمال يبلغ 18900 عاملا في العام 1890. والواقع أن العديد من المراكز في قضاء موسكو، الواردة في جدولنا، هي في الواقع مجرد ضواحي للمدينة.

النمط الثاني من المراكز الصناعية هو القرى الصناعية، التي تتكاثر في مقاطعات موسكو وفلاديمير وكوستروما (يقع في هذه المقاطعات 42 من أصل الـ 63 مركزا مدينيا مهما في جدولنا وتأتي بلدة اوريخوفو-زوبيفو في مقدمة هذه المراكز... أما بالنسبة لعدد العمال فإنها تأتي الثانية بعد العواصم (26800 عاملا في العام 1890). في المقاطعات الثلاث الآتية الذكر، كما في مقاطعتي ياروسلافل وتفير، تتكون اكثرية المراكز الريفية الصناعية من مصانع نسيج ضخمة (غزل ونسيج، كُتَّانيات، غزل الصوف، الخ). في السابق، كانت توجد، بطريقة شبه دائمة، مكاتب لتوزيع العمل في تلك القرى، أي مراكز للمانيفاتورة الرأسمالية، تهيمن على جماهير من الحائكين في القرى المجاورة. وحيث لا تخطط الاحصائيات العمال المنزليين مع عمال المصانع، فإن المعطيات عن تطور هذه المراكز تؤكد بوضوح نمو الصناعة الآلية الكبيرة التي تجذب آلاف الفلاحين من المناطق المجاورة وتحولهم إلى عمال صناعيين. ان عددا من المراكز الصناعية الريفية يتكون من مناجم ومنشآت تعدينية كبيرة (مؤسسة كولومنا في قرية بوبروفو، مؤسسة يوزوفكا، مؤسسة برانيسك، وسواها)... ثم ان مصانع تكرير السكر من الشمندر في قرى وبلدات المقاطعات الجنوبية الغربية تشكل هي ايضا عددا من المراكز الصناعية القروية...

أما النمط الثالث من المراكز الصناعية فهو قرى الصناعات اليدوية، التي يجري تصنيف مؤسساتها الكبيرة تحت عنوان «المصانع والأشغال» (...)

إذا جمعنا المراكز الواردة في جدولنا حسب عدد العمال في كل مركز وحسب نوع المركز (بلدة أو قرية) نحصل على النتائج التالية:

يتبين من الجدول انه في العام 1879 كان يوجد 356000 عامل (من مجموع يبلغ 752000) يتركزون في 103 مراكز، في حين يرتفع الرقم إلى 451000 (من أصل

876000) للعام 1890. وبذلك يكون عدد العمال قد تزايد بنسبة 26.8 بالمئة، في حين أن الزيادة بالنسبة لعمال المصانع الكبيرة بشكل عام (100 عامل وما فوق) فإنها لم تتجاوز 22.2 بالمئة، وفي حين تزايد مجموع عدد العمال خلال الفترة بنسبة 16.5 بالمئة.

وهكذا، فالعمال يتجهون نحو التركز في المراكز الصناعية الكبيرة. ففي العام 1879، كان ثمة 11 مركزا يضم الواحد منها أكثر من 5000 عامل، وقد ارتفع هذا الرقم إلى 21 مركزا عام 1890. والملفت للنظر حقا هو تزايد عدد المراكز التي تضم 5000-10000 عامل. وقد حصل ذلك لسببين اثنين: 1- بسبب النمو الاستثنائي للصناعة المعملية في الجنوب (أوديسا، روستو على الدون، الخ)، 2- بسبب نمو القرى الصناعية في المقاطعات الوسطى.

وان المقارنة بين المراكز المدنية والمراكز الريفية تبين انه في العام 1890 كانت المراكز الاخيرة تضم حوالي ثلث إجمالي عدد العمال في المراكز الرئيسية (152000 من اصل 451000). وإذا أخذنا روسيا ككل، فلا بد لهذه النسبة من الارتفاع، اي أن أكثر من ثلث العمال الصناعيين يتواجدون خارج المدن. يضم جدولنا بالتأكيد كل المراكز المدنية ذات الأهمية، بينما توجد اعداد أكبر بكثير مما هو وارد اصلا من المراكز الريفية التي يضم الواحد منها عدة مئات من العمال (مستوطنات تحوي مصانع زجاج، مصانع القرميد، ومعامل التقطير، ومصانع تكرير السكر الشمندري، الخ). كذلك فان معظم عمال المناجم يتواجدون خارج المدن. لذا، يحق لنا القول ان نصف مجموع عمال المصانع والمناجم في روسيا الأوروبية، بل أكثر من نصف، يتواجد خارج المدن. وهذه خلاصة بالغة الأهمية. لأنها تدل على أن السكان الصناعيين في روسيا يتجاوزون بكثير السكان المدنيين [9].

وإذا التفتنا الآن إلى وتيرة نمو الصناعة المصنعية في المراكز المدنية والمراكز الريفية، فسنجد انها أسرع في الحالة الاخيرة. فخلال الفترة إياها، طرأت زيادة بسيطة على عدد المراكز المدنية ذات الأكثر من ألف عالم (من 32 إلى 33 مركز)، بينما ارتفع عدد المراكز الريفية من هذه الفئة ارتفاعا ملحوظا (من 38 إلى 53 مركز). وقد ازداد عدد العمال في 40 مركز مدني بنسبة 16.1 بالمئة فقط (من 257000 إلى 299000) في حين انه ازداد في 63 مركز ريفي بنسبة 54.7 بالمئة (من 98500 إلى 152500). وكانت الزيادة في متوسط عدد العمال للمركز المدني الواحد من 6400 إلى 7500 فقط، في حين ارتفع المعدل الوسطي بالنسبة للمركز الرئيسي من 1500 إلى 2400. وهكذا فان الصناعة المعملية تتجه بوضوح نحو الانتشار السريع خارج المدن، ونحو بناء مراكز صناعية جديدة وتتميتها

بوتيرة أسرع من المراكز المدنية، كما تتجه إلى التغلغل عميقا في المناطق الريفية النائية التي تبدو معزولة عن عالم المؤسسات الرأسمالية الكبيرة. ان هذه الواقعة البالغة الأهمية تبين لنا، أولا، السرعة التي تدفع فيها الصناعة الآلية الكبيرة باتجاه تحويل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. فالذي كان يتبلور في السابق عبر قرون، ينشأ الآن في عقد من الزمن أو ما يقاربه. يكفي ان نقارن، مثلا، تكون مراكز غير زراعية كقرى الصناعات اليدوية المشار إليها في الفصل السابق-بوغورودسكويو، بافلوفو، كيمري، خوتايشي، فيليكوي وسواها- بعملية تأسيس المصانع الحديثة لمراكز جديدة، حيث تجذب فورا سكان الريف بالآلاف إلى المستوطنات الصناعية. وهكذا تعرف قسمة العمل الاجتماعية تطورا ملحوظا. فتحل حراكية السكان، كشرط ضروري من شروط الحياة الاقتصادية، محل الجمود والعزلة.

ثانيا، ان انتقال المصانع إلى الأرياف يبين أن الرأسمالية آخذة في تخطي العراقيل التي تنصبها في طريقها العزلة الفئوية للمشاعة الريفية، لا بل انها آخذة بالاستفادة من هذه العزلة. وإذا كان بناء المصانع في الريف يتضمن عددا لا بأس به من المضايقات، إلا أنه يضمن مد المصانع باليد العاملة الرخيصة. فإذا كان لا يُسمح «للموجيك» أن ينتقل إلى المصنع، فان المصنع نفسه هو الذي ينتقل إلى «الموجيك». وإذا كان «الموجيك» لا يتمتع بكامل حريته في السعي وراء رب العمل الذي يوفر له أفضل شروط العمل (بسبب نظام المسؤولية الجماعية والعقبات الموضوعة امام مغادرته لمجتمعه) فان رب العمل نفسه ليس مقيدا في سعيه وراء أرخص العمال.

ثالثا، ان ضخامة عدد المراكز الصناعية الريفية ونموها السريع يثبتان مدى خطئ الرأي القائل ان المصنع الروسي معزول عن جموع الفلاحين، وانه يمارس نفوذا ضئيلا عليهم. ان لصفة المميّزة لانتشار صناعتنا المعملية تؤكد، على العكس من ذلك، ان نفوذه -أي المصنع- واسع الانتشار وانه بعيد جدا عن أن يكون محصورا بين جدران المصنع. أما من جهة ثانية، فان هذه الصفة المميّزة لانتشار صناعتنا المعملية لا يمكن إلا أن تؤدي إلى عرقلة مؤقتة للأثر التغييري للصناعة الآلية الكبيرة على العاملين فيها. ان تحويل «الموجيك» ساكن أقاصي الغابات فجأة إلى عامل صناعي، قد يموّن المصنع، ولو مؤقتا، بالأيدي العاملة الرخيصة، المتخلفة، وغير المتطلبة. غير أن هذا التأخير لا يمكن ان يستمر إلى ما لا نهاية بالطبع، وانه يتم على حساب المزيد من التوسع للرقعة الخاضعة لنفوذ الصناعة الآلية الكبيرة.

10-الملحق بالمصنع

عند الحديث عن الملحق بالمصنع نعني تلك الأشكال من العمل المأجور والصناعة الصغيرة التي يرتبط وجدوها ارتباطا مباشرا بالمصنع. أولا تشتمل هذه الاشكال (جزئيا) على عمال نشر الاخشاب والبناء [10] الذين سبق الحديث عنهم والذين يشكلون، في العديد من الحالات، جزءا عضويا من السكان الصناعيين في المراكز الصناعية أو هم ينتمون، في حالات أخرى، إلى سكان القرى المجاورة. ثم انها تشتمل على العمال المستخدمين في مستنقعات الخث [11] التي يشرف عليها أحيانا اصحاب المصانع أنفسهم، وأصحاب عربات النقل والحمالين وعمال التغليف، والشغيلة عموما، الذين يشكلون دائما قسما كبيرا من سكان المراكز الصناعية. ففي سان بطرسبرغ، مثلا، سجل احصاء 15 كانون الأول (ديسمبر) 1890، 44814 نسمة (من الجنسين) في فئة «المياومين والشغيلة» ثم 51 ألف (من الجنسين أيضا) في صناعة النقل، بينهم 9500 يتخصصون في نقل الحمولات الثقيلة المختلفة. ثم انه يوجد صناعيون «مستقلون» ينفذون بعض المهام الفرعية لحساب المصانع. وتنشأ مثل هذه الصناعات في المراكز الصناعية أو جوارها، ومنها مثلا صناعة البراميل لمعاصر الزيتون ومعامل التقطير، وصناعة السلال لتحميل الزجاجيات، وصناعة الصناديق للخردوات، وصنع المقابض الخشبية لأدوات النجارين والحدادين، والمسامير لمعامل الأحذية، ومواد الدباغة للصناعات الجلدية، وحياسة الحُصر لتغليف المصنوعات (في كوستراما وسواها من المقاطعات)، وصناعة أعواد الثقاب (في مقاطعات ريزان وكالوغا وسواهما) والصناديق الكرتونية لمعامل السجائر (في جوار سان بطرسبرغ)، وصناعة نشارة الخشب لمعامل الخل، وغزل فضلات الخيوط في مشاغل صغيرة (في لودز) الذي نشأ تلبية لطلب مصانع النسيج الكبيرة، الخ. الخ. وكل هؤلاء الصناعيين الصغار، مثلهم كمثل العمال المأجورين الوارد ذكرهم أعلاه، ينتمون اما إلى السكان الصناعيين في المراكز الصناعية وإما إلى السكان شبه الزراعيين في القرى المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، فحيث يقتصر عمل مصنع معين على إنتاج سلعة نصف مصنوعة، تنشأ فئة من صغار الصناعيين لاستكمال إنتاج هذه السلعة. فالغزل الآلي، مثلا، أدى إلى نشوء الحياكة اليدوية، وكذلك فالصناع اليدويون للمعدنيات يتحلقون حول مصانع الحديد، وما إلى هنالك.

وأخيرا، فان الصناعة المنزلية الرأسمالية غالبا ما تكون ملحقة بالمصنع. وتتميز حقبة الصناعة الآلية الكبيرة في كافة الاقطار بالتطور الواسع النطاق للصناعة المنزلية الرأسمالية في فروع مثل الالبسة الجاهزة. ولقد تحدثنا سابقا عن اتساع هذه الصناعة في روسيا، وعن

ظروفها المميزة، وعن سبب اعتبارنا أن الأصح معالجتها في الفصل المخصص للمانيفاتورة.

لكي نقارب وصفا كاملا لملاحظات المصنع، لا بد لنا من احصائيات كاملة عن مهن السكان او وصف عياني لمجمل نواحي الحياة الاقتصادية في المراكز الصناعية وجوارها. لكن حتى المعطيات الجزئية التي نضطر للاكتفاء بها تبيّن مدى خطأ الرأي الشائع هنا بأن الصناعة المصنعية معزولة عن اشكال الصناعة الأخرى، وبأن السكان العاملين في المصانع معزولون عن السكان غير العاملين في المصانع. ان تطور اشكال الصناعة، مثله كمثل كافة العلاقات الاجتماعية عموما، لا يتقدم إلا ببطء شديد، وسط شبكة من الاشكال الانتقالية وما يبدو أنه انتكاسات إلى الماضي. رأينا سابقا كيف أن نمو الصناعات الصغيرة يعبر عن تقدم للمانيفاتورة الرأسمالية. وها نحن نرى الآن ان المصنع قد يؤدي هو أيضا، وفي بعض الأحيان، إلى تطور الصناعات الصغيرة. ثم ان العمل لصالح السمسار هو أيضا عمل ملحق بكل من المانيفاتورة والمصنع. أما التقدير الدقيق لدلالة هذه الظواهر فلا يكون إلا إذا عالجناها بارتباطها ببنية الصناعة كلها في طور معين من تطورها وفي علاقتها بالاتجاهات الرئيسية لهذا التطور.

11- الانفصال الكامل للصناعة عن الزراعة

وحدها الصناعة الآلية الكبيرة تحقق الانفصال الكامل للصناعة عن الزراعة. والمعطيات الروسية تؤكد كليا هذه الاطروحة التي أرساها مؤلف كتاب «رأس المال» بالنسبة لبلدان أخرى، والتي يتجاهلها الاقتصاديون الشعبويون عادة. في كتابه «مقالات»، يتحدث السيد دانيالسون بمناسبة وبدون مناسبة عن «انفصال الصناعة عن الزراعة» دون أن يبذل أي جهد للاعتماد على الوقائع الدقيقة، من أجل دراسة دقيقة للمسار الحقيقي لهذه العملية وللأشكال المختلفة التي تكتسبها. أما السيد فورنتسوف فانه يشير إلى ارتباط العامل الصناعي عندنا بالأرض (في المانيفاتورة، ذلك ان مؤلفا لا يجد من الضروري أن يميز بين مختلف اطوار الرأسمالية، مع أنه يدعي الاستهداء بنظرية مؤلف «رأس المال»!) ثم يحتج على «الاتكال المخزي» (كذا!) «لصناعتنا الرأسمالية» على العامل-المزارع، الخ. (مصير الرأسمالية، ص 114 وسواها). يبدو أن السيد فورنتسوف لم يسمع، أو هو نسي انه قد سمع ذات مرة، بأنه ليس في «بلدنا» بل في الغرب بأسره أيضا، عجزت الرأسمالية عن تحقيق الانفصال الكامل للعمال عن الأرض قبل ادخال الصناعة الآلية الكبيرة. وأخيرا، فالسيد

كابلوكوف قد واجه طلابه مؤخرا بهذا التشويه الغريب للوقائع: «العمل في المصنع هو مصدر الرزق الوحيد للعامل في الغرب، أما في بلدنا، وخلا بعض الاستثناءات (كذا!!!) فالعامل يعتبر العمل في المصنع كمهنة إضافية، وهو أكثر انجذابا إلى الأرض».

يعرض السيد ديمانتييف في مقالة له عن «ارتباط عمال المصانع بالزراعة» في إحصائيات موسكو الصحية لتحليل وقائعي لهذه المسألة. ويتبين من الإحصائيات المجموعة بطريقة منهجية عن 20 ألف عامل أن 14.1 بالمئة فقط من عمال المصانع يغادرون العمل من أجل استخدامات زراعية. ولكن الأهم من ذلك هو أن الدليل المذكور يقدم البرهان المعزز بأدق التفاصيل على أن الإنتاج الآلي هو تحديدا الذي يفصل العمال عن الأرض (...)

(...) شاهدنا أعلاه التمرکز الملحوظ لعمال الصناعة الروس في أكبر المؤسسات الصناعية، الممكنة في معظمها، والتي تستخدم 488 وأكثر من العمال للمؤسسة الواحدة. ولقد درس السيد ديمانتييف بالتفصيل تأثير مكان ولادة العامل على انفصاله عن الأرض والاختلافات في ذلك بين العمال المحليين والعمال المهاجرين، وكذلك الاختلافات في المنشأ الاجتماعي (مواطن حر أو فلاح)، الخ. فاكشف أن كافة هذه الاختلافات تتضاءل أمام تأثير عامل أساسي: الانتقال من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي:

«مهما تكن الأسباب التي حولت المزارع السابق إلى عامل صناعي، فهؤلاء العمال المختصون موجودون. انهم يعتبرون كفلاحين، غير أن صلتهم الوحيدة بالقرية هي في الضرائب التي يدفعون عندما يجددون جوازات سفرهم، ذلك انهم لا يملكون ارضا او مزارع في القرية، وغالبا ما لا يملكون حتى بيتا، لأنهم في معظم الاحيان يكونون قد باعوه. وهم يتمسكون حتى بحقهم في الارض قانونيا فقط، وقد دلت الاضطرابات التي شهدتها عدة معامل خلال عامي 1885-1886 ان هؤلاء العمال انفسهم يشعرون بالغربة الكاملة عن القرية، تماما مثلما الفلاحون انفسهم يضعون في مصاف الغرباء اولئك المتحدرين من ابناء قريتهم. اننا هنا أمام طبقة متبلورة كليا من العمال، لا تملك بيوتا ولا ملكية أو بالكاد، طبقة لا ترتبط بأية روابط وتعيش كفاف يومها. وهي ليست حديثة الاصل. فقد اصبح لها سلسلتها النسبية في المصنع، ويصل قسم كبير منها إلى الجيل الثالث».

وأخيراً، توفر الاحصائيات الصناعية الاخيرة مواداً مثيرة حول انفصال المصنع عن الزراعة. ففي «لائحة المصانع والأشغال» (احصائيات 1894-1895) معلومات عن عدد الايام بالسنة التي يعمل فيها كل مصنع. وقد سارع السيد كاسبيروف في استخدام هذه المعطيات دعماً للنظريات الشعبوية عندما أكد «ان المصنع الروسي يعمل، كمعدل، 165 يوماً بالسنة» و«ان 35 بالمئة من المصانع في هذا البلد تعمل أقل من 200 يوم بالسنة». غني عن القول أن لا قيمة البتة لمثل هذه الخلاصات العامة، نظراً للالتباس في اصطلاح «المصنع»، طالما أنها لا تشير إلى عدد العمال المستخدمين لعدد معين من الايام في السنة. ولقد احتسبنا الارقام المناسبة في «لائحة المصانع والأشغال» بالنسبة إلى المصانع الكبيرة (100 عامل وأكثر) التي تستخدم 3/4 اجمالي عدد عمال المصانع، كما رأينا أعلاه (في القسم 7 من هذا الفصل). والنتيجة ان معدل ايام العمل بالسنة في الفئات المختلفة هي التالية: أ-242، ب-235، ج-273، و244 بالنسبة لكل المصانع الكبيرة. وإذا جمعنا متوسط عدد ايام العمل للعامل الواحد نحصل على 253 يوم عمل بالسنة بصفته المعدل للعامل الواحد في مصنع كبير (...)

(...) وهكذا فبقدر ما يكون المصنع كبيراً يتزايد عدد ايام شغله خلال السنة. وبالتالي فان المعطيات الاحصائية العامة لكل المصانع الكبيرة في روسيا الأوروبية تؤكد استخلاصات العائدات الاحصائية الصحية لموسكو كما تؤكد ان المصنع يخلق طبقة من العمال الصناعيين الدائمين.

من هنا، فالمعطيات عن عمال الصناعة الروس تؤكد كلياً صحة نظرية رأس المال القائلة ان الصناعة الآلية الكبيرة هي التي تحدث ثورة شاملة وحقيقية في ظروف معيشة السكان الصناعيين، فتفصلهم نهائياً عن الزراعة وعن التقاليد البالية للحياة العشائرية (البطيريركية) المرتبطة بها. ولكن هذه الصناعة الآلية الكبيرة إذ تدمر العلاقات العشائرية والبرجوازية الصغيرة، تخلق، في المقابل، الظروف التي تقرب بين العمال المأجورين في الصناعة والعمال المأجورين في الزراعة، أولاً، لأنها تدخل إلى الارياف عموماً نسق الحياة التجاري والصناعي الذي نشأ أصلاً في المراكز غير الزراعة، وثانياً، لأنها-اي الصناعة الآلية الكبيرة- تولد حالة من الحراكية بين السكان وتؤسس الاسواق الكبيرة لاستئجار الايدي العاملة الزراعية على حد سواء، وثالثاً، لأن الصناعة الآلية الكبيرة إذ تُدخل الآلة إلى الزراعة، تستجلب إلى الارياف العمال الصناعيين المهرة الذين يتميزون بارتفاع مستوى معيشتهم.

12-ثلاثة أطوار في تطور الرأسمالية

في الصناعة الروسية &&&&

فلنلخص الآن النتائج الأساسية المستخلصة من المعطيات عن تطور الرأسمالية في صناعتنا.

هناك ثلاثة أطوار أساسية في هذا التطور: الانتاج السوقي الصغير (الصناعات الصغيرة، الفلاحية أساسا)؛ والمانيفاتورة الرأسمالية؛ والمصنع (الصناعة الآلية الكبيرة). وتدحض الوقائع كليا الرأي الشائع، هنا في روسيا، بأن «المصنعية» والصناعة «اليديوية» منعزلان واحدهما عن الآخر. بل العكس تماما، فان مثل هذا الفصل فصل اصطناعي لا اكثر. فالواقع ان الصلة والاستمرارية بين الأشكال الصناعية الآنفه الذكر هما من النوع المباشر والحميم. ان الوقائع تؤكد بوضوح ان الميل الرئيسي للإنتاج السوقي الصغير هو نحو تطور الرأسمالية، وتحديدًا نحو نشأة المانيفاتورة. وها أن المانيفاتورة تنمو بسرعة مذهلة أمام أعيننا لتتحول إلى صناعة آلية كبيرة. ولعل واحدا من ابرز التعبيرات عن الصلة الحميمة والمباشرة بين الاشكال المتتابعة من الصناعة هو كون العديد من كبار، بل من أكبر، اصحاب المصانع كانوا في الاصل اصغر الصناعيين الصغار الذين مروا بكل المراحل المعروفة من «الانتاج الشعبي» وصولا إلى «الرأسمالية» (...)

إن الاشكال الثلاثة الأساسية للصناعة، المعقدة أعلاه، تختلف أولا بأول في أنظمة التقنية بينها. فالإنتاج السوقي الصغير يتميز بتقنيته اليديوية والبدائية الكاملة التي لم تتغير منذ الأزمنة الغابرة. والمنتج الصغير في الصناعة يبقى فلاحا يعتمد التقليد في أساليبه لمعالجة المواد الأولية.

ان المانيفاتورة هي التي تدخل قسمة العمل التي تحدث تغييرا اساسيا في التقنية، وتحول الفلاح إلى عامل صناعي، إلى «عامل يمارس عملية تفصيلية واحدة». لكنها تبقى على الانتاج اليديوي، وعلى هذا الاساس يبقى التقدم في اساليب الانتاج بالضرورة شديد البطء. فقسمة العمل تولد عفويا ويجري تناقلها بواسطة التقليد كما يجري تناقل العمل الفلاحي.

وحدها الصناعة الآلية الكبيرة تحدث تغيرا جذريا، فتتخلى نهائيا عن المهارة اليدوية، وتبني الانتاج على اسس جديدة وعقلانية، وتطبق العلم منهجيا على الانتاج. وحيث الرأسمالية لم تنظم الانتاج على اساس الصناعة الآلية الكبيرة فإننا نجد الاستقاع شبه الكامل في التقنية، نرى استخدام النول اليدوي نفسه والمطحنة المائية أو الهوائية اياها التي كانت تستخدم في الانتاج منذ قرون. ومن جهة ثانية، ففي الصناعات الخاضعة للمصنع، نلاحظ ثورة تقنية شاملة وتقدما بالغ السرعة في وسائل الانتاج الآلي.

وهكذا فان الاطوار المختلفة لتطور الرأسمالية مرتبطة بأنظمة تقنية مختلفة. يتميز الانتاج السوقي الصغير والمانيفاتورة بسيادة المؤسسات الصغيرة التي لا يخرج من بينها إلا عدد قليل من المؤسسات الكبيرة. في حين تقضي الصناعة الآلية الكبيرة كليا على المؤسسات الصغيرة. ثم ان العلاقات الرأسمالية تظهر في الصناعات الصغيرة ايضا (على شكل محترفات تستخدم العمال المأجورين وعلى شكل رأس مال تجاري) لكن هذه تظل ضعيفة النمو لم تتبلور فيها بعد التناقضات الحادة بين الفئات المشاركة في الانتاج. فلا يوجد بعد رأس المال الكبير ولا الفئة البروليتارية الواسعة. في ظل المانيفاتورة ينشأ هذا وتلك. وتتسع الهوة بين مالك وسيلة الانتاج وبين المنتج. وتظهر مستوطنات صناعية «غنية»، تتكون أكثرية سكانها من الكادحين الفقراء. قلة من التجار الذين يحققون ارباحا هائلة في شراء المواد الأولية وبيع المنتجات المصنوعة وكثرة من العاملين بالقطعة يعيشون كفاف يومهم – تلك هي الصورة العامة للمانيفاتورة. لكن تكاثر المؤسسات الصغيرة، واستمرار الارتباط بالأرض، والتقيّد بالتقاليد في الانتاج وفي نسق الحياة بمجمله، كل هذه تولد كمية من العناصر الانتقالية بين طرفي المانيفاتورة وتؤخر نموها. على أن كافة هذه العوامل المعرّقة تختفي في ظل الصناعة الآلية الكبيرة حيث تبلغ التناقضات الاجتماعية ذروتها. وتتكشف كل الجوانب المظلمة من الرأسمالية: وكما هو ومعلوم فالآلة تدفع باتجاه أطوال تمديد ممكن ليوم العمل، وتنجذب النساء والأطفال إلى الصناعة، ويتكون جيش احتياط للعاطلين عن العمل (وتكوينه محتوم في ظروف الانتاج المصنعي)، الخ. غير ان تجميع العمل الذي يحدثه المصنع على نطاق واسع، والتحويلات التي تطرأ على مشاعر ومفاهيم أولئك الذين يستخدمهم (وبخاصة، تحطيم التقاليد البطريكية والبرجوازية الصغيرة) لا تلبث ان تؤدي إلى ردة فعل: فالصناعة الآلية الكبيرة، خلافا للأطوار السابقة، تتطلب حكما التنظيم المبرمج للإنتاج والرقابة العمدة عليه (والتشريعات الصناعية هي أحد تجليات الميل الأخير).

ان طبيعة تطور الانتاج نفسها تتغير بتغير مراحل الرأسمالية. ففي الصناعات الصغيرة، يلحق هذا التطور بتطور الاقتصاد الفلاحي، فالسوق ضيقة جداً، والمسافة بين المنتج والمستهلك قصيرة، وحجم الانتاج محدود إلى درجة انه يتكيف بسهولة مع الطلب المحلي القليل الذبذبات. لهذا السبب تتميز الصناعة في هذا الطور باستقرار عظيم، غير أن مثل هذا الاستقرار يوازي الاستنفاع في التقنية والمحافظة على العلاقات الاجتماعية العشائرية المتشابكة مع شتى ترسبات التقاليد القرن أوسطية. أما المانيفاتورات، فانها تنتج لسوق كبيرة —وأحياناً للبلد بأسره— فيكتسب الانتاج بالتالي عدم الاستقرار الذي تتميز به الرأسمالية نفسها، وهو الذي يبلغ ذروته في ظل الانتاج المصنعي. ذلك أن الصناعة الآلية الكبيرة لا تتطور إلا بالطفرات، بتعاقب فترات من البحبوحة مع فترات من الأزمة. وهذا النمو التشنجي للمصنع يسرع كثيراً في خراب المنتجين الصغار. فالعمال يجذبون إلى المصنع كمجموعات خلال فترات الازدهار، ثم يقذفون منه. ويصبح تكوّن جيش احتياط كبير من العاطلين عن العمل، المستعد للاضطلاع بأي عمل، شرطاً لوجود ونمو الصناعة الآلية الكبيرة. وقد بيّنا، في الفصل الثاني من هذا الكتاب، ما هي شرائح الفلاحين التي تنضم إلى هذا الجيش، وأشرنا، في الفصول اللاحقة، إلى المهن الرئيسية التي يبقى رأس المال احتياطيه مستعدين لأدائها. والواقع ان «عدم استقرار» الصناعة الآلية الكبيرة كان ولا يزال يستثير التذمرات الرجعية من افراد يستمرون في النظر إلى الامور بعيني المنتج الصغير ويتناسون أن وحده «عدم الاستقرار» هذا هو الذي استبدل الاستنفاع السابق بالتحول السريع في وسائل الانتاج وكافة العلاقات الاجتماعية.

ومن تجليات عملية التحول هذه فصل الصناعة عن الزراعة، وتحرير العلاقات الاجتماعية في الصناعة من تقاليد النظام الاقطاعي والعشائري الراضة على الزراعة. في ظل الانتاج السوقي نجد ان الصناعي لم يخرج بعد من قوقعته الفلاحية. فهو يبقى مزارعاً في اكثرية الأحيان. وهذا الارتباط بين الصناعة الصغيرة والزراعية الصغيرة عميق إلى درجة أننا نشهد قانون التمايز المتوازي للمنتجين الصغار في الصناعة وفي الزراعة معاً. ويتم تكوّن البرجوازية الصغيرة والعمال المأجورين في نطاقى الاقتصاد الوطني في آن معاً، ويمهد بالتالي الطريق، في طرفي عملية التمايز هذه، لكي يحق الصناعي قطيعته مع الزراعة.

في ظل المانيفاتورة، تكون هذه القطيعة قد سارت شوطاً لا بأس به نحو الاستكمال. إذ ينشأ عدد من المراكز الصناعية غير المشتغلة بالزراعة. وإذا بالممثل الرئيسي للصناعة ليس الفلاح، بل التاجر وصاحب المانيفاتورة من جهة، و«الحرفي» من جهة ثانية. ويساعد كل من الصناعة والتطور النسبي للتبادل التجاري مع سائر أجزاء العالم على رفع مستوى

معيشة السكان وثقافتهم، فإذا بعامل المانيفاتورة ينظر بازدياد إلى الفلاح. ثم تأتي الصناعة الآلية الكبيرة لتستكمل هذا التحول، فتفصل الصناعة نهائيا عن الزراعة، وكما رأينا سابقا، فإنها تخلق طبقة خاصة من السكان غريبين كليا عن الفلاحين التقليديين مختلفين عنهم في نسق حياتهم، وعلاقاتهم العائلية، وفي ارتفاع مستوى متطلباتهم المادية نفسها والروحية. في الصناعات الصغيرة والمانيفاتورة نجد دوما بقايا للعلاقات العشائرية ولمختلف اشكال التبعية الشخصية وهذه تساعد -في ظل الظروف العامة للاقتصاد الرأسمالي- على مقاومة اوضاع الشغيلة، بما في ذلك من انحطاط وإفساد. اما الصناعة الآلية الكبيرة التي تجمع جماهير من العمال ينتمون في العادة إلى مختلف مناطق البلد، فإنها ترفض قطعيا اي تسامح مع ترسبات العشائرية والتبعية الشخصية، وهي تتصف «بموقف من الازدياد الفعلي تجاه الماضي». وإنها هذه القطيعة مع التقاليد البالية، التي تشكل أحد الشروط الأساسية التي أدت إلى قيام إمكانية، بل وضرورة، تنظيم الانتاج وممارسة الرقابة العامة عليه. وبالتحديد فعند الحديث عن التحول الذي يحدثه المصنع في ظروف حياة السكان، لا بد من القول أن جذب النساء والأحداث إلى الانتاج هو ظاهرة تقدمية، في نهاية المطاف. فالذي لا شك فيه ان المصنع الرأسمالي يضع هذه الفئات من الشعب في ظروف بالغة القساوة، مما يدفعهم إلى ضرورة تنظيم وتقصير يوم العمل، وضمان الشروط الصحية للعمال، الخ. غير ان المساعي الرامية إلى الالغاء الكامل لعمل النساء والأحداث في الصناعة، أو إلى المحافظة على نسق الحياة البطيريركي الذي يمنع مثل هذا العمل، ستكون مساعي محض رجعية وطوباوية. ذلك أن تدمير العزلة البطيريركية لهذه الفئات من السكان التي لم تخرج سابقا من دائرة العلاقات المنزلية والعائلية الضيقة، ودفعها إلى الانخراط المباشر في الانتاج الاجتماعي من قبل الصناعة الآلية الكبيرة يحفز تطورها ويزيد من استقلاليتها، وبعبارة أخرى، يخلق ظروفًا متفوقة بلا ادنى شك على الجمود البطيريركي للعلاقات قبل الرأسمالية.

ان الاستقرار السكاني هو الصفة المميزة لأول مرحلتين من مراحل التطور الصناعي. فالصناعي الصغير يظل فلاحا تقيده مزرعته بأرضه. وفي العادة، فان الحرفي في ظل نظام المانيفاتورة يظل مقيدا هو ايضا بالمنطقة الصناعية الصغيرة التي خلقتها المانيفاتورة. فالواقع ان نظام الصناعة نفسه، في الطور الأول والثاني من تطوره، لا يشمل على اي عنصر من شأنه أن يدخل الاضطراب إلى استقرار المنتج وعزلته. فالتفاعل بين المناطق الصناعية المختلفة نادر. وانتقال الصناعة إلى مناطق أخرى يعود بالدرجة الاولى إلى هجرة منتجين صغار أفراد لا يلبثون ان يؤسسوا صناعات صغيرة جديدة في الأطراف. أما الصناعة الآلية الكبرى، فإنها تولد، بالضرورة، حراكية السكان، ويزداد حجم التفاعل التجاري بين مختلف المناطق بنسب ضخمة، فيما تساعد خطوط سكك الحديد على السفر. ويزداد الطلب على العمل عموما -فيرتفع في فترات الازدهار وينخفض في فترات

الأزمات، بحيث يضطر العمال إلى الانتقال من مصنع إلى آخر. ثم ان الصناعة الآلية الكبيرة تخلق عددا من المراكز الصناعية الجديدة، التي تنمو بسرعة لم يسبق لها مثيل، أحيانا في مناطق غير مأهولة، وهذا أمر يستحيل حدوثه لولا الهجرة العمالية الجماعية. عما قليل سوف نتحدث عن حجم ودلالات ما يسمى الصناعات غير الزراعية الخارجية. أما الآن، فسوف نقتصر على احصائيات الزيمستوفات الصحية لمقاطعة موسكو. يظهر من دراسة احوال 103175 عاملا صناعيا ان 53238 -أي 51.6 بالمئة من المجموع- قد ولدوا في القضاء حيث يعملون. وهكذا، فان حوالي نصف العمال هاجروا من قضاء إلى آخر. ويصل عدد العمال الذين ولدوا في مقاطعة موسكو إلى 66038، اي 64 بالمئة. أما اكثر من ثلث العمال، فقد قدم من مقاطعات أخرى (وعلى الاخص منها مقاطعات المنطقة الصناعية الوسطى المتاخمة لمقاطعة موسكو). ويظهر من المقارنة بين الأقضية المختلفة أن الاقضية الأكثر تصنيعا تتصف بأدنى نسب من العمال المولودين محليا. ففي قضائي موجايك وفولوكولامسك، وهما ضعيفا التصنيع نجد ان 92-93 بالمئة من العمال الصناعيين هم من أبناء القضاء حيث يعملون. أما في الاقضية الكثيفة التصنيع مثل موسكو وكولومنا وبوغورودسك، فان نسبة العمال المولودين محليا تهبط إلى 24 بالمئة و40 بالمئة و50 بالمئة. من هنا يستنتج الباحثة أن «التطور الصناعي الكثيف في قضاء معين يشجع على تدفق العناصر الخارجية إليه». ولا بد أن نضيف أن هذه الوقائع تبين كذلك ان حركة العمال الصناعيين تحمل المميزات إياها التي نلاحظ في حركة العمال الزراعيين. أي ان العمال الصناعيين يهاجرون هم ايضا ليس من المناطق التي تتمتع بفائض من الايدي العاملة وحسب، بل وأيضا من المناطق التي تشكو نقصا فيها. ان قضاء برونيتسي، مثلا، يجذب 1125 عاملا من سائر اقضية مناطق موسكو، ومن مقاطعات أخرى، لكنه في الوقت نفسه يمد قضائي موسكو وبوغورودسك، الاوفر تصنيعا، بـ 1246 عاملا. ومن هنا، فان العمال يغادرون ليس لأنهم «لا يجدون مهنا محلية جاهزة» وحسب، بل ايضا لأنهم يتجهون إلى حيث ظروف العمل افضل. وعلى الرغم من بديهية مثل هذا القول، فلا بد من ان نذكر الاقتصاديين الشعبويين به، لأنهم يمجدون المهن المحلية ويدينون الهجرة نحو المناطق الصناعية، متجاهلين الدلالة التقدمية لحراكية السكان التي تولدها الرأسمالية.

ان الخصائص المعقدة أعلاه والتي تميز الصناعة الآلية الكبيرة عن الاشكال الصناعية السابقة لها، يمكن تلخيصها بكلمة: تجميع العمل. وبالتأكيد، فان الانتاج لسوق وطنية ودولية كبيرة، وتنمية علاقات تجارية وثيقة مع مختلف انحاء البلد ومع بلدان مختلفة من أجل شراء المواد الاولية والمساعدة، والتطور التقني الكبير، وتمركز الانتاج والسكان في مؤسسات جبارة، وتدمير التقاليد البالية للحياة البطريكية، ونمو حراكية السكان، وتحسين مستوى

حاجات المعامل وتطوره كل هذه هي عناصر من العملية الرأسمالية التي تزيد من جماعية الانتاج في البلد ومعها جماعية المشاركين فيه.

أما عن قضية العلاقة بين الصناعة الآلية الكبيرة في روسيا وبين السوق الرأسمالية المحلية، فالمعطيات الواردة اعلاه تسمح بالاستنتاج التالي: ان التطور السريع للصناعة المصنعية في روسيا يؤسس سوقا ضخمة ونامية باطراد لوسائل الانتاج (مواد بناء، محروقات، معادن، الخ.) ويضاعف بسرعة خارقة عدد ذلك الجزء من السكان العاملين في إنتاج السلع المعدة للإنتاج وليس للاستهلاك الشخصي. غير ان سوق مواد الاستهلاك الشخصي تنمو هي ايضا بسرعة، نظرا لنمو الصناعة الآلية الكبيرة الآخذة بتحويل قسم متزايد من السكان من الزراعة إلى المهن التجارية والصناعية. أما بالنسبة إلى السوق المحلية للمنتجات المصنوعة في المصانع، فقد عالجنا عملية تكونها بالتفصيل في الفصول السابقة من كتابنا.

الفصل الثامن

تكوّن السوق الداخلية

ينبغي علينا الآن أن نلخص المعطيات التي تفحصنا في الفصول السابقة في محاولة لإعطاء فكرة عن العلاقات المتبادلة بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في تطورها الرأسمالي.

1- نمو التداول البضاعي

من المعلوم أن التداول البضاعي يسبق الانتاج البضاعي ويشكل واحدا من شروط نشوئه (دون ان يكون الشرط الاوحد). لقد اقتصر اهتمامنا في هذا الكتاب على دراسة المعطيات عن الانتاج البضاعي والرأسمالي، ولهذا السبب بالذات فلسنا ننوي البحث التفصيلي بمسألة مهمة هي مسألة نمو التداول البضاعي في روسيا «بعد الاصلاح». ولكي نعطي فكرة عامة عن مدى سرعة نمو السوق الداخلية يكفي ايراد المعطيات المختصرة التالية:

لقد ازداد طول شبكة سكة الحديد الروسية من 3819 كيلومتر عام 1865 إلى 29063 كلم في العام 1890، اي بما يزيد عن سبعة أضعاف. وقد عرفت بريطانيا تطورا مماثلا، وذلك على مدى زمني أطول (4082 كلم في 1845، 26819 كلم في 1875 -أي بزيادة قدرها ستة اضعاف)، كما عرفت ألمانيا، ولكن في مدة أقصر (1845-2143 كلم، 1875-27981 كلم، اي بزيادة قدرها 12 ضعفا). أما طول خطوط سكك الحديد المفتوحة كل سنة فقد كان يتفاوت كثيرا باختلاف الفترات. فمثلا، في السنوات الخمس بين 1868 و1872، فتحت خطوط جديدة بلغ طولها 8806 «فيرست»، أما في السنوات الخمس بين 1878 و1882، فاقتصر الامر على 2221 «فيرست». وان اتساع هذه التماوجات يمكننا من تقدير ضخامة جيش العاطلين عن العمل الذي تتطلبه الرأسمالية، التي توسع الطلب على لأيدي العاملة حيناً وتقلصه أحيانا. وقد عرف نمو سكك الحديد في روسيا فترتي ازدهار: في نهاية الستينيات (ومطلع السبعينيات) وفي النصف الاخير من التسعينيات. فبين 1865 و1875، كان معدل الزيادة السنوية في طول شبكة سكك الحديد الروسية 1500 كيلومتر، وفي الفترة بين 1893 و1897، بلغ هذا المعدل 2500 كيلومتر.

أما حجم البضائع المشحونة بواسطة سكك الحديد فكان كالآتي: 1869-439 مليون بود، 1873-1117 مليون بود، 1881-2532 مليون بود، 1893-4486 مليون بود، 1896-6145 مليون بود، 1904-11072 مليون بود. وأما زيادة عدد المسافرين فلم يكن اقل تسارعا: 1868-10.4 مليون مسافر، 1873-22.7 مليون، 1881-34.4، 1893-49.4، 1896-56.6، 1904-123.6 مليون.

(...)

هذا وبلغ حجم الشحن المنقول عبر شبكة الانهر والقنوات الداخلية في روسيا الاوروبية 899.7 مليون بود عام 1881، وفي 1893-1181.5 مليون بود، وفي 1896-1553 مليون بود. وقد بلغت قيمة هذه الشحنات 186.5 مليون روبل، 257.2 مليون روبل، 290 مليون روبل على التوالي.

في العام 1868 كان الاسطول التجاري الروسي يتكون من 51 باخرة بخارية حمولتها 14300 «لاست» [1]، ومن 700 مركب شراعي حمولتها 41800 لاست، وقد بلغت العام 1896 552 باخرة بخارية حمولتها 161600 لاست.

وكان تطور النقل البحري لكافة المرافئ على البحار الداخلية على النحو التالي: خلال السنوات الخمس بين 1856 و1860، بلغ عدد المراكب الخارجة والداخلة 18901، ذات حمولة اجمالية قدرتها 3783000 طن، أما في الفترة 1885-1890، فبلغ العدد 23201 مركب (+23 بالمئة) وإجمالي الحمولة 13845000 طن، (+266 بالمئة). وهكذا فإن الحمولة تضاعفت 2/3 3 أضعاف. وخلال 39 سنة (1856-1894) ازدادت الحمولة بنسبة 5 أضعاف ونصف (...) فلنلاحظ أن حمولة المراكب الخارجة والمراكب الداخلة تتقلب كثيرا من سنة إلى سنة.

(فمثلا، 1878=13 مليون طن، و1881=8.6 مليون طن)، وهذه التقلبات تمكنا من قياس، ولو جزئي، للتقلبات في الطلب على العمال غير المهرة، وحمالي المرافئ، الخ. هنا أيضا تحتاج الرأسمالية إلى وجود جمهرة من الناس محتاجة دائما للعمل ومستعدة لقبول العمل، مهما يكن مؤقتا، عند أول إشارة.

أما تطور التجارة الخارجية، فيمكن أن نتبينه من المعطيات الواردة أدناه:

السنوات	عدد السكان روسيا بدون فنلندا (بالملايين)	قيمة الصادرات والواردات معا (ملايين الروبلات)	قيمة اجمالي حركة التجارة الخارجية للفرد الواحد (روبل)
1860-1856	69.0	314.0	4.55
1865-1861	73.8	347.0	4.70
1870-1866	79.4	554.2	7.00
1875-1871	86.0	831.1	9.66

11.29	1054.8	93.4	1880-1876
11.00	1107.1	100.6	1885-1881
10.02	1090.3	108.9	1890-1886
10.11	1322.4	130.6	1901-1897

أما المعطيات التالية، فإنها تعطي فكرة عامة عن حجم الحركة المصرفية والتراكم الرأسمالي. ارتفع اجمالي السحوبات من المصرف المركزي من 113 مليون روبل للفترة 1863-1860 (و 170 مليون روبل للفترة 1869-1864) إلى 260 مليون روبل للفترة 1888-1884، كما ارتفعت الودائع الاجمالية في الحسابات الجارية من 335 مليون روبل في الفترة 1868-1864 إلى 1495 مليون روبل للفترة 1888-1884. أما حركة جمعيات ومصارف التسليف والادخار (الريفية منها والصناعية) فانها تطورت من 2 3/4 مليون روبل العام 1872 (و 21.8 مليون روبل للعام 1875) إلى 72.6 مليون روبل العام 1892 و 189.6 مليون روبل العام 1903. وازدادت الرهونات من العام 1889 إلى 1894 كالاتي: ارتفع تقدير الاراضي المرهونة من 1395 مليون روبل إلى 1827 مليون، والقروض الاجمالية من 791 مليون روبل إلى 1044 مليون روبل. وقد تطورت عمليات مصارف التسليف بنوع خاص في الثمانينيات والتسعينيات. ففي العام 1880، كان يوجد 75 مصرف ادخار، فارتفع العدد العام 1897 إلى 4315 مصرفا (بمن فيهم 3454 مصارف بريدية). وفي العام 1880 بلغ حجم الودائع 4.4 مليون روبل، فإذا به يرتفع إلى 276.6 مليون روبل العام 1897. الرصيد الجاري في نهاية العام بلغ 9.0 مليون روبل سنة 1880، و 494.3 مليون روبل سنة 1897. وجدير بالذكر أن الزيادة السنوية لرأس المال بلغت أرقاما مذهلة في سنتي المجاعة 1891 و 1892 (52.9 و 50.5 مليون روبل) وفي السنتين الأخيرتين (1896-51.6 مليون روبل، 1897-65.5 مليون روبل).

وتبين آخر الاحصائيات تطورا متناميا في مصارف الادخار. ففي العام 1904، كان يوجد في روسيا 6557 مصرف ادخار و 5.1 مليون مودع، وودائع اجمالية تبلغ 1105.5 مليون روبلات. وبالمناسبة، فإن كلا من الشعبويين القدامى والانتهازيين الجدد في الحركة الاشتراكية في هذا البلد غالبا ما يكونون شديدي السذاجة (حتى لا نقول أكثر) في حديثهم عن زيادة عدد مصارف الادخار بصفقتها تشكل علامة على «بحبوحة» الشعب. فلن يكون في

غير محله، بالتالي، ان نقارن توزيع ودائع مصارف الادخار في روسيا (1904) بمثيلاتها في فرنسا (1900). المعلومات من Bulletin de l'office du travail، 1901، العدد عشرة).

روسيا

حجم الودائع	عدد المودعين (آلاف)	بالمئة	اجمالي الودائع (مليون روبل)	بالمئة
أقل من 25 روبل	1870.4	38.7	11.2	1.2
25-100 روبل	967.7	20.0	52.8	5.4
100-500 روبل	1380.7	28.6	308.0	31.5
500 روبل وما فوق	615.5	12.7	605.4	61.9
المجموع	4834.3	100	977.4	100

فرنسا

حجم الودائع	عدد المودعين (آلاف)	بالمئة	اجمالي الودائع (مليون فرنك)	بالمئة
أقل من 100 فرنك	5273.5	50.1	143.6	3.3

11.4	493.8	20.8	2197.4	500-100 فرنك
16.6	720.4	10.6	1113.8	1000-500 فرنك
68.7	2979.3	18.5	1948.3	1000 فرنك
100	4337.1	100	10533.0	المجموع

يا لها من مادة غنية للمبشرين الشعبويين-التحريفيين-الكاديت! وتجدر الإشارة العابرة إلى أن الودائع في روسيا تنقسم أيضا إلى 12 فئة حسب مهنة ووظائف المودعين. ويبدو أن أكبر كمية من الودائع -228.5 مليون روبل- هي للعاملين في الزراعة والصناعات الريفية وهذه الودائع آخذة بالتطور بسرعة فائقة. القرية تتمدد. وان تحويل خراب الموجيك إلى مصدر رزق بات مهنة سريعة الادرار للربح.

ولكن، فلنعد إلى موضوعنا المباشر. دلت المعطيات الاحصائية على النمو الهائل في التداول البضاعي والتراكم الرأسمالي. وقد رأينا أعلاه كيف نشأ ميدان استثمار رأس المال في كافة فروع الاقتصاد الوطني، وكيف تحول رأس المال التجاري إلى رأس مال صناعي، أي كيف انخرط في الانتاج وأنشأ علاقات رأسمالية بين المشاركين في عملية الانتاج.

2-زيادة عدد السكان العاملين في التجارة والصناعة.

قلنا أعلاه ان زيادة عدد السكان العاملين في الصناعة على حساب العاملين في الزراعة هي ظاهرة ملازمة لكل مجتمع رأسمالي. وقد درسنا كيف يتم تدريجيا انفصال الصناعة عن الزراعة، فلا يبقى لنا إلا أن نقيم الخلاصات حول هذه المسألة.

أنمو المدن

ان التعبير الصارخ عن العملية قيد الدرس هو نمو المدن. وها هي المعطيات الدالة على هذا النحو في روسيا الاوروبية (50 مقاطعة) في فترة ما بعد الاصلاح.

النسبة من السكان المدينين	سكان روسيا الاوروبية (بالآلاف)			السنرات
	في الاقضية	في المدن	المجموع	
9.94	55315.4	6105.1	61420.5	1863
12.19	71760.4	9964.8	81725.2	1885
12.76	82188.3	12527.1	94215.4	1897

***تنمة الجدول

سكان أكبر 14 مدينة عام 1862 (بالآلاف)	سكان المدن الكبيرة (بالآلاف)				عدد المدن مع السكان			
	المجموع	-50000 100000	-100000 200000	فوق 200 ألف	اجمالي المدن الكبيرة	-50000 100000	-100000 200000	فوق 200 ألف
1741.9	1693.5	683.4	119.0	891.1	13	10	1	2
3103.7	4155.5	1302.7	998.0	1854.8	31	31	7	3
4266.3	6397.5	1982.4	1177.0	3238.1	44	30	5	5

وهكذا، فان نسبة سكان المدن في تزايد مطرد، أي أن السكان يتحولون باستمرار من الزراعة إلى المهن التجارية والصناعية. ويتزايد عدد سكان المدن بوتيرة تبلغ ضعفي وتيرة زيادة السكان في باقي اجزاء البلاد: فبين 1863 و1897، ازداد اجمالي السكان بنسبة 35.3 بالمئة، وازداد عدد السكان الريفيين بنسبة 48.5 بالمئة، في حين ازداد عدد السكان المدن بنسبة 97 بالمئة. وعلى امتداد 11 سنة، (1897-1885)، «فالحده الأدنى من تدفق السكان

الريفيين إلى المدن» بلغ 2.5 مليون نسمة، حسب تقدير السيد ف.ميخائيلوفسكي، اي بما يزيد عن 200 ألف نسمة بالسنة.

ان عدد سكان المدن التي هي مراكز صناعية وتجارية هامة ينمو بسرعة اكبر من سرعة نمو سكان المدن عموما. فعدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن 50 ألفا يتضاعف بثلاثة اضعاف خلال الفترة ما بين 1863 و1897 (من 13 إلى 44 مدينة). وفي العام 1863، كان 27 بالمئة فقط من مجموع سكان المدن (1.7 من اصل 6.1 مليون) يتركز في تلك المدن الكبيرة، فإذا به 41 بالمئة تقريبا العام 1885 (4.1 من اصل 9.9 مليون)، وفي العام 1897 تجاوز النصف، حوالي 53 بالمئة (6.4 من اصل 12 مليون). لذا نقول انه في الستينيات، كانت المدن الصغرى حاضنة سكان المدن، لكن المدن الكبيرة تفوقت عليها نهائيا في التسعينيات. فعدد سكان الـ 14 مدينة التي كانت تشكل أكبر مدن روسيا العام 1863 ازداد من 1.7 مليون إلى 4.3 مليون نسمة، اي بنسبة 153 بالمئة، في حين ان اجمالي عدد سكان المدن ازداد فقط بنسبة 97 بالمئة. من هنا فان النمو الضخم للمراكز الصناعية الكبيرة ونشوء عدد كبير من المراكز الجديدة هو أحد مميزات فترة ما بعد الاصلاح.

ب-دلالة الاستيطان الداخلي

أشرنا أعلاه (الفصل الأول، القسم الثاني) إلى أن النظرية تستخلص القانون عن نمو السكان العاملين في الصناعة على حساب العاملين في الزراعة من كون رأس المال المتغير ينمو نموا مطلقا في الصناعة (ونمو رأس المال المتغير يعني زيادة عدد العمال الصناعيين وعدد مجموع السكان العاملين في التجارة والصناعة)، في حين أنه في الزراعة «يتناقص رأس المال المتغير المطلوب لاستثمار قطعة أرض معينة تناقصا مطلقا». ويستطرد ماركس قلائل: «وهكذا فان رأس المال المتغير يتزايد فقط عند زراعة أرض جديدة، على أن هذا بدوره يتطلب، كشرط مسبق، مزيدا من النمو في عدد السكان غير الزراعيين».

ومن هنا فمن الواضح أن زيادة عدد السكان العاملين في الصناعة ظاهرة لا يمكن معاينتها إلا عندما توجد منطقة مأهولة سلفا وحيث كل الاراضي قيد الاستثمار. ان سكان مثل هذه المنطقة، عندما تطردهم الرأسمالية من الزراعة، لن يجدوا بديلا عن الهجرة إلى المراكز الصناعية أو إلى البلدان أخرى. على ان الوضع يتغير جوهريا عندما نلقي منطقة لم يستكمل

فيها استثمار كل الاراضي ولا باتت مأهولة كليا. ذلك أن سكان مثل هذه المنطقة، عندما يُطردون من الزراعة في رقعة مأهولة، قد ينتقلون إلى رقعة غير مأهولة من هذه المنطقة ويتلون «استصلاح وزراعة أراض جديدة». فتكون النتيجة زيادة في عدد السكان العاملين في الزراعة، وقد تكون هذه الزيادة (لبعض الوقت على الأقل) مساوية لزيادة عدد السكان العاملين في الصناعة ان لم نقل انها اسرع. في حالة كهذه نلقي عمليتين اثنتين: 1- نمو للرأسمالية في القسم القديم المأهول من البلد، او في جزء منه، 2- نمو الرأسمالية على «أراض جديدة». وتعتبر العملية الاولى عن المزيد عن التطور للعلاقات الرأسمالية القائمة. اما الثانية، فانها تعبر عن نشوء علاقات رأسمالية جديدة على ارض جديدة. العملية الاولى تتعلق بتطور الرأسمالية في العمق، اما الثانية، فبتطورها الافقي. وبديهي أن الخلط بين العمليتين يؤدي إلى مفهوم مغلوط لعملية انتقال السكان من الزراعة إلى المهن التجارية والصناعية.

توفر روسيا ما بعد الاصلاح المثال على تزامن هاتين العمليتين. ففي مطلع الإصلاح، في الستينيات من هذا القرن، كانت الاطراف الجنوبية والشرقية من روسيا الاوروبية قليلة السكان، وكان المهاجرون من مناطق روسيا الوسطى والزراعية يتوافدون اليها بأعداد ضخمة. والواقع ان هذا التكوّن لسكان زراعيين جدد على مساحات أرض جديدة هو الذي تولى التعطيم على العملية الموازية، عملية تحول السكان من الزراعة إلى الصناعة. ولتوضيح الصورة عن هذه السمة المميزة لروسيا، بناء على المعطيات الاحصائية عن سكان المدن، يجب تقسيم المقاطعات الخمسين لروسيا الاوروبية إلى مجموعات مستقلة. فنقدم المعطيات عن السكان المدينين في تسع مناطق من روسيا الاوروبية للعام 1863 والعام 1897 [2].

أما بالنسبة إلى القضية التي تهمنا، فالمهم هو ما يتعلق بالمناطق الثلاث: 1- المنطقة الصناعية غير الزراعية (11 مقاطعة في أول فئتين بما فيها مقاطعتي الحواضر). وهذه منطقة عرفت هجرة شحيحة إلى المناطق الأخرى. (2) المنطقة الزراعية الوسطى (13 مقاطعات في الفئة 3). وكانت الهجرة من هذه المنطقة واسعة النطاق. جزئيا إلى المنطقة الأولى، ولكن أساسا إلى المنطقة التالية. (3) الاطراف الزراعية (المقاطعات التسع في الفئة 4) تشكل منطقة جرى استيطانها في فترة ما بعد الاصلاح. اما نسبة السكان المدينين في كل هذه المقاطعات الـ 33 فإنها تختلف قليلا، كما يظهر من الجدول، عن لنسبة المئوية للسكان المدينين في روسيا الأوروبية عموما.

نشاهد في المنطقة الأولى، غير الزراعية أو الصناعية، ارتفاعا سريعا جدا في نسبة السكان المدينين من 14.1 بالمئة إلى 21.1 بالمئة. ومعدل نمو السكان الريفيين هنا بطيء جدا، إذ هو بالكاد يتجاوز نصف ما هو عليه لروسيا كلها. أما نمو السكان المدينين، فإنه، في المقابل، أعلى بكثير من المعدل (105 بالمئة في مقابل 97 بالمئة). وإذا كان لا بد من مقارنة روسيا بالبلدان الصناعية لأوروبا الغربية (كما هو الحال غالبا) فينبغي مقارنة تلك البلدان بهذه المنطقة بالذات، لأنها وحدها تملك ظروفًا شبيهة بظروف البلدان الصناعية الرأسمالية.

تتغير الصورة في المنطقة الثانية، المنطقة الزراعية الوسطى. فنسبة السكان المدينين هنا منخفضة جدا وهي تنمو بوتيرة أدنى من المعدل. فقد كانت الزيادة في عدد السكان المدينين والريفيين بين 1863 و1897، أدنى بكثير من المعدل لكل روسيا. وهذا ما يفسره التدفق الواسع للمهاجرين من هذه المنطقة إلى الاطراف الحدودية. ويقدر السيد ف. ميخائيلوفسكي انه خلال الفترة 1885-1897 غادر تلك الانحاء حوالي ثلاثة ملايين نسمة، أي أكثر من ثلث السكان.

أما في المنطقة الثالثة، منطقة الأطراف: فقد عرفت نسبة السكان المدينين زيادة كانت ادنى **بقليل من المعدل** (من 11.2 بالمئة إلى 13.3 بالمئة، أي وفق نسبة قدرها 100:118، في حين أن المعدل هو من 9.94 إلى 12.76، أي بنسبة قدرها 100:128). ومع ذلك فإن النمو المطلق للسكان المدينين هنا، لم يكن اقل من المعدل، بل **أعلى منه بكثير** (+130 بالمئة مقابل +97 بالمئة). وبالتالي، فإن تحويل السكان من الزراعة إلى الصناعة كان كثيفا جدا، لكنه جرى التعتيم عليه بالنمو الكبير في السكان العاملين في الزراعة بسبب موجة هجرة إلى المنطقة، حيث ارتفع عدد السكان الريفيين بنسبة 87 بالمئة، في حين لم نتجاوز هذه النسبة 48.5 بالمئة لمجموع روسيا. وتجلّى عملية التعتيم على ظاهرة انخراط السكان في الصناعة بشكل صارخ في بعض المقاطعات. ففي مقاطعة تاوريدا مثلا، لم تتغير نسبة السكان المدينين العام 1897 عنها في العام 1863 (19.6 بالمئة)، لا بل انها تراجعت في مقاطعة خيرسون (من 25.9 بالمئة إلى 25.4 بالمئة) رغم ان نمو المدن في كلا المقاطعتين لم يكن متخفا كثيرا عن النمو في مقاطعتي الحواضر (+131 بالمئة، +135 بالمئة في مقابل +141 بالمئة بالنسبة لمقاطعتي الحواضر). وهكذا فإن زيادة السكان الزراعيين الجدد على أراض جديدة تؤدي بدورها إلى مزيد من النمو في عدد السكان غير الزراعيين.

ج- نمو البلدات والقرى المعملية والتجارية والصناعية

بالإضافة إلى المدن، تكتسب التجمعات التالية موقع المراكز الصناعية: أولاً، الضواحي التي لا يجري احتسابها دائماً مع المدن مع أنها باتت تغطي رقعة متوسعة باستمرار حول المدن الكبيرة، ثانياً، البلدات والقرى المعملية. وتتكاثر هذه المراكز الصناعية في المقاطعات الصناعية حيث نسبة السكان المدينين شديدة الانخفاض. ويظهر من الجدول المثبت اعلاه [3]، والذي يعالج ارقام سكان المدن حسب المناطق، انها في 9 مقاطعات صناعية بلغت 7.3 بالمئة العام 1863 و8.6 بالمئة العام 1897. والواقع ان السكان العاملين في التجارة والصناعة في تلك المقاطعات ليسوا متمركزين في المدن، بل في القرى الصناعية. فمن بين «بلدات» مقاطعات فلاديمير، وكوستروما، ونيجنى-نوفغورود وسواها، يوجد عدد غير قليل يضم اقل من ثلاثة آلاف أو الفين أو حتى الف مواطن، في حين توجد «قرى» عديدة تضم الواحدة منها ألفين أو ثلاثة أو حتى خمسة آلاف عامل. وكما يلاحظ عن حق واضح «مسح مقاطعة ياروسلاف» (المجلد 2، ص 191) ففي فترة ما بعد الاصلاح «بدأت المدن تنمو بوتيرة اسرع من ذي قبل، وشهدنا بالإضافة إلى ذلك نمو مستوطنات من نمط جديد، نمو طراز من المركز المعملية يقع في منزلة بين المنزلتين، بين المدينة والقرية». وقد أوردنا الأرقام التي تبين النمو السريع جدا لهذه المراكز ولعدد العمال الصناعيين المجمعين فيها. وتبين لنا أنه يوجد عدد غير قليل من المراكز من هذا النوع في مختلف أنحاء روسيا، ليس فقط في المقاطعات الصناعية، بل وفي الجنوب أيضاً. ففي الاوروال، تبلغ نسبة السكان المدينين أدناها: ففي مقاطعتي فياتكا وبيرم، كانت النسبة 3.2 بالمئة عام 1863 و47 بالمئة عام 1897. ولكن هناك مثالا عن الحجم النسبي للسكان «المدينين» والصناعيين: في قضاء كراسنوفيمسك-مقاطعة بيرم- يبلغ عدد السكان المدينين 6400 (للعام 1897) في حين نجد انه وفق احصاء الزيمستوفات للأعوام 1888-1891، يبلغ السكان الصناعيون في القضاء 84700، بينهم 56000 لا يتعاطون الزراعة اطلاقاً وفقط 56000 يعيشون على الأرض أساساً. وفي قضاء ايكاتريبرغ، حسب احصاء الزيمستوفات، هناك 65000 نسمة بدون أرض، و81000 يتمتعون بأراض للرعي. من هنا، فان عدد السكان غير المدينين لاثنين من الاقضية فقط هو أكبر من السكان المدينين للمقاطعة بأسرها (الذين كانوا 195000 نسمة العام 1897!).

وأخيراً، فبالإضافة إلى المستوطنات المعملية، فان صفة المراكز الصناعية تنطبق أيضاً على قرى تجارية وصناعية، تهيمن على نواح من تجمعات الصناع اليدويين أو هي نمو بسرعة فائقة منذ الاصلاح نظراً لموقعها على ضفاف الانهر وقرب محطات سكك الحديد، الخ. وقد

قدمنا في الفصل السادس (القسم 2) عدة أمثلة عن مثل هذه القرى، وتبين أنها تجذب إليها السكان الريفيين، مثلما كمثل المدن، وغالبا ما يتميز سكانها بمستوى من التعليم يزيد عن المعدل. وكمثال إضافي، فلنستشهد بمعطيات عن مقاطعة فورونيج لكي نبين الأهمية النسبية للمراكز الصناعية والتجارية المدينية وغير المدينية. في «العائدات الإحصائية المندمجة» لمقاطعة فورونيج، هناك لائحة مدمجة تصنف القرى في 8 أقضية في المقاطعة. في تلك الأقسضية توجد 8 مدن، يبلغ عدد سكانها 56149 (العام 1897). ومن بين القرى، في المقابل، هناك أربع تضم 9376 أسرة و53732 نسمة، أي أنها أكبر بكثير من المدن. كذلك تضم هذه القرى 240 مؤسسة تجارية و4.4 مؤسسات صناعية. وثمة 60 بالمئة من إجمالي عدد الأسر، لا يتعاطى الزراعة على الإطلاق، و21 بالمئة يزرعونها على أساس الاستئجار من الجار أو على أساس المشاركة (المنافسة)، 71 بالمئة يفتقدون لحيوانات الجر وللأدوات الزراعية، و63 بالمئة يشترون الحبوب على امتداد العام، و80 بالمئة يتعاطون الصناعة. ونحن إذ نصنف إجمالي سكان هذه المراكز في فئة العاملين في التجارة والصناعة، لا نكون مبالغين البتة، بل لعلنا ما دون الحجم الفعلي لهؤلاء العاملين، لأنه يوجد في الأقسضية الثمانية 21906 أسرة لا تفلح الأرض بتاتا. وعلى الرغم من ذلك، ففي المقاطعة الزراعية قيد الدرس، نجد أن السكان العاملين بالتجارة والصناعة خارج المدن ليسوا أقل منهم داخلها.

د-الاستخدامات الخارجية غي الزراعية

ولكن حتى إذا أضفنا إلى المدن القرى والبلدات المعملية والتجارية والصناعية، فنظل بعيدين جدا عن استكمال مجموع السكان الصناعيين في روسيا. إن القيود على حرية الحركة والانغلاق الفئوي للقرية المشاعية تفسر تفسيراً كاملاً الصفة المميزة لروسيا بحيث أننا مضطرون لاحتساب جزء لا بأس به من السكان الريفيين ضمن السكان الصناعيين، ذلك الجزء الذي يكسب معيشته بالعمل في المراكز الصناعية ويقضي فيها قسماً من سنته. نشير هنا إلى ما يسمى «الاستخدامات الخارجية» غير الزراعية. ترى وجهة النظر الرسمية في هؤلاء «الصناعيين» مزارعين فلاحين يعملون في «استخدامات ثانوية» فقط، وقد تبنت أكثرية الاقتصاديين الشعبويين وجهة النظر هذه، دون كبير جدال. وبعد كل ما قيل أعلاه، ليس ثمة من حاجة لبرهان تفصيلي عن مدى بطلانها. وفي كل الأحوال، ومهما تباينت الآراء حولها، فما من شك في أنها تشير إلى تحويل السكان من المهن الزراعية إلى المهن التجارية والصناعية (...)

(...) وهكذا، فما من شك في ان حراكية السكان اكبر في مناطق روسيا غير الزراعية منها في المناطق الزراعية. فلا بد لعدد العمال المهاجرين غير الزراعيين من ان يكون اكبر من عدد العمال المهاجرين الزراعيين، كما لا بد له من ان يزيد عن ثلاثة ملايين عامل [4].

ان النمو الضخم والمطررد للهجرة هو ما تؤكد كل المصادر (...)

ان الهجرة غير الزراعية ظاهرة تقدمية مثلها كمثل تحويل السكان من الزراعة إلى المدن. فهي تنتزع السكان من المناطق المهملة، المتخلفة، والنائية تاريخيا لتجذبهم إلى معمعة الحياة الاجتماعية العصرية. ان الهجرة تزيد نسبة التعليم بين السكان، وترفع مداركهم، وتزودهم بالعبادات والمتطلبات المتقدمة.

يندفع الفلاحون إلى الهجرة «بحوافز راقية»، اي بتفوق الحذاقة والتهذيب لدى سكان سان بطرسبرغ، فإذا بهم-أي الفلاحون-يتطلعون إلى حيث «الأمر أفضل». «وهم يعتبرون الحياة والعمل في سان بطرسبرغ أيسر منهما في الريف» [5]. «جميع الريفيون يسمون أجلافا، والغريب في الأمر انهم لا يشعرون بأية اهانة البتة من ذلك، بل انهم هم الذين يطلقون هذا النعت على أنفسهم، ويتذمرون لأن أهلهم لم يرسلوهم إلى سان بطرسبرغ لتحصيل العلم. على انه لا بد من القول ان هؤلاء الريفيين الأجلافا ليسوا بجلافة سكان المناطق الزراعية المحضة، ذلك انهم يتمثلون، في لاوعيتهم، المظاهر والعبادات الخارجية لاهالي سان بطرسبرغ: ان نور الحاضرة يشع عليهم ولو بطريقة غير مباشرة» [6]. أما في مقاطعة ياروسلافل (اضافة إلى الامثلة عن اناس أصابوا الثراء) «يوجد عامل اضافي لاندفاع الناس بعيدا عن منازلهم. وهذا العامل هو الرأي العام الذي يصم بالجلافة مدى الحياة كل من لم يسكن سان بطرسبرغ، أو سواها من المدن، ويكتفي بالعمل بالزراعة أو الحرف، ويجد مثل هذا الرجل صعوبة في ان يجد لنفسه زوجة» (مسح مقاطعة ياروسلافل، الجزء 2، ص 118). ان الهجرة إلى المدينة ترفع الفلاح إلى مصاف المواطن، وتحرره من جملة من الارتهانات العشائرية والشخصية والانقسامات الفئوية الطبقية العميقة الجذور في الاريايف....

«ان عاملا أساسيا من العوامل المشجعة على الهجرة هو ذلك الشعور النامي بالكرامة الانسانية بين الشعب. ان التحرر من القنانة والارتباط القديم للقطاع الاكثر حيوية من

سكان الريف بحياة المدن، طالما أثارا عند الفلاح في ياروسلاف الثقة بالنفس، والطموح إلى الانفلات من حالة الفقر والتبعية التي تفرضها عليه حياة الريف، نحو حالة من الاكتفاء والاستقلال والاحترام... ان الفلاح الذي يعيش على المداخل الخارجية يشعر بحرية اكبر وبالمزيد من المساواة تجاه الذين ينتمون إلى مراتب اجتماعية أخرى، وهذا ما يفسر هذه الرغبة الجامحة عند الشباب في الهجرة إلى المدن» (المصدر ذاته، الجزء 2، ص 189-190).

الهجرة للمدن تؤدي إلى تفكك العلاقات العشائرية القديمة وترفع المرأة إلى موقع أكثر استقلالا، وتجعلها نذا للرجل. «بالمقارنة مع المناطق التي لم تعرف الهجرة، نجد ان عائلات سوليغاليش وشوخلوما» (وهما قضاءان من اقصية مقاطعة كوستروما التي تعرف اعلى نسب للهجرة) «وهي أقل تماسكا، ليس فقط من منظار تعلق السلطة البطيريركية للشيوخ، وإنما ايضا من منظار العلاقات بين الآباء والبنين، بين الرجل وزوجته. وبالطبع، يصعب ان تتوقع عاطفة جارفة وتشبثا عنيفا بالبيت الابوي لدى ابناء ارسلوا إلى سان بطرسبرغ منذ سن الاثنتي عشرة سنة فأصبحوا كوزموبوليتيين لاشعوريا، وأصبح لسان حالهم «وطني حيث اشعر بالارتياح» [7] «ان المرأة في سوليغاليش معتادة على الاستغناء عن سلطة زوجها ومساعدته، لذا تجدها مختلفة كل الاختلاف عن الفلاحة المسحوقة في المنطقة الزراعية: انها مستقلة وتعتمد على نفسها... ان ضرب الزوجات استثناء نادر هنا... ونلاحظ في العادة المساواة بين النساء والرجال حيثما كان وفي كل الأمور» [8].

وأخيرا ليس آخرا، فالهجرة غير الزراعية ترفع الأجور، ليس فقط أجور العمال المأجورين الذين يهاجرون، وإنما أيضا أجور الذين يلزمون قراهم [9].

وتنعكس هذه الواقعة بنوع خاص في ان المقاطعات غير الزراعية حيث الاجور اعلى مما هي عليه في المقاطعات الزراعية تجذب اليها العمال الزراعيين من هذه الاخيرة (...)

الاجور في المانيفاتورة اعلى منها في الزراعة، «وتفيد تقارير العديد من المراسلين ان الصناعات تساعد على تنمية متطلبات جديدة (الشاي، الخام، الأحذية، ساعات الحائط، الخ.) بين الفلاحين، وعلى رفع مستوى معيشتهم العام، فتؤدي بالتالي إلى ارتفاع الأجور» [10].

وهذا رأي نموذجي لأحد المراسلين:

«ان ندرة [اليد العاملة] دائمة، والسبب هو ان سكان الضواحي مفسدون، يعملون في ورش سكك الحديد ويخدمون على خطوط سكك الحديد. ودائما ما يؤدي قرب كالوغا وأسواقها إلى اجتذاب السكان المجاورين، يتوافدون اليها لبيع البيض والحليب، الخ، ثم يعربدون في الخمرات، والسبب في ذلك ان الجميع يريد أعلى الاجور لأقل كمية ممكنة من العمل. وهم يعتبرون العامل الزراعي مهمة شائنة، وجميعهم يسعى إلى المدن حيث يضحون صفوف البروليتاريا والرعاع، في حين يعاني الريف، في المقابل، من نقص في العمال القادرين والأقوياء» [11].

ان نعت هذا التقييم للصناعات المستخدمة للعمال المهاجرين بأنه شعبي له كل ما يبرره. فالسيد جبانكوف، مثلا، إذ يشير إلى ان الذين يهاجرون ليسوا يدا عالة فائضة، بل «ضرورية» يحل محلهم الفلاحون الوافدون، يعتبر «بديها» أن تكون «هذه الاستبدالات بالغة الإفادة» ولكن لمن، يا عزيزنا جبانكوف؟ «ان الحياة في العواصم تلقن العديد من العادات المتقدمة عند الفئة الدنيا وميلا نحو البذخ والاستعراضية، وهذا ما يؤدي إلى تبذير، لاطائل تحته، (!!) للمال» [12]، ان النفقات الاستعراضية وما شابهها غالبا ما تكون -غير انتاجية-!! [13]. ويولول السيد هيرترنشتاين متباكيا على «الثقافة الزائفة»، و«الحياة الصاخبة»، و«التعتة المنفلة من عقالها»، و«عربدات السكر والتهكؤك القذر»، الخ [14].

وانطلاقا من معطيات الهجرة الواسعة النطاق، يستنتج علماء الاحصاء الموسكوبيين انه من الضروري اتخاذ «الاجراءات التي تؤدي إلى خفض الحاجة إلى العمل المهاجر». ويحاجج السيد كاريشيف عن اليد العاملة المهاجرة على النحو التالي: «وحدها زيادة رقعة أراضي الفلاحين إلى حجم يسد الحاجات الاساسية (!) لعائلاتهم تستطيع ان تحل هذه المشكلة الخطيرة في اقتصادنا الوطني».

ولكن ليس يخطر ببال اي من هؤلاء السادة الحاذقين انه قبل الحديث عن «حل المشاكل الخطيرة»، لا بد من ان نؤمن للفلاح حرية الحركة الكاملة، وحرية التخلي عن الارض

ومغادرة المشاعة، حرية الاستقرار (دون الاضطرار إلى دفع اموال الاعتاق) في اي تجمع سكاني، مدنيا كان أم دينيا!

وهكذا فان تحويل السكان عن الزراعة في روسيا يتمثل في نمو المدن (وهو نمو يحجبه الاستيطان المحلي جزئيا)، والضواحي، والقرى والبلدات المعملية والتجارية والصناعية، مثلما يتجلى في الهجرة غير الزراعية. وتشكل كافة هذه العمليات، التي تطورت وتتطور بسرعة، أفقيا وفي العمق، في فترة ما بعد الاصلاح، مقومات ضرورية للتطور الرأسمالي، وهي عميقة المضمون التقدمي بالمقارنة مع اشكال الحياة السابقة.

3-تطور استخدام العمل المأجور

في دراسة تطور الرأسمالية، لا بد لنا من ايلاء الاهمية القصوى إلى مدى استخدام العمل المأجور. ذلك ان الرأسمالية هي ذلك الطور من تطور الانتاج البضاعي حيث تتحول قوة العمل، هي أيضا، إلى سلعة. والميل الرئيسي للرأسمالية هو نحو زج اجمالي قوة العمل للاقتصاد الوطني في الإنتاج، ولكن فقط بعد بيعها وبعد شرائها من قبل أرباب العمل. حاولنا، أعلاه، ان نبين بالتفصيل تجليات هذا الميل في روسيا بعد الاصلاح. يبقى علينا الآن استخلاص الخلاصات الضرورية. لنتحتسب، اولا بأول، عدد بائعي قوة العمل كما ورد في الفصول السابقة ثم نصف شراة قوة العمل (في القسم القادم).

ان بائعي قوة العمل يخرجون من صفوف الشعب العامل في البلد المنخرط في انتاج القيم المادية. ويقدر عدد هؤلاء السكان بـ 15 مليون ونصف المليون من العمال الذكور البالغين. وقد بيّنا، في الفصل الثاني، ان الفئة الدنيا من الفلاحين ليست سوى بروليتاريا ريفية، وقلنا اننا سندرس لاحقا الاشكال التي بواسطتها تبيع البروليتاريا قوة عملها. فلنجمع الآن فئات العمال المأجورين التي جرى تعدادها سابقا:

1-العمال المأجورون الزراعيون وعددهم 3 ملايين ونصف المليون (في اوروبا الغربية).

2-عمال المصانع والمناجم وسكك الحديد –حوالي مليون ونصف المليون. والمجموع: خمسة ملايين عامل مأجور محترف.

وبالإضافة لذلك:

3-عمال البناء، حوالي المليون.

4-عمال الاخشاب (قاطعو الأشجار، حطابون، ناقلو الاخشاب في الأنهار، الخ)، عمال غير مهرة، بناء سكك حديد، حمالون، وبشكل عام مختلف فئات العمال «غير المهرة» في المراكز الصناعية. وهؤلاء تعدادهم مليوناً عاملاً.

5-العمال المشتغلون في المنازل لصالح الرأسماليين، وأيضا العاملون لقاء اجور في المانيفاتورات غير المشمولين في «الصناعة المعملية». وهؤلاء يبلغ تعدادهم ايضا مليوني عالم.

المجموع –حوالي عشرة ملايين عالم مأجور. وإذا ما حذفنا النساء والأطفال- ولنقل انهم الربع (1/4)- يبقى لدينا سبعة ملايين ونصف المليون عامل مأجور من الذكور والبالغين، اي حوالي نصف مجموع السكان الذكور والبالغين المنخرطين في انتاج القيم المادية في البلد ككل. ان قسما من هذا الجمع العريض من العمال المأجورين قد حقق قطيعة كاملة مع الأرض، وهو يعيش كليا من بيع قوة عمله. وهو يضم الاكثرية الساحقة من عمال المصانع (وبالتأكيد، اكثرية عمال المناجم وسكك الحديد) وقسما من عمال البناء احواض السفن والعمال غير المهرة، كما يضم أخيرا قسما كبيرا نسبيا من العمال المستخدمين في المانيفاتورات الرأسمالية وسكان المراكز غير الزراعية المنخرطة في العمل المنزلي لصالح الرأسماليين. أما القسم الآخر، والأكبر، فانه لم يحقق القطيعة بعد مع الأرض ويغطي نفقاته جزئيا من المداخل المتأتية من فلاحه رقع أرض صغيرة، ويشكل بالتالي نمطا من العامل المأجور المحاصص الذي حاولنا وصفه في الفصل الثاني. وقد بيّنا في ملاحظات سابقة ان هذا الجمع العريض من العمال المأجورين قد تكوّن أساسا في فترة ما بعد الاصلاح وانه مستمر في التنامي السريع.

ويهم هنا ملاحظة دلالة الخلاصة التي توصلنا اليها بصدد فائض السكان النسبي (أو جيش العمل الاحتياطي) الذي تخلقه الرأسمالية. ويظهر جليا من المعطيات المتعلقة بإجمالي عدد العمال المأجورين في كافة فروع الاقتصاد الوطني، الخطأ الاساسي الذي يرتكبه الاقتصاديون الشعبويون حول هذه النقطة. وكما أتاحت لنا فرصة ان نلاحظ في مكان آخر (دراسات، ص 38-42)، فالخطأ يمكن في ان الاقتصاديين الشعبويين (السادة فوروننتسوف ودانيالسون وشركاؤهما) الذين تحدثوا كثيرا عن «تحرير» الرأسمالية للعمال، لم يفكروا في دراسة الاشكال المحددة لفائض السكان الرأسمالي في روسيا، كما انهم عجزوا كليا عن استيعاب الحقيقة القائلة ان مجرد وجود الرأسمالية وتطورها في هذا البلد قد اقتضى وجود جمهرة ضخمة من العمال الاحتياطيين. وبواسطة العبارات التافهة، والحسابات العجيبة عن عدد العمال «الصناعيين» حولوا واحدا من الشروط الاساسية لتطور الرأسمالية إلى برهان على كون الرأسمالية مستحيلة، كونها خطأ وعمارة بلا أساس، الخ. على ان الواقع انه لم يكن للرأسمالية الروسية ان تتطور إلى مستواها الحالي، بل ان تعيش لسنة واحدة، لولا ان مصادر ممتلكات المنتجين الصغار لم يخلق جيشا من عدة ملايين من العمال المأجورين المستعدين، لدى أول إشارة، لإشباع الحد الاقصى من الطلب لدى أرباب العمل في الزراعة، وقطع الأخشاب، والبناء، والتجارة وفي صناعات المانيفاتورة والتعدين والنقل، الخ. ونقول «الحد الاقصى من الطلب»، لأن الرأسمالية لا تتطور إلا على نحو تشنجي متقطع، وبالتالي، فان عدد المنتجين المضطرين لبيع قوة عملهم يجب ان يفوق دائما المعدل الوسطي لطلب الرأسمالية للعمال.

لقد قدرنا العدد الاجمالي لمختلف فئات العمال المأجورين، لكننا لم نرد بذلك القول انه بمقدور الرأسمالية ان توفر العمل لهم جميعا. لا ولن يوجد مثل هذا الانتظام في الاستخدام في المجتمع الرأسمالي، بغض النظر عن اية فئة من العمال المأجورين نتناول. ومن بين ملايين العمال المهاجرين او المستقرين، يبقى قسم معين في عداد جيش العاطلين عن العمل الاحتياطي، فتارة يتضخم هذا الجيش ليكتسب احجاما ضخمة في سنوات الأزمات، او اذا عرفت صناعة معينة الانتكاسة في منطقة معينة، أو إذا كان ثمة انتشار سريع لاستخدام الانتاج الآلي، مما يؤدي الى الاستغناء عن اعداد من العمال -وطورا، يتقلص إلى الحد الأدنى، إلى حد إحداث «نقص» في اليد العاملة، وغالبا ما يكون هذا النقص موضع تدمير أرباب العمل في بعض الصناعات، في سنوات معينة ومناطق معينة. على انه يستحيل التحديد، ولو التقريبي، لعدد العاطلين عن العمل في عام متوسط، نظرا للغياب الكلي لما يقارب الاحصائيات الموثوقة. لكن الاكيد ان العدد كبير جدا، وهذا ما تؤكدُه التذبذبات الهائلة

في الصناعة والتجارة والزراعة الرأسمالية، التي أشرنا إليها أعلاه في عدة مناسبات، كما يؤكد العجز المألوف في موازنات الفئة الدنيا [15] من الفلاحين كما تسجله احصائيات الزيمستوفات. والحقيقة ان زيادة عدد الفلاحين المقذوف بهم إلى مصاف البروليتاريا الصناعية والزراعية وزيادة الطلب على العمل المأجور هما وجهان لعملة واحدة. اما عن اشكال العمل المأجور، فإنها شديدة التنوع في المجتمع الرأسمالي، وهي لا تزال متشابكة أينما كان مع مؤسسات النظام قبل الرأسمالي وبقاياه. وان تجاهل هذا التنوع الكبير في الاشكال ينطوي على خطأ كبير، وهو خطأ يرتكبه اناس أمثال السيد فوروننتسوف الذي يحتاج ان الرأسمالية قد «تحصنت في زاوية مع حوالي مليون ونصف المليون من العمال، ولم تخرج منها قط» [16]. وها نحن الآن امام الصناعة الآلية الكبرى بدلا من الرأسمالية. ولكن بأي عسف واصطناع يجري حشر هذا المليون ونصف المليون من العمال في «زاوية» خاصة يفترض انها بدون أي اتصال بسائر ميادين العمل المأجور! فالواقع ان الاتصال وثيق جدا، وكفي، لتشخيصه، أن نذكر سمتين مميزتين من سمات النظام الاقتصادي الحالي.

أولا، يرتكز هذا النظام على الاقتصاد المالي. ان «جبروت المال» يتجلى بكامل قوته في كل من الصناعة والزراعة، في المدينة والريف في آن، لكنه يصل إلى ذروة تطوره، ويصفي بقايا الاقتصاد العشائري نهائيا، ويتمركز في بضعة من المؤسسات الكبيرة (المصارف) ويرتبط مباشرة بالإنتاج الاجتماعي الواسع النطاق فقط في ظل الصناعة الآلية الكبيرة.

ثانيا، يعتمد النظام الاقتصادي الحالي على شراء وبيع قوة العمل. وإذا ما اخذنا اصغر المنتجين في الزراعة أو في الصناعة، فسوف نجد ان الذي يؤجر نفسه، او هو يستأجر سواء، انما يشكل الاستثناء. لكن هذه العلاقات هنا أيضا لا تبلغ كامل تطورها ولا تنفصل نهائيا عن الاشكال الاقتصادية السابقة إلا في ظل الصناعة الآلية الكبيرة. ومن هنا فان «الزاوية» التي تبدو ضيقة جدا في نظر بعض الشعوبيين تجسّد، في الحقيقة، جوهر العلاقات الاجتماعية الحديثة، وسكان هذه الزاوية، اي البروليتاريا، هم طليعة جموع الكادحين والمستغلين، بالمعنى الحرفي للكلمة.

لذلك فن دراسة كل النظام الاقتصادي الراهن من زاوية العلاقات التي نشأت في هذه «الزاوية» هي وحدها التي توضح العلاقات الاساسية بين مختلف فئات المساهمين في الانتاج، فتسمح بالتالي بالنقاط اتجاه التطور الرئيسي لهذا النظام. ومن جهة أخرى، فان الذي

يدير ظهره لهذه «الزاوية» ويكتفي بدراسة الظواهر الاقتصادية من منظار الانتاج العشائري الصغير، تحوله مسيرة التاريخ إما إلى حالم بريء وإما إلى ايدولوجي للبرجوازية الصغيرة وللملاك الزراعيين.

4-تكوّن سوق داخلية لليد العاملة

في استخلاصنا الاستنتاجات من المعطيات الواردة سابقا عن هذه المسألة، سوف نقنصر على صورة حركة العمال في روسيا الاوروبية. هذه الصورة تقدمها لنا نشرة لمديرية الزراعة مبنية على شهادات ارباب العمل انفسهم. وتقدم صورة حركة العمال فكرة عامة عن كيفية تكوّن سوق داخلية لقوة العمل. وفي استخدامنا للنشرة المذكورة، سنحاول التمييز بين حركة العمال الزراعيين وحركة العمال غير الزراعيين...

ان التحركات الاساسية للعمال الزراعيين هي التالية:

- 1-من المقاطعات الزراعية الوسطى إلى الاطراف الجنوبية والشرقية.
- 2-من مقاطعات التربة السوداء الشمالية إلى مقاطعات التربة السوداء الجنوبية التي ينتقل منها العمال إلى الاطراف (المناطق الحدودية) (راجع الفصل الثالث...)
- 3-من المقاطعات الزراعية الوسطى إلى المقاطعات الصناعية (راجع الفصل الرابع...)
- 4-من المقاطعات الزراعية الوسطى والجنوبية الغربية إلى منطقة مزارع الشمندر السكري (ويأتي العمال إلى هذه الأمكنة جزئيا من غاليسيا).

اما التحركات الاساسية للعمال غير الزراعيين فهي التالية:

1- إلى الحواضر والمدن الكبيرة، أساسا من المقاطعات غير الزراعية، ولكن بدرجة كبيرة أيضا من المقاطعات الزراعية.

2- إلى المنطقة الصناعية، إلى مصانع فلاديمير، ياروسلاف، وغيرهما من المقاطعات في المناطق إياها.

3- إلى المراكز الصناعية الجديدة أو إلى فروع الصناعة الجديدة، إلى مراكز الصناعة غير المعملية، الخ. وتنتم هذه الحركة بالاتجاهات التالية: 1- إلى معامل تكرير السكر الشمندي من المقاطعات الجنوبية الغربية، ب- إلى منطقة المناجم الجنوبية، ج- إلى الأعمال في الموانئ (أوديسا، روستو على الدون، ريغا، الخ)، د- إلى مستنقعات الخث في فلاديمير وسواها من المقاطعات، هـ- إلى مناطق التنجيم والتعدين في الاوروال، و- إلى مناطق صيد الاسماك (استراخان، البحر الاسود، بحر أزوف، الخ)، ز- إلى احواض السفن، وأعمال البحارة والتحطيب والملاحة النهرية، الخ، ح- إلى أعمال سكك الحديد، الخ.

تلك هي أبرز تحركات العمال التي تؤثر ماديًا، إلى هذا الحد أو ذاك، على ظروف استخدام اليد العاملة في مختلف المناطق، حسب شهادات ارباب العمل. ولكي نقدر على اكمل وجه دلالة هذه التحركات، فلنقارنها بالمعطيات عن الأجور في مختلف المناطق التي يهاجر العمال منها واليها (...)

يظهر من هذا الجدول أساس العملية التي تتكون بواسطتها السوق الداخلية لليد العاملة وبالتالي السوق الداخلية للرأسمالية. هناك منطقتان أساسيتان، الأكثر تطورًا رأسمالياً، تجذبان أعدادا من العمال: منطقة الرأسمالية الزراعية (الأطراف الجنوبية والشرقية) ومنطقة الرأسمالية الصناعية (الحواضر والمقاطعات الصناعية). ان مستوى الأجور هو الاكثر انخفاضا في منطقة الانطلاق، المقاطعات الزراعية الوسطى، حيث الرأسمالية هي الاقل تطورا إن في الزراعة أو في الصناعة. أما في مناطق الاستقبال، في المقابل، فترتفع الاجور في كافة مجالات العمل، كذلك ترتفع نسبة الاجور النقدية من الاجر الاجمالي [17]، بما يؤكد ان الاقتصاد النقدي (المالي) يتوسع على حساب الاقتصاد الطبيعي. ثم ان المناطق

الوسيط، الواقعة بين مناطق الاستقبال الأشد كثافة (والأجور الأكثر ارتفاعاً) وبين منطقة الانطلاق (حيث الأجور الأكثر انخفاضاً) تبين ظاهرة استبدال العمال التي اشرنا إليها أعلاه: ثمة أعداد كبيرة من العمال تغادر مناطق الانطلاق محدثة حالة من النقص في اليد العاملة، وهذا النقص بدوره يجذب عمالاً من مقاطعات حيث الأجور أشد انخفاضاً.

وفي الجوهر، فالعملية ذات الاتجاهين في جدولنا -أي عملية تحويل السكان من الزراعة إلى الصناعة («صناعة» السكان) وعملية تطور الزراعة الرأسمالية التجارية-الصناعية (تصنيع الزراعة)-تختزل كل ما قيل أعلاه عن تكون سوق داخلية للمجتمع الرأسمالي. ان السوق الداخلية للرأسمالية تتكون بفضل تطور متواز للرأسمالية في الزراعة كما في الصناعة، أي بتكون طبقة من أرباب العمل الريفيين والصناعيين من جهة، وطبقة من العمال المأجورين الريفيين والصناعيين، من الجهة الثانية. وتظهر الاشكال الاساسية لهذه العملية، ولكن ليس كل اشكالها بالتأكيد، في الاتجاهات الاساسية لحركة العمال، فقد بيّنا أعلاه ان اشكال هذه العملية تختلف في زراعة الفلاحين عنها في زراعة ملاك الأراضي، كما تختلف باختلاف مناطق الزراعة التجارية وباختلاف مراحل التطور الرأسمالي في الصناعة، الخ.

أما إلى أي مدى يجري تشويه وبلبله هذه العملية على يد ممثلي الاقتصاديات الشعبوية، فانه يظهر بأشد ما يظهر من الوضوح في الفصل السادس من القسم الثاني من كتاب السيد دانيالسون-«مقالات»- الذي يحمل هذا العنوان المعبر: «تأثير إعادة توزيع قوى الانتاج الاجتماعية على الموقع الاقتصادي للسكان الريفيين». ويصور السيد دانيالسون «إعادة التوزيع هذه» على النحو التالي:

«ان كل زيادة في قوة العمل الانتاجية -في ظل المجتمع الرأسمالي- تنطوي على «تحرير» لعدد مقابل من العمال، المضطرين للسعي وراء مهنة أخرى. وبما ان هذا يجري في كافة فروع الانتاج وتشمل عملية «التحرير» هذه كامل المجتمع الرأسمالي، فلا يبقى أمامهم إلا الالتفات إلى وسائل الانتاج التي لم يُحرموا منها بعد، أي الأرض» (صفحة 126)... «ان فلاحينا لم يحرموا من الأرض، ولهذا السبب فإنهم يتجهون بجهودهم نحوها. وعندما يخسرون عملهم في العمل، او يضطرون للتخلي عن أعمالهم المنزلية الإضافية، فلن يجدوا من سبيل غير تكثيف استثمار الأرض. وتشير كافة احصائيات الزيمستوفات إلى أن المساحة المزروعة آخذة بالتوسع...» (صفحة 128).

وكما هو واضح، فالسيد دانيالسون يعرف عن نوع غريب من الرسالة لم يسبق له مثيل اينما كان ولم يخطر ببال اي عالم اقتصاد من قبل. فرأسمالية السيد دانيالسون لا تحوّل السكان من الزراعة إلى الصناعة، ولا هي تقسّم الريفيين إلى طبقات متناحرة. بل بالعكس تماماً. فهذه الرأسمالية «تحرر» العمال من الصناعة فلا يبقى «لهم» ما يفعلوه سوى العودة للأرض، ذلك «ان فلاحينا لم يُحرّموا من الأرض»!! وفي اساس هذه النظرية، التي تقوم اصلا على «اعادة توزيع» لكافة عمليات التطور الرأسمالي في فوضى شاعرية، تكمن الحيل الألمعية للشعوبيين التي سبق لنا تفحصها بالتفصيل: انهم يخلطون البرجوازية الفلاحية مع البروليتاريا الزراعية، ويتجاهلون نمو الزراعة التجارية، ويخترعون القصص عن «صناعات يدوية شعبية» معزولة عن «الصناعة المعملية الرأسمالية» بدلا من ان يحلّوا الاشكال المتعاقبة والتجليات المتنوعة للرأسمالية في الصناعة.

5-دلالة المناطق الحدودية.

سوق داخلية أم خارجية؟

في افصل الاول من هذا الكتاب اشرنا إلى الخطأ الذي تتطوي عليه النظرية التي تربط مسألة السوق الخارجية للرأسمالية بتحقيق المنتج. ان حاجة الرأسمالية إلى سوق خارجية لا يمكن، بحال من الأحوال، تفسيرها باستحالة تحقق المنتج في السوق الداخلية، وإنما تلقى تفسيرها بكون الرأسمالية لا تستطيع الاستمرار في تكرار عمليات الانتاج اياها بالوتيرة السابقة، في ظل ظروف لا تحول ولا تزول (كما كانت الحال في الانظمة قبل الرأسمالية)، وبكونها تؤدي حكما الى نمو غير محدود للإنتاج بما يفيض عن الحدود القديمة الضيقة للوحدات الاقتصادية السابقة. وبسبب من التفاوت في التطور الكامن في الرأسمالية، فان فرعا من الانتاج يتفوق على الآخرين ويسعى لتجاوز حدود الميدان السابق للعلاقات الاقتصادية. لنأخذ مثلا صناعة النسيج في مطلع فترة ما بعد الاصلاح. بسبب من كون هذا الفرع متقدما في تطوره الرأسمالي (حيث أخذت المانيفاتورة تنتقل إلى الصناعة المعملية) فقد سيطر على السوق في روسيا الوسطى سيطرة تامة. غير ان المعامل الكبيرة، المتسارعة النمو، لم تعد تكفي بالأحجام السابقة للسوق، فراحت تسعى إلى سوق في مكان آخر، بين السكان الجدد الذين يستعمرون نوفوروسيا، المنطقة الجنوبية الشرقية عبر الفولغا، شمال القفقاس، ثم سيبيريا، الخ. ان الجهود التي تبذلها المعامل الكبيرة لتجاوز حدود الاسواق القديمة امر لا شك فيه. فهل يعني ذلك ان المساحات التي كانت تغطيها الاسواق القديمة سابقا لم يعد

بمقدورها، عموماً، استهلاك كمية أكبر من منتجات صناعة النسيج؟ هل يعني، مثلاً، ان المقاطعات الصناعية والمقاطعات الزراعية الوسطى لا تستطيع، بشكل عام، استيعاب كمية اكبر من السلع؟ لا، ليس يعني الامر ذاك. نعلم ان تمايز الفلاحين، ونمو الزراعة السوقية، وتزايد السكان الصناعيين أدت وتؤدي كلها إلى توسيع السوق المحلية في هذه المنطقة القديمة. على ان ثمة عدة عوامل تعيق هذا التوسع للسوق المحلية (في مقدمتها المحافظة على مؤسسات بالية تعرقل تطور الرأسمالية الزراعية) وبالتأكيد فان اصحاب المصانع لن ينتظروا حتى يؤدي التطور الرأسمالية لسائر فروع الاقتصاد الوطني الى لحاقها بصناعة النسيج. فأصحاب المعامل يريدون سوقاً فوراً، وإذا كان تخلف الفروع الأخرى من الاقتصاد الوطني تضيق على السوق في المنطقة القديمة، فإنهم سوف يسعون وراء سوق في منطقة أخرى، او في بلدان أخرى، او في مستعمرات البلد القديم.

ما هي المستعمرة بالمعنى الاقتصادي-السياسي؟ كما ورد أعلاه، فان السمات الأساسية لهذا المفهوم عند ماركس هي التالية: 1-وجود أراض حرة غير مشغولة بمتناول المستوطنين، 2-وجود قسمة مستقرة للعمل على الصعيد العالمي، اي وجود سوق عالمية، تستطيع المستعمرات بفضلها التخصص في الانتاج الكبير للمنتجات الزراعية، لتحصل في مقابلها على منتجات صناعية جاهزة، «التي كانت ستضطر إلى انتاجها هي بنفسها في ظروف أخرى». وقد اشرنا في مكان آخر إلى كون المناطق الحدودية الجنوبية والشرقية لروسيا الأوروبية، التي جرى استيطانها في مرحلة ما بعد الإصلاح، تحمل السمات المميزة المذكورة وتشكل مستعمرات روسيا الأوروبية الوسطى، بالمعنى الاقتصادي للكلمة. على ان مصطلح «مستعمرة» اشد انطباقاً على الاطراف الأخرى كالقفقاس مثلاً، التي جرى «إخضاعها» اقتصادياً من قبل روسيا بعد فترة طويلة من إخضاعها السياسي، رغم ان الإخضاع الاقتصادي لم يكتمل إلى يومنا هذا. وقد شهدت فترة ما بعد الإصلاح استعماراً كثيفاً للقفقاس، اي استصلاحاً واسع النطاق للأراضي (في القفقاس الشمالية خصوصاً) على يد مستعمرين ينتجون القمح والتبغ، الخ. للسوق، ويجذبون جماهير غفيرة من العمال الزراعيين الأجورين من روسيا. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فانه يجري تصفية الصناعات اليدوية المحلية القديمة، الآخذة بالانهيار في وجه منافسة السلع الآتية من موسكو. فهناك تراجع في صناعة الاسلحة القديمة بسبب منافسة الاسلحة المستوردة من تولا وبلجيكا، وتراجع في الصناعات الحديدية اليدوية بسبب منافسة المنتجات الروسية المستوردة، كما هو الحال بالنسبة للتصنيع اليدوي للنحاس، والذهب والفضة، والطين، والدهونات السوداء، والجلد، الخ. ذلك ان معامل روسيا تنتج مثل هذه المنتجات بأسعار أرخص، وتمد القفقاس بمنتجاتها. وثمة تراجع ايضاً في صناعة أكواب الشراب مع تدهور النظام الإقطاعي في جورجيا والاختفاء المتسارع لاحتفالاتها المشهودة، وثمة ايضاً تراجع في صناعة أغطية

الراس بسبب استبدال الازياء الآسيوية بالأزياء الاوروبية، وتراجع في انتاج قُرَب النبيذ والأباريق للنبيذ المحلي الذي انزل إلى السوق الآن لأول مرة (مما يؤدي إلى نشوء صناعة البراميل) واستهوى بدوره السوق الروسية. ان الرأسمالية الروسية تجذب القفقاس إلى دائرة التداول البضاعي العالمي، فتحمو مميزاتها المحلية -اي بقايا عزلتها البطريركية القديمة- **وتفور لنفسها سوقا لتصريف منتجات مصانعها**. ان بلدا شحيح السكان في مطلع فترة ما بعد الإصلاح، او بالأحرى يسكنه جبيلون يعيشون خارج الاقتصاد العالمي لا بل خارج التاريخ، أخذ في التحول إلى ارض لصناعي النفط، وتجاوز النبيذ، وكبار مزارعي الحنطة والتبغ، وها هو السيد كوبون [18] يعرّي الجبلي الفخور، بلا رحمة، من زيّه القومي الرائع ليلبسه ثوب الخدم الاوروبيين. ولقد ترافقت عملية الاستعمار السريع للقفقاس والنمو السريع لسكانها الزراعيين مع عملية اخرى (حجبها هذا النمو) هي عملية تحوّل السكان من الزراعة إلى الصناعة. فقد ازداد عدد سكان القفقاس من 350 الف عام 1863 إلى حوالي 900 ألف عام 1897 (ازداد عدد اجمالي السكان بين 1851 و1897 ب 90 بالمئة). ولا حاجة للإضافة ان كلا من آسيا الوسطى وسيبيريا عرف، ولا يزال، عملية مماثلة.

وهكذا يبدّر سؤال بديهي: اين نرسم الحد الفاصل بين السوق الداخلية والسوق الخارجية؟ ان الاكتفاء بالحدود السياسية للدولة حل ميكانيكي -وهل تراه يشكل حلا فعليا؟ فاذا كانت آسيا الوسطى هي السوق الداخلية وإيران السوق الخارجية، فأين نصنف خيفا وبوخارا؟ واذا كانت سيبيريا السوق الداخلية والصين السوق الخارجية، إلى اية فئة تنتمي منشوريا؟ ليست هذه الاسئلة عظيمة الاهمية. فالمهم ان الرأسمالية لا توجد وتتطور بدون التوسيع المستمر لرقعة سيطرتها، بدون استعمار بلدان جديدة واجتذاب البلدان غير الرأسمالية القديمة إلى دوامة الاقتصاد العالمي. وان هذه السمة للرأسمالية كانت، ولا تزال، تتجلى بقوة عظيمة في روسيا بعد الإصلاح.

من هنا، فان لعملية تكوّن سوق للرأسمالية وجهين، تحديدا تطور الرأسمالية في العمق، اي التطور المتسارع للزراعة والصناعة الرأسماليتين في رقعة معينة هي رقعة محدودة ومقفلة -والتطور الافقي لرأسمالية، اي اتساع نطاق الهيمنة الرأسمالية إلى رقعة جديدة. بمقتضى تصميم الكتاب الحالي، قصرنا جهدنا، كليا تقريبا، على الوجه الاول للعملية، ولهذا السبب بالذات فمن الضروري ان نشدد هنا على ان وجهها الآخر عظيم الاهمية. ان اي طموح لدراسة كاملة لعملية استعمار المناطق الحدودية وتوسع الحدود الروسية، من منظار التطور الرأسمالي، يتطلب كتابا خاصا. يكفي ان نشير هنا إلى أن لروسيا موقعا متميزا بالمقارنة مع سائر الاقطار الرأسمالية، نظرا لوفرة الاراضي الحرة القابلة للاستعمار في مناطقها

الحدودية. تعرف روسيا الأوروبية مناطق حدودية لا تزال ضعيفة الارتباط اقتصاديا بروسيا الوسطى، بسبب بعدها النائي وسوء وسائل النقل، ناهيك عن حال روسيا الآسيوية. لنأخذ مثلا مقاطعة اركنجل في أقصى الشمال، حيث المساحات الشاسعة من الأرض والموارد الطبيعية لا تزال تستثمر على نطاق جد ضيق. وكان احد المنتجات المحلية الرئيسية، الاخشاب، يصدر أساسا إلى انكلترا، حتى الفترة الأخيرة. ولذا، فإن ذلك القسم من روسيا الأوروبية كان، من هذا المنظار، سوقا خارجية لبريطانيا دون أن يكون سوقا داخلية لروسيا. بالطبع كان ارباب العمل الروس يحسدون البريطانيين، وهما هم الآن، بعد وصول خط سكك الحديد إلى اركنجل، مبتهجون بالآفاق التي توفرها «الروح المعنوية العالية والنشاط الاقتصادي في مختلف فروع الصناعة في المنطقة».

6-«رسالة» الرأسمالية

لا لنا، ختاماً، من استخلاص النتائج حول مسألة باتت معروفة في ادبياتنا بـ«رسالة» الرأسمالية، أي دورها التاريخي في تطور روسيا الاقتصادي. ان الاعتراف بتقدمية هذا الدور متلائم كلياً (كما حاولنا ان نبين تفصيلياً في كل مرحلة من عرضنا للمعطيات والوقائع) مع الاعتراف الكامل بالجوانب السلبية والمظلمة من النظام الرأسمالي، ومع الاعتراف الكامل بالتناقضات الاجتماعية الشاملة والعميقة التي تخترق الرأسمالية حكماً، والتي تثبت الطابع الانتقالي تاريخياً لهذا النظام الاقتصادي. ان الشعبويين هم الذين لا يوفرون أي جهد لإثبات ان الاعتراف بالطابع التقدمي تاريخياً للرأسمالية هو بمثابة التبرير للرأسمالية — وهم الذين يخطئون إذ يقللون من شأن (وأحياناً يتجاهلون) أعماق التناقضات في جسم الرأسمالية الروسية، ويتغافلون عن تمايز الفلاحين، والطابع الرأسمالي لتطور زراعتنا، ونشوء طبقة من العمال المأجورين المحاصصين في الصناعة والزراعة، ويقفزون ببساطة فوق الهيمنة الكاملة لأسوأ أشكال الرأسمالية وأشدّها انحطاطاً في الصناعات اليدوية الشهيرة.

ويمكن اختصار الدور التقدمي تاريخياً للرأسمالية في مقولتين: زيادة القوى الانتاجية للعمل الاجتماعي، وتجميع هذا العمل. على ان هاتين الواقعتين تتجليان بعمليات شديدة التنوع في فروع الاقتصاد الوطني المختلفة.

ان تطور القوى الانتاجية للعمل الاجتماعي لا يظهر بوضوح حقيقي إلا في مرحلة الصناعة الآلية الكبيرة. وإلى حين بلوغ التطور تلك المرحلة الارقي للرأسمالية، كان لا يزال هناك صناعة يدوية وتقنية بدائية، تتطوران بعفوية كاملة وببطء شديد. ومن هذا المنظار تختلف فترة ما بعد الاصلاح اختلافا جذريا عن الفترات السابقة في التاريخ الروسي. ان روسيا المحراث الخشبي والمدرس اليدوي، والطاحونة المائية والنول اليدوي، آخذة في التحول إلى روسيا المحراث الحديدي والآلة الدراسة والطاحونة البخارية والنول الآلي. كذلك يعرف كل فرع في الاقتصاد الوطني تهيمن عليه الرأسمالية تحولا مماثلا وكثيفا في مجال التقنية. ثم ان طبيعة الرأسمالية نفسها تقضي بأن تتم هذه العملية وسط الكثير من التفاوت والاختلال: فترات البجوحة تعقب فترات الأزمة، وتطور صناعة ما يؤدي إلى انهيار أخرى، وهنا تقدم في جانب من الزراعة في منطقة معينة وفي جانب آخر في منطقة أخرى، وإذا بنمو التجارة والصناعة يفوق نمو الزراعة، الخ. ان العدد الاكبر من الاخطاء التي يرتكبها الكتّاب الشعبويون ينجم عن محاولاتهم الرامية إلى اثبات ان هذا التطور المختل، التشنجي المحموم ليس تطورا!

وأما السمة الأخرى لتطوير الرأسمالية لقوى الانتاج الاجتماعية فهي أن نمو وسائل الانتاج (الاستهلاك الانتاجي) يفوق بكثير نمو الاستهلاك الشخصي. ولقد اشرنا في اكثر من مناسبة إلى كيفية تجلي ذلك في الزراعة كما في الصناعة. وتتجم هذه السمة عن القوانين العامة لتحقيق المنتج في المجتمع الرأسمالي، وهي متطابقة كليا مع الطبيعة التنافسية لذلك المجتمع.

ومن جهة ثانية، فان تجميع الرأسمالية للعمل يتجلى في العمليات التالية:

أولاً، ان مجرد نمو الانتاج البضاعي يقضي على تشتت الوحدات الاقتصادية الصغيرة التي يتميز بها الاقتصاد الطبيعي، ويوحد الاسواق المحلية الصغيرة في سوق داخلية (ثم عالمية) ضخمة واحدة. ويتحول الانتاج من اجل المنتج نفسه إلى انتاج من اجل المجتمع بأسره، ويتزايد تطور الرأسمالية، تتزايد حدة التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الفردي للاستحواذ.

ثانياً، تستبدل الرأسمالية الانتاج المبعثر السابق بتمركز لم يسبق له مثيل في الزراعة كما في الصناعة. ذلك هو التجلي الخارق والأكثر بروزاً، ان لم يكن الوحيد، من تجليات طبيعة الرأسمالية قيد البحث.

ثالثاً، تقضي الرأسمالية على اشكال التبعية الشخصية التي كانت تشكل مقومة عضوية من مقومات الانظمة الاقتصادية السابقة. ان الطابع التقدمي للرأسمالية في روسيا شديد الوضوح، من هذا المنظار، لان التبعية الشخصية للمنتج كانت موجودة في بلدنا (وهي مستمرة جزئياً إلى يومنا هذا) ليس في الزراعة وحسب، بل وأيضاً في المانيفاتورية («مصانع») تستخدم عمل الاقنان) في التنجيم والتعدين، في صناعة الصيد، الخ. وبالمقارنة مع عمل الفلاح التابع أو المقيّد، فان عمل العامل المأجور هو عمل تقدمي أينما كان في فروع الاقتصاد الوطني.

رابعاً، ان الرأسمالية تولّد بالضرورة حراكية بين السكان، وهذا امر تستغني عنه الأنظمة السابقة للاقتصاد الاجتماعي لا بل هو مستحيل التحقيق على نطاق واسع في ظلها.

خامساً، ان الرأسمالية تؤدي إلى تخفيض نسبة السكان العاملين في الزراعة (حيث تسود دائماً الاشكال الأشد تخلفاً للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية) وإلى زيادة عدد المراكز الصناعية الكبيرة.

سادساً، ان المجتمع الرأسمالي يزيد من حاجة السكان للاجتماع، للتنظيم، ويمحض هذه التنظيمات طابعاً مختلفاً عن طابعها في الازمنة السابقة. والرأسمالية إذ تدمّر التنظيمات الضيقة المحلية والفئوية للمجتمع القرن أوسطي، وإذ تطلق المنافسة الحادة، انما تؤدي أيضاً إلى انشطار المجتمع إلى تجمعات كبيرة تحتل مواقع مختلفة في الانتاج، وتوفر الحوافز الضخمة للتنظيم داخل كل تجمع من هذه التجمعات.

سابعاً، ان كل هذه التغيرات التي تحدثها الرأسمالية في النظام الاقتصادي القديم تؤدي أيضاً وبالضرورة إلى تغيير عقلية السكان. ان الطابع الشخصي للتطور الاقتصادي، والتحول السريع لأساليب الانتاج والتمركز الكثيف للإنتاج، واختفاء كافة اشكال التبعية الشخصية والعشائرية في العلاقات البشرية، وحراكية السكان، وتأثير المراكز الصناعية الكبيرة، الخ.

كل هذه لا يمكنها إلا أن تؤدي إلى تغير عميق في طبيعة المنتجين نفسها، وقد تسبى لنا الاطلاع على ملاحظات البحاثة الروس بهذا الصدد.

وإذ نلتفت إلى الاقتصاديات الشعبية، التي اضطررنا للسجال معها باستمرار، يمكننا تلخيص اسباب خلافنا معها على النحو التالي:

أولاً، لا نستطيع إلا نعتبر ان مفهوم الشعبويين لمسار التطور الرأسمالي نفسه في روسيا، ومفهومهم لنظام العلاقات الاقتصادية السابقة على الرأسمالية في روسيا، هما مفهومان مغلوطان تماماً، ولعل الأهم، من وجهة نظرنا، هو تجاهل الشعبويين للتناقضات الرأسمالية في بنية الاقتصادية الفلاحي (الزراعي والصناعي).

بالإضافة لذلك، فإن بطء أو سرعة تطور الرأسمالية في روسيا يتوقف كلياً على المقياس الذي به نقيس هذا التطور. فإذا قارنا الفترة قبل الرأسمالية في روسيا بالفترة الرأسمالية (وهي المقارنة المطلوبة للتوصل إلى الحل الصحيح للمسألة)، يجب القول أن تطور الاقتصاد الاجتماعي في ظل الرأسمالية سريع جداً. أما إذا قارنا وتيرة التطور الحالية بالتى يمكن تحقيقها بالمستوى العام الراهن للتقنية والثقافة، فإن المعدل الالى لتطور الرأسمالية في روسيا يجب اعتباره بطيئاً. ولا يمكنه إلا أن يكون كذلك، لأنه ما من بلد عرف هذه الكثرة من بقايا المؤسسات البالية المتنافية مع الرأسمالية، والمعركة لتطورها، والمؤدية إلى تدهور غير معقول لحالة المنتجين الذين «لا يعانون من تطور الانتاج الرأسمالي وحسب وإنما من عدم اكتمال هذا التطور أيضاً» [19].

وأخيرا، فلعل أعمق سبب للخلاف مع الشعبويين هو التباين في نظراتنا الأساسية للعمليات الاقتصادية والاجتماعية. فعند دراسة هذه الأخيرة، غالبا ما يستخلص الشعبوي الخلاصات التي تشير إلى عبء أخلاقية معينة، فهو لا ينظر إلى مختلف فئات المساهمين في الانتاج بصفته مبدعين لأشكال مختلفة من الحياة، ولا هو يسعى إلى تقديم اجمالي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بصفته العلاقات المتبادلة بين هذه الفئات نفسها، التي تتباين في مصالح وفي أدوارها التاريخية... وإذا كان كاتب هذه السطور قد نجح في تقديم بعض المواد التي تساعد على توضيح هذه المسائل، فانه يعتبر ان جهوده لم تذهب سدى!

احالات مقدمة الطبعة الأولى

[1]-دانيالسون وفورونتسوف مفكران اقتصاديان يمثلان الشعبوية الليبرالية. وكان دانيالسون أول من ترجم رأس المال لماركس إلى الروسية وأجرى مراسلة مع انگلز الذي لم يكن يخفي اعجابه بنضال الشعبويين الروس ضد القيصرية. وقد سعى، دون طائل، إلى التوفيق بين الشعبويين والماركسيين عام 1892 في لقاء يعقد بحضوره في لندن. أما بصدد السجال النظري بين التيارين الفكريين فقد استعاد انگلز موقف ماركس الذي لم ينكر بالملطق امكانية انتقال الريف الروسي مباشرة من المشاعة القروية إلى الشيوعية، لكنه رهن هذه الامكانية بقيام الثورة الاشتراكية في اوروبا الرأسمالية. أما بصدد مسألة السوق الداخلية للرأسمالية، فإن انگلز قد أكد -في رسالة إلى دانيالسون عام 1893- ان الرأسمالية تتطور بخطى ثابتة في روسيا، مؤكدا أن البلد يملك ما يكفي من السكان لنشوء سوق داخلية للصناعة الكبيرة، ومتوقعا تفكك المشاعة القروية ونمو التمايز بين الفلاحين (انظر بهذا الصدد ماركس انگلز، حول روسيا، ترجمة جورج طرابشي، دار الطليعة، بيروت 1975، ص 205-211). ان لينين لم يعرف بهذه الرسالة في حينها، والأرجح ان لم يعرف بها اطلاقا. على انه، في عام 1893 نفسه، كان يصوغ دراسته حول «مسألة السوق» ويؤكد فيها توقعات انگلز بواسطة الأرقام -المترجم-.

[2]-الاصلاح الفلاحي للعام 1861 هو التشريع الذي الغى القنانة في روسيا. لكن السلطات القيصرية طبقتة لمصلحة ملاك الاراضي الاقطاعيين. صدر الإصلاح بعد تنامي حركة فلاحية ضد الاستغلال الاقطاعي تميزت بعنف كبير. ومع انه كان اقطاعيا في بدايته، إلا أن زخم التطور الرأسمالي في روسيا ما لبث ان اضىف عليه طابعا رأسماليا. وقد شكل هذا الصلاح خطوة نحو تحويل روسيا إلى مملكة برجوازية -المترجم-.

[3]-في شباط/فبراير او في مطلع آذار/مار 1899 تسلّم لينين، في المنفى، نسخة عن المسألة الزراعية لكارل كاوتسكي. ولما كان القسم الاكبر من كتابه تطور الرأسمالية قد بات قيد الطبع، قرر اضافة هذه الملحوظة، فوقعت في يد الرقابة القيصرية، فعدّلتها -المترجم-.

[4]-أي تحولهم إلى بروليتاريين، باعتمادهم المتزايد على العمل المأجور كمورد رزق رئيسي.

[5]-**المشاعة القروية -المير-** في روسيا، هي الشكل الجماعي لاستثمار الفلاحين للأرض الذي يتميز بالمناوبة الإلزامية بين المحاصيل (حفاظا على خصوبة التربة) وعدم تقسيم الغابات والمراعي. ومن أبرز سماتها المسؤولية الجماعية للفلاحين عن دفع استحقاقاتهم كاملة وفي الوقت المناسب، وتقديم جملة من الخدمات للدولة وللملاك العقاريين، وإعادة توزيع الأرض دوريا دون حق رفض الحصة الممنوحة ومنع التصرف بها (بيعا أو شراء أو تأجيرا).

عرفت المشاعة القروية الروسية منذ الأزمنة القديمة، لكنها مع الوقت تحولت إلى ركن أساسي للإقطاعية. وقد استخدمها الأسياد الإقطاعيون والقيصرة لتكثيف الاستغلال الإقطاعي وللاستمرار أموال الاعتاق والضرائب من الشعب. ولقد أشار لينين إلى أن المشاعة القروية «ليست تعفي الفلاح من التحول إلى بروليتاري، والواقع أنها تشكل حاجزا قرن أوسطيا يقسم الفلاحين، المقيدون بروابط و«مراتب» فقدت كل مبررات وجودها».

(المسألة الزراعية في روسيا في نهاية القرن التاسع عشر، الأعمال الكاملة، الطبعة الانكليزية، المجلد 15).

ولقد أثارت مسألة المشاعة القروية محاججات حامية وكانت موضوع كتابات اقتصادية كثيرة. وقد أبدى الشعبويون اهتماما استثنائيا بالمشاعة القروية، فرأوا فيها ضمانا تقدم روسيا نحو الاشتراكية عبر طريق مميزة. وبواسطة الانحياز في جميع المعلومات وتزويرها، وباستخدام ما يسمى «المعدلات الوسطية»، سعى الشعبويون للإثبات بأن الفلاحين المشاعيين في روسيا يملكون نوعا من «الصمود»، وبأن المشاعة القروية تحمي الفلاحين من تغلغل العلاقات الرأسمالية إلى داخل القرية، و«تتقذ» الفلاح من الخراب ومن التمايز الطبقي. منذ ثمانيات القرن الماضي، أوضح بليخانوف مبلغ التهافت في الأوهام الشعبوية عن «الاشتراكية المشاعية». وفي العقد الأخير من القرن، اسدى لينين الضربة القاسية للنظريات الشعبوية. وقد استشهد لينين بكمية هائلة من المواد الوقائية والإحصائية ليبين كيف تنمو العلاقات الرأسمالية في القرية الروسية، وكيف يؤدي رأس المال، المتغلغل لداخل المشاعة القروية البطريكية، إلى انشطار الفلاحين إلى طبقتين -الكولاكيون والفلاحون الفقراء.

في العام 1906، اصدر الوزير القيصري ستوليابين قانونا لصالح الكولاكيين يجيز للفلاحين مغادرة المشاعة وبيع حصص الأرض خاصتهم. وقد ارسى هذا التشريع الأساس للإلغاء الرسمي لنظام المشاعة القروية كما أدى إلى تفاقم ظاهرة التمايز بين الفلاحين. وفي غضون السنوات التسع التي اعقبت تنفيذ هذا القانون، أقدم مليونان من الأسر الفلاحية على الانسحاب من المشاعات -الناشر السوفييتي-

[6]- دار الحوار حول مداخلة بعنوان «هل يمكن التوفيق بين الشعبوية والماركسية؟». ومما قاله السيد فورونتسوف ان الذين يمثلون «التيار الحديث في الماركسية الغربية» هم اقرب إلى الشعبويين الروس منهم إلى الماركسيين الروس -المترجم-.

احالات مقدمة الطبعة الثانية

[1]-صدرت الطبعة الثانية من تطور الرأسمالية في روسيا في العام 1908. وقد أجرى عليها لينين عدة تصحيحات وإضافات اعتمادا على آخر المعطيات الاحصائية. وكانت تجربة الثورة الروسية الاولى 1905-1907 قد اكدت كليا تشخيص لينين القائل ان «الماركسيين الشرعيين» هم برجوازيون ليبراليون يتسترون وراء قناع الماركسية ويحاولون استخدام حركة الطبقة العاملة لصالح البرجوازية. ولم يكف لينين عن اجراء التعديلات على كتابه بعد ظهور الطبعة الثانية عام 1908. اما عن مراجعة الكتاب كليا، كما هو وارد في هذه المقدمة، وإضافة جزء كامل عن نتائج ثورة 1905، فقد حققها لينين جزئيا في العديد من الكتابات اللاحقة ومنها «البرنامج الزراعي للاشتراكية الديمقراطية في الثورة الروسية الأولى 1905-1907»-المترجم-.

[2]- من قصيدة للشاعر الألماني الكبير هنريتش هايني، وكان صديقا لماركس - المترجم -.

[3]-نسبة إلى اليونكرز Junkers. وهم طبقة ملاك الأراضي البروسيين (الألمان). وقصد لينين الإشارة إلى نمط من الانتقال المتدرج للرأسمالية على غرار ما حصل في العديد من الدور الأوروبية باستثناء فرنسا (وعلى الأخص المانيا وانكلترا). فإذا كان تطور الرأسمالية في المانيا عزز الملكية الاقطاعية للأرض -القاعدة الاقتصادية لسلطة اليونكرز- إلا انهم استمروا بصفتهم فئة حاكمة لصالح البرجوازية تعتاش على حساب الدولة بشكل خاص. ويقدم انغلز تحليلا ثاقبا لهذه الظاهرة في كتابه «دور العنف في التاريخ» حيث يقول ان التطور الرأسمالي، اذا كان سلب اليونكرز امتيازاتهم الاقطاعية كأفراد إلا انهم -مثلهم كمثل الارستقراطية البريطانية- احتفظوا بالسلطة كفئة من خلال سيطرتهم على القضاء والشرطة والإدارة الريفية. «وهكذا، فقد احتفظوا، تحت تسميات عصرية، بكافة مواقع القوة الرئيسية

التي لم يعد بإمكانهم السيطرة عليها على الأساس الاقطاعي القديم» (انغلز، دور العنف في التاريخ، الترجمة الإنكليزية، لندن 1968، ص 105). وبرز ممثلي اليونكرز بسمارك، الأمير الينكر البروسي، الذي يدفعه حسه التجاري احيانا إلى كبت نوازعه اليونكرية، (انغلز ص 56) والذي حقق رغبات البرجوازية الألمانية ولكن «رغما عنها»، اذ تصدى لمطالبها وتطلعاتها البرلمانية، لكنه اندفع في المقابل إلى تحقيق مطامحها في التوحيد القومي (انغلز، ص 61-63)-المترجم-

[4]-الكاديت، اعضاء الحزب الدستوري الديمقراطي، الحزب الرئيسي للبرجوازية الامبريالية الروسية. تأسس في تشرين الأول/اكتوبر 1905 وضم ممثلين عن البرجوازية الليبرالية-الملكية، وموظفي الزيمستوفات والمتقنين البرجوازيين الذين يستخدمون العبارات الخادعة عن «الديمقراطية» لإخفاء آرائهم الحقيقية ولخطب ود الفلاحين. ويتحدث برنامج الكاديت الزراعي عن امكانية توزيع قسم من المزارع الكبيرة على الفلاحين على اساس مدفوعات الاسترداد ولو بأثمان باهضة. وكان الكاديت يتمسكون بالنظام الملكي. وحاولوا اقناع القيصر والأسياذ الاقطاعيين بمشاركتهم الحكم، على ان مهمتهم الاساسية كانت النضال ضد الحركة الثورية. ابان الحرب العالمية الأولى دافع الكاديت بحماس عن السياسية الخارجية للحكومة القيصرية القائمة على الغزو، وحاولوا انقاذ النظام الملكي خلال الثورة البرجوازية الديمقراطية في شباط/فبراير 1917. وانتهج الاعضاء الكاديت في الحكومة البرجوازية المؤقتة سياسة معادية للثورة، معادة لمصالح الشعب لكنها مؤدية للامبرياليين الامريكيين والبريطانيين والفرنسيين. وبعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى تحول الكاديت إلى ألد اعداء السلطة السوفييتية وقد شاركوا في كل الأفعال المسلحة المعادية للثورة وفي حروب التدخل. وبعد هزيمة قوات التدخل والحرس الأبيض هرب الكاديت خارج البلاد حيث واصلوا نشاطهم المعادي للثورة وللسوفيت -الناشر السوفييتي-

[5]-حزب الأكتوبريين (أو اتحاد السابع عشر من أكتوبر) يمثل مصالح كبار الرأسماليين الصناعيين وكبار الملاك العقاريين الذين يزرعون اراضيهم على اسس رأسمالية. ادعى الأكتوبريون تأييد بيان القيصر في 17 تشرين الأول/أكتوبر 1905 عندما دفعه خوفه من الثورة إلى ان يعد الشعب بالحقوق المدنية. لكن الأكتوبريين، في الواقع، لم يكونوا ينوون تحديد صلاحيات النظام القيصري، وقد محضوا كل تأييدهم للسياسية الداخلية والخارجية لحكومة القيصرية -الناشر السوفييتي-

[6]-بيوتر اركادييفيتش ستوليبيين –أحد غلاة الرجعيين الروس، ترأس مجلس الوزراء خلال فترة 1906-1911، يرتبط باسمه قمع ثورة 1905-1907 وفترة الردة الرجعية السياسية العنيفة التي اعقبتها.

وفي مسعى منه لإيجاد ركيزة راسخة للأوتقراطية القيصرية في الريف عبر الكولاك، عمل ستوليبيين على سن قانون زراعي جديد. وبمقتضى مرسوم صادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1906 بات يحق لكل فلاح أن نحب من المشاعة القروية وبتحويل حصته إلى ملكية فردية مع ما يتبع ذلك من حق في بيعها ورهنها، الخ. وقد كانت هذه أمور محرمة حتى ذلك الحين. وبات من واجبات المشاعة أن تمد الفلاح الذي يغادرها بقطعة ارض موحدة. وقد استغل الكولاك هذا التشريع لكي يشتروا اراضي الفلاحين المستضعفين اقتصاديا بأسعار زهيدة. أما قوانين 14 حزيران/يونيو 1910 و 29 ايار/مايو 1911، فقد قضت بتوزيع الزامي للأرض لصالح الكولاك –الناشر السوفييتي-.

[7]-بيوتر بيرنغاروفيتش ستروفه (1870-1944) ممثل بارز لـ«الماركسية الشرعية».

شهد العقد الأخير من القرن التاسع عشر تسامحا كبيرا من الرقابة القيصرية تجاه الادبيات الماركسية، شرط أن لا تتعاطى الكتابة السياسية المباشرة ضد الحكم الأوتقراطي. وقد اعيد نشر رأس المال والبيان الشيوعي علنا، كما صدرت عدة مجلات وصحف ذات نزعة ماركسية واضحة. ولكن اذا كان بعض الماركسيين، وبينهم بليخانوف ولينين نفسه، قد استغل هذا الانفراج للوصول إلى أوسع عدد ممكن من القراء، فقد نما، في المقابل، تيار بين الماركسيين انطلق من نقد الشعبويين ليصل إلى تمجيد الرأسمالية وتبريرها. وهكذا، فمن التحايل على الرقابة القيصرية، انتقل البعض لسلب الماركسية جوهرها الثوري، فحولوها إلى مجرد طلاء لنزعة برجوازية مبتذلة، لا غير. ومن ابرز هؤلاء «الماركسيين الشرعيين» ستروفه الذي اجل لينين ضده في اكثر من مقال ودراسة وكراس. وقد صدقت توقعات لينين بصدد ستروفه عندما انتقل هذا الاخير إلى رفض الماركسية كلها، وانضم إلى حزب الكاديت ليصبح احد قادته –المترجم-

[8]-3 حزيران/يونيو 1907 هو تاريخ حل مجلس دوما الدولة الثاني وإصدار قانون انتخابات مجلس الدوما الثالث الذي اتى بأكثرية من الملاك العقاريين والرأسماليين. وهكذا

خرق القيصر، غدرا، بيان 17 تشرين الاول/اكتوبر 1905 فأطاح الحقوق الدستورية وأمر باعتقال الكتلة الاشتراكية الديمقراطية في الدوما الثاني الذين صدرت بحقهم احكام بالأشغال الشاقة. فكان ما سمي «انقلاب 3 حزيران/يونيو» بمثابة انتصار مؤقت للردة المضادة للثورة –الناشر السوفييتي-

[9]-**الحزب الاشتراكي الشعبي** هو انشقاق عن يمين الحزب الاشتراكي الثوري عام 1906. كان يعبر عن مصالح الكولاك ويطالب بالتأميم الجزئي للمزارع الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين وفق ما يمي «مقياس العمل». دعا الاشتراكيون الشعبويون إلى التحالف مع الكاديت. وكان لينين يسميهم «الاشتراكيين-الكاديت» ويعتبر انهم بالكاد يختلفون عنهم بعد ان تخلوا عن الجمهورية وعن المطالبة بكل الأراضي. ابرز شخصيات الحزب أبيشيكوتوف، ن.ف. انيسكي، ف.أ. ميالكوتين. بعد ثورة شباط/فبراير 1917 البرجوازية الديمقراطية، شارك الحزب الاشتراكي الثوري في الحكومة البرجوازية المؤقتة. وبعد قيام ثورة اكتوبر، انتقل الاشتراكيون الثوريون إلى مناهضة الثورة وشاركوا في اعمال مسلحة ضدها –الناشر السوفييتي-

العماليون (الترودوفيك)- كتلة من الديمقراطيين البرجوازيين الصغار في مجال دوما الدولة الروسية تتكون من الفلاحين ومن المثقفين المتأثرين بالأفكار الشعبوية. وقد تشكلت الكتلة العمالية في نيسان/ابريل 1906 من النواب الفلاحين لدوما الدولة الاول.

تتضمن مطالب التروودوفيك الغاء كل التقييدات المرتكزة إلى المراتب الاجتماعية أو القومية، والإصلاح الديمقراطي للزيمستوفات وهيئات الحكم المحلية المدنية، وبالاقتراع العام لانتخابات دوما الدولة. اما برنامجهم الزراعي فكان ينطلق من المبدأ الشعبوي من الاستخدام المتساوي للأرض: انشاء صندوق قومي يتكون من أراضي الدولة والعائلة المالكة والقيصر نفسه والأديرة والمزارع الخاصة التي تفوق مقياس العمل المعتمد، مع الاقرار بضرورة التعويض في حالة مصادرة المزارع الخاصة. في مجلس الدوما، كان التروودوفيك يتذبذبون بين الكاديت والبلاشفة، بسبب الطبيعة الطبقيّة ذاتها لفلاحين الذين هم ملاك صغار. وقد حاول البلاشفة الوصول إلى اتفاقات معهم حول قضايا محددة بغرض خوض معركة مشتركة ضد الكاديت والنظام القيصري.

عام 1917 انضمت كتلة التروودوفيك إلى الحزب الاشتراكي الشعبي –الناشر السوفييتي-.

[10]-مولشالينية- مرادفة للتملق الذليل والتزلف. على اسم مولشالين، شخصية في احدي مسرحيات غريبوييدوف –الناشر السوفييتي-.

[11]-ان مثل هذه المراجعة قد تتطلب ملحقا بالكتاب الحالي. وفي ذلك الحال، لا بد من ان يقتصر الجزء الاول على تحليل الاقتصاد الروي قبل الثورة، بينما يخصص الجزء الثاني لدراسة انجازات ونتائج الثورة –(ملاحظة لينين).

احالات الفصل الأول

[1]-يعتمد لينين على الأصل الألماني في استشهاده من كتاب رأس المال. ومن جهتنا، فقد تولينا الترجمة مباشرة عن الإنكليزية –المترجم-

[2]-أي الفلاح الذي يمارس الزراعة في ظل الاقتصاد الطبيعي، اقتصاد الاكتفاء الذاتي والوحدات الانتاجية المعزولة بعضها عن بعض، حيث التبادل الضعيف أصلا يتخذ شكل المقايضة في أغلب الأحيان. ونمط الإنتاج البطريركي هو الذي كان يسود المشاعات القروية، حيث ينضوي الفلاح في أسرة موسعة (العشيرة) تحت السلطة المطلقة للأب (البطريرك) على أبنائه وأحفاده. وكان المجلس الذي يضم مجموع هؤلاء «البطاركة» يدير شؤون القرية المشاعية –المترجم-

[3]-نستخدم مصطلح معاش كترجمة لـ means of Subsistence أي «موارد رزق» - المترجم-

[4]-يؤكد ركاردو، مثلا، «ان كامل منتج الأرض والعمل لكل بلد ينقسم إلى ثلاثة أجزاء: جزء يخصص للأجور، وآخر للأرباح، وثالث للريع» (ريكاردو، المؤلفات، سان بطرسبرغ، 1822، ص 221) (ملاحظة لينين).

[5]-بيار جوزيف برودون (1809-1876): داعية واقتصادي وعالم اجتماع فرنسي اشتراكي. مثل عمليا وفكريا «الاشتراكية» البرجوازية الصغيرة، وكان من مؤسسي الفوضوية. ساجل ماركس ضد نظرياته الاقتصادية في كتابه «بؤس الفلسفة»، ردا على أشهر كتب برودون «فلسفة البؤس» -المترجم-

[6]-رودبرتوس، يوهان كارل (1805-1875) سياسي واقتصادي ألماني، كان يبشر بصيغة رجعية تدعو لـ«اشتراكية الدولة» البروسية -المترجم-

إحالات الفصل الثاني

[1]-يدرس لينين في هذا الفصل عملية «تمايز» الفلاحين في جوانبها المختلفة اعتمادا على المسوح الاحصائية للزيمستوفات (أجهزة الحكم المحلية في الريف) للمزارع الفلاحية. وقد أجريت، لأغراض ضريبية أساسا، في الثمانينات من القرن الماضي، ووفرت ثروة من المعطيات الاحصائية نشرت في جداول احصائية تشمل كافة المقاطعات والاقضية والنواحي. على ان علماء الاحصاء في الزيمستوفات كانوا من الشعبويين. وهنا مصدر الانحياز، بل التزوير، في استخلاص النتائج. ولقد درس لينين احصائيات الزيمستوفات دراسة شاملة ودقيقة ونقدية خلال اعماله التحضيرية لـ«تطور الرأسمالية في روسيا»، مع كل ما يتطلبه ذلك من حسابات خاصة، وإعادة تجميع علمية للمعلومات، وتصحيحات من أجل دحض النظريات الشعبوية التي تركز، بالدرجة الأولى، إلى احتساب «المعدلات الوسطية» حول أحوال الفلاحين. ويعكف لينين على تبيان كيف ان هذا النهج في التحليل الاحصائي يحجب عملية «التمايز» الواسعة في أوساط الفلاحين، الآخذة في توزيعهم إلى ثلاثة فئات طبقية: البروليتاريا، الفلاحون المتوسطون (البرجوازية الصغيرة) والبرجوازية الريفية، على رغم اصرار الاحصائيين الشعبويين على خلطهم جميعا في مقولة واحدة هي «الفلاحون».

يحلل لينين، في الاقسام الثمانية الأولى من هذا الفصل، احصائيات الزيمستوفات حول عدد من المقاطعات الروسية المنفردة. لكنه، ابتداء، من القسم التاسع، يبدأ بتحليل اجمالي. ففي القسم التاسع، نجده قد رسم جدولا احصائيا مركبا بناء على احصائيات 21 قضاء في 7 مقاطعات، تضم 558570 مزرعة فلاحية و3523418 نسمة. وهو الجدول الذي يستخلص منه الخلاصات حول تمايز فئات الفلاحين من حيث ملكية الأراضي وحيازتها واستئجارها

وتأجيرها. أما القسمان 10 و11، فيعالجان توزع الفلاحين إلى خمس فئات أساسية بناء على ملكيتهم لحيوانات الجر (الأحصنة) في هذه الحالة). ثم يعالج لينين في القسم 12 موازنات الأسر الفلاحية ويستخلص منها المؤشرات حول تمايز الفلاحين بناء على مقاييس استثمار رؤوس الأموال في الزراعة، وملكية المنشآت التجارية والصناعية، ونمو الاستخدامات غير الزراعية في أوساط الفلاحين، والارتفاع المتزايد للحصة النقدية من مدخول ومصروف الأسر الفلاحية مما يؤكد التكون المتسارع لسوق داخلية للرأسمالية في الريف الروسي. وإذا كانت الخلاصات موزعة على هذه الأقسام، فإن القسم 13 يتولى إعادة تجميعها وتقييمها.

قد لا توفر الاقسام 9-12 قراءة سهلة. لكنها ضرورية لإعطاء فكرة عن ضخامة ودقة الجهد التحليلي والدراسي الذي بذله لينين في سجله ضد تعميمات وتهويمات الشعبويين - المترجم.

[2]- أراضي المحاصصة allotment land. الحصة هي قطعة الارض التي يزرعها الفلاح داخل المشاعة القروية (وتسمى في المشاعات المشرقية «السهم» أيضا) والتي يعاد توزيعها دوريا، مع حرمان الفلاح حق رفض الحصة المخصصة له أو التصرف بها (بيعها أو شراء أو تأجير، الخ). وبموجب اصلاح 1861، اعطي الفلاحون الحق النظري بملكية الأرض، لكن بشرط دفع أموال الاعناق للسلطة القيصرية (ومنها للملاك العقاريين). وفي ظل هذا الاصلاح تمكن هؤلاء الأخيرون من السيطرة على أفضل أراضي المحاصصة. ورغم أن اصلاح 1861 أعلن تحرير الأفنان، إلا أن الفلاحين ظلوا تابعين فعلياً إلى حين الانتهاء من تسديد اقساط الاعناق (الممتدة على 49 سنة وبعائدات 6 بالمئة). وهكذا، فلم يخسر الفلاحون أفضل أراضيهم وحسب، بل انهم اضطروا إلى دفع مئات ملايين الروبلات لشراء أراض هي لهم أصلاً، وباعتراف القانون نفسه. وقد أدى ذلك إلى خراب وافقار أكثرية الجماهير الفلاحية، فاتحا بذلك الطريق أمام عملية تطور الرأسمالية في الريف الروسي.

وقد دُفعت هذه العملية اشواطاً إلى أمام مع تشريعات سوتوليبيين العام 1906 (ثم العام 1911) التي منحت الفلاح الحق في الانسحاب من المشاعة القروية وتحويل حصته إلى ملكية فردية مع كل ما يتبع ذلك من حق التصرف بها. وقد استغل الفلاحون الميسورين هذا التشريع لشراء (أو استئجار) أراضي الفلاحين المستضعفين اقتصادياً بأسعار زهيدة. وهكذا انتقلت الرأسمالية، والتمايز بين الفلاحين، إلى صلب المشاعة القروية المتماسكة والمنسجمة سابقاً، بحيث تحولت إلى ركيزة من ركائز الرأسمالية في الريف، على حد تعبير لينين - المترجم.

[3]-ان التمايزات في ملكية الاراضي تشكل، بالطبع، عاملا اساسيا في عملية تمايز الفلاحين. ولكن لم تكن الاحصائيات حولها مكتملة عند صياغة «تطور الرأسمالية في روسيا». ففي العام 1907 أصدرت اللجنة الاحصائية المركزية الروية الاحصائيات عن الملكية العقارية للعام 1905 التي استخدمها لينين في مؤلفه الصادر في نهاية 1907 البرنامج الزراعي للاشتراكية الديمقراطية في الثورة الروسية الاولى 1905-1907 (المؤلفات الكاملة، الطبعة الانكليزية، المجلد 13). ويتبين منها ان الاراضي موزعة على النحو التالي: أ) الاراضي المملوكة فرديا = 89.5 مليون دسياتين (الدسياتين يعادل الهكتار تقريبا)، ب) أراضي المحاصصة 136.9، ج) أراضي الدولة والمؤسسات المختلفة 5.1 مليون. وتتوزع أراضي المحاصصة كما يلي:

-أكثر من نصف الأسر الفلاحية (6200000 من أصل 12300000 تحوز على 5-8 دسياتين للأسرة (وهي مساحة من الارض لا تكفي لإعالتها). وتصل هذه الفئة إلى 4/5 الأسر الفلاحية وإذا اضعفنا اليها حائزي 15 دسياتين للأسرة. وهذه هي فئة الفلاحين الفقراء على حافة المجاعة.

-فئة الفلاحين المتوسطين والميسورين يبلغ تعدادها 2200000 أسرة من أصل 12300000 وتملك فيما بينها 136900000 دسياتين.

-فئة الفلاحين الاغنياء تشمل الحائزين على 30 دسياتين فما فوق. ويبلغ تعدادها 600 ألف أسرة أي أن 1/20 من مجموع الأسر الفلاحية تحوز على 1/4 اجمالي الاراضي (32700000 من اصل 136900000).

أما تحليل الملكية الفردية للأرض (في روسيا الأوروبية)، فإنه يكشف الغلبة الكاسحة للملكيات الكبيرة:

ان عشرة ملايين اسرة فلاحية تملك 73000000 دسياتين من الأرض، في حين ان 28000 اسرة من النبلاء والملوك العقاريين تملك وحدها 62000000 دسياتين -المتراجم-

[4]-يشير لينين هنا ساخرا، إلى مقاله فورنتسوف المنشور عام 1892 -المترجم-.

[5]-تعداد الأحصنة للجيش احصاء بعدد الأحصنة المؤهلة للخدمة العسكرية في حال التعبئة العامة كان يجري في روسيا القيصرية كل ست سنوات، ابتداء بالعام 1876، ويشمل كافة المزارع -المترجم-.

[6]-الموجيك هو الفلاح الفقير.

[7]-الاستخدامات الخارجية هي الاعمال غير الزراعية (أي التجارية والصناعية) التي يتعاطاها الفلاحون، والتي تعبر عن تمايزهم وعن مدى تغلغل الرأسمالية في الريف -المترجم-.

[8]-الفئات هي نفسها المحددة أعلاه بناء على ملكية الأحصنة: (أ) بدون أحصنة، (ب) حصان واحد، (ج) حصانان، (د) 3 أصحنة، (هـ) 4 احصنة، (و) 5 احصنة وأكثر. -المترجم-.

[9]-الرسوم البدائية qui rents وهي الرسوم التي كان يدفعها الفلاحون لقاء الاعفاء من خدمات أو واجبات معينة -المترجم-.

[10]-للتذكير: يساوي الدسياتين هكتارا واحدا تقريبا.

[11]-أو مفهوم «الاعناق»، وفق المصطلح العثماني -المترجم-.

[12]-بمقتضى هذا النظام كان فلاحو المشاعة يتحملون جماعيا مسؤولية دفع كل الاستحقاقات وتقديم كل الخدمات للدولة والمالكين العقاريين (كدفع الضرائب وأقساط استرداد الأرض، وتقديم المتطوعين للجيش، الخ.) وقد استمر هذا الشكل الاسترقاقي بعد الغاء القنانة في روسيا. ولم يحرم نهائيا إلا بعد تشريعات ستوليبين العام 1906 –المترجم-.

[13]-وبديهي القول أن الضرر الأكبر بحق الفلاحين الفقراء هو الذي ينجم عن مشروع ستوليبين (تشرين الثاني 1906) لتدمير المشاعة الريفية. تلك هي الصيغة الروسية لشعار «راكّموا الثروات! يا أيها المئات السود -يا أيها الفلاحون الاغنياء! انهبوا ما طالت أيديكم، طالما انكم تدعمون ركائز الحكم الاستبدادي المتهوي!» (ملاحظة لينين للطبعة الثانية).

[14]-يستعرض لينين هنا عددا من الجداول التي تبين أن التمايز بين الفلاحين فيما يتعلق باستئجار وتأجير الأرض وملكية الأدوات والتجهيزات الزراعية يتم وفق نسب التفاوت ذاتها بين البروليتاريا الزراعية والبرجوازية الزراعية –المترجم-.

[15]-ذلك أن «أرباب العمل» في الحالة الأولى (حالة استخدام عامل يستعمل أدوات سواه) هو الفلاح الميسور (البرجوازي)، بينما «رب العمل» في الحالة الثانية هو الفلاح الفقير الذي يستعين بجاره الفلاح (الذي يملك الأدوات الزراعية الخاصة به) –المترجم-.

[16]-جداول انفاق الفئات الفلاحية المختلفة على المنتجات الزراعية (الحبوب) واللحوم – المترجم-.

[17]-انها المجاعة التي اصابته المقاطعات الشرقية والجنوبية-الشرقية من روسيا الأوروبية بنوع خاص، وتجاوزت أضرارها كل ما سبقها من كوارث حلت بالبلد، فأدت إلى خراب مصادر رزق جماهير غفيرة من الفلاحين، وسارعت بالتالي من عملية تكوين سوق داخلية ومن تطور الرأسمالية في روسيا. وقد عالج انغلز هذا الموضوع في مقالة له بعنوان «الاشتراكية في ألمانيا» في العام نفسه وفي عدد من رسائله –المترجم-.

[18]-انظر رأس المال، الكتاب الأول، الجزء الثاني، ص527 (ملاحظة لينين).

[19]-يجب التمييز بصرامة بين الربيع النقدي والربيع العقاري الرأسمالي. فهذا الأخير يفترض وجود الرأسماليين والعمال المأجورين في الزراعة. أما الأول، فإنه يفترض وجود فلاحين تابعين. والربيع العقاري هو ذلك الجزء من رأس المال المتبقي بعد حسم ربح المستخدم، في حين أن الربيع النقدي هو ثمن فائض الانتاج كله الذي يدفعه الفلاح لمالك الأرض... (ملاحظة لينين).

[20]- ان هذا الواقع وحده -أي كون تمايز الفلاحين ينشئ سوقا داخلية- هو الذي يفسر، مثلا، النمو الهائل في السوق الداخلية للمنتجات القطنية، الذي نما انتاجها بوتيرة متسارعة جدا في فترة «ما بعد الاصلاح» جنبا إلى جنب مع خراب الفلاحين بأعداد كبيرة. أما السيد دانيالسون، الذي يتشهد لنظرياته عن السوق الداخلية بهذا المثال نفسه عن صناعة النسيج عندنا، فإنه يعجز كليا عن تقديم تفسير لوجود مثل هذه الظاهرة المتناقضة (ملاحظة لينين).

[21]-أدى تقييد الهجرة إلى تأخير كبير لعملية تمايز الفلاحين (ملاحظة لينين).

[22]-المزارع الغني -المترجم-.

احالات الفصل الثالث

[1]-الحصة والمحاصصة مأخوذة هنا بمعنى أكثر تحديدا من المعنى المستخدم في الفصل السابق بصدد مصير حصص الارض في القرية المشاعية بن الفلاح والمالك العقاري.

المحاصصة هنا تشير مباشرة إلى العلاقة بين الفلاح والمالك العقاري. والحصص هي الاراضي التي يقتطعها المالك العقاري للفلاح، او يؤجرها له، ليعتاش من منتوجها. وفي مقابل ذلك، يدفع الفلاح الايجار على شكل عمل مجاني لأيام محددة في الاسبوع على الأراضي الخاصة بالمالك العقاري. ومن الاشكال الأخرى للمحاصصة، تأجير المالك

العقاري لقطعة أرض للفلاح لقاء حصته من المحصول. من التسميات التي تطلق على هذا الشكل من الزراعة في سوريا ولبنان: المشاركة (وهي التسمية الأعم للعلاقة بين المالك العقاري والفلاح) والمحاصصة، والمقاسمة، والمرابعة (عندما يأخذ الفلاح ربع المحصول)، الخ. -المترجم-

[2]- يقدم أ.انغلهااردت في كتابه **رسائل من الريف** (سان بطرسبرغ)، 1885، ص 556-557) وصفا حيا لهذا النظام الاقتصادي. ويشير الكاتب، عن حق، إلى ان النظام الاقتصادي كان نظاما محددا ومنظما ومتكاملا، يديره المالك العقاري الذي يوزع الارض حصصا بين الفلاحين ويعين لهم الاعمال المختلفة التي يجب أن يضطلعوا بها (ملاحظة لينين).

[3]- ردا على نظرة هنري جورج الذي قال ان مصادرة ملكية اكثرية السكان هي العلة الاساسية الشاملة للفقر والاضطهاد، كتب انغلز عام 1887: «هذه نظرة خاطئة تاريخيا... ففي القرون الوسطى، لم يكن حرمان الشعب من ملكية الارض هو مصدر الاضطهاد الاقطاعي، بل كان مصدره هو حيازة الشعب للارض. ظل الفلاح محتفظا بأرضه، لكنه كان مقيدا بها بصفته قنا، ومجبورا على دفع الجزية للسيد الاقطاعي بواسطة العمل أو بالدفع العيني» (أحوال الطبقة العاملة في انكلترا عام 1844، نيويورك، 1887، المقدمة، ص 3)- (ملاحظة لينين).

[4]- **نظام المراتب الاجتماعية**: إذا كانت الطبقات مجموعات من البشر تتحدد وفق دورها المشترك في عملية الانتاج، فإن المراتب الاجتماعية هي مجموعة من البشر تتحدد وفق موقعها المشترك من النظام القانوني للمجتمع. ان كبار الملاك العقاريين، مثلا، يشكلون طبقة، لأنهم يرتبطون بمؤشر محدد في الانتاج والاقتصاد، في حين ان النبلاء يشكلون مرتبة اجتماعية. ذلك أن النبيل يملك حقوقا وامتيازات معينة، تحدد لها الدولة وتكرسها القوانين. اما من الناحية الاقتصادية، فقد يكون النبيل فقرا، بالكاد يسد جوعه، اي انه، من حيث المؤشر الاقتصادي، من حيث موقعه الطبقي، قد يكون بروتيتاريا، مع أنه من حيث مرتبته الاجتماعية، يبقى نبيلًا.

والمراتب الاجتماعية هي طبعا من مؤسسات المجتمع الاقطاعي، ومراتبه ثلاث: النبالة، الاكليروس والعامّة -المترجم-.

[5]-هي الأراضي التي حرّم الفلاحون من تملكها بعد الغاء القنانة في روسيا -المترجم-.

[6]-**الفلاحون التابعون مؤقتا**- اقنان ظلوا، بعد الغاء القنانة عام 1861 ملزمين بتقديم بعض الخدمات للملاك العقاريين كبعض أعمال الحرة مثلا. على أن «حالة التبعية المؤقتة» تظل مستمرة إلى أن يمتلك الفلاحون حصصهم -بموافقة المالك- ويدفعون أموال الاعناق. ولم يجر الزام الملاك بقبول دفعات الاعناق هذه إلا بعد صدور قانون العام 1881 (اي بعد 20 سنة على «الاصلاح») الذي قضى بإلغاء «العلاقة الارغامية» بين الفلاحين والملاك العقاريين ابتداء من الفاتح من كانون الثاني 1883 -المترجم-

[7]-نستبدل الآن عبارة «سخرة بعبارة» «العمل-الخدمة» لان هذه الاخيرة أكثر ملاءمة للعلاقات السائدة في فترة «ما بعد الاصلاح»، وقد باتت هذه العبارة مقبولة في أدبياتنا (ملاحظة لينين).

[8]-هذا مثال صارخ على ما نقول: «في جنوب قضاء بيلتس (مقاطعة أوريل)- يكتب أحد مراسلي وزارة الزراعة- «في مزارع كبار الملاك العقاريين، وجنبا إلى جنب مع الزراعة بواسطة العمال السنويين، يتولى الفلاحون زراعة قسم كبير من الارض لقاء حصص الارض المؤجرة لهم. وهكذا فالأقنان السابقون يستمرون في استئجار الارض من أسيادهم الاقطاعيين السابقين، وذلك في مقابل فلاحتهم لأرض هؤلاء. ولا تزال مثل هذه القرى تسمى «سخرة المالك العقاري الفلاني»...» (س.أكورولنكو، **العمل المأجور**، الخ، ص 118). وهذا مثال آخر. يكتب أحد الملاك العقاريين قائلا: «على مزرعتي، يتولى فلاحيّ السابقون كافة الاعمال الزراعية (8 قرى تضم حوالي 600 نسمة)؛ وفي مقابل ذلك، اسمح لهم باستخدام المراعي لماشيئهم (من 2000-2500 دسياتين؛ ولا نستثني من ذلك إلا كون العمال الموسميّين يقومون بالحرثة الأولى ويبذرون البذار» (**المصدر ذاته**، ص 325...)- (ملاحظة لينين).

[9]-الزراعة الدورية، شكل استرقاقي من أشكال العمل-الخدمة يقدمه الفلاح لمالك الأرض كبديل ايجار للأرض التي حصل عليها منه في فترة ما بعد الاصلاح. فمالك الارض يؤجر

الفلاح قطعة أرض أو يقدم له عرضا نقديا أو عينيا، ويتعهد الفلاح مقابل ذلك أن يفلح «دورة»، مستخدما أدواته الخاصة وحيوانات الجر. وهذا يعني زراعة دسيتين واحد من محاصيل الربيع ودسيتين واحد من محاصيل الشتاء، بالإضافة أحيانا إلى تعهد الفلاح بأن يحصد دسيتين واحد من المحاصيل -المترجم-.

[10]-نوع من الحنطة يستخدم كعلف للحيوانات -المترجم-.

[11]-نوع من الحبوب يستخدم كعلف للحيوانات ويستخرج منه مشروب الويسكي - المترجم-.

[12]- جدير بالملاحظة أن المنوعات العديدة جدا لأشكال العمل-الخدمة في روسيا، وللأشكال التي يتخذها ريع الأرض بكافة أنواع التقديرات الإضافية. الخ. ان هذه كلها مشمولة كليا في الأشكال الرئيسية للعلاقات قبل الرأسمالية في الزراعة كما يشير إليها ماركس في الفصل 47 من المجلد 3 لكتابه «رأس المال». وقد أشرنا في الفصل السابق إلى وجود ثلاثة أشكال: أ)الريع-العمل، ب)الريع العيني، ج)الريع النقدي. فمن الطبيعي، إذن، أن يبحث ماركس عن احصائيات روسية محددة يستشهد بها في المقاطع المتعلقة بالريع العقاري (ملاحظة لينين).

[13]-وفق «نتائج الدراسات الاحصائية للزيمستوفات» (المجلد 2) نجد أنه من مجموع الاراضي التي يستأجرها الفلاحون، 76 بالمئة يجري الدفع فيها نقدا، و3-7 بالمئة بواسطة العمل-الخدمة، و13-17 بالمئة بواسطة حصة من المحصول وأخيرا، 2-3 بالمئة بواسطة عدة اشكال دفع مندمجة (ملاحظة لينين).

[14]-الاسم الذي يطلق في روسيا الجنوبية على دفع ريع الأرض عينيا، على اساس استرقاقي، حيث الفلاح يدفع للملك حصة من المحصول (النصف، وأحيانا أكثر) إضافة لبذله انواع مختلفة من العمل-الخدمة. -المترجم-.

[15]- أ.ن. انغلها ردت- اقتصادي شعبي. عُرف بنشاطاته الاجتماعية والزراعية، وعلى الاخص تجاربه في الزراعة العقلانية الحديثة التي كان يجربها في مزرعته الخاصة في ماتيشفا، بمقاطعة سمولنسك. من أبرز مؤلفاته «رسائل من الريف» الذي يستعين به لينين، في القسم 6 من هذا الفصل، مثبتاً أن قصة مزرعة انغلها ردت تدحض نظريات الشعبويين، وتؤكد الانتقال المطرد نحو الزراعة الرأسمالية في الريف -المترجم-.

[16]- الفلاحون شبه الأحرار هم الفلاحون التابعون في روس (روسيا القديمة خلال القرون 9-13) الذين كانوا يقدمون السخرات للأمرأء ولسواهم من الأسياد العلمانيين والاكليركيين، ويدفعون الريع العيني. ولكن ما لبث ملاك الأرض أن استولوا على أراضي هؤلاء الفلاحين وأرغموهم على العمل في المزارع الإقطاعية.

روسكايا برافدا (القانون الروسي) هو أول مجموعة مكتوبة للتشريعات والقوانين ومراسيم الامرأء في روسيا (القرن الحادي عشر والثاني عشر) وهي تقضي بحماية حياة وملكية السيد الإقطاعي، وتعكس النضال المرير بين الفلاحين المقيدون ومستغليهم -المترجم-.

[17]- البود Pood هي وحدة الوزن الروسية. البود الواحد يساوي 36 رطلا إنكليزيا، وحوالي 80 كيلو غراما. والكوبيك هو جزء من مئة من الروبل -المترجم-.

[18]- الامراض الرضية traumatism هي الامراض الناجمة عن الرضوض الجدية أو الصدمات النفسانية القوية -المترجم-.

[19]- أشار شازلافسكي، في أيامه، إلى أن نسبة الاقنان في المناطق التي وصلها العمال المهاجرون كانت تتراوح بين 4 و15 بالمئة من مجموع السكان. أما المناطق التي هاجر منها هؤلاء العمال، فكانت النسبة تتراوح بين 40 و60 بالمئة (ملاحظة لينين).

[20]- ذلك ان التقدير الذي يعتمد عليه لينين لعدد العمال الزراعيين المهاجرين في روسيا يزيد عن المليونين -المترجم-.

[21]-تقدير لينين لمجموع العمال الزراعيين في روسيا هو 2 ملايين ونصف عامل – المترجم-.

[22]-فرست Verst جمعها فرسات، مقياس روسي للطول يعادل 3500 قدم، اي حوالي كيلومتر واحد –المترجم-.

[23]-يحصل على المال اللازم للرحلة ببيع ملكية معينة، وصولاً إلى حد بيع الحاجيات المنزلية، ورهن حصة الأرض، ورهن مقتنيات وألبسة، الخ. أو باستقراض المال اللازم من «رجال الدين والملاك العقاريين والكولاييين المحليين» على ان يسدده لهم بواسطة العمل (شاخونسكوي، ص 55) (ملاحظة لينين).

[24]-المقصود هنا جوازات السفر فما بين المناطق الروسية نفسها -المترجم-.

احالات الفصل الرابع

[1]-في الأقسام الثمانية الاولى من هذا الفصل، يعالج لينين بالتفصيل المعطيات عن نمو الزراعة السوقية. فيلاحظ ان الحبوب المنتجة للتسويق تحتل حصة متزايدة من مجموع انتاج الحبوب في البلد. ثم يؤكد ان المزيد من تخصص الزراعات المختلفة هو مؤشر أكيد على نمو الزراعة السوقية. بعدها، يستعرض المؤلف عددا من اوجه عملية نمو الزراعة السوقية.

توسع منطقة زراعة الحبوب. ويلاحظ لينين هنا انتقال منطقة الحبوب الرئيسية من مقاطعات التربة السوداء الوسطى، إلى مقاطعات السهوب والفلوغا السفلى التي شهدت هجمة من الرساميل والبشر المهاجرين وإنتاج الحبوب للتسويق المباشر (للداخل ولل سوق الاوروبية) وفق زراعة رأسمالية متطورة (مزارع شاسعة. استخدام واسع النطاق للآلات. تعاون انتاجي كبير)، بما يرافق ذلك بالضرورة من تمايز كبير بين الفلاحين (3 بالمئة من

«الفلاحين» يسيطر على 1/3 الأرض المزروعة). كذلك يلاحظ لينين هنا أن نمو الزراعة السوقية في هذه المنطقة قد ترافق مع تصنيعها المتسارع.

-**التحولات في تربية المواشي**، من التربية لأغراض السماد إلى التربية لأغراض استخراج وبيع الحلب ومشتقاته. وهكذا تنمو صناعة الزبدة والأجبان وتنمو مراكز مدينية تأخذ بربط قرى وتجمعات مزارعين عديدة تربي الماشية للسوق (الحليب – تسمين الماشية للحمها)، حيث يلعب السماسرة دورهم التقليدي في شراء المنتج ونقله للمدن. وهكذا تزداد تبعية الفلاح والمزارع للرأسمالي في المدينة الذي يبدأ بفرض شروطه على نوعية الانتاج. كذلك ينمو التمايز بين كبار مربي المواشي وبين صغارهم، الذين يتحولون إلى شبه بروليتاريا من الرعاة. وتشهد فئات الفلاحين الفقراء (بدون بقرة او ببقرة واحدة) انخفاضا ملحوظا في مستوى معيشتها.

-**توسع زراعة المحاصيل السوقية المباشرة كالكثان مثلا**. وهو محصول صناعي تضاعف انتاجه ثلاث مرات منذ الاصلاح وارتفعت نسبة الصادرات منه ارتفاعا مذهلا. هنا ايضا تسيطر قلة السماسرة وكبار مالكي الارض الذين يؤجرونها لزراعة الكثان على اكثرية الفلاحين وعلى معظم المحصول والمداخيل. بل وتنمو وكالات كبيرة للكثان تحل تدريجيا محل صغار ومتوسطي السماسرة (ظاهرة تركز رأس المال). والنتائج باتت مألوفة – خراب الفلاحين، الذين يؤجرون اراضيهم وغالبا ما يهاجرون لامتهان العمل الصناعي.

-**اتساع المعالجة التقنية للمحاصيل الزراعية وأبرزها (أ) معامل التقطير (للمشروبات الكحولية ومن البطاطا خصوصا)، (ب) السكر الشمندري، وهي زراعة رأسمالية كبيرة وآلية يملكها الملاك الاقطاعيون والنبل، مثلها كمثل معامل التقطير، (ج) استخراج النشاء من البطاطا (الذي زاد انتاجه عشرة اضعاف)، (د) انتاج الزيت النباتي، حيث ينمو التمايز بين الفلاحين اصحاب المعاصر الكبيرة والصغيرة، أو المحرومين منها، (هـ) زراعة التبغ، الواقعة بيد كبار الرأسماليين (نصف المزارع هي من صنف المزرعة الصغيرة، لكن حصتها من اجمالي الانتاج لا تتجاوز 1/10 ومعظم هذه الزراعات تستقطب العمال المهاجرين.**

-أخيرا، يتعرض لينين لزراعة الخضار والفواكه بطريقة صناعية في ضواحي المدن، حيث يصبح الفلاح-المزارع خاضعا للرأسمالية إلى حد ان الشعبويين انفسهم يعترفون بأنه «لم يعد فلاحا»! -المترجم-

[2]-أوبلوموف Oblomov شخصية في رواية للقاص الروسي غونشاروف تمثل مالك الارض الكسول وضعيف الإرادة -المترجم-

[3]-الاستشهاد من ماركس في «بؤس الفلسفة». والأنشودة الرعوية idyll تصف عادة الحياة الريفية او حياة الرعاة في جو من الرضا والهناء والطمأنينة. ويقصد ماركس أن الرأسمالية تقتلع الحياة الريفية من ركودها التقليدي لتقحمها في حركة التاريخ -المترجم-.

[4] ان الرومنطقيين الاوروبيين الغربيين والشعبيين الروس يشددون كثيرا، في وصف هذه العملية، على أحادية الجانب في الزراعة الرأسمالية، وعلى القلاقل والأزمات الناجمة عن التطور الرأسمالي -وبناء عليه، فإنهم ينكرون على التطور الرأسمالي طابعه التقدمي بالقياس إلى ركود الحقبات قبل الرأسمالية (ملاحظة لينين).

[5]-بناء عليه، وعلى الرغم من الفوارق في اشكال حيازة الأرض، فان باستطاعة المرء أن يطبق على الفلاح الروسي كليا ما قاله ماركس عن الفلاح الفرنسي الصغير:

«ان الفلاحين المالكين الصغار يشكلون جمعا كبيرا من الناس، يعيش افرادهم في ظروف متشابهة ولكن دون أن يدخلوا في علاقات متشابكة فيما بينهم. ذلك أن نمط الانتاج خاصتهم يعزل واحداهم عن الآخر بدلا من ان يفرض عليهم التفاعل. وتتفاقم هذه العزلة بسبب رداءة وسائل النقل الفرنسية وبؤس الفلاحين. ثم ان حقل الانتاج خاصتهم، الملكية الصغيرة، لا يسمح بقسمة العمل في الفلاحة، ولا بتطبيق العلم، وبالتالي، فانه لا يسمح بالتطور المتعدد الوجوه، او تنوع الكفاءات، او الغني في العلاقات الاجتماعية. فكل اسرة فلاحية تكاد ان تكون مكتفية ذاتيا بمفردها، فهي المنتج المباشر لمعظم ما تستهلكه، وهي تحصل بالتالي معاشها من التبادل مع الطبيعة الاكثر مما تحصله من التفاعل مع المجتمع. قطعة ارض صغيرة، وفلاح وعائلته والى جانبهم قطعة ارض أخرى، وفلاح آخر وعائلة اخرى. ويتجمع

بضعة عشرات من امثال هؤلاء لتكوين قرية، وبضعة عشرات من القرى تتكون منهم مقاطعة، وأكثرية الأمة الفرنسية تتكون من الجمع البسيط لكميات مماثلة، مثلما كمية البطاطا في كيس تشكل كيسا من البطاطا» (18 برومير اللويس بونابارت، 1885، ص 98-99) (ملاحظة لينين).

[6]-أي منذ أول تنظيم قانوني للامتيازات الاقطاعية في روسيا (القرن الحادي عشر) – المترجم-.

[7]-ان الصناعة الرأسمالية الكبيرة تخلق طبقة عاملة مرتحلة. وإذا كانت تتشكل من السكان الريفيين، إلا أنها تشتغل أساسا في الوظائف الصناعية: «انهم جنود المشاة في جيش رأس المال، يقذف بهم، حسب حاجاته، إلى هذه الجبهة تارة وطورا إلى تلك... وهكذا يجري استخدام اليد العاملة المرتحلة هذه في عمليات مختلفة في البناء، وفي تصريف المياه، وصناعة القرميد، والكلس، وبناء خطوط سكك الحديد، الخ.» (كارل مارك، راس المال، ص 292).

«بشكل عام فان المشاريع الكبيرة كبناء سكك الحديد تسحب كمية معينة من قوة العمل من سوق العمل، وهذه الكمية تأتي من فروع معينة من الاقتصاد كالزراعة مثلا...» (المصدر ذاته، الكتاب الثاني، ب 2 من 303) (ملاحظة لينين).

[8]-نقول «إلى هذا الحد أو ذاك»، لان تدهور الاوضاع المعيشية للعامل الزراعي لا يمكن أن يعود سببه فقط إلى عدم انتظام عمله. (ملاحظة لينين).

[9]-فلنتذكر أن انغلز، قبيل وفاته بزمان قصير، وفي وقت تفاقم فيه الأزمة الزراعية المرتبطة بانخفاض الأسعار، وجد لزاما عليه أن يحتج بعنف على «تلامذته» الفرنسيين الذين قدموا تنازلات معينة لنظرية القائلة بجدوى الانتاج الصغير (ملاحظة لينين).

[10]-الفلاح المستأجر للأرض – المترجم-.

[11]-الامراء القاصرون هم الامراء غير المستفيدين من حق البكورية التي يرث بموجبها الابن البكر اراضي ابيه في النظام الاقطاعي -المترجم-.

احالات الفصل الخامس

[1]-ان احصائيات إحدى المقاطعات -«بيرم» Perm- للعام 1894- 1895 تلقي بعض الاضواء على موقع الحرفيين في الريف: يقدر عدد الحرفيين المحليين بواحد في المئة من السكان، وأكثريتهم الساحة (8.06 بالمئة) تعمل في الزراعة إلى جانب عملها «الصناعي» -المترجم-.

[2]-ان ارتباط الانتاج الحرفي بالاقتصاد الطبيعي للفلاحين يؤدي أحيانا إلى محاولات من قبلهم لتنظيم هذا الانتاج على امتداد القرية كلها، بحيث يقدم الفلاحون معاش الحرفي، فيما هو يعمل لجميع سكان القرية. أما الآن، فان هذا النظام الصناعي هو الاستثناء، لا القاعدة، وقد نجد بقاياها في المناطق الحدودية النائية (فمثلا نجد ان صناعة الحداد في قرى عبر القفقاس لا تزال منظمة وفق هذه الأسس)... (ملاحظة لينين).

[3]-ومثالنا على ذلك مبادلة الاواني الفخارية بالحبوب: عندما كانت الحبوب رخيصة، كان مقابل الاناء الفخاري يعادل أحيانا كمية الحبوب التي يتسع لها الاناء نفسه... (ملاحظة لينين).

[4]-ولشعور هذا البرجوازي الصغير بأن المنافسة قاتلة بالنسبة إليه، فهو يسعى إلى وقفها، تماما مثلما الشعبوي -الذي لا يعدو كونه ايديولوجي البرجوازية الصغيرة- يشعر بأن الرأسمالية ستكون فتاكة بالنسبة لـ«المرتكزات» الغالية جدا على قلبه، ولذا تجده يسعى إلى «تفادي» الرأسمالية، وقطع الطريق عليها، وحجز تطورها، الخ، الخ (ملاحظة لينين).

[5]-وهذا ما يسارع اليه السيد دانيالسون في مصير الرأسمالية ص 78-79 (ملاحظة لينين).

[6]- «المقاول الفرعي» Sub-contractor هو الوسط في الصناعة المنزلية، يقدم للمنتج المواد الخام ويشتري منه القطعة المشغولة -المترجم-.

[7]- ان الخطأ النظري الأساسي الذي يرتكبه اليد دانيالسون في محاججته عن «رسملة الصناعات» هو أن يتجاهل الخطوات الأصلية للإنتاج السلعي وللرأسمالية في أطوارها المتعاقبة. ذلك ان السيد دانيالسون يقفز مباشرة من «الانتاج الشعبي» إلى «الرأسمالية»، ثم تمتلكه الدهشة- بسذاجة مسلية- عندما يكتشف ان ما لديه هو رأسمالية بدون قاعدة، رأسمالية اصطناعية، الخ. (ملاحظة لينين).

[8]- الرسم البياني لنسب العمال العائليين والعمال المأجورين في المنشآت الصناعية. وبناء على احصائيات منشآت موسكو، يقسمها لينين إلى اربع فئات: 1) المنشآت من 1.6 - 2.5 عمال (مأجورين وعائليين معا)؛ 2) 2.7 - 4.4 عمال، 3) 5.1 - 8.4 عمال، 4) 11.5 - 17.8 عمال، كمعدل وسطي -المترجم-.

[9]- مانيلوف، شخصية من الأرواح الميتة للروائي غوغول، وهو يرمز إلى رجل ضعيف الارادة أفاق وتافه -المترجم-.

[10]- نضيف بالنسبة للمقاطع الاخرى -اضافة لموسكو وبيرم- ان المصادر تلاحظ علاقات مماثلة بين المنتجين البضاعيين الصغار... (ملاحظة لينين).

[11]- كارل ماركس، رأس المال، الطبعة الروسية 1958، ص 322.

[12]- الأرتيل Artel شكل من اشكال التشارك الواسع الانتشار في روسيا، وهو شكل بسيط للتعاون الحر. ومن أبرز خصائصه تضامن وتكافل أعضائه تجاه الغير. انه، باختصار، «جمعية تعاونية تولد عفويا»، على حد تعبير انغلز، الذي ساجل ضد الفكرة الشعبية الأصلية القائلة بأن المشاعة والأرتيل هما الاثبات الاكيد على أن الشعب الروي بطبيعته

«اشتراكي» أو «شيوعي»، وانه بالإمكان الانتقال مباشرة من هذه وذلك إلى الاشتراكية دون المرور بالمرحلة الرأسمالية (انظر مارك-انغلز، **حول روسيا**، ترجمة جورج طرابشي، دار الطليعة، 1975، ص 113-115) –المترجم-.

[13]-يشير لينين هنا إلى دراسة له بعنوان «الاحصاء الحرفي للعام 1894-1895 في مقاطعة بيرم والقضايا العامة لـ«الصناعة اليدوية»، كتبها خلال منفاه السيبيري (آب/أغسطس-أيلول/سبتمبر 1897). وقد شكلت هذه الدراسة مادة تحضيرية استخدمها لينين لاحقاً في «تطور الرأسمالية في روسيا» –المترجم-.

احالات الفصل السادس

[1]-الفئات هي التالية: الأولى 1.6-2.5 عمال، الثانية 2.7-4.4، الثالثة 5.1-8.4، والرابعة 11.5-17.8 عمال –المترجم-.

[2]-للإطلاع على وصف نشوء المانيفاتورة الرأسمالية، راجع **رأس المال** لماركس (الكتاب الثالث، ص318-320): «ان المانيفاتورة لم تولد في رحم النقابات الحرفية القديمة guilds . وان التاجر هو الذي ترأس المحترف الحديث وليس شيخ الكار القديم guild-master» (بؤس الفلسفة، ص 190) ... (ملاحظة لينين).

[3]-كارل ماركس، **رأس المال**، الكتاب الأول، ص383.

[4]-المقاطع المقترضة من هذا القسم تعطي فكرة تفصيلية ووقائعية عن ابرز مظاهر ومميزات المانيفاتورة الرأسمالية في روسيا، وهي التي يعتمد عليها لينين لاستخلاص النتائج والتعميمات في الاقسام اللاحقة –المترجم-.

[5]-**خيوط السدادة**، هي خيوط النسيج التي تُمد بالطول في النول. وهي عكس اللحمة – المترجم-

[6]-**صاحب المشغل** يؤجر المشغل للحائكين حيث يضعون أنوالهم ويعملون عليها. **الوسيط** (الذي قد يكون صاحب المشغل نفسه في بعض الأحيان) يتفق مع رب العمل الرأسمالي على تدفئة المشغل وإصلاحه، وتسليم المواد الأولية للحائكين، وإرسال المنتجات إلى رب العمل، أو العمل كوكيل له تجاه الحائكين. أما **المقاول الثانوي**، فانه منتج يوزع العمل على سواه من المنتجين –المترجم-

[7]-**خيوط اللحمة**، هي خيوط النسيج التي تُمدّ عرضاً في النول. وهي عكس السداة – المترجم-

[8]-**المشط** هو جزء من النول يفصل خيوط السداة. **والطارة** هي الاطار الخشبي المتحرك للنول –المترجم-

[9]-**الأطلس** أو الساتان Satin نسيج حريري صقيل –المترجم-

[10]-**القنّب** (أو الخيش) هو المادة التي تصنع منها الحبال –المترجم-

[11]-**طقم الحصان** هو مجموع جهاز الفرس لركبها من سرج ولجام وخلافه. أما **الطوق** فهو ما يوضع حول عنق الحصان عندما يجر عربة –المترجم-

[12]-**في العام 1889**، كانت 1469 أسرة من اصل 1812 (يبلغ مجموع أفرادها 9241 نسمة) لا تتعاطى أية أعمال زراعية على الاطلاق (في العام 1897 بلغ السكان 12342 نسمة). وتختلف قريتا بافلوفا وبوغورودسكوي عن سواهما من القرى في قضاء غورباتون بأن عدد السكان الذين يغادرونهما قليل جداً، بل بالعكس من ذلك، فمن اصل مجموع فلاحي قضاء غورباتوف الذين غادروا قراهم، تجد أن 14.9 بالمئة منهم يسكن بافلوفا و4.9 بالمئة بوغورودسكوي. وقد تزايد عدد السكان في القضاء بنسبة 22.1 بالمئة للفترة 1858-1889،

في حين بلغ معدل الزيادة لقرية بوغودسكوي 42 بالمئة (انظر المواد الاحصائية للزيمستوفات) (ملاحظة لينين).

[13]-تحديدا الكفاس Kvas، وهي نوع من الجعة يصنع في روسيا وأوروبا الشرقية من الجاودار -المترجم-.

[14]-لنقتصر على مثال واحد. في قرية بوريسوفكا، قضاء غرايوفورون، من أعمال مقاطعة كورسكرا، توجد صناعة لرسم الايقونات يشتغل فيها 500 نسمة. أكثرية الحرفيين لا يستخدمون العمال، وإنما يعتمدون على المتدربين الذين يشتغلون 14 إلى 15 ساعة باليوم. وعندما ورد اقتراح لإنشاء مدرسة رسم، عرضه الحرفيون بشدة، خوفا من خسارة العمل المجاني الذي يبذله المتدربون (تقارير وتحريات، الكتاب الأول، ص 133). أما في الصناعة المنزلية، فإن ظروف عمل الاطفال في ظل المانيفاتورة الرأسمالية ليست أحسن حالا من ظروف المتدربين، طالما أن العامل مجبر على تطويل يوم العمل وبذل كل مجهود عائلته إلى حدها الاقصى. (ملاحظة لينين).

[15]-ظلت المانيافكتورة الشكل السائد «للصناعة» في أوروبا من القرن السادس عشر حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، عند مستهل «الثورة الصناعية»-المترجم-.

[16]-ن.أوفسيانيكوف، «علاقة منطقة الفولغا العليا بسوق نيجني-نوفغورود»، المجلد 2 (نيجني-نوفغورود، 1869) (ملاحظة لينين).

[17]-sweat system.

[18]-truck system.

[19]-المعطيات الاحصائية لمقاطعة موسكو، المجلد 3، الجزء 2، ص 104.

[20]-المصدر ذاته، ص 285.

[21]-صناعات مقاطعة فلاديمير، الجزء 3، ص 63.

[22]-ما من شك في أنه طالما وجد نظام رأسمالي فانه سستوجد بروليتاريا ريفية مستعدة للاضطلاع بعمل منزلي في أسوأ الشروط. غير ان المؤسسات البالية توسع رقعة العمل المنزلي وتعيق النضال ضده. منذ العام 1861، أشار كورساك إلى العلاقة ما بين الاتساع الهائل لرقعة الصناعة المنزلية في روسيا وبين النظام الزراعي السائد في بلادنا (المصدر الالف الذكر، ص 305-307) (ملاحظة لينين).

احالات الفصل السابع

[1]-رأس المال، الجزء الأول، الفصل 13.

[2]-المصدر ذاته، الجزء الأول، صفحة 499.

[3]-في القسمين الثاني والثالث من هذا لفصل، يقوم لينين بعملية نقد منهجية وشاملة للإحصائيات الرسمية. ثم يباشر عملية تفحص دقيقة لهذه الاحصائيات طارحا المغلوط ومبقيا على الاساسي والمفيد فيصل إلى خلاصتين رئيسيتين: الأولى، ان عدد المصانع كان آخذاً بالنمو السريع في مرحلة «ما بعد الإصلاح». وذلك على العكس مما ورد في الاحصائيات التي تصنف الحرفة الصغيرة ومؤسسات الصناعة اليدوية وحتى المؤسسات الزراعية على أنها مصانع. أما الخلاصة الثانية، فهي أن الاحصائيات تميل إلى تضخم عدد العمال الصناعيين وإنتاج المصانع. وهذا عائد أيضاً للسبب الوارد أعلاه، ولكون الاحصائيات الصناعية تصنف الصناع المنزليين المستخدمين على أسس رأسمالية على أنهم عمال صناعيون - المترجم-

[4]- يلاحظ لينين وجود منطقتين متباينتين كلياً في صناعة التعدين. الأولى هي منطقة الأورال، مركز التعدين القديم، حيث أصحاب المناجم والمصانع هم ملاك الأرض الاقطاعيون السابقون الذين انتقلوا للعمل الصناعي دون التخلي عن دورهم الاقطاعي في الأرض. وهكذا فالفلاحون المحاصصون، على الأراضي التي يملكها أصحاب المصانع والمناجم، مقيدون بالأرض وبالمصنع بعلاقات أقرب ما تكون لعلاقات القنانة. وهكذا تراكبت علاقات الاستغلال الرأسمالي مع علاقات القنانة. ويصف لينين الأورال بالعبارات التالية: «المخلفات المباشرة لنظام ما قبل الإصلاح، الاستخدام الواسع النطاق للعمل-الخدمة، الحالة التبعية للعمال، انخفاض انتاجية العمل، تخلف التقنية، الأجور المنخفضة، سيادة الانتاج اليدوي، الاستغلال البدائي الهمجي للثروة الطبيعية للمنطقة، الاحتكارات، المعوقات العديدة في وجه المنافسة، والانكفاء والعزلة عن المسيرة التجارية والصناعية العظيمة للأزمة الحديثة...» (صفحة 488).

يقابل ذلك المنطقة الصناعية التعدينية الحديثة في الجنوب والجنوب الغربي (مقاطعات الدون، كييف، استراخان، تاوريدا، خيرسون، تشيرنيغوف، فولهينيا، خاركوف، بودولسك، بيسرابيا، الخ). هناك نشأت صناعة رأسمالية محضة لا تقترب بتقاليد أو مراتب اجتماعية أو عزلة فئات سكانية معينة. فقد شهدت روسيا الجنوبية هجرة كثيفة من الرساميل الاجنبية والمهندسين والعمال، إلى درجة ان مصانع بأكملها جرى نقلها من الولايات المتحدة الامريكية. وقد تطورت صناعة التعدين في الجنوب بوتيرة أسرع من وتيرة نموها في أوروبا الغربية، وأحياناً أسرع من التواتر الأمريكية الشمالية - المترجم.

[5]- يبلغ تعداد هؤلاء لا أقل من 22 مليون، كما سنرى لاحقاً. (ملاحظة لينين).

[6]- الجدول المعني هو جدول المصانع الكبيرة (فوق المئة عامل) في روسيا. وكان لينين قد عالج، في القسم السادس من هذا الفصل، تطور استخدام الآلات البخارية في الصناعة الروسية، وتوصل إلى أن قوة الأحصنة البخارية للآلات البخارية قد تضاعفت ثلاثة اضعاف خلال 16 سنة. وتشير الاحصائيات إلى التطور السريع للصناعات المنتجة للسلع المعدة للاستهلاك الانتاجي، وعلى الاخص المناجم والصناعات المعدنية - المترجم.

[7]-الفئة أ =100-499 عاملا. الفئة ب=500-969 عاملا. الفئة ج: أكثر من ألف عامل – المترجم-.

[8]-يقارن لينين بين الاحصائيات الواردة أعلاه وبين آخر الاحصائيات الرسمية للعام 1903 مع ملاحظته أن المقارنة قد تنطوي على شيء من عدم الدقة –المترجم-.

[9]-أكد الإحصاء السكاني في 28 كانون الثاني/يناير 1897 هذه الخلاصة بوضوح تام. فقد قدر عدد السكان المدينين في كافة أنحاء الامبراطورية بـ 16828395 نسمة من الجنسين. هذا في حين ان عدد السكان العاملين في التجارة والصناعة يبلغ 21.7 مليون نسمة، كما بيّنا اعلاه (ملاحظة لينين للطبعة الثانية).

[10]-يخصص لينين القسم التاسع من هذا الفصل لدراسة تطور صناعات قطع الاخشاب والبناء بوصفها أحد الشروط الأساسية لتطور الصناعة الآلية الكبيرة. لكنه يبين انه مع تطور الرأسمالية تعجز الاخشاب عن سد الحاجة إلى الوقود فيجري الانتقال إلى استخراج الفحم. ويقيم لينين مقارنة ثابتة بين عمال الاخشاب وعمال الفحم، ويشبّه الفارق بين صناعة الأخشاب وبين استخراج الفحم بالفارق بين المانيفاتورة والصناعة الآلية الكبيرة. ففي الأولى يبقى المنتج فلاحا، خاضعا لنسق الحياة العشائري القديم، يكدح في أقاصي الغابات، يستغل رب العمل جهله وعزلته. أما صناعة استخراج الفحم فتحول المنتج إلى عامل صناعي، وتجمع السكان حول مراكز صناعية كبيرة.

ثم ينتقل الكاتب إلى وصف تطور صناعة البناء وفق تطور الرأسمالية. في البدء كان البناء جزءا من الاعمال المنزلية للفلاح في ظل نظام الاقتصاد الطبيعي او شبه الطبيعي. ثم يولد الحرفي العامل في البناء تلبية لطلبات إطار ضيق من الزبائن دون أن يفقد الصلة بالأرض. إلا أن تطور الرأسمالية يطيح بهذه الحالة مع نمو التجارة وتزايد الحاجة إلى الأبنية الصناعية وخطوط سكك الحديد في طول البلاد وعرضها. فيتحول معلم البناء إلى عامل مهاجر، ويولد المتعهد الذي ينقلب بسرعة إلى رأسمالي كبير. وهكذا يولد جيش من عمال البناء يوسعون صفوف البروليتاريا الصناعية. –المترجم-

[11]-الخُث، نسيج نباتي نصف متنحّ يتكون من تحلل النباتات تحللاً جزئياً في الماء. وهو يستخدم كوقود -المترجم-.

احالات الفصل الثامن

[1]-«اللاست» مقياس للوزن يستخدم في المراكب التجارية الروسية وهو يساوي 2 طن. – المترجم-

[2]-الجدول الاحصائي الذي يقدمه لينين يقسم مقاطعات روسيا الاوروبية إلى المجموعات التالية: 1-موسكو وسان بطرسبرغ، 2-المقاطعات الصناعية وغير الزراعية، 3-المقاطعات الزراعية الوسطى، مالوروسيا والفولغا الوسطى، 4-نوفوروسيا، الفولغا السفلى، والمقاطعات الشرقية، 5-البلطيق، 6-المقاطعات الغربية، 7-المقاطعات الجنوبية الغربية، الأورال 9-اقصى الشمال -المترجم-.

[3]-محذوف لعدم إقبال النص -المترجم-.

[4]-يقدر لنين مجموع العاملين في المؤسسات الصناعية المختلفة التي تستخدم العمال المهاجرين بخمسة إلى ستة ملايين نسمة -المترجم-.

[5]-بلد النساء، صفحات 26-27، 15.

[6]-المصدر ذاته، صفحة 27.

[7]-المصدر ذاته، صفحة 88.

[8]-Yuridichesky Vesihik يورديتشفسكي فيتسنيك، 1890، العدد 9، صفحة 142.

[9]-المصدر ذاته، الفصل 4، القسم 4، صفحات 270-271.

[10]-المسح الاحصائي لمقاطعة كالوغا للعام 1896، الجزء 2، صفحة 41.

[11]-المصدر السابق، صفحة 40.

[12]-«تأثير الصناعات التي تستخدم العمال المهاجرين...»، صفحة 33.

[13]- يورديتشفسكي فيتسنيك، 1890، العدد 9، صفحة 138.

[14]- Ruskaya Mysl روسكايا ميزل، 1887، العدد 9، صفحة 163. وهي مطبوعة ليبرالية -المترجم-.

[15]-فئة الفلاح بلا احصنة والفلاح ذي الحصان الواحد -المترجم-.

[16]-نوفوي سلوفا، 1896، العدد 6، صفحة 21.

[17]-باقي اقسام الأجر، غير النقدية، هي طبعا الاقسام العينية، اي الاجور المدفوعة على شكل محاصيل، مواد غذائية، مواد أولية، منتجات، الخ.

[18]-تعبير مستخدم في روسيا في اواخر القرن التاسع عشر للإشارة إلى رأس المال والرأسماليين -المترجم-

[19]-كارل ماركس، رأس المال، الكتاب الأول، موسكو 1958، صفحة 9.